

١٠٥٥

الفوائد الضيائية
شرح الكافية الحاجية

٤١٥
ف. ج



الفوائد الضيائية ، تأليف الجامي ، عبد الرحمن بن

أحمد - ١٨٩٨ هـ . بخط عبد القادر بن محمد أمين

المخلص - ١٢٨٧ هـ .

٤١٦ ق ١١ س ٢١ × ٣١ سم

نسخة جيدة ، خطها تعليق ، طبع . وبآخرها شرح
خاتمة الكتاب .

الاعلام ٤ : ٦٧ ، الظاهرية (النحو) : ٤٠٠

أ - النحو ، اللغة العربية أ - المؤلف

ب - الذ - تاريخ النسب .

ف ١٢٥٢ / ١٠٥
 ١٢٦٨ / ١٠٥

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب: **الغوايد لطيفة** الرقم: ١٠٥٥
 اسم المؤلف: **عبد الرحمن بن محمد راي**
 تاريخ: ١٢٨٧ هـ
 عدد الأوراق: ٤١٦
 ملاحظات: **نخر**
 القياس: ١٢X٢١
 ٤١٥

ف. ١٠٥

بسم الرحمن الرحيم

البليات ثم ادعها واستشرادها
 بين م ادعها وشكوكها وعلمها
 جعل الله سبحانه ارضها على كبر
 وبوراء وقد كنت ارضها على كبر
 الخياط مثل هذا الخياط
 ولم افر من الناسم ففجأ ثم على
 وفق الناسم ففجأ ثم على
 جميع اواني من الطينة راجيا من الله
 الملك الغفار

ان يجعله سببا للشفاعة بغيره المحتاج
وما تعني الاربعة علم وكلمت واليه
انفس فتقول وبالله التوثيق و
منه العناية والتعني
علام موزون فتعني فصلة وانما قيل
فصلة لم يخرج منه بعض ما وقع في
القرآن والحديث من الموزون المعني

فانه الثاني لا نقصد في لقوله نقاني و
ما علمناه الشرح وما ينبغي له ان هو الا ذكره
وقولنا بين والعرض على يوسف به
على سبعة ايات على قافية والقصيدة ما زاد
ما بين الايتين والنسخة واحدة والقطعة
الاول والثقل ما بين الحرفين
بالجواب فربما والبيت

من المعول الأول والعولى الجزء
نصف البيت والصدى الجزء الأول
يا فحمة الدين والقافية والمعول
ويشبهان مع وصف المعول

[illegible]

وفاخر من وعاد صاحب المقاصد
انها ثمانية واد عليها مفعولات
خطه فانه ينفك في موال
ولمجد الكتاب بترتة المقدمة وسبق
قائمة هذه المذكورات ان في السالك
ومالنا شرح في شرحها فتقول
لها التيام

المؤمنين
الكلمة قال
الفاضل العصام
قال
مبنى
اللسان
مقام
اللفظ
او
الاستشهاد
بالحكم
بنسب
قال

قوله ما خرج موصولة او موصوفة
وصلة او وصفها قوله خرج والهاء
كادف الحاص من قوله تعالى
احد الذي بعث الله رسولا
اي نبيا واللسان موف على انه
فاعل
يعني كادني بعلاقة المصدية واللام
في البيت ان الكلمة
اللام وهو

او بعد جعله بمعنى المملوك كالحق بمعنى الحق
 الى ما تليق به الان حقيقة كان او حكما
 محصلا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
 واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكم كالمعنى
 في زيد ضرب والضرب اذ ليس من مقولة
 الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ
 وانما جرد عنه باستفارة لفظ المنفصل
 من نحو وانت واهموا عليه احكام اللفظ
 فكان لفظا حكما لاحقيقة والمخوف لفظ
 حقيقة لانه قد تليق به الان في بعض
 الاعيان وكلمات الله تعالى داخله فيه اذ هي

على ابن ابي طالب ولم يبلغ ذلك
 الشارح ولو بلغ لم يرض بان يعم
 بعض الشواذ انتهى كلامه ولذا
 قلنا قول بعض الشواذ وهو ان
 الاولان وزن هذا البيت
 مغايلين مغايلين فنقول بمن

فصدده بتصويب كاتبه له و
 عوضه مقطوعة كفرة والشواذ
 سالمان لان اصل الاولين
 ست مرات وهذا البيت من
 العروض الاولى ولها ضرب واحد
 العروض كوزنه كما قلنا وشاهد
 مقطوف ذكرت بسبب ما قلنا
 قول المتن ذكرت بسبب ما قلنا
 وانا خاطري به بالجمع الحسام

ما تليق

ما تليق به الان او على هذا القياس كلمات
 الملازمة والجن والذوال الاسن وحى الخ
 والعقود والاشارة والنصب غير داخله
 في اللفظ فلا حاجة الى تبيين خرجها وانما
 قال لفظ ولم يقل لفظ لانه لم يقصد
 الوعدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقا
 مع كون اللفظ احصا وضع الوضع تفصيل
 شئ بشئ بحيث متى اطلق احسن الشئ الا
 فهم من الشئ التالي قبل يخرج عنه وضع
 حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذ اطلق مع
 ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق

كان او مركبا بل بازا مفروم على افراده الفاظ
كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة
وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
بامثال الفانن الراجعة الى الفاظ مخصوصة
مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما
لكن الموضوع له خاص فليس هناك
مفروم على هو الموضوع له في الحقيقة مفرد
وهو اما مجرد على انه صفة للمعنى ومعناه حينئذ
مالا يدل بجزء لفظ على جزئه وفيه انه لو هم ان
موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتكيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان

المعنى

المعنى بالافراد والتكيب انما هو بعد الوضع فيبقى
ان يرتركب فيه تجزئة كما يرتركب في مثل من
قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة
اللفظ ومعناه حينئذ مالا يدل بجزءه على جزئه
معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد
احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا و
كان النكتة فيه التبيين على تقدم الوضع على
الافراد حيث اتى به بصفة للمعنى بخلاف
الافراد ولما نصبه وان لم يساعد رسم الخط
فعلى انه حال من ضمير المستكن في وضع او
من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه محتمل

بالعقل كالدلالة لفظية المسموع من وراء الجوار
 على وجود اللفظ وان تكون بالطبع كالدلالة
 انج اح على وجه الضد فبعد ذكر الدلالة
 لا بد من ذكر الوضع كما في الفصل **وهي** اي الكلمة
 اسم وفعل و**حرف** اي منقسم الى هذه الاقسام
 الثلاثة مختصة **فيها** **الانحاء** اي الكلمة لما كانت
 موضوعا للمعنى والوضع يستلزم الدلالة **فهي**
 اما من صفتها ان تدل على معنى **كائن** في نفسها
 اي في نفس الكلمة والمراد يكون المعنى في نفسها
 ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى التمام كـ
 ان تدل اليها لا استقلاله بالمفهومية **او** من صفتها

ان لا

ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج
 في الدلالة عليه الى التمام كلمة اخرى اليها لعدم
 استقلاله بالمفهومية وسبب تحقيق ذلك في بيع
 الاسم ان يشاء الله تعالى القسم **الثاني**
 وهو ما لا يدل على معنى في نفسها **الحرف** كمن والى
 فانها تحتاجان في الدلالة على معنيهما اثنى الابداء
 والاشياء الى كلمة اخرى كالهبطة والكوفة في
 قولك سرت من البصرة الى الكوفة **والها** سمي
 هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
 وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل
 حيث يقعان عمدة فهم في الكلام وهو لا يقع

محمدية فيه كما ستعرف **القسم الاول** وهو ما يدل على معنى في نفسها **اما** من صفتها ان تفسر ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الارزمنة الثلاثة **الثاني** المعنى المسمى والحال والانتفاء اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الارزمنة الثلاثة ايضا مقارنا له **او** من صفتها ان لا يفهم ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الارزمنة الثلاثة **القسم الثاني** وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقتن باحد الارزمنة الثلاثة **الاسم** ما تفرز من التسمو وهو العلو لا استعلاء على اقوية حيث يتركب منه وحدة

الكلام

الكلام دون اقوية وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على سماء **القسم الاول** وهو ما يدل على معنى في نفسها مقتن باحد الارزمنة الثلاثة **الفعل** يسمى به نظمنه الفعل اللغوي وهو المصدر **وقد علم** بذلك اي بوجه الحصر الكلمة في الاقسام الثلاثة **فكل واحد منها** اي من تلك الاقسام **وذلك** لانه قد علم اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا يدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى الظمام كلمة اخرى والفعل يدل على معنى في نفسها لكنه مقتن باحد الارزمنة الثلاثة **والاسم** كلمة تدل على معنى في نفسها

غير متضمن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة
 بين الازمن الثلاثة والخوف متمار عن التوحيده
 لعدم الاستقلال في الالالة والفعل متمار
 عن الخوف بالاستقلال وعن الاسم بالاشتراك
 والاسم متمار عن الخوف بالاستقلال وعن
 الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها يوف
 جامع لا يفروده وما نفع عن قول غير ما فيه وفيه
 المراد بالحد منها اللحد الجامع النافع وكذا
 في المصنف حيث اشار الى حدوها في ضمن
 الازليل المحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم
 بذلك ثم خرج بها فيما بعد بناء على تفاوت

مرتب

مراتب الجليل في الكلام وفي اللغة ما يتكلم به قليل
 كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن
 لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون
 كل واحدة منهما في ظرف المتضمن اسم فاعل
 هو المجرع والمضمن اسم مفعول به وكل واحد
 من كلمتين فلا يندم انهما بالاسناد
 اي تضمننا حاملا بسبب اسناد احد الكلمتين
 الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة
 السكوت عليها فقول لفظ يتناول المهملة
 والمفردات والمركبات الكلامية وغير كلامية
 الكلامية وبقي تضمن كلمتين خرجت المهملة والنقطة

والاسناد اسناد احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى

وبقيت الاسماء فثبتت المركبات الغير الكلاية
 مثل علوم زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
 الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
 وضربت هند وزيد قائم او الثابتية مثل
 اضرب ولا تضرب وكل واحد منهما تضمن كلمتين
 احدهما مفعلة والاخرى معنوية بينهما اسناد
 يفيد الخطاب فائدة تامة وتحت كانت
 الكلمتان اتم من ان تكونا كلمتين حقيقة او كما دخل
 في تعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او
 قام ابوه فان الاخبار في هذه الجمل مع انها مركبة
 في حكم الكلمة المفردة اتم قائم الاب ودخل فيه ايضا

مثل

ايضا مثل جبق مهمل ويزيد تعلوب زيد مع ان
 المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا
 اللفظ علم ان كلام المصنف ظاهر في ان قوله ضربت
 زيد قائما بمجوزة كلام بخلاف كلام صاحب الفصل
 حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين است
 احدهما الى الاخرى فانه مروج في ان الكلام هو
 ضربت والمقطعات خارجة عنه ثم حكم صاحب
 الفصل وصاحب الباب زينا الى تراوفا
 الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى
 ذلك فانه قد انتهى في تعريف الكلام بذكر الاسماء
 مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا لانه من جملة

اخذ من الجملة قيده به فيجوز ان يصدق الجملة
 على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او وصفا
 بخلاف الكلام وفي بعض النواحي ان المراد
 بالسناد هو السناد المقصود لانه وجوب
 يكون الكلام عند المص ايضا اخذ من الجملة
 ولا يتأتى الى اي لا يحصل ذلك في الكلام
 الى في ضمن اسمين **واحد** اسمها سند والاخر من اليه
 او في ضمن اسم **سند** اليه **فعل** **سند** وفي
 بعض النسخ او في فعل **واسم** فان التركيب
 الشان في العقل بين الاقسام الثلاثة يرتقى الى
 ستة اقسام ثلثة منها جند واحد **اسم** و**اسم**

فعل

فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها **اسم**
 جند **اسم** **اسم** وفعل **اسم** وحرف فعل
 وحرف **اسم** بين ان الكلام لا يحصل بدون
 الاسناد والسناد لا يرد من **سند** و
سند اليه وبما لا يتحققان الذي **اسم** او
 في **اسم** وفعل واما الاقسام الباقية
 فهي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل
 والفعل وفي الفعل والحرف **سند** اليه مفقودان
 وفي الاسم والحرف **اسم** **اسم** مفقودان **اسم**
 ان كان **سند** **اسم** اليه مفقود وان كان
سند اليه **اسم** مفقود **اسم** **اسم** **اسم**

فلم يكن من تركيب الحروف والاسم بل من
 تركيب الفعل والاسم الذي هو اللغوي في
 الاسم مادل أي كلمة دللت على معنى **كان** في
نفس أي في نفس مادل يعني الكلمة فتبين
 الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف
 في الإيضاح شرح المفصل الضمير في مادل على معنى
 في نفسه يرجع إلى المعنى أي مادل على معنى باعتبار
 في نفس وبالنظر إليه في نفس لا باعتبار امره
 خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكما كذا
 أي لا باعتبار امر خارج عنها ولذا لكت قيل
 الحرف مادل على معنى في غيره أي حاصل في غيره إلى

باعتبار

باعتبار متعلقة لا باعتبارها في نفس انتهى كلامه
 ومحموله ما ذكره بعض الحققين حيث قال كما
 ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
 بغيره كذا لكت في الذين معقول هو المدرك
 قصد المحوط في ذاته يصلح ان يكلم عليه وبه
 معقول هو المدرك بتعادله للاعطة غيره فلا يصلح
 لشيء منها فالابتداء مثلا أو الاعطة العقل
 قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمضمونية
 ملحوظا في ذاته ولزمه العقل متعلقة اجمالها
 من غير حاجته إلى ركنه وهو بهذا الاعتبار مدلول
 لفظ الابداء فقط فلا حاجته في الدلالة عليه

الى ثم كلمة اخرى الى دل على متعلقه وهذا هو المراد
 بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس
 الكلمة الدالة عليه واذا لاحظت العقل من حيث هو
 حالة بين السير من والبصر مثلا وجعله الله تعالى
 حاله ما كان معنى غير مستقل بالمفردية ولا يصلح
 ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بكونه
 متعلقا بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة
 على متعلقه والاصل ان لفظ الابه موضوع
 لمعنى كلي واللفظة من موضوع لكل واحد من جزئيه
 خصوصه المتعقله من حيث انها حالات
 متعلقاتها والآلات لتعرف احوالها وذلك

المعنى

المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلفظ في
 حذراته فيستقل بالمفردية والصلح ايضا ان يكون
 محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات لا يتعقل
 بالمفردية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها وبها
 اوله بطلان منها ان يكون محكوما قصدا يمكن ان
 يعتمد النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
 لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون الآلات
 للاحاطة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحروف
 تدل على معنى في خبرها وادعوت هذا علمت
 ان المراد بكونه المعنى في لفظه استقلاله بالمفردية
 وبكونه المعنى في لفظ الكلمة ولا تريا عليه

من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لا تقلد له
 بالمفهومية فراجع كينونة المعنى في نفس كينونة
 في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلال
 بالمفهومية فمضى هذا الكتاب الضمير المحرر في نفس
 يحتمل ان يرجع الى ما الموصول التي هي عبارة
 عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
 في وجه المحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة
 ويحتمل ان يرجع الى المعنى بتبنيها على صحة ارادة
 كلا الغنيين ولكن عبارة الفصل كاهية في المعنى
 الانيه وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبوتيتها
 ما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة

ولها

ولها اجزم المص هناك برجوعه الى المعنى وسبق
 من التحقيق فلهذا لا يحتمل هذا الاسم جمعا
 لاحد الوف منعا بالاسماء الدالة الاضافة
 مثل دونه وفوق وكنت ووقام وخلف الى
 غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
 بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لها تعقل تعللها
 اجمالاً وتبعاً من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت
 العادت باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى
 متعلقات مخصوصة لانها لو لم تكن وضعها
 لهم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم
 اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في نفسها

الاول غير ما انتهى داخله في حد الاسم لا الحرف و
 لما كان الفعل والاعلى معنى في نفسها باعتبار معناه
 المتضمن الى الحدث وكان ذلك المعنى مقتضى مع
 احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل
 اخرج بقوله غير مقتضى باحد الازمنة الثلاثة
 اي غير مقتضى مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم
 عن لفظ الال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
 فبصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم و
 بالثانية الفعل والمراو لعدم الاقتران ان يكون
 بحسب الوضع الاول و دخل فيه اسماء الافعال
 جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء

كان

كان النقل فيه كما هو روي فانه قد يستعمل مصدر
 ايضا او غير صريح كونهما ت فانه ذلك لم يستعمل
 مصدرا الا انه على وزن قوافاة مصدر قوتى عن
 المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صر
 او من الطرف او عن الجار والمجرور نحو اماكن
 زيدا وعليك زيدا فليس لشي من هذا الدلالة
 على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول
 وخرج عنه الافعال منسجمة عن الزمان كونه
 عسى وكاد الاقتران معهما به بحسب الاصل
 الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على
 تقديره اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل

يدل على زمانين معينين من الارزمنة الثلاثة
 قبل على واحد معين ايضا في مضمونها اولها
 في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه
 نعم ليدل في ارادة معين ارادة ما سواه
 اين الدلالة من الارادة والمافزع من بيان
 على الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليضيف
 زيادة معرفة فقل ومن خواصه ان يبينها بصفة
 جمع الكثرة على كثرتها ومن التعريفية على ان مأكو
 بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يخص
 به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد
 ما هي خاصة كما الكاتب بالقوة ثلاث او

خير

او غير شاملة لذلك كتب بالفعل له فمن خواص
 الاسم ان يقول اللام في الدم التعريف وهو
 لوقال دخول حرف تعريف كان شاملا للميم
 في قوله عليه السلام ليس من ابراهيم في اصف
 لكنه لم يتوصل له لعدم شهرته وفي اختيار اللام
 فاشارة الى ان المختار حمزة ما رتب اليه
 مسبوقة من ان اداة التعريف هي اللام وحدها
 زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابداء
 بالسكن وما الخليل فقد رتب الى انها ال
 كهل والمبرد الى انها الهمزة المصنعة وهذا
 زيدت اللام لتعق بينها وبين همزة الاستفهام

وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه
 لتعين معنى متفعل بالمضمومته يدل عليه اللفظ
 مطابقة والحرف لا يدل على معنى المتفعل و
 الفعل يدل عليه تضمننا لا مطابقة وهذه الحجة
 ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف
 التعريف لا يدخل على الضمائر **وهي** الاشارة و
 غيرها كالموصولات وكذلك سائر الخوض الخمس
 المذكورة **هنا** وصرها **دخول** **الحرف** **هنا** وانما اختص
 دخول الحرف بالاسم لانه اثر حرف الجر في
 المجرور به لفظا او في المجرور به تضييها كمانى
 الاضافة المضمومية ودخول حرف الجر لفظا

او تقييده

يختص بالاسم لانه لا فضاء معنى الفعل الى
 الاسم فيبغى ان يدخل الاسم ليفضى معنى
 الفعل اليه **واما** الاضافة اللفظية فهي فرع
 للمضمومية فيبغى ان لا يكالف الاصل بان يختص
 بما يكالف ما يختص به الاصل **عنى** الفعل **او**
 تقييده عليه بان يعم الاسم والفعل **واما**
دخول **التنوين** **هنا** باقسامه **التنوين** **الترنم**
وسيجى في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى
 تقييده وبيان اقسامه على وجه يظهر جهته **اختص**
ماعد **التنوين** **الترنم** به وجهه عدم اختصاص تنوين
الترنم به **واما** **وصرها** **الا** **سما** **اليه** **هو** **بالترنم**

مركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله فيمثل أيضاً
 زيد وقالم وهو لا في قولك زيد قالم وقالم هو
 بخلاف ما ليس بمركب أصلاً من الأسماء المعدودة
 نحو ألف باتا زيد عمر وبكر وبخلاف ما بمركب
 مع غيره لكن لا تركيباً يتحقق معه عامله كقوله في
 غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند
 المصنف **والذي لم يشبهه** **قالي** لم يناسب مناسبتة
 مؤشدة في مع الأواب **بشيء** الأصل **أي** المبنى الذي
 هو الأصل في البناء فالأضافته بنائية وهو المضاف
 والأمر بغير اللام **والمرتف** وبهذا القيد خرج
 مثل **هو** لا في مثل قام **هو** لا كونه مشابهاً للمبنى الأصل

كما ينبغي

كما ينبغي في باب ان شاء الله تعالى **سلم** ان
 صاحب الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية
 عن المشابحة المذكورة معربة وليس كذلك في
 المعرب الذي هو اسم المفعول من قولك عربت
 فان ذلك لا يحصل الا باجرائه الاعراب على غير
 الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحاً
 فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاقه الأواب
 بعد التركيب وهو الظاهر من كلام اللام عبد القادر
 واختار المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق
 بالفعل ولذا اخذ التركيب في تعريفه **والمازود**
 الاعراب بالفعل في كون الاسم مع ما لم يعبر

و لا الكلف يقال لم يعرف الكلمة وهي معرفة
 و اما من المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من
 ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوالم
 لان العوالم من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال
 و اخر الكلم في التركيب من لم يتبع لغة العرب
 ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف
 باحكامها كذا الكلف مستغن عن النحو ولا فائدة له
 معتمدا بها في المعرفة اصطلاحاتهم فالحق من المعرفة
 المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره
 في كلامهم ليحجب آخره مختلفا فيطابق كلامهم
 معرفة منتبهة على معرفة ما يختلف آخره فلو كان

معرفة

معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
 وتعرفه به وجب ان يعرف اوله بانه ما يختلف
 آخره يعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم
 الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اوله بغير ما ذكره
 به الجمهور ويجعل ما ذكره به من جملة احكامه كما فعله
 المصنف **وهو وحكمه** و اى من جملة احكام المعرب
 و اشار به المترتب عليه من حيث انه معرب
 ان يختلف آخره اى الحرف الذى هو المعرب
 و اما بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما
 اذ كان اوابه بالحرف اوصفة بان يتبدل
 صفة بصفة آخر حقيقة او حكما اذ كان اوابه

بالحرارة باختلاف العوامل في سبب اختلاف
 العوامل الراضية عليه في العمل بان يعمل بعض
 منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما قصصنا
 اختلافها يكون في العمل لئلا يتقضى بثل قولنا
 ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب
 زيدا فان العمل في زيد في هذه الصور مختلف
 بالاسمية والفعلية والحرورية مع ان اثر الموعوب
 لم يختلف باختلافها لفظيا او تقديرية **انما** على
 التسمية اي يختلف لفظ اخره او تقديره اعلى للمصدر
 اي يختلف اختلاف لفظ او تقديره والاختلاف
 لفظا كما في قولك جاني زيد وزيت زيدا ومرت

زيد

زيد وتقديره كما في قولك جاني فتي وزيت فتي
 ومرت فتي فان اصله فتي وفتيان وفتي القلب
 اليها الفا فصار الاعراب تقديرية والاختلاف
 اللفظي والتقديرية اهم من ان يكون حقيقة او
 حكما كما اشرنا اليه لئلا يتقضى بثل قولنا رايت
 احمد ومرت باحمد وقولنا رايت سليمان
 ومرت بسليمان شئنا او مجموعا فانه قد اختلف
 العوامل فيه ولا اختلاف في اثر احمد حقيقة
 بل حكما فان فتيمة احمد بعد التاميم علامة الف
 وبعد الجار علامة الجهر وكذا الحال في التسمية
 والجمع فانه الموعوب في هذه الصور يختلف لفظا

العوامل حكمي لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف
 في اثر الموعوب ولا في العوالم اذ اركب بعض
 الاسماء المحدودة الغير المشابهة لمبنى الدليل مع
 عامله اشرار ويرتب عليه الاعراب بل هناك
 حركات الاعراب بدخول العوالم قلت هذا
 حكم اخر من احكام الموعوب والاختلاف حكم اخر
 فلو لم يخل احد الحكمين في الاخر لافساد فيه فان
 للموعوب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم
 ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
 من خواصه الشاملة للاعراب ما في حركة او حرف
 اختلف اخره اي اثر الموعوب من حيث هو موعوب

ذات

ذات او مفعلة به ذات تلك الحركة او الحرف وحين
 يراد ما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العال ولا
 المقضي ولو اقيمت على ثبوتها خرج بالسبب المقفولة
 من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القوي
 والعال والمقضي من الاسباب البعيدة وبقية
 الجينية خرج حركة نحو غلامك لانه موعوب على اختيار
 المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على اثر الموعوب
 ليس من حيث انه موعوب بل من حيث انه قابل
 يا المتكلم ومجد القدر ثم حذوا الاعراب جميعا ونفا
 لكن المصنف اراد ان ينسب على فائدة اختلاف
 وضع الاعراب نعم اليه قوله ليدل على اللغوي لقوله

عليه كانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا
 من تمام الحمد لانه خارج عن الحمد والحمد في ليس
 متعلق بامر خارج عن اليعنى وضع الاعراب
 المفهوم من نحو الكلام فانه بعيد عن الضميمة
 البعد فالله فيه متعلق بقوله اختلف آخره
 يعنى اختلف آخره ليس بالاختلاف
 او ما به الاختلاف على المعاني يعنى الفاعلية و
 المفعولية والاضافة المعنوية على صيغة
 اسم الفاعل عليه اي على المعرب على تضمين
 مثل معنى الورد او الاستبدال يقال اختلفت
 والشيء وتفاوتوه اذا تباينوا في هذه الجماعة

واحد

واحد بعد واحد على سبيل المساواة والهداية
 لا على سبيل الاجتماع فاذا تاولت المعاني الحقيقة
 للاعراب على المعرب متعاقبة متساوية في جملة
 تضاد ما ينبغي ان يكون علا ما تكرار الك فوقع
 بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل
 الاعراب للادلة على تلك المعاني ووضع بحيث
 يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني
 وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لانه
 النفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
 على صفة ولا تشك ان الصفة متأخرة عن
 الموصوف فالنسب ان يكون الدال عليها

ايضا متاثر عن الال عليه وهو مأثورة من اوابه
 اذا اوتوه فان الاعراب يوضح المعاني المقننية
 للاعراب اوس عربت معدة اذ اوتت على
 ان يكون الهمزة للتسلب فيكون معناه ازالة
 الضاد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض
 المعاني ببعض والواعى الى انواع اواب
 الاسم ثلاثة الرفع والنصب الجر وهذه الال
 الثلاثة مخففة بالحركات والحروف الاعرابية
 ولا تطلق على الحركات البنائية اصلها بخلاف
 الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات
 البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة

فالرفع

فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية الى علامة
 كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما بشمل بالفاعل
 ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة
 كان او حرفا علم المفعولية الى علامة كون الشيء
 مفعولا حقيقة او حكما بشمل المفعولات به والجر
 حركة كان او حرفا علم الاضافة الى علامة كون
 الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بضمها
 مصدر لم يمتحج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما
 في الفاعلية والمفعولية وانما يختص الرفع بالفاعل
 والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
 طليل لانه واحد فاعطى الثقيل للثقل والنصب

خفيف والمفعول كثيرة لا تراحمه فاعلى الخفيف
 للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجهر جعل
 علامة له الاسم الظلي كان او معنويا ما به
 يتقوم اي يحصل المعنى المقتضى اي معنى من المعاني
 المعنوية على اللعب المقتضية للاعب شي جائي
زيد جاء على اذهب حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت على اذهب
حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة
لها وفي مررت بزيد الباء على اذهب حصل معنى الافتقار
في زيد فجعل الجهر علامة لها فالمضرد المضرد
اي الاسم المضرد الذي لم يكن شي ولا مجموعا وا

لا ينفرد

ولا ينفرد كزيد رجل وكذا المجموع المكسر
اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سما ولم يكن
غيره منصرف كرجال وطلبته فالاعراب في هذين
القسمين من الاسم على الاصل من وجهرين او
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والا
فيهما بالحركة وثنائيهما ان اذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث في الحوال
الثلاث والاعراب فيهما بالحركات الثلاث
في الحوال الثلاث فالاعراب فيهما بالضمة
رفعا اي حالة الرفع والضمة لنصب اي حالة النصب
والكسرة جهر اي حالة الجهر فمنصب قوله رفعا والضمة



على الطريقة بتقدير المضاف ويقتل النصب على
 الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جائني
 رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم
 الثاني مثل جائني طلبت ورأيت طلبت ومررت
 بطلبته وجمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف
 والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم حاله بالتمتة
 رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه
 تابع للحركة كما سيأتي ذكره مثل جائني مسلمات
 ورأيت مسلمات ومررت بسلامات فغير المنصبة
 بالتمتة رفعا والضممة نصبا وجرا فالجوفية تابع
 للنصب كما سنذكره كجائني احمد ورأيت

احمد

احمد ومررت باحمد فحوتك واليونك وحموك
 بكسر الكاف لان اللحم قريب المزة من جانب
 زجرها فلا يضاف الا اليها ويشتك والهمزة
 الباقية المنكسر الذي يستحق زجره كالعورة وال
 الصفات الدائمة والافعال القبيحة وهذه
 ان الاسماء الاربعة منقوصات واويتها فحوتك
 وهو خوف واوى لانه باء اذا صله فوذا وذا
 وهو ليف مقرون بالواو ين اذا صله ذو و
 واما اليف ووى الاسم الظاهر دون الكاف
 لانه لا يضاف الا الى اسم الجنس فواوب هذه
 الاربعة الستة فبالواو رفعا والالف نصبا والياء

ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة او مصغرة
 موعة بالحركات نحو جائي انيك وريت انيك
 وممرت بانك ومودة اللحن والمجوع منها
 موب باواب الشئنة والجمع وانما لم يصرح
 بمجئ القيد الكفا بالاشارة مضافة لانها
 اذا كانت مكبرة ومودة ولم يكن مضافة اصلا
 فاعلمها بالحركات نحو جائي انخ وريت اخا
 وممرت بان فينبغي ان يكون مضافة ولكن
 الى غير المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
 المتكلم فالحكاية كسائر الاسماء المضافة اليها ولم
 في هذا الشرط بالمثل لئلا يتوهم اشتراط اضافتها

بكونها

بكونها الى الكاف وانما جعل اواب هذه الاسماء
 بالحروف لانهم لما جعلوا اواب المشئ وجمع الكلمة
 التسالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اواب بعض
 الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما والاحاد
 ورثة ومضافة ثامته اشتار واما رثة لان
 اواب كل من المشئ والمجوع ثلاثة فجعلوا في مقابلة
 كل اواب اسماء والما اختاروا هذه الاسماء الستة
 لشابهتها المشئ في كون معاينها مشبهة عن تقدير
 وموجود حرف صالح للاعاب في اواخرها حين
 الاعاب سمما ما يختلف سائر الاسماء المحذوفة
 الاعجاز كيدوم فانه لم يسبق فيها من العرب اعاء

الحرف المحذوف عند الاعراب المشني وما يلحق به
 ولا هو كلاً ذكره اكلت ولم يذكره كونه فرع كل انما
 اي حال كون كلاً وكلتا معانيه الى مضمرة وانما قيل
 بذلك لان كلاً باعتبار لفظ مفرد وباعتبار معناه
 مشني فلفظ يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
 الاعراب بالحروف فوجه في كلاً الاختيارين فاقى
 الى المظهر الذي هو الاصل برؤي جانب لفظ الذي
 هو الاصل واخرى بالحوكات التي هي الاصل لكن
 تكون حركاته تفديريه لان حرف الف تسقط
 بالتقاء الساكنين نحو جاني كلاً الرجلين ورايت كلاً
 الرجلين ومررت بكل الرجلين واذا ضيف الى ضمير

الذي

الذي هو الفرع رؤي جانب معناه الذي هو الشئ
 واوجب بالحروف التي هي الفرع نحو جاني كلاً
 ورايت كليهما ومررت ^{بكلية} فذلكت فيكون اوجه
 بالحروف كونه مضافاً الى مضمرة او ثبات او كذا
 اثنتان وثنان فان هذه اللفاظ وان كانت
 مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معني
 التثنية فالحقت بجاء بالالف ^{بمعناه} والياء ^{بمعناه}
 ما قبلها نسياً وجرماً كما ينبغي جمع المذكور التسالم
 المراد به ما هي به اصطلاحاً وهو الجمع بالواو والياء
 او بالياء والنون فيدخل فيه سين وارين
 مما لم يكن واحداً مذكراً كجمع بالواو والنون ^{او}

وما الحق به وهو اوله جمع زواجر من لفظه وعشرون
 واوقاتها في نظرها السبع وهي ثلاثون الى تعيين
 وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة ولا
 الاصح اطلاق عشيرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير
 العشرة وطلاق ثلاثين على تسعة لانها ثلثة
 مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البوقى وايضا
 هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين
 في المجموع **بالواو** فعاد **والياء** فبا وجرا وانما
 جعل اواب المشي مع ماحقته وجمع مع ماحقته
 بالحروف لانها فرعان للواحد وفي اخرها حرف
 يصلح للاخواب وهو علامة التثنية وجمع فاسب

ان يجعل

ان يجعل ذلك الحرف اوابها ليكون اوابها
 فرعا للاخواب كما انها فرعان له لانه الاخواب
 بالحروف فرع الاخواب بالحركة ولما جعل اوابها
 بالحروف وكان حرف الاخواب ثلثة واوابها
 ستة ثلثة للمشي وثلثة للجمع فلو جعل اواب
 كل واحد منهما بثلث الحروف الثلاثة لوقع
 الالتباس بينهما ولو خص المشي بها بقي المجموع
 بلا اواب ولو خص المجموع بها بقي المشي بلا اواب
 فخرجت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع
 في المشي لانه الضمير للمرفوع للتثنية في الفعل كوا
 يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع

لانه النية المرفوعة للجمع في الفعل نحو يفرجون وضربوا
 وجعلوا اعرابها بالياء حال الجهر على الازل وفرقوا
 بينها بان فتح ما قبل الياء في التثنية تحفة الضمة
 وكثرة التثنية وكسره في الجمع نقل الكسرة و
 قلة الجمع وتعلو النصب على الجهر لانه على الرفع مناسبة
 النصب الجهر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام و
 لما وقع من تقسيم الاعراب الى الحركة والوقف
 وبيان مواضعها المختلطة شرع في بيان مواضع
 الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشبه الى قسميه
 اليه فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشارة اليه
 اولاً ثم بين اللفظي ما عداه فقال **التقديري**

الى التقدير

الى تقدير الاعراب **فيما** اي في الاسم المعرب
 الذي **تقديره** الاعراب فيه اي اشغ طهوره
 في لفظه وذلك اذ لم يكن الحرف الذي هو
 محل الاعراب قابلاً للحركة الا بهية كافي الاسم
 المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة
 سواء كانت موقوفة في اللفظ كالعصا بلام
 التوليف او محذوفة بالفتحة الساكنين كعضا
 بالتسوين فان الالف المقصورة في الصورة
 غير قابلة للحركة **وهو** كافي الاسم المعرب بالحركة
 المقص الى يا المتكلم **نحو** عذرك **فانه** لما اشتغل
 ما قبل يا المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول

العمل يتبع الرفع عليه حركة او حرف بعد حركة
 موافقة لها او مخالفة فمما رهب بعض من ان الاء
 مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا
 اي في الاحوال الثالث يعني كون الاء اب
 تقديرها في بدين النوعين من الاسم الملوب
 انما هو في جميع الاحوال غير مكفص ببعضها او
 استقلال عطف على قوله تقدير اي تقدير الاء
 فيما تقدير في الاسم الذي استقلال ظهور الاء
 في لفظ وذلك اذا كان محل الاء اب قابلا
 للحركة الاء ايته ولكن يكون ظهوره في اللفظ
 تقدير على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياكسور

ما قبلها

ما قبلها مسوء كانت محذوفة بالتحق الساكنين
 كقوله او غير محذوفة كالتحذير فعا وحذف اي في
 حالة الرفع والجر لا في الحالة النصب لا استقلال
 السمة والكسرة على اليا دون الضمة وكقوله مسلي
 عطف على قوله كقوله يعني ان تقدير الاء اب
 للامستقلال قد يكون في الاء اب بالحركة
 مثل قائل وقد يكون في الاء اب بالوقف كقوله
 مسلي بخلاف تقدير الاء اب للتقدير فانه
 محقق بالاء اب بالحركة فعا يعني تقدير
 الاء اب في كل مسلي انما هو في حالة الرفع فقط
 دون النصب والجر كقوله مسلي فان اصله مسلي

لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء وال
 السابق منها ساكن فالتفت الواو يا وادغمت
 الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع
 التي هي الواو في اللفظ فصار الاءاب حالة الرفع
 تقديرها بالخلاف حالي المنصب والجر فان الاءاب
 لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمه
 ايضا وقد يكون الاءاب بالحروف تقديرها
 في الدوال الثلاث في مثل جاني ابو القوم و
 رابت ابو القوم ومررت بابي القوم فانه
 لما سقط حروف الاءاب عن اللفظ بالتقاء الساكنين
 لم يبق الاءاب لفظا بل صار تقديره باللفظ

اي الاءاب

اي الاءاب المسقط بينهما عداه المعنى فيما عدا
 ما ذكره مما القدر فيه الاءاب او استقل وما ذكره
 في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف و
 كان غير المنصرف اقل من المنصرف ويعرفه
 المنصرف على قياس الاءاب التقدير واللفظ
 سوف غير المنصرف وكفى بتعريفه فقال غير
 المنصرف ما في الاسم موب فيه علمان
 توثق ان باجماعها استجماع شرطها فيه اثرا
 يعني ركنه من علل السبع وعلته واحدة منها
 اي من تلك السبع تقوم هذه العلة الواحدة
 مقامها اي مقام هاتين العليتين بان توثق

وسد ما تاتيها وهي في العلة السبع مجزئ ماني هذين
 البين من الامور السبعة لكل واحد من هذه الامور ودا
 الحكم على العلة السبع بكل واحد من هذه الامور ودا
 المجموع عدل ووصف ومانيت ووصف
 وجمعة ثم جمع ثم كسب ودا العدل في عدل ياتين
 العليتين من المواد الى ثم لحد الحافظة على الوزن
 والنون رائده من قبلها الف هو وزن الفعل
 وهذا القول تقريب نقوله رائدة منضم على انه
 حال المعنى ويمنع النون الحرف حال كونها رائدة
 وقوله الف فاعل الظرف المتقدم اثنى من قبلها
 او مبته فبزه الظرف المتقدم ولا يعني انه لا يفرم

من هذا

من هذا الترتيب زيادة الالف مع انما ايضا زيدا
 ولهذا العلة عنهما بالالف والنون الزائدين وتعمل
 الالف فاعل لقوله رائدة والظرف متعلقا بالزيادة
 وازيد بزيادة الالف قبل النون اشتراكها في وصف
 الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لفهم
 زيادتهما جميعا وبذلكما اذا قلت جاءني زيد ركبا
 من قبله اقوه فانه يدل على اشتراكها في وصف الركوب
 وتقدم اثنى عليه في هذه الوصف وقوله وهذا القول
 التقريب يعني انه كثر العلة بصورة النظم تقريبا
 لها الى المصنف لان حفظ النظم سهل او القول
 بان كل واحد من الامور السبعة على قول تقوى لا

اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد والقول بانها
 تتبع ترتيب لها الى الصواب لان في عدوها خلاف
 فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان و
 قال بعضهم انها عشرة لكن القول بانها تسعة
 يقترب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة
 ثم انه ذكر اشارة العلة المذكورة على ترتيب ذكرها
 في البتين فقال مثل ثمة مثال للعدل وهو قوله
 الموصف في قوله المثال الثاني وزينب مثال
 للمعونة وفي ايراد زينب مثال للمعونة بعد طلحة
 اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي والبراهين
 مثال للقيمة هو ما جاء مثال للمعنى وهو قوله

للتكريب

للتكريب وهو ثمة مثال للعدل وهو قوله
 مثال لوزن الفعل وهو قوله في حكم غير الموقوف
 والاشتر المرتب عليه من حيث اثنان على عشرين
 او علة واحدة تقوم مقامها لان لكسر فيه و
 لا تسوي وهو ذلك لان لكل علة فرعية فاذ وقع
 في الاسم علة حاصل فيه فرعين فبشبه
 الفعل من حيث ان له فرعين بالنسبة الى الله
 احدهما افتقاره الى العلة واخرهما اشتقاقه
 من المصدر فتح منه الاواب المختص بالاسم وهو
 الجبر والتسوية الذي هو علة التمكن وانما قلنا
 ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول منه

والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التثنية
 لأنك سول قائم ثم تقول قائمت والتعريف
 فرع التكثير لأنك تقول رجل ثم تقول الرجال
 والعجبة في كلام العرب فرع العبيبة إذا لم يصل في
 كل كلام أن لا يحاط لسان آخر والجمع فرع الواحد
 والتكريب فرع الافراد والالف والنون التثنية
 فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم
 لأن أصل كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص
 بنوع آخر وإذا وجد فيه هذا الوزن كان نوعاً
 لوزنه الأصلي ويجوز أن لا يتبع سواء كان مفرداً
 أو غير مفرد **وهو** أي جعله في حكم المنصرف بأفعال

الكسر

الكسر والتثنية فيه لأجله منصرفاً حقيقة فإن غيره
 المنصرف عند المنصرف ما فيه علتان أو واحدة **أو**
 تقوم مقامهما وبأفعال الكسر والتثنية لا يلزم
 نحو الاسم عنهما وقيل المراد بالوصف معناه اللغوي
 لا الاصطلاحي **وتثنية** في صفة راجع إلى حكمه للضرورة
 أي ضرورة وزن شعراء أو رعاية إضافة فإنه إذا
 خير المنصرف في الشعر فكمسا ما يقع من منع ضرورة
 يخرج عن الوزن أو انحراف يخرج عن السلاسة
 أما الأول فلقوله **وهبت** على مصائب لو أنها صبت
 على الأيتم **وهك** أي **لياليها** **وهك** أي **لثاني** فلقوله **أعد**
رغم لغمان **لما** أن **ركرة** هو المسك كمررتة يتضوع

فانه لو فتح نون لغمان من غير تنوين يستقيم الوزن
 ولكن يقع فيه زخاف يوجب عن التسلا منه كما حكم به
 سلاسه الطبع فان قلت **هـ** فالقتر اذ عن بعض ١٢
 الزخافات ليس بضروري فكيف يشتمله قوله للفظ
 قلناه **هـ** الا حتمه عن الزخافات اذا امكن الا حتمه
 عنه ضروري عند الشك **هـ** ولما الضرورة الواقعة له
 القافية فكما في قوله سلام على خير الامم وسيد **هـ**
 جيب الـ العليين **هـ** بشير زهير باسمي مكرمة
 عطف رثون من لبيبي **هـ** فانه لو قال باجم
 لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فانه حرف
 المردى في سائر الابيات الال المكسورة او

تناسب

او للتناسب **هـ** اي ويجوز صرف غير المنصرف لم يحصل
 التناسب بين وبين المنصرف لان رعاية التناسب
 بين الكلمات امر مهم مخدوم وان لم يحصل الى حد
 الضرورة **هـ** مثل سلاسله واخلاقه **هـ** حيث صرف سلا
 تناسب المنصرف الذي يلبي **هـ** اثنى اخلاقه فتقوله سلا
 واخلاقه **هـ** مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف
 والمنصرف الذي صرف غير المنصرف تناسب
 وما يقوم مقامهما **هـ** اي العلة الواحدة التي تقوم
 مقام العليتين من العلى التسع عليان مكرمان
 قامت كل واحدة منهما مقام العليتين تكررها
 احدهما **هـ** الجمع **هـ** البليغ الى صيغة منتهى الجموع **هـ**

فانه تذكره رتبة الجمعية حقيقة كالكاتب اساور
واخيم او حكما كالمجموع الموافقة لها في عدد الحروف
والحركات والسكنات كمساجد ومصباح وثانيتها
التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض التسمية وبه
الفا التانيث **وهو** القصورة والممدودة اى كل
واحد منهما كجاء وجماء لانها لدرجتان للكلمة فضا
لا تشاركها اصلا فلا يقال في صلي جبل والافى
في حمراء حمير فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث
اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التانيث فانها
ليست لازمة للكلمة بحسب الأصل الوضع فانها
وضعت فارقة بين الذكر والمؤنث فلو غنى

لها اللزوم لعاض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم
الوضعي **وهو** ما يعدل مصدره للمفعول اى يكون
الاسم معدلا **وهو** خروج اى خروج الاسم
اى كون نحو جاء عن صيغة الاصلية اى من صورته
التي تقتضى الاصل والفاضة ان يكون رالك
الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر
ليست صيغة المشتقان فباضافة الصيغة الى غيرها
الاسم خرجت المشتقان كلها وان المتبادر من
خروجها عن صيغة الاصلية ان تكون باقية للتغير
انما وقع في صورة فقط فلا يقتضى بها حذف
عن بعض الحروف كاسماء الحروف الا عجزا شل

ودم فان المادة ليست باقية فيها وان فزوجه عن
 صيغة يستلزم دخوله في صيغة اخرى الى معايرة للكل
 ولا يجد ان يعتبر معايرة لها في كونه غير داخل
 تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخله تحتها
 فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
 الشاذة فلا سلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر
 ان مثل اقوس واينب من مجموع الشاذة ليست
 مخرجة عما هو القياس فيهما اثنى اقوسا وانيا با
 بل انا جمع قوس والباب ابتد على قوس واينب
 على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعا اولي
 اقوس وانيا ب واخراج اقوس واينب عنهما

قال

وقال بعض الساجين قد جوز بعضهم تعريف الشيء
 بما هو اتم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض
 ما عده يمكن ان يقال المقصود به هنا تمييز العدل
 عن سائر العلل لا من كل ما عده في حيث حصل تميزه
 هذا التميز لا بأس بكونه اتم منه فحينئذ لا حاجة في
 تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكاليف
 وعلم اننا علم قطعنا انهم لما وجدوا ثلث وثلث
 واخر وجمع وعمر غير منفصل ولم يجدوا فيها سببا
 ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار
 سبب آخر ولم يصلح للاعتبار العدل باعتباره
 فيها لانهم تميزوا للعدل فيما عداه من هذه الالفة

يجعلوه غير منفرد للعدل وسبب آخر ولكن لا بد
 في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للام
 المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل
 اذ لا يتحقق الفعنة بدون اعتبار ذلك الاخر
 ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الضم
 على وجود اصل المعدول عنه فتوجد محقق بلا شك
 وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفضل له اصل
 لتحقيق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام
 العدل الى التحقيق والتقدير انما هو باعتبار كون
 ذلك الاصل محققا او مقدراما واختار اخراج
 المعدول عن ذلك لتحقيق العدل فله دليل عليه

الامنع

الامنع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا لمعناه خبر
 كانا عن اصل معين محقق يدل عليه دليل غير منع
 الصرف في ثلثه ومثلثه والدليل على اصلها
 ان في معانيها مكررا دون لفظها والاصل انه
 اذا كان للمعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في
 جائى القوم ثلثه ثلثه فعلم ان اصلها لفظا
 مكررا وهو ثلثه ثلثه وكذا الحال في احواد
 موحدة وثلاث وثماني الى رابع ومرجع بلا خلاف
 وفيما رآها الى عشار ومعه خلاف والصواب
 مجيزها والسبب في منع صرف ثلثه ومثلثه
 واثباتها العدل والوصف لان الوصفية العا

التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في
ثلث وثلث لا اعتبارا بها فيما وضعها لغيره
جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل
لان معناه في الاصل اشد تأثرا ثم نقل الى المعنى
غيره قياس اسم التفضيل ان لم يتعمل باللام او الالف
او بكلمة من حيث لم يتعمل بواحد منها ظم انه معدول
من احدها فقال بعضهم انه معدول ثمانية اللام
اي عن الآخر وقال بعضهم انه معدول ثمانية كبر معه
كلمة من اي عن اخر من وانما لم يذهب احد الى
تقدير الاضافة لانها توجب التسوية او البناء
او اضافة اخرى مثلما كونهن وتبيل ويقوم تيم

وليس

وليس في اخر المعدول الشيء من ذلك فتبين
ان يكون معدولا عن احد الامرين **جمع** و**جمع** جمع
جمعا مؤنث جمع وكذا الك كفتح ومنع وجمع ما
قياس فعلا فعل ان كانت صفة ان تجمع على
فعل كمرء على مرد ان كانت هما ان تجمع على فاعل
او فعلاوات كمرء على محاري او محاورات فاعلها
او جمع او جماعي او جمعاوات فاذ غلبه اخر اجرامها
عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين
فيها العدل الحقيقي والآخر الصفة الاصلية و
ان صارت بالعلية في باب التاكيد اسما وفي
الجمع والواحدية احد السببين وزن الفعل والآخر

ايضا حمله على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق
 السببين منع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار
 العدل فيه انما هو للرجل على نظائره لا لتحصيل سبب
 منع الصرف ولهذا يقال ركرر باب قطام ههنا
 ليس في محله لان الكلام فيما قد ر فيه العدل كقول
 سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الجائدين
 بنوهم فلا يكون ما نحن فيه والمراد من بني تميم الكثر منهم
 فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات المرأة بينة بل
 جعلوها غير منصفة فلما حجة الى باعتبار العدل فيها
 لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف
 وهو كون الاسم والاعلى رأت بهرته ما فوزه مع

بعض

بعض صفاتها سواء كانت هذه الالالة كجب الوضع
 مثل امر فانه موضوع لذات ما افدت مع بعض
 صفاتها التي هي الحمة او كجب الاستعمال مثل
 اربع في مرتب بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
 معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه كجب الوضع
 بل قد تعرض له الوصفية كما في المثال المذكور
 فانه لما جرى فيه على النسوة التي هي من قبيل العدد
 لا الاعداد علم ان معناه مرتب بنسوة موصوفة بالانثى
 وهذا المعنى وصفى وضم له في الاستعمال لا على كجب
 الوضع فالمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف
 الاصل لا اصله لا المعنى الوصفية فذلك قال

قال المصنف رحمه الله تعالى في شرطه الى شرط الوصف
في سبب منع الصف ان يكون **وصفا في الاصل**
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا
تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء
على الوصفية او زالت عنه **فلا تفرقه** **فبان** **فبان**
عن سبب منع الصف **الغلبة** **اي غلبته** **الأكمية**
على الوصفية **الاصلية** **ومعنى الغلبة** **اختصاص بعض**
افراد بحيث لا يتنازع في الدلالة عليه الى قرينة
كما ان **اسود** **كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثرة**
استعماله في الحية السوداء بحيث لا يتنازع في الفهم
عنه الى قرينة **فلا تفرقه** **الذكر** **من اشتراط اصالته**

الوصفية

الوصفية وعدم مفرقة الغلبة **من عدم اصالته**
الوصفية **فان** **الوصف** **لما لم يفرق** **من مفرقة** **بنسبة** **اربعة**
التي **من الصف** **عدم مفرقة الغلبة** **اسود** **وارتقم**
حيث صار اسمين **للحمة** **الاول للحمة السوداء**
والثاني للحمة التي فيها سواد **وبين** **واوهم** **حيث**
صار اسما **للحمة** **من الحديد** **لا يفرق** **من الريبة** **التي**
السواد **فان** **هذه الاسماء** **وان** **فربما** **من الوصفية**
لغلبة الاسمية **لكنها** **كجب** **لا اصل** **الوضع** **او** **ما**
لم يفرق **استعمالها** **في** **معانيها** **الاصلية** **ايضا** **بالحمة**
فالما **من الصف** **في** **هذه الاسماء** **الوصفية** **الاصلية**
ووزن **الفضل** **واما** **استعمالها** **في** **معانيها** **الاصلية**

فلا اشكال في منع صفتها ليزن الفعل والوصف في
 الاصل والحال **ضعف منع** **اعني** **بما للمعنى** بناء على
 رغم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعولة التي هي
 النجث **وكذا** **الك** **منع** **اجل** **بما للفق** بناء على
 رغم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
 وجعل **بما** **للغاية** **اي** لطاير ذي خيلان على رغم وصفية
 لتوهم اشتقاقه من الحال ووجه ضعف منع **الف**
 في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها او صانها اصلية
 فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لان اصل
 ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم **الوصف** **التأنيث**
 اللفظي الحاصل **بالتاء** لا بالالف فانه لا شرط له

شرط

شرط في سببه منع الصرف **العلمية** **اي** العلمية الاسم
 المؤنث ليميزه التأنيث لازما لان الاعلام محفوظ عن
 الصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثامن وكل
 حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة
 والتأنيث **المعنى** **كذلك** **اي** كالتأنيث اللفظي
 بالتاء في اشراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها
 في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجود منع الصرف
 وفي المعنوي لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر
 كما اشار اليه بقوله **وسم** **شرط** **تم** **تأنيث** **اي** **ظ**
 وجوب تأنيث التأنيث المعنوي في منع الصرف
 احد الامور الثلاثة **زيادة** **على** **الثلاثة** **اي** زيادة

حروف الكلمة على ثلثة احرف مثل زينب **وهو** **أول**
 كثر **الحرف** **الاول** **من** **حروف** **الثلثة** **مثل**
سقة **أو** **العجم** **مثل** **ماه** **و** **جور** **وهو** **الناشط** **في** **دور**
 تأثير **التأنيث** **المعنى** **احد** **الامور** **الثلثة** **ليخرج**
 الكلمة **ثقل** **احد** **الامور** **الثلثة** **عن** **الحقة** **التي**
 من **شأنها** **ان** **تفاضل** **ثقل** **احد** **السيين** **فخرج**
 تأثيره **ثقل** **الاولين** **فأبهر** **وكذا** **العجم** **لان**
 لسان **العجم** **ثقل** **على** **العرب** **وهو** **فصل** **بجوده**
 نظراً **الى** **ان** **الشرط** **تتم** **تأثيره** **التأنيث** **المعنى**
 عن **احد** **الامور** **الثلثة** **وبجوده** **عدم** **حرفه** **نظراً**
 الى **وجود** **البيين** **فيه** **وزينب** **وسقة** **علمان**

ثقل

من **طبقات** **البار** **وما** **وجود** **علمين** **لهذين** **من**
 حرفها **اما** **زينب** **فللعلمية** **والتأنيث** **المعنى** **مع**
 شرط **تتم** **تأثيره** **وهو** **الزيادة** **على** **الثلثة** **والما**
 فللعلمية **والتأنيث** **المعنى** **مع** **شرط** **تتم** **تأثيره**
 وهو **وك** **اللاوسط** **واما** **ماه** **و** **جور** **فللعلمية** **والتأنيث**
 المعنى **مع** **شرط** **تتم** **تأثيره** **وهو** **العجم** **فان**
 به **بالعنت** **المعنى** **مكره** **شرطه** **في** **سببه**
 منع **الحرف** **الزيادة** **على** **الثلثة** **لان** **الحرف**
 الرابع **في** **حكم** **ما** **التأنيث** **قائم** **مقامه** **فقدم**
 وهو **مؤنث** **معنى** **سمي** **باعتبار** **معناه** **الجنسي**
 اذا **سمي** **به** **حرف** **منصرف** **لان** **التأنيث** **الاصلي**

بالعلمية للمكرر من غير ان يقوم بشئ مقامه والعلمية
ومعها لا تمنع الصرف **عقرب** وهو انش
معنى سماه باعتبار معناه الجنسي اذ يسمى **جبل**
منع مرفها لانه وان زال التأثير بعلمية
للمكرر فانكوف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا
ثم ظهر التام المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير
فيقال قيمته بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال
فيه عقرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع
قائم مقامه فعقرب اذ يسمى به **جبل** **منع** مرفه
للعلمية والتأثير الحكمي **المعرفة** اي تيقن
لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف

لا رات

لا رات المعرفة شرطها اي شرط تأثيرها في منع
الصرف **ان** تكون علمية **اي** ان تكون هذا النوع
من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية **اي**
او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه
على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة
بالعلمية لان تعريف المضمات والبرهات لا يجوز
الا في البنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف بالدم او الاضافة يجعل غير المنصرف
منصرفا وفي حكمه كما سيجي فلا يتصور كونه سببا
للمنع فلم يبق الا التعريف العلي **اي** وانما جعل المعرفة
سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا

كما جعل البعض لان فرعية العلف للتكبير اظهر
 من فرعية العلية له **هـ** العجبة **هـ** وهي كون اللفظ
 مما وضع غير العوب والتاثير في منع الحرف **هـ**
 شرطا **هـ** شرطها **هـ** الاول **هـ** ان تكون علمية **هـ** انبوية
 الى علم **هـ** في اللفظ **هـ** العجبة **هـ** بان يكون متحققة في
 ضمن العلم في العجم حقيقة كابر اجيم **هـ** او كما بان
 العوب من اللفظ **هـ** العجم الى العلية من غير تصرف
 فيه قبل النقل كقولون فانه كان في العجم **هـ**
 حبس سمي به احد دواقة القلاء لوجود قرينة قبل
 ان يتصرف فيه العوب فكانه كان علميا في العجبة
 وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفات

في كلامهم

في كلامهم فيضعف فيه العجبة فلا يصلح سببا
 لمنع الصرف فعلى هذا يسمى بشل لجام لا يشع منه
 لعدم علمية في العجبة **هـ** شرطها الثاني **هـ** ان
 يحرث **هـ** الحرف **هـ** الاوسط او زيادة على الثلاثة
 اي على الثلاثة الحرف لئلا يعارض الحظ احد
 السبين **هـ** فنوح منصرف **هـ** هذا تفريع بالنظر
 الى شرط الثاني فان انصرف نوح انما هو
 لانقطاع الشرط الثاني وهذا اختيار للمصنف لان
 سبب ضعف لانه امر معنوي فلا يكون اختيارا
 مع السكون الاوسط واما التاثير في المعنوي
 فانه له علة مقدرة تظهر في بعض التفقات



فله نوع قوة مجاز ان يعتبر مع سكون الادوية
 وان لا يعتبر فان قلت قد عتبرت العجوة
 في ماء وجوز مع سكون الادوية فمابق فلم
 يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فمابق انما هو لتقوية
 السببين اللذين لا يقاوم سكون الادوية
 احدهما اولاد يلزم من اختيار التقوية سبب اخر
 اختيار البيرة بالاستقلال **هـ** وشتره وهو
 حصن بديار بكر **هـ** وابهره سم مخففه مرضها لوجود
 شرط الثاني فيها فان في شتره تحرك الادوية
 وفي ابهرهسم الزيادة على الثلثة **هـ** وانما حصل
 التفريع بالشرط الثاني لان خوضه السبب

على ما هو

على ما هو الحق عنده من انوار كونها لهذا
 قدم انوار مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني
 والاولى تصحيح ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى
 وتعلم ان الاسماء الاربعة عليهم السلام مفعولة عن
 اللفظ الاسمي محض وصلح شجيرة
 وهوود لكونها غريبة ونوع ولوط لحظتها
 وقيل ان هوود كنوع لان سبويه قرنه معه
 ويؤيده ما يقال من ان العوب من ولائهم
 ومن كان قبل ذلك فليس يوجب وهو وقبل
 اسمائيل فما يذكر مكان كنوع **هـ** الجمع **هـ** وهو سبب
 قائم مقام السببين **هـ** شرطه اي شرط قيامه مقام

السبين صيغة مشتق الجموع وهي الصيغة التي
 كان اولها مفتوحا وثالثها الضا وبعد الالف
 حرفان محكان او ثلثة احرف او سطرها سكين
 وهي التي لا تجمع جمع التكثير مرة اخرى ولا سميت
 صيغة مشتق الجموع لانها جمعت في بعض القو
 مرتين كثيرا فانتهى تكثيرها المغير للصيغة ولها جمع
 التلاد فانه لا يغير الصيغة بخوذا ان يجمع جمع
 التلاد كما يجمع ايام جمع ايام على ايامين و
 صواب جمع صابرة على صوابات وانما اختلفت
 تكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتكون
 بغيره انتظبه عن التانيث حالة الوقف

والمراد

والمراد بها التانيث باعتبار ما يؤول اليه
 حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارسية و
 اما شرط كونها بغيره لانها لو كانت مع ياء كانت
 على زنة المضادة كقارزة فانها على زنة كراهية
 وطوايئة بمعنى كراهية والعاقبة فيدخل في
 قوة جمعية فتور ولا حاجة الى اقران كقولهم
 فانه مفرد محض ليس جمعها لان في الحال و
 لان في المال وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر كذا
 قارزة فانها جمع قارين او قريان بكسر القاء
 فسلم كما سبق ان صيغة مشتق الجموع على قيمين
 احدهما ما يكون بغيره وثانيهما ما يكون بها فاما

ما يكون بغيره فتمنع منه لوجود الشرط تأثيرها
 كما جده مثال لما بعد الفه حرفان ومما يح
 مثال لما بعد الفه ثلثة احواف اوسطها ساكن
 واما وزنه واما حالها مما هي على صيغة متي المجموع
 مع الهاء فنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية
 وهو كونها بلا هاء وحضابه علما للضعف هذا جواب
 عن سوال مقدر تقديره ان حضابه علم ليس
 للضعف يطلق على الواحد والكثير كما ان اساقه علم
 ليس للاساقه الجمعية فيه وصيغة متي المجموع
 ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط لتوقيف
 فيلغى ان يكون منفردا لكنه غير منفرد وتقريره

الجواب

الجواب ان حضابه حال كونه علما للضعف غير منصرف
 لا الجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية لانه منقول
 عن الجمع فانه كان في الاصل جمع فصحب بمعنى عظيم
 البطن سمي به الضعف مباينة في عظيم بطنها كان
 كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالعقب في منع
 منه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا عاقبة في
 منع منه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه
 العلمية والتأنيث لان الضعف هي انثى الضعفاء
 قلت علمية غير مؤنثة والا كان بعد التذكير مؤنثا
 والتأنيث غير مسلم لانه علم الجنس للضعف مذكرة
 كان او مؤنثا وانما التثنية المضاف في التثنية على

على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ولم يقل
الجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال في وصف
الاسماء يعمم ان الجمعية كالوصف قد تكون صليية
معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر
كذلك اذ لا يتصور العوض في الجمعية وقد
سرد في جواب من سأل مقدار تقديره ان يقال
قد تضمنت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
بعضها يجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال
او في الاصل فيقول في سرد فيل فانه سم
جسد يطبق على الواحد والكثير والجمعية فيه
لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد خلت

في مره

في مره ومنه منه تصور اذ لم يعرف وهو الاكثر في
موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع
كما قلنا فقد قيل في التفسير عنه انهم لم يجمعوا
بجمع لان في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منع
العرف على موازنة اي على ما يوازنه من الجوع
العربية كالتعظيم ومصباح فانه في حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه
من قبيل حكمها بالجمعية على هذا تقديرهم من ان يكون
حقيقته او حكمه نبأ هذا الجواب على تعميم الجمعية
لا على زيادة سبب اقر على الاستبنا التبع
وهو الحمل على الموازن وقيل هو سم وي ليس

تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
 لكنه جمع سردالة تقديره وفرضا فانه لما وجد فيه
 منفرد ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية
 لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة ان جمع
 سردالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سردالة
 ثم جمعت سردالة على سراويله واوصاف على سراويل
 عدم تحقق جميعه تحقيقا والاصل في الاسماء التي
 فلان شكلها بالنقص على قاعدة الجمع ليمتدح
 الى تفصي هذه وهو جوارى اي جمع منقوص على فاعل
 يا نيا كان او داوينا كالجوارى والدواشي رعاويل
 اي في حالة الرفع والجهر كفضل اي حكمه علم فضل كبا

الصورة

الصورة في حذف الياء في ادخال التنوين في
 عليه لقول جاني جوارى ومررت بجوارى كالمقول
 جاني قائل ومررت بفضل واما في حالة النصب
 فاليا متحركة مفتوحة كجوارى فلان شكلها
 في حالة النصب لان الاسم غير منفرد للجمعية
 مع صيغة مشبه الجوارى بخلاف جاني الرفع والجهر
 فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم
 منفرد والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاصل
 المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
 الذي يهوسن التوال الكلمة بعد تمامها فمثل جوار
 في قولك جاني جوارى جوارى بالضم والتنوين بناء على ان

في الاسم المرفع ينسب الاعلال على ما هو الاصل
 ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لا تنطق الساكنين
 فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة
 مشي الجموع فهو بعد الاعلال منصرف والتثنية
 فيه للمرفع كما كان قبل الاعلال كذا لك في ريب
 بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه
 الجمع مع صيغة مشي الجموع لان المحذوف
 بمنزلة المقدر ولهذا لا يجر الاعراب على الراء و
 التثنية في تثنية العوض فانه لما اسقطت تثنى
 المرفع عوض عن الياء المحذوفة وعن حركتها هذا
 التثنية على هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت بينهما

وفي لغة

وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر
 كما في حالة النصب تقول مررت بجوارى كالتثنية
 رايت جوارى وبناء هذه اللغة على تقييد منع الضمة
 على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة
 في حالة الجر الضميمة حفيظة فادفع فيه اعلال و
 اما في حالة الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا
 تنوين حذف الضمة للثقل وعوض عنها التثنية
 فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار
 وعلى هذه اللغة لا الاعلال الا في حالة واحدة
 بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في
 حالتين كما عرفت **التركيب** وهو صيغة

كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يد
 كالحجم وليس علمين شرط العلمين علمان
 من المزدال فيحصل له قوة فينوشر بها في منع الوفا
 وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف
 الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف
 اليه ما يضافه على منع الصرف ولا باسناد
 لان العلم المشتبه على الاسناد من قبيل التثنية
 كوثابطة شرا فانها باقية في حال العلمين
 على ما كانت عليها قبل العلمين فان شبيه
 بها انما هي لادلتها على قصة الغيبة فلو تظ
 اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة

او كانت

واذا كانت من قبيل المشييات فكيف يتصور
 فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات
 فان قلت كانت على المصنف ان يقول وان لا
 الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
 يخرج مثل سهويه ونظويه ومثل خمسة عشر
 وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك
 بما ذكره فيما بعد من انها من قبيل المشييات واما الاشكال
 المشتبه على الاسناد فلم يذكر بناء با اصله
 فلذلك احتاج اخراجه مثل بعلبك فانه
 علم بلدة مركب من بعل هو اسم ضم وبك هو
 اسم صائب هذه البلدة جعلت اسم واحد من غير

ان يقصد بينهما نسبة اضافية او استنادية
 او غيرهما **الالف والنون** المعدودتان من
 سبب منع الصرف تسمية مزريتين لانها
 من الحروف الرواية وتسميتا مضارعتين ايضا
 لمضارعتها لانها الثانية في منع دخول تاء التثنية
 عليها وللخاتمة خلاف في ان سببها منع الصرف
 اما كونها مزريتين وفرضتها للمزيد عليه وانما
 لانها الثانية والرجح هو القول الثاني ثم
 ان كانا في رسم يعني به ما يقال الصفة فان
 المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات
 ما لو حفظ معها صفة من الصفات كرجل وفسل

او يدل

او يدل كاتمه وضارب ومضروب فالاول يسمى
 اسما والثاني صفة فالحرف او بالاسم المذكور
 هو هذا المعنى لا الاسم الشمل للاسم والصفة
 مشطه اي شرط الالف والنون في منعها
 الصرف واوراد الضمير باقتدار انهما سبب واحدة
 او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
 العائدية حقيقة للمزيد زيادتهما او تنوع التاء
 فيتحقق شبهتهما بالفي الثانية كعمران او
 كانا في صفة فانتفا فعلانية اي ان كان الالف
 في صفة مشطه انتفاء فعلانية يعني انما
 تاء الثانية عليه يبقى مشابها لهما لا انتفا

على حالها ولحمذا انصرف عريان مع له صفة لان
 مؤنثه عريانة وتيسر شرطه وجوده على لانه في
 كان لانه مؤنثه فعلى لا يكون فعلا لانه فيبقى في
 لا في التانيث على حاله ومن ثم
 اجل المخالفة في شرطه اختلف في رحماني
 انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له ثبوت
 لاجبي ولا رجمانية لانه صفة خاصة لله تعالى
 لا تطلق على غيره تعالى لا على ذكر ولا مؤنث
 فاعلم مذهب من شرط انتفاء فعلا لانه فهو غير منصرف
 وعلى مذهب من شرط وجوده فعلى فهو منصرف
 دون سكرانه فانه لا خلاف في منع حرفة لوجود

الشرط

الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكران لا سكرانة
 و دون زمان فانه لا خلاف في حرفة الانتفاء
 الشرط على المذهبين لان مؤنث زمانه لذكر
 هذا اذا كان زمان بمعنى النسم واما اذا كان بمعنى
 السام فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه
 زمني لا زمانه ووزن الفعل وهو يكون الا
 على وزن يعجز من اوزان الفعل وهذا القدر
 لا يكفي في سببية منع الصرف بل بشرطه فيها
 احد الامرين اما ان يختص في اللغة العوية
 بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العوي الا
 مقولان الفعل كشمه على صيغة الفعل كما

المعلوم من التسمية فانه نقل من هذه الصيغة وجعل
علما لفن وكذا لك هذا الموضع وعشر لموضع وضع
رجل افعال نقلت الى الاسمية وافادته بقسم منها
لصغ مودف وهو العدم وسلم علما لموضع باسم
فصوص الالهام العجيب المنقولة الى العربية فلا
يقدر في ذلك الاختصاص وتشل ضرب
على البناء للمفعول او جعل علما للشخص فانه ايضا
غير مودف للعلمية ووزن الفعل وانما تينا
بالبناء للمفعول فانه على البناء للفعل غير مختص بالفعل
ولم يذهب الى منع مره البعض الحارة او
يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول

الفعل

الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
اي زيادة حرف او حرف رائد من حروف ايتين
كزيادة الـ اي تشل زيادة حرف او حرف رائد في
اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل
او ما كان على وزن الفعل غير قابل للثاء لانه
يخرج الوزن بهذه الثاء لا يختص بها بالاسم
عن اوزان الفعل ولوقال غير قابل للثاء
قياسيا بالاعتبار الذي اشبع من الصف لاجله
لم يرد عليه اربع اذا سمى به رجل فان حقوق الله
به للثاء فلا يكون قياسا ولا سود فان مجي
الثاء في السودة للحيثه الانثى ليس باجتناب الوصف

استثنى ما بقى من الاستثناء الاول الى لا تجاز
غير ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل
فان العلمية تجتمعها مؤثرة كما في عمر واحمد
ولست شرطا فيهما كما في ثلث وجمرة
وهما الى العدل ووزن الفعل متضادان
لان الاسماء المعدولة بالاستقواء على اوزان مخصوصة
ليس شيء منها من اوزان الفعل المعبرة في
منع الصرف فلا يكون معها اى لا يوجد معها
شيء من الامر الامر بين مجروح بين الثنيين
وبين احدهما فقط **الا احدهما** فقط لا مجموعهما
فاذا ذكر **غير المنصرف** الذى احد اسبابه العلمية

بقى

بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذى هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط
بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلا يبق
فيه سبب اخر من حيث هو سبب **او على**
سبب واحد **فما هي** ليست بشرط فيه من
العدل ووزن الفعل هذا وقيل على قوله
وهما متضادان ان صحت بكسرتين علما للمنفرد
من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صحت بصمت وقياسه ان كجى بصمتين

فلما جاء كسرين علم انه معقول على والجواب
ان هذا امر غير محقق بوزن ورود الصمت كسرين
وان لم يشتهر فالذي كان الذي تحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقيرا لم تاجم وزن الفعل
وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود
محقق لا يكفي في اعتبار العدل الحقيقي بدون
اقتضاء منع الصرف اياه واختار خروج
الصفة عن ذلك الأصل وجعلها لا يتحقق
لوجود التبيين في الصمت ولبه العدن ومجا العلية
والناتية ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر
علما اذ انكر عن هذه القاعدة على قول سبويه

بقوله

بقوله: وحالف سبويه الاخفش **في الاخفش**
المشهور هو ابو الحسن تلميذ سبويه ولما كان
قول التلميذ في الظاهر مع موافقة لما ذكره من ثبوت
جعل اصله واسم المخالفة الى الاسناد و
ان كان غير مستحسن تبينها على ذلك في
النصران في احمر علما والمراد نحو احمر ما كان
معنى الوصفية فيه قيل العلمية ظاهر غير خفي
يفضل فيه سكران وامثاله ويخرج عن الفعل
التاكيد في جميع فانه منصرف عن التاكيد
بالالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل
العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك فعل التفضيل

الجرح عن من تفضيلة فانه بعد التذكير مضاف
 بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار
 الفعل سها وان كان معه من فلا ينصرف بل خلاف
 نظيره معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
٥ اذ التكرار اختيارا للصفة الاصلية **٥** الى انما ايضا
 سبويه الاختصاص لاجل اختياره الوصفية
 الاصلية **٥** بعد التذكير **٥** فانه لما زالت العلمية
 بالتذكير لم يبق منع من اختيار الوصفية فاختبرها و
 جعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب ان
 كوزن الفعل والالف والنون المرادتين ^{قلت} فان
 كما انه لا مانع من اختيار الوصفية الاصلية لا يشك

على اعتبارها

على اعتبارها ايضا فلم اعتبارها وزعم الى ما هو
 خلاف الدال فيه اثنى منع الصرف قبل الباق
 على اعتبارها اسماح اسود وانضم مع زوال
 الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية
 لم تزل عنهما بالكيفية بل بقي فيها شأبه من الوصفية
 لان الاسود هم للحمية السوداء والارحم للحمية التي فيها
 سواد وبها في وفيهما شئ من الوصفية فلا يلزم
 من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها في امر بعد
 التذكير لانها قد زالت شئ بالكيفية ^{خفف} واما الا
 فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
 عنه بالعلمية والعلمية بالتذكير والرائل لا يصح من

من غير ضرورة فلم يبق فيه الاسباب واصلا
وهو وزن الفعل او الف والنون وهذا هو
الظهر ولما اعتبر سبويه الوصف الاصل بعد
التكثير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حالة
العلمية ايضا فيمنع كونهم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
ولا يلزمه اى سبويه من اعتبار الوصفية
الاصلية بعد التكثير في مثل اتمر علماء باب
حاتم اى كل علم كان في الاصل وصفه بقاء
العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صفة للعلمية والوصفية الاصلية مما

يلزم

يلزم في باب حاتم على تقدير منع من الصرف
من اعتبار المتضادين اى الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم
واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا خبرت الوصفية الاصلية مع سبب
اخر كما في اسود وارسم فان قلت التضا
فما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الرأئية والعلمية فلو اختلفت الوصفية
الاصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم
اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد
زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من

قبيل اجتماع متضادين لكنه شبه به فاعتبارها
 معا غير مستحسن . وجميع الباب . وجميع باب
 ما لا ينصرف . باللام . اي بدخول لام التوقيف
 عليه . او الاضافة . اي اضافة الى غيره . ويجوز
 اي يصير مجرورا . بالكسرة . اي بصورة الكسر لفظا
 او تقديرا وانما لم يكتب بقوله يجر لان الانجراس
 قد يكون بالفتحة ولا بان يقول ينكسر لان الكسرة
 يطبق على الحركات البنائية ايضا وللنفاذ
 في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف
 فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لانهم
 انصرفوا انما كان لما يشابهه الفعل فلما ضعفت

هذه

هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني
 اللام او الاضافة فويت جهته الكسرة فخرج الى
 اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
 لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب
 الى انه غير منصرف مطلقا والمنوع من غير المنصرف
 بالاضافة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو متبعية
 التنوين وحيث ضعفت مشابهة للفعل
 لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون ما بعده
 فهو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين
 لا يشاهد من الصرف ومنهم من رخص الى ان
 العليين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة

كان الاسم غير منصوف وان زالتا معا او زالت
 احدهما كان منصوفا وبيان ذلك ان العلمين
 نزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية
 شرط السبب اخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم
 شرط كما في احمد زالت احدهما وان لم
 هناك علمية كما في احمد بقيت العلتان
 على حالهما وهذا القول الذب بما عرف المصنف
 غير المنصوف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة
 لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع
 هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كاه
 الصافات المذكور من الخيل وجمال سمحلات

اي فحمت وكالديم الخالات ه هوه اي المرفوع
 الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون
 علمية لا للافراد ما يتمل ه اي اسم اشتمل
 على علم الصاعية ه اي لامة كون الاسم قاله وعي
 افعمة او الواو او اللام والمراد بتمام الاسم
 عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديره
 او محله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
 المحلى ادفعي الرفع المحلى انه في محل لو كان ثم
 كان مرفوعا لفظا او تقديره فكيف يحقق الرفع
 بما عد الرفع المحلى وهو يثبت مثلا عن احوال الفاعل
 اذا كان مضمرا متصلا كما بيني ه فمنه اي من المرفوع

او ما اشتمل على علم الفاعلية **الفاعل** وانما قدر
 لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة
 الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من
 عامل المبتدأ قيل اصل المرفوعات المبتدأ
 لانه باق على ما هو الاصل في المنسب اليه وهو
 التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم
 جامد مشتق وكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
 لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو **اي الفاعل** ما
اي اسم حقيقة او كما يشئ فيه مثل قولهم انجني
ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل **بالضرب**
 لا بالتبعية ليجز عن الحد لولا الفاعل وكذا المراد

في جمع

في جمع صدور المرفوعات وللنصوصات و
 الجوارات غير التوابع بقية ذكر التوابع بعد
 او شبهه **اي ما يشبهه في العمل** وانما قال ذلك
 يتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة و
 المصدر وهم الفعل وفعل التفضيل والظرف
 وقدم **اي فعل** او شبهه **عليه** **اي على** ذلك
 الاسم واحترز به عن قوله في زيد ضرب لانه
 مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ
 اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد
 تقديمه عليه وجوابا ليجز عنه المبتدأ المقدم
 عليه خبره كوكرم من يكرمك فان قلت فكيف

تقديم اذا كان ابتداء كمره والحجه ظرفا كحو
في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوع
وليس نوع الجبر مما يجب تقديمه بخلاف
نوع ما اسند الى الفاعل على جبرته قيامه به
اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او خبره
به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغته المعلوم او
على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة و
احترزه لجند القيد عن مفعول لم يسمى فاعله
كمزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا
في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا

فيه

70
فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
بل يجب ان لا يقيد به **مثله** زيد في كذا
قام زيد **فخذ** مثال لما اسند اليه الفعل
وهو مثل البوه في زيد **قام** البوه **فخذ** مثال
لما اسند اليه شبهه الفعل **والا** في الفاعل
اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
ان يلى الفعل **المسند** اليه اي يكون بعد
من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته
لانه كالجبر من الفعل لشدة احتياج الفعل
اليه يدل على ذلك اركان اللام في خبرت
لانه لدفع التوالي الى حركات فيما هو بمنزلة

كلمة واحدة . فلذلك . والاصل الذي
 يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل
 جاز ضرب علامه زيد . لتقدم مرجع الضمير وهو
 زيد رتبة فلا يلزم الاكثر قبل الاكبر مطلقا بل لفظا
 فقط وذلك جازمه . ومتى ضرب علامه زيد
 لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فليزم الاكبر
 قبل الاكبر لفظا ورتبة وذلك غير جائز لان
 للاختصاص والاحتمال في ذلك قول
 الشاعر . جري برهني على ابن حاتم . جراء الكلاب
 العاوييات وتنفعل . واجب ثمة بان هذا هو
 الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا يلزم

ان الضمير

ان الضمير يرجع الى عدي بن الى المصدر الذي يدل عليه
 الفعل الى جري رب الجراء . واذا انتفى اللغزاب .
 الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالو
 لفظا فهما . اي في الفاعل المتقدم ذكره مركبا
 في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الآ
 والقيت . اي الامر الدال عليها لا بالوضع اذ لا يرد
 ان يطلق على ما وضع به شيء انه قيت عليه فلا يرد
 ان ذكره اللغزاب مستغن عنه اذ القيت شاملة
 له وهي اما لفظية فوضعت موسى جلي او معنوية
 كواكل الكمشي يكي . او كان . الفاعل . مفعول متصل
 بالفعل بارزا كضربت نهيدا او مستكنا كمرند ضربا

غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخر عن الفاعل
لانه يتقضى بمثل زيد ضربت . او وقع مفعوله
اي مفعول الفاعل . بعد الا . بشرط توسطها بينهما
في صورة التقييم والتأخير كضرب زيد الاثم
او بعد معناه . كضرب زيد عمرا . ويجب
تقديمه . اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع
هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب
القيمتيه فيهما فليتحوز عن الالهي والافني
كون الفاعل مضمرا متصلا فلما فاة الاتصال الانتفاء
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لکن
توسطها بينهما في صورت التقييم والتأخير فليطلب

الحكم

الحكم المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد
الاثم اخصار ضاربت زيد في عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مفعولا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب
عمرا الا زيد اخصار مفعولته عمرو في زيد مع
جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فليطلب
احدهما بالآخر انقلب الحكم المطلوب وانما
قلنا بشرط توسطها بينهما في صورت التقييم و
التأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الانتفاء
ما ضرب الاثم ازيد فالظاهر ان معناه اخصار
ضاربت زيد في عمرو اذا الحكم انما هو فيما يلي الا
فلا يتطلب الحكم المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل

لكن لم يستحسن بعضهم لأنه من قبل قصر القطر
 قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا الاحتمال
 ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الاثر اريد
 فيضيب الخصار صفة كل منهما في الاثر وهو ايضا
 خلاف المقصود واما وجوب تقديم عليه في
 صورة وقوع المفعول بعد معنى الدلالة الحرف
 ههنا في الجزء الاخير فلما افرع الفعل القلب المعنى
 قطعاه واذ اتصل به ههنا الى بالفعل ههنا ضمير
 مفعول ههنا ضرب ريدا غلامه او وقع ههنا
 الفعل ههنا بعد الاله المتوسط بينهما في صوتي
 التقديم والتأخير ههنا ما ضرب عمر الارب وفائدة هذا

القياس

القيد مثل ما عرفت انفاه او وقع الفعل
 بعد ههنا الى معناه الا ههنا ما ضرب عمر اريد
 او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضمير متعلقا
 بالفعل ههنا وهو ههنا الى الفعل ههنا ضمير متصل به
 ههنا ضرب ريدا ههنا وجوب تأخير ههنا الى تأخير الفعل
 عن المفعول في جميع هذه الصور واما في صورة
 اتصال ضمير المفعول به فلكل يلزم الاثارة قبل الاثر
 لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الاله
 معناه فلكل ينقلب الحرف المطلوب واما في صورة
 كون المفعول ضمير متصل والفعل غير متصل فلما
 الاتصال بتوسط الفعل الغير متصل بينهما

الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
 متصلا فانه يجب حينئذ تقيم الفاعل كقولك
 وقد حذف الفعل والرفع للفاعل وتقيم في
 والة على تعيين المحذوف . وازاء الى حذفها
 في مثل زيد اى بما كان جوابا لسؤال محقق
 لمن قام من قام . سالا عن من يقوم به القيام فيوز
 ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان
 تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر
 لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
 يوجب حذف احد جزئيهما والتقدير في الحذف
 اولى . و كذا يحذف الفعل جوابا لما كان جوابا

سؤال

سؤال مقدر كقول الشاعر في مرثية يزيد بن
 مختار . . . وليك . على البناء للمفعول . ويزيد
 مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله . ضارع
 اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى
 يكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من
 يكيه واما على رواية ليبيك يزيد على البناء للفاعل
 ونصب يزيد فليس مما نحن فيه . خصوصية
 متعلق بضرار اى يكيه من يدل ويجوز عن متعلق
 الحذف لانه كان ظهرا للجملة الازلاء وحر البيت
 ومختطف ما تطلع الطون . . . والمختطف السائل من غير
 وسيلة واللاطحة الاصل لك والطون جمع طون

على غير القياس كلفه فتح جمع ملحقه وما يتعلق بغيره
وما مصدرية بمعنى وبكيفية ايضا من ينزل بغيره
من اهل اهلاك المملكات ماله وما يتوصل به
الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغيره
وقد حذف الفعل الرابع للقال بقية
والله على تعيينه وجوبا الى حذف واجبا
في مثل وان احد من المشركين استجارك الى
في كل موضع حذف الفعل ثم رفع الابهام
الشي من الحذف فانه لو كرر المضمر لم يبق المقصود
مفسرا بل صار حشو بخلاف المفسر الذي فيه
البحر بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين

كقولك

كقولك جاني قبل الى زيد فتقدير الآية وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحذف فيها فاعل فعل
محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر
بـ استجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مضمره
فهم مقامه مفعول منه واليه يوزن ان يكون احد مفعول
بالابتداء لا مشاع وتول حرف الشرط على الاسم
بل لا بد له من الفعل وقد حذف قال اي فعل
والفعل معا دون الفاعل وحده في مثل
نعم جوابا لمن قال اقم زيدا اي اقم
اقم زيدا فحذفت الجملة الفعلية وكرر نعم
في معانيها وهذا الحذف جائز بقية السؤال

لا واجب لعدم قيام ما يودي مؤداه في مقامه كالمفسر
 فيلزم في الكلام استراك وانما قدر الجملة الفعلية
 لا الاسمية بان يقال انقسم زيد ثم يكون
 الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية هـ
 وانما نزع الفعلان هـ بل العاطلان اذا تارة
 يجرى في غير الفعل ايضا نحو زيد معط وكلم ممر هـ
 او بكه كرم وشريف ابوه واقصر على الفعل لا على
 في العمل وانما قال الفعلان مع ان التاني يقع
 في اكثر من فعلين اقصارا على قل مرات التاني
 وهو الاثنان هـ طاهرا هـ اي هما ظاهر وانعاك
 بعدهما اي بعد الفعلين اذا المتصم عليهما او

بينهما

بينهما معمول للفعل الاول وهو يستحق قبل الثاني
 فلا يكون فيه مجال تارة ومعنى تارة هـ هـ
 بحسب المعنى يتوجهان اليه فيصح ان يكون مجموع
 قوله في ذاك الموضع معمول لكل واحد منهما
 على البدل في لا يتصور تارة هـ هـ في الغيرة للفعل
 الواقع بعدهما لان الفصل الواقع بعدهما يكون
 متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل
 الثاني لا يجوز ان يكون معمول للاول كما لا يخفى
 والغيرة للفصل الواقع بعدهما كذا ضرب واكرم
 الا انافيه تارة لكن لا يمكن قطعه بما هو
 طريق القطع عندهم وهو انما الفاعل في الاول

عن البصريين وفي الثاني عن الكوفيين لانه
 لا يمكن اخماره مع الالانه حرف لا يصح اخماره
 ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن
 الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المفضل بالشارع
 ههنا ما يكون طريق قطعه اخمار الفاعل فاحذف
 خصه بالاسم الظاهر واما السامع الواقع في الضمير
 المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف
 واما على مذهب الفراء فيجوزان معا واما على مذهب
 غيره فما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عنهم
 الاخمارة وهو ممتنع لما عرفت هه فقد يكون
 اي تنازع الفعلين ه في الفاعلية ه بان يفتي

كل

كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان ه
 متفقين في اقتضاء الفاعلية ه مثل ضربت واكرمت ه
 زيد ه قد يكون تنازعا ه في المفعولية ه بان ه
 يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا ه
 فيكونان ايضا متفقين في اقتضاء المفعولية ه
 مثل ضربت واكرمت زيد ه قد يكون ه ه
 تنازعا ه في الفاعلية والمفعولية ه وذا
 يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية ه
 اسم ظاهر ومفعولية ه اسم ظاهر اخر فيكونان ه
 متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب
 وايمان زيد ه وليس هذا تقسيما ثالثا من ه

تنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
 ان يقتضى احد الفعلين فاعليت سم ظاهر والاخر
 مفعوليت ذلك الاسم الظاهر بعينه .
 لاشك في اختلاف اقتضا الفعلين في
 هذه الصورة هذا هو القسم الثالث المقابل
 للاولين فقوله . مختلفين . لتحصيل هذه
 الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين
 واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
 مختلفين في الاقتضا وذلك لا يتصور الا
 اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً
 وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا قلنا

فعل

فعل من المثال الاول وفعل آخر من المثال الاخر
 حصل مثال للقسم الثالث وذلك تيمناً
 على وجه كثيرة مثل ضربت زيدا واكرمت
 واكرمت زيدا واكرمتى وضربت زيدا وضربتى
 واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم
 الظاهر مرفوعاً . تختار . النحاة . البصريون
اخمال . الفعل . التام . لقرب مع تجويز اخمال الاول
 وتختار النحاة . الكوفيون الاول . اى اخمال
 الفعل الاول مع تجويز اخمال الثانى لسببه و
 للاختلاف بين الاضمار قبل الذكر . فان اخلت
 الفعل . الثانى . كما هو مذهب البصريين وبدأ

به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اتمرت
 الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
 لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
 ولم يزم التكرار بالذكر وانتاع الحذف على
 وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفاعلين الى
 على موافقة افراد وتثنية وجمع وتذكير
 تائيدا لانه مرجع الضمير والمبني ان يكون
 موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف
 لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سبقت
 خلافا للكسائي فانه لا يغير الفاعل بل يكررها
 عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الحذف في نحو فاني

واكرمني

واكرمني الزيدان عن البصريين وضربني واكرمني
 الزيدان عن الكسائي وجاز اي افعال لفعل
 الثاني مع اقتضا لفعل الاول الفاعل خلافا
 للقاء فانه لا يجوز افعال لفعل الثاني عن اقتضا
 لفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير افعال
 الثاني اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
 وحذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب
 عنه افعال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
 الفاعل اتمرت وان اقتضى المفعول حذفته او اتمرت
 تقول ضربني واكرمني الزيدان وضربني واكرمت
 الزيدان وضربني واكرمتها الزيدان ولا يلزم حينئذ

محذور وقبل روى عنه تشريك الرفعين او
 فحار به بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناهب
 تقول ضربني واكرمني زيد فهو وضربني واكرمت
 زيد فهو ورواية المتن غير مشهورة عنه وقت
 المفعول. ثم زاد عن التكرار لو كرر وعن الظاهر
 قبل الذكر في الفضلة لو ضم. ان استغنى عنه
 والا. اي وان لم يستغنى عنه. اضرمت. الى المفعول
 نحو حبتي مطلقا وحببت زيدا مطلقا لانه لا
 حذف احد مفعولي باب حببت ولا يكون ضم
 سلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة. وان علم
 الفعل. الاول. كما هو مختار الكوفيين. اضرمت

الفاعل

الفاعل في الفعل. الثاني لواقضاء وضربني
 واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني و
 اضرمت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدم
 رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا
 الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
 جائز. واضرمت. المفعول في الفعل الثاني
 لواقضاء. على. المذهب. المختار. ولم حذف
 وان جاز حذفه لسلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
 مغاير للمذكور ويكون الضم حينئذ راجعا الى الخط
 منضم رتبة كما تقول ضربني واكرمت زيدا. الا
 ان يمنع مانع. من الاضمار كما هو القول المختار

من الحذف كما هو القول الغير المتعارف فظهر
 المفعول فانه اذا شئخ الاخبار والحذف لا يسيل
 الا الى الاظهار كوحسبني وحسبتهما منطلقين الزيادة
 منطلقا حيث عمل حسبي فجعل الزيادة في العمل
 ومنطلقا مفعولا له وضم المفعول الاول حسبي
 وظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لما لمع وهو
 انه لو اضمرفا خالف المفعول الاول ولو اضمرف
 مشني خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
 انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا
 المفعول الثاني ايها والاعلى انصاف ذات ما
 بالا تطلاق من غير ملاحظة تسوية واذا دعه

الا فالظاهر

والا فالظاهر انه لا تنازع بين الضلعين في
 المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
 والثاني مفعولا مشني فلا يوجبها ان الى امر واحد
 فلا تنازع ولما استدل الكوفيين على اولوية
 عمل الفعل الاول بقول امرئ القيس
 ولو انما اسعى لادنى معيشة كفايتي ولم اطلب
 قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان
 غنى كفايتي ولم اطلب الى هم واحد وهو قليل
 من المال فاقضى الاول رفعه بالاعلية وذلك
 نفسه بالمفعولية وامرئ القيس الذي هو
 شوا العوب عمل الاول فلم يكن اعمال الاول

الت

البیت المتأخره عنی قوله **وقلنا سعى لجد مؤثر**
وقد بركت لجد المؤثر انما **سعى** وحسنه ليتقم
المعنى يعنى انما سعى لادنى معشته ولا يكفى قليل
من المال ولكن اطلب لجد الاصل الثابت **وسعى**
مفعول ما لم يسم فاعله **سعى** اى مفعول فعل او
شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال
ومنها المبتدأ لثمة اتصال بالفاعل حتى سماه
بعض النحاة **قالا** **كل مفعول** حذف فاعله
اى قال ذلك المفعول وانما اضيف **المفعول**
لما لسته كونه **قالا** لفعل معلق به **وقيم هو** اى

المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
لفعل او شبه اليه وشرطه اي وشرط مفعول
ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل
اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى
فعل اي الماضى المجهول او يفعل اي المضارع
المجهول فتساو مثل ثقل ويستفعل بفعل
ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة المزمع فيها
واليقع موقع الفاعل المفعول الثانى من
مفعولى باب علمت لانه سندا الى مفعول
الاول اسناد تاما فلما سندا لفعل اليه ولا
اسناده الا تاما لم يسم كونه سندا وسندا اليه

مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف المجنب
ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر
غير تام ولا المفعول الثالث من متعين
باب علمت اذ حكم حكم المفعول الثانى من
باب علمت في كونه سندا والمفعول له
بلا لانه لان نصب فيه مشعرا بالعلية فلما سندا
اليه فات نصب والاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول
معه كالك اكل واحد من المفعول له
والمفعول معه كالك اكل كالمفعول الثانى
والثالث من باب علمت وعلمت في انها

لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فاعرف
واما المفعول معه فلا نه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها العطف وهي ولي اللفظ
والفاعل كالجزء من الفعل ولا بد من الواو فانه
لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا
المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل
التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيين اي
المفعول به له اي لو وقع موقع الفاعل لثمة
بشيء بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليه فانه
الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بل ضارب
كذا كذا لا يمكن تعقله بل مضروب بخلاف ما

المفعول

المفعول فانه ليست بهذه الصفة لقول
ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل
يوم الجمعة ظرف زمان امام الدير ظرف
مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع
باختبار الصفة وفائدة وصف الضرب
بالشدة التنبية على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بل قيد محض اذ لفائدة فيه لدلالة الفعل
عليه في دارة جاره ومجروءه بشبه بالمفعول
انتم مقام الفاعل مثلها فحين زيد فان لم يكن
اي لم يوجد في الكلام المفعول به فجميع اي
جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها

موقع الفاعل و المفعول الاول من باب
 عطيت اى لفعل المتعدي الى مفعولين
 تأنيها غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل
 من المفعول الثانى لان فيه معنى العلية
 بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى اخذ كعطى
 زيد ورجحا مع جواز عطى ورجم زيدا وذلك
 عند الان من اللبس واما عند عدمه فيجب
 اقامة المفعول الاول كعطى زيد عمراه
 ومنها المبتدأ والخبر كعطى وفى بعض النسخ
 ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوعات
 المبتدأ والخبر جمعها فى فصل واحد للتلازم

الواقع

بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتركتا فى الفاعل
 المعنوي والمبتدأ نحو الاسم لفظا او تقييلا
 ليتناول كذا وان تصوموا خير لكم الجود عن
 العوال اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عال
 لفظى اصلا واحتتر به عن الاسم الذى فيه
 عال لفظى كاسمى ان وكائن وكانه ابردا
 بالعال اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى للتلازم
 بخرج عنه مثل بحبك ورجم مسندا اليه
 واحتتر به عن الخبر وثانى قسمي المبتدأ الخا
 عن هذا القسم فانها لا يكونان الا متبوعين
 او الصفة سواء كانت متتقة كضارب

ومضروب وحسن وجارية مجازا كقبحي . الواقعة
 بعد حرف النفي . كما دلا . والف اللام
 وفوه كل وما من وعن سبويه تواند الابد
 بهامن غير استفهام وفقي مع فتح والاخضر
 يرى ذالك حسنا وعليه قول الشاعر
 فخير كفن عند الناس منكم . فخير مبتدأ
 ونحن فاعله ولوجعل خبر خبرا عن كفن لفضل
 بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم
 وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان
 فاعلا لكونه كاجزاء . رافعة لظاهر . او
 مجازا وهو الغير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى

الذئب

الذئب انت عن الهنق يا ابراهيم وضم
 به عن كذا فانان الريدان لان قائمان رافع
 ضمير عائد الى الريدان ولو كان رافعا لكان
 الظاهر لم يحجز تنشئة مثل زيد قائم . مثال
 للقم الاول من المبتدأ . وما قائم الريدان
 مثال للمصفة الواقعة بعد حرف النفي
 واقام الريدان . مثال للمصفة الواقعة
 بعد حرف الاستفهام . فان طالبت
 الصفة الواقعة بعد حرف النفي واللام
 انما . مفردا . مذكورا بعد ما كذا قائم زيد
 واقام زيد واحترز به عما اذا طالبت شئ كذا

اقامان الريزان او مجموعا نحو اقامون الريزون
 فانها حينئذ خبر ليس الا . جاز الام ان
 كون الصفة مبتدأ وما بعدهما فاعلهما
 مبتدأ الخبر وكون ما بعدهما مبتدأ والصفة
 خبرا مقدما عليه فحصرنا ثلث صور احدهما
 اقامان الريزان ويتعين حينئذ ان يكون
 الريزان مبتدأ و اقامان خبرا مقدما عليه
 وثانيهما اقام الريزان ويتعين حينئذ ان
 يكون الريزان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر
 وثالثها اقام زيد وكجز فيه الامر ان كما لو
 والخبر هو الجرد . اي هو الاسم الجرد عن العو

اللفظية

اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم
 فلا يصدق على يضرب في يضرب زيدا
 ان الخبر والسند به المفاير للصفة المذكورة
 لانه ليس باسم . السند به . اي ما يوقع
 به الاسناد واحترزه به عن القسم الاول
 من المبتدأ لانه سند اليه لا سند به .
 المفاير للصفة المذكورة . في تعريف للمبتدأ
 واحترزه به عن القسم الثاني من المبتدأ
 لك ان تقول المراد السند به الى المبتدأ
 او يجعل الباء بمعنى الى والضمير الجور راجعا الى
 المبتدأ وعلى تقديرين يخرج به القسم الثاني

من المبتدأ ويكون قوله المظاير للمصنف المذكورة
تأكيدا وعلم ان العامل في المبتدأ هو
هو الابدأ أي تجريد الاسم عن العوالم اللفظية
ليبدأ إلى شئ أو يبدأ إليه شئ بمعنى الابتداء
عالم في المبتدأ والخبر رفع لها عن البين
واما عن غيرهم فقال بعضهم الابدأ عامل
في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقال الآخر
كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر على
هذا لا يكونان مجريين عن العوالم اللفظية
واصل المبتدأ أي ما يغني ان يكون المبتدأ
عليه اذ لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لا

المبتدأ

المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثم إلى من اجل ان
الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جازم قولهم
في داره زيد مع كون الخبر عائدا إلى زيد
المتأخر لفظا لتقدم رتبة لاصالة التقديم
واستغ قولهم صاحبها في الدار يعود الخبر
إلى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير
فيلزم عود الخبر إلى المتأخر لفظا ورتبة وهو
غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان
الاصل فيه ان يكون معروفة لان للمعروفة معنى
معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام

انما هو الحكم على الامور المعينة ولكن لا يقع نكرة
 على الاطلاق بل اذا تخصت تلك النكرة
 بوجه ما من وجه التخصيص او بالتخصيص لغيرها
 فقتب من المعينة مثل قوله تعالى ولعب
 مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
 للمؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن كخص
 بالصفة فجعل مبتدا وخبر خبره و مثل قوله
 رجل في الدار امرأة فان التكلم بهذا الكلام
 يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب
 عن تعيينه فانه قال اي من الامرين المعلوم
 كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما

تخصيص

تخصيص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي
 الدار خبره و مثل قولك ما احب خيرتك
 فان النكرة فيها وقعت في خبر المثنى فافادت
 عموم الافراد وتناولها فتعينت وتخصت
 فانه لا تعد في جميع الافراد بل هو امر واحد
 وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم
 نحو ثمرة خير من جراد و مثل قولهم شراهم
 ذئاب تخص بما يخص به الفاعل شهره
 او يستعمل في موضع ما اهر ذئاب الاشرو
 ما يخص به الفاعل قبل ذكره هو محتمل كونه
 حكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قائم

علم ان ما يذكر بعده ارفع ان يحكم عليه بالقيام
فان قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصفة
الحكم عليه بالقيام. وعلم ان ارفع للكلب المعتاد
بالنياح قد يكون خيرا كما اذا كان محب جيب
مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان محب عدو والمهر
بنياح غير معتاد يتشام به يكون شرا لا خيرا
فعلى الاول يصح القصص بالنسبة الى الغير فاف
شرا لا خيرا ارفع ذناب وعلى الثاني لا يصح
فيقدر وصف حتى يصح القصص فيكون المعنى
شرا عظيم لا خيرا ارفع ذناب وهذا مثل يرفع
لرجل قوى اذكره العجز في حادثة. ومثل قولك

في الدار

في الدار رجل. لتخصيص بغيره ارفع ان اذا قيل
في الدار علم انما يذكر بعده موصوف بصفة
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة. ومثل
قولك سلام عليك. لتخصيص بالنسبة
الى السكك اذا سلمت سلاما فحذف الفعل
وعمل الى الرفع لقصة الدوام والاستمرار
فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا
هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
انهم صار صيغة الاخبار عن النكرة على الفاعلة لا على
ذكره من التخصيصات التي تحتاج في توجيهها
الى هذه التكاليف الركيكة الواهية فعلى هذا

يجوز ان يقال كوكب انقض الساعه لحصول
 الفائدة يجوز ان يقال جبل قائم لعدمها وبذلك
 اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المرفوع في
 سبق مختصا بالمدرك لكونه قسيما من الاسم فلم يكن
 الجملة داخله فيه اذ ان يشير الى ان خبر التبر
 قد يقع جملة ايضا فقال **هـ** والخبر قد يكون جملة
 اهمية **هـ** مثل زيد البوه قائم **و** فعلية مثل زيد
 قائم البوه **و** ولم يذكر الظرفية لانها رجعت الى الفعلية
 واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة نهضت الى
 الارتباط بغيرها **هـ** فلا بد في الجملة الواقعة خبرا
 عن المبتدأ **و** من عائد **و** يرتبط به وذلك

العائد

العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره
 في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المظهر
 والحال ما الحاجة وكون الخبر تضييضا للمبتدأ نحو
 قل هو الله احد **و** قد يحذف **هـ** العائد اذا كان
 ضمير القام قرينة نحو البر الكثر بسيتين والسمن **و**
 عنوان به بهم اي الكثر منه ومنوان منه بقرينة **و**
 ان بالبحر السمن لا يصغر غيرهما **هـ** وما وقع
 طرفا **هـ** اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان
 او جارا او مجرورا **هـ** فالالكثرة من النخلة وهم البهيرون
 على انه **و** اي الخبر الواقع طرفا **و** مقدرا **و** الى ما
 جملة **و** بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل

يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو
مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ
مفردا وجب الاكثر ان الطرف لا بد له من مخلق
عال فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل
في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم
وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار
اليه بقوله واذا كان المبتدأ شتملا على ما له صدر
الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه حينئذ يجب تقديمه حفظا لصدده ثم
مثل من ابوك فان من مبتدأ شتملا على ما له

صدر

صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا
ابوك ام ذاك والوك خبره وهذا مذهب
سيبويه ومذهب بعض النحاة الى ان ابوك
مبتدأ لكونه موقفة ومن خبره الواجب تقديمه
على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا
اي المبتدأ والخبر موقفتين متساويتين في القوة
او غير متساويتين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ
والاخر خبرا نحو زيد المطلق او كانا متساويتين
في هل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل
صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل
مفضل منك ففضل مني وفعلا لا شتملا او

او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازه عما لا يكون
 فعلا له كما في قوله زيد قام البره فانه لا يجب
 فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام البره زيد
 نعم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديم
 اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في
 الصورة الاولى فلما ذكرناه واما في الصورة الثانية
 فلما لا يوجب المبتدأ بالفعل اذا كان الفعل
 مفردا مثل زيد قام فانه اذ قيل قام زيد التبع
 المبتدأ بالفعل او بالبدل عن الفعل اذا كان
 معنئ او مجوعا فانه اذ قيل في مثل الريان فاما
 الريون فاما الريان وقاموا الريون وكل

ان يكون

ان يكون لريان ولريون بدل عن الفعل فليس
 المبتدأ به او بالفعل على هذا التقدير ايضا على قول
 من يجوز كون الالف والواو حرفا والالف الثانية
 الفعل وجمعه كالتا في ضربت مبتدأ واذا تضمن
 الخبر للفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء
 كانت بجنب الحقيقة جملة او غير جملة فانه صدر
 الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالتفهام
 مثل ابن زيد فزيد مبتدأ وابن هم متضمن
 للتفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان
 الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم
 الفعل كان مفردا صورة حقيقة وعلى تقديرين

ليس بكلمة صورية واحترازه عن كونه زيد بن الو
 اذ لا يخل بتأخير صدارة ماله صدر الكلام لفظ
 في جملة او كان الخبر بتقديمه **مصحح** الى
 للمبتدأ ان حيث انه مبتدأ فقط بمسح و
 وقوله مبتدأ مثل في الدارجة فان في الراء
 خبر خفض للمبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو لم
 لبق المبتدأ انكرة غير خفضة او كان لمنطق
 بكسر اللام اي كان متعلق الخبر بالبحر بشيعة
 يمنع مما تقدم على الخبر فلا يرد نحو على الشجرة
 منقول خبر كائن في جانب المبتدأ راجع
 الى ذلك المتعلق اذ لو اذ لم الاضمار قبل الرفع لفظا

ورتبة

ورتبة مثل على التمرة مثلها زيدا فقولها اي
 مثل التمرة مبتدأ وزيد خبر متعلق الخبر وهو التمرة
 لان الخبر هو قوله على التمرة والتمررة متعلق به مثل
 تعلق الخبر بكل او كان الخبر خبرا عن ان
 المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها الماثل بالمفرد
 مبتدأ اذ في تأخيرها خوف ليس ان المفتوحة
 بالكسورة في اللفظ لا مكان الرفع من الفتح
 لحظها او في الكتابة مثل في انك قائم
 وجب تقديمه **م** الى تقديم الخبر على المبتدأ في
 جميع هذه الصور لما ذكرناه وقد يتعد الخبر
 من غير تعدد الخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا

وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
 جميعا يستعمل ذلك على وجهين بالعطف
 مثل زيد عالم وعالم **ب** وبغير العطف مثل
 زيد عالم عال **ب** واما بحسب اللفظ فقط كقوله
 حاض فانها في الحقيقة خبر واحد اي مرة وفي هذه
 الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النقاد
 الى صورة التعدد وجوز العطف واليعدان
 يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف
 لان التعدد بالعطف لا يخفى فيه لاني المبتدأ
 ولا في الخبر ولا في خبرهما وايضا التعدد بالعطف
 ليس بجزء بل هو من لوازمه ولست اورد في هذا

الخبر

الخبر المتعدد وبغير عطف ولو جعل التعدد
 محم فالاقتصار عليه لذلك **ب** وفيه نقص **ب**
 المبتدأ معنى الشرط **ب** وهو سببية الاول للمبتدأ
 او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما يكلم من نعمته فمن الله
 فيشبه المبتدأ الشرط في سببية الخبر سببية
 الشرط للجزاء **ب** فيصح دخول الفاء في الخبر **ب** ويصح
 عدم دخوله فيه نظرا الى مجرى تضمن المبتدأ معنى الشرط
 واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
 فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب
 دخوله فيه بل يجب حذفه **ب** وذلك **ب** المبتدأ
 المتضمن معنى الشرط **ب** اما الاسم الموصول بالفعل

او طرف اي الذي جعلت صلة جملة فعلية
 او ظرفية ماولة بجملة فعلية مهنها بالاتفاق و
 انما اشترط ان يكون صلتها فعلا او ظرفا ماوولا بالفعل
 لئلا يشابه متاخره الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا
 وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
 به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها
 الاسم المضاف اليها مثل الذي يتبين بهذا
 مثال للاسم الموصول بالفعل او الذي في الا
 هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم
 واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
 المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تقفون

منه

منه فانه من قبلكم و مثل كل رجل يتبين بهذا مثال
 للاسم الموصوف بالفعل او كل رجل في الدار
 هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
 واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
 باحدهما فقولك كل من رجل يتبين اوفى الدار فله
 درهم وليست تعمل من الحروف المشبهة بالفعل
 الا فله على المبتدأ الذي يصح دخول الظرف عليه
 مانعان عن دخوله عليه لان محله دخوله عليه انما كان
 متاخره المبتدأ والخبر للشرط والخبر وليست
 تعمل بغيره لان تلك المتأخر لا يمكن ان يكون
 الكلام من الجزئية الى الانشائية والشرط والخبر

من قيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق
من النجاة فلا يقال ليت اعمل الذي ياتيني او
في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب
علمت ايضا مانعان بالاتفاق فاجبه تخفيض
ليت وعل قيل تخفيضها ببيان الاتفاق انما
من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا و
ذلك التخفيض الذي هم ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قيل سبويه ان الكلمة
بهما اي بليت وعل في المنع عن دخول الفاء
على الجبه والصح انها لا تمنع عنه لانها لا تكون الكلمة
عن الجزية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى

ان الذين

ان الذين كفروا ومانوا وبهم كفار فلن تقبل فان
قيل فالحق بعضهم ان المضمومة ولكن بليت
وعل فاجبه تخفيض ان المكسورة بالالحاق
قيل بعضهم ان الذي الحق ان بهما هو سبويه فاعتد
بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكر
مع ان كلا القولين لا يساعدان القرآن وكلام
الفصح فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن
دخول الفاء على الجبه ما سبق وما يدل على عدم
ان المضمومة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى
وعلموا انما سنتم من شيى فان الله فمضى و
قول الشاعر فوالله ما فارقكم فاليا لكم ولكن ما

فسوف يكون قد حذف المبتدأ لقيام قرينة
 لفظية أو عقلية جوازاً أي حذفاً جائزاً لا واجباً
 وقد يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع كقول
 الحمد لله الحمد أي هو أهل الحمد وإنما وجب فيه
 ليعلم أنه كان في الأصل صفة قطع بقصد المدح
 أو الذم أو غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يبين
 ذلك ويجب حذفه أيضاً من قال في
 نعم الرجل زيد إن لقبه هو زيد كقول المسترسل
 أي المبتدأ المحذوف جوازاً مثل المبتدأ المحذوف
 في مقول المسترسل البصر للهدل الرفع صوته
 عن ابصاره الهدل والله أي هذا الهدل

والله

والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف
 الخبر بتقدير الهدل هذا لأن مقصود المسترسل
 تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهدلية
 لينوبه إليه أنظرون ويرويه كما يراه وإنما لم
 بالقسم جرياً على مادة المسترسلين غالباً وسلك
 بتوهم نصب الهدل عند الوقف وهو كقول
 الخبر جوازاً أي حذفاً جائزاً لقيام قرينة من غير
 إقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازاً
 في قولك خرجت فإذا السبع فان تعذر
 على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب الباب
 خرجت فإذا السبع واقف على أن يكون إذا لم

زمان للجنة المحذوف غير سادسه اى ففى و
 قت فزجى السبع واقف . وقد كيدف الخبر
 لقيام قرينة . وجوبا . اى حذف واجبا . فما التزم
 اى فى التركيب الذى التزم . فى موضعه . اى فى موضع
 الخبر . غيره . اى غير الخبر وذلك فى الربعة الوا
 على ما ذكره المصنف اولها المتبدا الذى بعد
 لولا . مثل لولا زيد كان كذا . اى لولا زيد
 موجود لان لولا لا تمنع الشئ لوجود غيره فيدل
 على الوجود . وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا
 فجب حذفه لقيام قرينة . والتزم قائم مقامه
 هذا اذا كان الخبر عاما . واما اذا كان خاصا فليكن

هذه

هذه كما فى قوله لولا اشرب بالعلم . يرمى ملكنت
 اليوم بشون لبيد . هذا على مذهب البصريين
 وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر
 اى لولا وجد زيد . وقال الفراء لولا هى الرافعة
 للاسم الذى بعدها . وثانيتها كل مبتدأ كان
 مصدرا صورة او بتأويله منسوبا الى الظل او
 المفعول او كليهما . وبعده حال او كان يتفضل
 مضافا الى ذلك المصدر . وذلك مثل زباني
 رجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا
 ومثل ضربى زيد قائما او قائمين وان ضربت
 زيدا قائما واكثر ضربى السويق ملتوتا واخطب

ما يكون الدير قائما فنسب البصريون الى ان
تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف كذا زيد
عنك فبقى اذا كان ثم حذف اذامع شرط
الفاعل في الحال ونسيم الحال مقام الظروف لان
في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظروف
القائم مقام الحيز فيكون الحال قائما مقام الحيز و
قال الرمى هذا قيل فيه وفيه نكحنا كثيرة
وبى حذف اذامع الجملة المضاف اليها ولم يثبت
في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر بمعنى كان
الناقصة الى معنى التامة والذي يظهر الى ان تقدير

بموجب ضربى زيدا يلابس قائما اذ اردت الحال من
المفعول وضربى زيدا يلابس قائما اذا كان حالا
عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الى
هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما وكجز
حذف ذى الحال مع قيام قرينة تقول الذى
ضربت قائما زيد اى ضربت ثم حذف يلابس
الذى هو خبر المبتدأ والفاعل في الحال وقام
الحال مقامه كما نقول راسا مرده اى سر راسا
مرده اى فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك
النكحنا البعيدة وقال الكوفيون تقدير
ضربى زيدا قائما حاصل يلبس قائما من متعلقا المبتدأ

ويلزمهم حذف الجبر من غير شيء منه و
 تقييد المبتدأ المقصور عمومه بدليل الاستعمال
 وزهيب الخفش الى ان الجبر الذي سدت
 الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
 اي فربي زيدا اضره قائما وزهيب بعضهم الى
 ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل الذي
 ما اضر زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ يشمل
 خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي
 بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعة الى
 كل رجل مقرون مع ضيعة فهذا الجبر واجب
 حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون و

انيم

وقيم المعطوف في موضعه او راجعها كل مبتدأ
 يكون مقسما به وخبره القسم او ذلك مثل
 لمرك لا فعلن كذا ما اي لمرك وبناؤك
 قسمي اي ما قسم به فلا شك ان لمرك
 يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم
 مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يخل
 مع اللام الا المضنونة لان القسم موضع التحفيظ
 لكثرة استعماله خبران واخواتها الى ان المرفوعات
 خبران واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس
 الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل
 وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المبدأ

الاصح لانها كانت ابرهت لفعل التقدي كما جرى
 عملت رفعا ونفيا مثله بوجه اي خبر ان واوقاتها
 المسند الى شيئين اخرين بعد دخول احد
 هذه الحروف عليها فتقوله المسند مثال الخبر
 المبتدأ وخبر كان وخبر لا التي تنفي الجنس وغيرها
 وتقول بعد دخول هذه الحروف تخرج جميع هذه
 الاشياء عنه والمراد من دخول هذه الحروف عليها
 ورودها عليها لا بربا ان خبرها لفظا او معنى فلا
 ينقص التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا
 يقوم البود فان يقوم بهنا من حيث اسناد
 الى البود ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل

انما دخل

انما دخل على جملة يقوم البود فلا يحتاج الى ان يجاب
 عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه
 الحروف ويلزم منه اسند ركن قوله بعد دخول
 هذه الحروف ولذا الى ان يجاب عنه بان المراد
 بالمسند الاسم المسند فمحتاج الى ما قبل الجملة
 بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا
 يقوم فانه ما قبل بقائم مثل قائم في مثل ان
 زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف
 وامره كالم خبر المبتدأ اي حكمه حكم خبر المبتدأ
 في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعروفة
 وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ونفيا

ومحذوفاً وفي شرائط من انه اذا كان جملة فلا بد
من عائد ولا يحذف الا اذا غلب المراد ان
امره كامر به بعد ان صح كونه خبر لوجود شرائط
وانتفاء موانع فلا يلزم من ذلك ان كل ما صح
ان يكون خبراً للمبتدأ **صح** ان يقع خبر الباب
ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ان ريد ومن البو
ولا يجوز ان يقال ان ان ريد وان من اباك
الا في تقديمه **صح** اي ليس امره كامر خبر المبتدأ
في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز
تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون علماً

ايضا

ايضا والعمل الوثيق للفعل ان يتقدم المصوب
على المرفوع والا صلى ان يتقدم المرفوع على المصوب
فما اثلت العمل الوثيق لم يتصرف في معربها بتقديم
نايهما على الاول كما يتصرف في معرب الفعل لنقص
عن درجة الفعل **صح** الا اذا كان **صح** الخبر **صح** طرفاً الى
ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان
طرفاً فان حكمه ان حكمه في جواز التقديم اذا كان
الاسم موصوفاً كقوله تعالى **صح** ان الياسا اياهم **صح**
في وجوبه اذا كان الاسم نكرة كقوله ان من البيان
سحراً **صح** وان من الشوك حكمة **صح** وذلك كقولهم
في الطوفان مالا يوسع في خبرها **صح** الكائن

لنفى الجنس الى نفي صفة اذ لا يصلح قائم مثلاً
 لنفى القيام من اجل لنفى اهل نفس هو
 المستند الى شئ اخر هذا شامل لغير المبتدأ
 وخبر ان وكان وغيره بعد دخولها اي
 بعد دخول لا يخرج به سائر الاخبار والمراد
 بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب
 في لا يصل يضرب البود نحو لا علم رجل طريف
 انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا يصل
 في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الازمنة
 بخلاف ما ذكره لان علم رجل موب منصوب
 لا يجوز ارتقاء صفة على ما هو الظاهر فيها

اي في الدار

اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف طريف ولا
 حال لان الظرف لا يتقيد بالظرف ونحوه و
 انما ان به لا يلزم الكذب نفي ظرافة كل علم رجل
 ويكون مثلاً لنفي خبرها الطوف وغيره
 يحذف خبر لا هذه حذفاً كثيراً اذ كان الخبر
 كالوجود والاصل دلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله
 اي لا اله موجود الا الله وهو قائم لا يشتبه
 اي لا يظهر ون الخبر في اللفظ لان الحذف
 ضمني واجب او المراد انهم لا يشتبهوا اصله
 لفظاً ولا تظهيراً فيقولون معنى قولهم لا اله
 ولا مال انتفى الاله والمال فلا يحتاج الى تظهير

خبر وعلى تقدير من يحلون ما يرى خبر في مثل لاجل
 قائم على لصفة دون الخبر اسم ما ولا
 المشبهين بليس في معنى النفي والدخول على
 المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملهما وهو المنفصل
 هذا مثل المبتدأ والكلمة مسند اليه بعد دخولها
 خرج به خبر اسم ما ولا وباءفت من معنى دخول
 لا يريد البوه في مثل ما زيد البوه قائم مثل ما زيد
 قائما ولا جيل افضل منك **ما** واما ان
 بالانكاف بعد لان لا يعمل الا في النكرة كجاء
 ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز
 واما بنو قحطيل فيثبتون لهما العمل ويقولون **ما**

الاسم

الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما
 كانا قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد الهمزة
 نحو هذا الايشمرا **ما** وهو اي شمل ليس في
 لاء دون **ما** **ما** شاذ قليل لنقص مشابهة
 للبابس لان ليس لنفي الحال ولا ليس
 كالك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا
 لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد ابراج نحو
 قوله **ما** من مد عن نيرانها **ما** فاما ابن قيس
 لا يبرح ايا لا يبرح لي ولا يجوز ان يكون لنفي
 الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما
 ارفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت علم

ان المراد بالسند والسند اليه في هذه التعريفات
 ما يكون سندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالبقاء
 بقية ذكر التوابع فما بعد فلا ينتقض بالتوابع
 ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
 وقدمها على الجوررات لكثرة النصب
 فقال **في المنصوبات** هو ما اشتمل على
 علم المفعولية **في** قرتين شرحت
 بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
 علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او ظاهرا
 هي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء
 رأيت زيدا وسلمات وهاك مسلمين

وسلمين

وسلمين **فمنه** اي من المنصوبات او اشتمل
 على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي به
 لانه اطلاق صفة المفعول عليه من غير تقييده
 بالياء او في او اللام او مع بخلاف الماخيل
 الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صفة المفعول
 عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول
 به او فيه اوله **او مع** **وهو** اي المفعول
 المطلق **اسم** ما فعله قل فعل **والمراد**
 بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح ان
 اليه لان يكون موصوفا فيه بموجود اياه فلا يرد
 عليه مثل مات موتا جسم جهامة وشرف شرفا

وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفعل هو المعنى
 والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المفعول
 كذا في مذكور **صفة للفعل** وهو ان يكون
 مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
 ضربا او حكما كما اذا كان مقدر نحو وضرب الرقاب
 او سما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج
 به المصادرة التي لم يذكر فعلها لاحقيقة ولا حكما
 الضرب وقع على زيد **بمعناه** **صفة ثانية**
 للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى
 ذلك الاسم فان معنى الاسم جزءا من
 بل المراد به ان معنى الفعل يشمل عليه شئ من كل

على الجزء

على الجزء مخرج به شئ تاثيرا في قولك ضربت
 تاثيرا فانه وان كان ما فعله قال فعل مذكورا
 لكنه ليس مما يشمل عليه معنى الفعل وكذلك
 خرج به شئ كراهي في قولك ابيت كراهي فان
 لكراهيته اختيار بين احد هما كوخا ببيت فان
 بفعل الفعل المذكور واشتق منها فعل حس
 اليه ولا شك ان معنى الفعل المذكور يشمل
 عليها جينبذ وثانيهما كوخا ببيت وقع عليها
 فعل الكراهيته فاذا ذكرت بعد الفعل بالان
 الاول كما في قولك ابيت كراهيته فهو مفعول
 مطلق واذا ذكرت بعده بالاختيار الثاني كما

في قولك كربت كرايتي فهو مفعول به لانه
 مفعول مطلق اذ ليس ذاك المفعول
 عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقول
 على المفعول به خرج بهذا الاعتبار عن الحد
 يطبق الى على الحد وجامعا ومانعا
 قد يكون اي المفعول المطلق للتاكيد
 اذ لم يكن في مفعوله زيادة على ما يفهم من الفعل
 والنوع ان دل على بعض التامة والعدد
 ان دل على عدده مثل جلست جلوسا
 للتاكيد وجلسه بكسر الجيم للنوع وجملة
 بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد

لا شيء

لا شيء ولا يجمع لانه دل على المعنى المواتة عن اللفظ
 على التعدد والشيئية والجمع يستلزمان التعدد
 فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا
 قصد به النوع او العدد بخلاف قوله
 اللذين هما للنوع والعدد كقولك جلستين
 او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول
 المطلق بغير لفظ اي معايرة للفظ فاعلم
 اما كسب المادة مثل قعدت جلوسا او
 كسب الباء مثل ابنت الله نباتا وسبح
 بقدره عال من بابه الواقعة وجلست
 جلوسا وابنت الله قريت نباتا وقد حذف

الفعل الناصب للمفعول المطلق تقيم قينة
 جواز الكفوك لمن قدم من سفة غيرهم
 اي قدمت قدوما غيرهم غيرهم تفضل
 مصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه
 لان هم تفضل له حكم ماضيف اليه وجوبا
 اي حذفوا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا
 على السماع لا قاعدة له يعرف بها كوتقيا
 اي سقاك الله سقيا ورثيا اي رعاك
 الله رعييا ونيبته اي خاب خيبته من
 خاب الرجل خيبته او لم ينل ما طلبه و
 جدها اي جدها جدها والجدها قطع الله

والاذن

والاذن والشفة واليه وحمدا اي حمدا
 حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا
 اي عجت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
 الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا المعنى
 وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدا
 الله حمدا وشكرا وشكرا وعجبا
 فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام
 افعلا وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو
 لما استعمل باللام كحمدا وشكرا وعجبا
 وما في حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
 حذفوا واجبا قياسا اي حذفوا قياسا يعلم له

ضابط على حذف مع الفعل له واما في قوله
 متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما
 اي مفعول مطلق وقع : مثبنا اي اريد اثباته
 لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سير الى كذا
 حذره بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
 مطلق خبر عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم
 لا يكون : المفعول المطلق : خبر عنه : اي من
 ذلك الاسم واما قال على اسم لانه لو دخل
 على فعل نحو ما سرت الاسير او انما سرت
 سيرا لا يكون منه واما وصف الاسم بان
 لا يكون المفعول المطلق خبر عنه لانه لو كان خبر

عنه

عنه نحو ما سرت الاسير شيئا لكان مفعولا
 على الخبرية او وقع : المفعول المطلق
 مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يطلع و
 قوله خبر عنه فلا يرد عليه نحو دكت الارض
 وكذا وانما صحح بين الضابطين لاسرهما
 في الوقوع بعد لا يكون خبر عنه كومات
 الاسير : اي الاسير سيرا : واما انت الاسير
 البريد : اي تسير سير البريد هذا ان
 ما وقع مثبنا بعد نفي واما اورد مثالين
 تبينها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينضم
 الى النكرة والمعوفة اولى ما هو فعل للمبتدأ اولى

ما يشبه به فعله اولى مفرد او مضاف ، وانما
انت سيرا ، اى لتيسير سيرا مثال لما وقع بعد
معنى النفي ، وزيد سيرا سيرا ، اى لتيسير سيرا مثال
لما وقع مكررا ، ومنها ، اى من المواضع التى يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
ما وقع ، اى موضع مفعول مطلق وقع ، تقضا
لانه مضمون جملة مقدمة ، والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول و
باشرة غرضه المطلوب وتبصيل الاثر بيان
الواحد المختلف المحتملة ، كقوله تعالى فشذ
الوثاق فاما منا بعد ، اى بعد شذ الوثاق

واما فاء

واما فاء ففعله فث والوثاق جملة مضمونها
شذ الوثاق والغرض المطلوب من شذ الوثاق
اما المن واما الفداء ففصل الشجاعة بهذا الفعل
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى
تمون منا بعد الشذ واما تقذون فدا
ومنها ، اى من تلك المواضع ، ما وقع
اى موضع مفعول مطلق وقع ، للتشبيه
اى لان يشبه به امرا اخر واحتمل به عن كونه
لزيد صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه
علاجا ، اى حال كونه والا على فعل من فعال
الجواح واحتمل به عن كونه لزيد زهدا على

لان الزيد ليس من افعال الجوارح بعد
 جملة احتراز به عن نحو صوت زيد صوت
 حمار مشتملة تلك الجملة على اسم
 كائن بمعناه الى بمعنى المفعول المطلق
 واحتراز به عن نحو مرت بزيد فاذا له ضربا
 صوت حمار وعلى صاحبه الى على
 صاحب ذلك الاسم الى الذي قام به
 معناه واحتراز به عن نحو مرت بالبلد
 فاذا به صوت صوت حمار نحو مرت
 بزيد فاذا له صوت صوت حمار الى ايضاً
 صوت حمار من صا ايضاً صوتاً بمعنى صوت

نصوتنا

نصوتنا وصوت حمار مصدر وقع للتبني
 علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي
 مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
 وهو صوت ومشتمة على ذلك الاسم
 وهو الضمير المجرور في له او نحو مرت به
 فاذا له صرخ صرخ الشكلى الى ايضاً
 صرخ الشكلى وهي امرأة مات ولدها فيها
 الى من تلك المواضع ما وقع الى موضع
 مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل
 لها الى هذه الجملة بخبره الى غير المفعول
 المطلق قوله على الف درهم اخذناه الى

والكثير ولا بد في تميم هذه القاعدة من قيد الالف
اي ثني مضاف الى الفاعل او المفعول لتلايد مثل
قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين الى رجعا مكررا
كثيرا وفي جعل المثال من تمة العريف لا فائدة
به القيد بكليف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اي اقيم بخدمتك واشتد امرك
ولا ابرج عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف
الفعل وقيم المصدر مقامه ورد الى التلايد
بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
وافيف المصدر اليه فصارت لبيك ويجوز
ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون

حروف

حروف الزوائد وعلل هذا القياس اسبق
الى اسعدك اسعدا بعد اسعاد بمعنى اغنيك
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب
فانه يتعدى باللام **ج** المفعول به هو ما وقع
اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل **د** ولم يذكر
اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف
فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب
وقع على زيد ولا يقولون في ضربت به زيد
ان المراد وقع عليه بل ملبس به فخرج به
المخيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد

منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله او اخره
 والمفعول المطلق بالفيهم من مغايرته لفعل الالف
 فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل
 الفعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعله حقيقة
 او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صفة
 المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا شكل
 بمثل عطى زيد وربما فانه يصدق على وربما انه
 وقع عليه فعل الفعل الحكيم المعبر اسناد الفعل
 اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفعل
 وما ذكرنا ظاهر فائدة ذكر الفعل فلو سر انه لو قال
 ما وقع عليه الفعل كان احضر كقوله زيد

فان زيدا

فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر
 اعتبر اسناده الى الفعل الذي هو ضمير المتكلم
 قد تقدم المفعول به على الفعل والعقل فيه
 لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما وتأخر
 اما قوله مثل الله اعبد ووجه الجيب التمن
 وما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط
 كونه زيدا ومن تكلم بكلمة هذا اذا لم يكن
 مانع من التقييم كوقوعه في خبر ان كونه البر
 ان كلف لسائل وقيل حذف الفعل
 العقل في المفعول به لقيام قرينته مقالية
 او حالية جوارا كقوله زيد لمن قال من ضرب

اى اضرب زيدا فحذف الفعل للثنية المطالية
 التى هى السؤال ونحو مئة للمتوجة اليها اى تريد مئة
 فحذف الفعل للثنية الحالية **وهو باب**
 اربعة مواضع **تخصيصها بالكبرى** المحصورة
 الحذف فى باب **أغراً** والمنصوب على المجرى
 او الهم او التخم كخا خاك اى التخم بن كثر تشبهاً
 بالنسبة الى هذه الالبواب **الاول** من كان
 المواضع **الاربعة** **سماوى** اى مقصور على السماء
 لا يتجاوز عن امثلة كى ودة مسموعة بان يقاس
 عليها امثلة اخرى **كوا مراً** ولف **اى** التكن
امراً ولف **ونتهوا خير لكم** اى انتهوا عن تهنيتكم

واقصوا

واقصوا خير لكم وهو التوبيخ **واملاً** و
 سرلاً **اى** اتيت اهل اى مكاناً ما هو لا محذور
 لا خراباً او اهل لا اجانب **ووطئت** سرلاً
 من البلاء لا حرماً **والموضع الثانى** اى من كان
 المواضع **الاربعة** **المنادى** وهو المطلوب
 اقباله **اى** توجه اليك اما بوجهه او بقلبه
 كما اذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه حقيقة
 مثل ياريد او حكماً مثل يا سماً ويا ببال ويا ران
 فانها نزلت اولاً منزلة من له صلة حية البناء
 ثم اذل عليها حرف النداء وقصد مداوم فعله
 فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب

لانه المتفتح عليه اذن عليه حرف الناء الجود
 المتفتح لا تشريك منه لانه النادى وقصد نداءه فتح
 بهذا القيد عن تعريف النادى ولهذا
 اقر المصنف احكامه بالكره فيما بعد وفيه
 حكم فان المنسوب ايضا كما قال بعضهم
 نادى مطلوب اقباله حكما على وجه المتفتح فاذن
 يا محمد مكنت تاديه وتقول له
 تعافا فاما شناق اليك فالاولى ادخاله
 تحت النادى كما فعله صاحب المفضل
 وقيل الظاهر من كلام سبويه ايضا انه دخل
 فى النادى بحرف ناء متبعا اذ ثواب

من الودف

من الودف الخمسة وهي يا ويا ومهيا ويا
 والهمزة واحتمل به عن قول قبل ذلك زيد
 لفظا او تقديره تفضيل للطلب الى طلبا لفظيا
 بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد
 او تقديرية بان يكون الة مقدرة نحو يوسف
 عرض عن هذا اول النية اى نية لفظية بان
 النائب مفعول او تقديرية بان يكون الناب
 مقدرا كما مثالين المذكورين اول النادى والنداء
 المصنوع مثل يا زيد والمقدرة مثل الا يا اسجد
 الى الا يا قوم اسجدوا وانصاب النادى
 عن سبويه على انه مفعول به وناصب لفعل

وهل ياريد اذ هو زيد فحذف الفعل حذفاً لا يوافي
لكنه استعماله ولعل له حرف النداء عليه
افادته فادته وحرف المبرور بحرف النداء
سوم الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواته هما الافعال فاعل جازين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اي ممن انتخب المفعول
به بعامل واجب الحذف وعلى المذهب كلها
مثل ياريد جملة وليس المادى خبرى الجملة نفع
سبويه كذا خبرى الجملة اي الفعل والفعل
مقداران وحرف المبرور حرف النداء قائم مقام
اخر خبرى الجملة اي الفعل والفعل مقدرا

اي على

115
اي على احجزتها اسم لفعل واخر ضمير مستقر
ومبنى الي المادى فم بيان البناء والتخفيض و
الفتح على النصب لفتها بالنسبة الى النصب
والمطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
وينصب ما هو بها على ما يرفع به اي الظنة
او اللطف او الواو التي يرفع بها المادى في غير
صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور
اعني به ولا ضمير فيه وارجع الضمير الى الاسم خبر ملام
لسوق الكلام ان كان اي المادى مقدرا
اي لا يكون مضافا ولا شبه مضافا فهو
كل اسم لا يتم معناه الا بالضمم امر اخر اليه مؤخر

قبل الشاء او بعده وانما بنى المفرد المعنوية لقوة
 موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
 لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا و
 توفيقا وذاك لان ياريد بمنزلة ادنوك
 وهذه الكاف لكاف ذاك لفظا ومعنى و
 انما قلنا ذلك لان الاسم اللفظي الاشتباه
 الحرف او الفعل واللفظي المشابهة الاسم اللفظي
 مثل ياريد ويارجل مثالان لما هو مبني على
 الصفة اولها معرفة قبل الشاء وثانيها معرفة
 بعد الشاء وياريدان مثال للمبنى على الالف
 وياريدون مثال للمبنى على الواو وكيفض

اي ينجي

اي ينجي المبادئ باللام الاستغاثية اي يرمي يرضه
 وقت الاستغاثية به وهي لام التخصيص ادخلت
 على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين
 امثاله بالادعاء نحو يالمرية وانما تحت لفظتين
 بالمستغاث له اذ حذف المستغاث كونه
 بالمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح اللام المستغاث
 لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث
 له ولم يعكس الامر لان المبادئ المستغاث
 واقع موقع الكاف الضمير التي يفتح اللام الجارية
 معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم
 وقوة موقع الضمير فان عطف على المستغاث

بغير يا خريالريد ولعمرك ان اللام المعطوف
لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
يعطف على المستغاث وان عطف مع يا
فلان من فتح اللام المعطوف ايضا فرياليد
ولعمرك وانما احب المادى بعد قول
اللام الاستغاثه لان علته بنانه كانت
مشابهة للوف واللام الجارة من فوف
الاسم فبقرها ضعفت مشابهة للوف
فأوب على ما هو الاصل فيه قبل قد يخفض
المادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلم ينجب
فرياليد ويا للادوي ولا التهديد فرياليد

لا قلنت

لا قلنت فلم اعمل المصنف ذكرهما وكيف يصح
قوله فجا بعد وينصب ما هو بالما كليا واجيب
بان كلا من باقين اللامين للام الاستغاثه كان
المريد وهم الظال يستغيث بالمريد وهم
مفعول يحضر فينتقم منه ويستريح من الم
خسوفه وكان التعجب يستغيث بالتعجب
منه ليجف فيقضى منه العجب ويخلص منه و
اجيب عن لام التعجب بوجبه آخر ذكره
المصنف في الايضاح وهو ان المادى في
قولهم بالما ويا للادوي ليس الماء ولا الادي
وانما المراد ويا قوم اويا همولا اعجبوا للما وللادوي

ولا يخفى عليك ان القول بحذف المبادئ
على تقدير كسر اللام ظاهر واعلى تقديره
فخرها فمشكل لا تنفك ما يقتضى فتحها حيث لا
الظاهر مما سبق **ويفتح** اى ينشئ المبادئ على
للاحاق الفها **اى** الف الاستغاثه باخره
للقضا الالف فتح ما قبلها **ولا** لم فيه حيث
لان اللام يقتضى الجهر والالف الفتح فيبين اثيرها
تألف فلذلك ين الجمع بينهما **مثل** يا زيدا
بالحاق الهاء به **لوقوف** وينصب ماسوئها
اى ينصب بالمفعولية ماسوى المادى المفرد
المؤنث والمادى المتفاث مع اللام والالف

لفظا

لفظا او تقبلا ان كان موباقبل وقول حرف
السا لان غلة النصب وهى المفعولية
تتحقق فيه وتأثيره مغير عن حاله وما سواها
المفرد المؤنث اما ما لا يكون مفردا بان يكون
مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا
ولكن لا يكون مؤنث واما ما لا يكون مفردا
ولا مؤنث فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا **مثل** يا حبيب الله
والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه
شبه مضاف **مثل** يا طالعاجبل **و**
القسم الثالث وهو ما لا يكون مفردا ولكن

لا يكون معرفة مثل **يا رجل** مقول لا غير معين
 الى رجل غير معين وهذا التوكيد لطلب جمل
 لا تقيد له لانه منصوب لا يحل المعين والقسم
 الرابع وهو لا يكون مفردا ولا معرفة مثل **يا**
 وجهه نظريا ولم يورد المصنف لهذا القسم
 او حيث التخصيص انتفاكل من القيد بمثال
 سهل تصور انتفاكها معا فلا حاجة الى ايراد مثال
 على الفادة مع ان المثال الثاني يحمله فيمكن ان يرد
 بقوله **يا** العاجل غير معين وهذه العبارة فهم
 من ان يرد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
 باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى

المشقة

المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
 وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة
 حقيقة او كلما انما قيدنا المنادى بكونه مبني لا
 لتوابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط و
 قيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع
 المستغاث بالالف لا يكون فيها الرفع كـ
 يا زيدا ويائمه اوله وعمره لان المبتدئ مبني على الفتح
 وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة
 لا حقيقة ولا كلما كانت مضافة بالاضافة
 المعنوية وحينئذ لا يكون فيها الالف نصب و
 انما جعلنا المفرد اعم من ان يكون مفردة حقيقة

بان لا يكون مضافة معنوية ولا لفظية و
 لا شبه مضاف او حكما بان مضافة لفظية
 او شبيهها بالمضاف فانها لما اتفقت فيها
 الازضافة المعنوية كانا في حكم المفروق
 فيها المضافة بالازضافة اللفظية والمشب
 بالمضاف لانهما كالشوابع المفروق في جواز
 الرفع والنصب كقوله يا زيد الحسن الوجه الحسن
 الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه و
 لم يكبر الحكم الذي في الشوابع كلها بل في بعضها
 ولم يكبر فيما هو جاز فيه مطلقا بل لانه في بعضها
 من قبيل فصل الشوابع الجاري هذا الحكم فيها ومن

بالقي

بالقيد فما لم يحتاج اليه فقال من انك
 اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في اللفظ
 علم الاول اذ ابا وبنو كذا يا زيد زيد وقد يجوز
 اذ ابا رفعا ونصبا وكان المختار عن المص
 ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
 والصفة مطلقا معطف البيان
 كذلك والمعطوف يكون المنع دخول
 يا عليه يعني المعوف باللام بخلاف اللفظ
 والمعطوف الغيبة المنع دخول يا عليه فان حكمها
 غير حكمها كما سيأتي اترفع حملا على لفظ الحكم
 او المقدر لان بناء المساوي عوض في شبه المعوف

فيجوز ان يكون تابعه تابعا لفظه و تنصب
 حملا على محله لان حق تواضع المبنى ان يكون
 تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية
 نحو يا نعم اجمعون و اجمعين في التاكيد
 يا زيد العاقل والعقل في الصفة و اقم
 على مثالها لانها اكثر والشهر و ياءك بشر
 بشر في غطف الياء و ياءك الحارث والياء
 في المعطوف بحرف المتشغ دخل يا عليه و
 الخليل بن احم وهو ساد وسبويه
 في المعطوف بحرف المتشغ دخل يا عليه
 يختار الرفع مع تجزئه النصب لان المعطوف

بحرف

بحرف في الحقيقة سادى مستقل فينبغي
 ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
 حرف النداء لاي العلة او ما يقدم مقامها و
 لكن لام مباشرة حرف النداء جعلت تلك
 الحالة اعرابا فصارت رفعا و بالوعد و
 بن العلاء الخوى القارى المقدم على الخليل
 يختار فيه النصب مع تجزئه الرفع
 فانه لما اشغ فيه تقدير حرف النداء بواحدة
 اللام لا يكون سادى مستقلا فله حكم التبعية
 و تابع المبنى تابع لمحله و محله النصب و
 ابو العباس المبرد ان كان المعطوف

المذكور كالحسن، أي كاسم الحسن في
 جواز نزع اللام عنه، فكالحليل، أي قالوا
 العباس مثل الحليل في اختياره لا مكان جعله
 منادى مستقلا بنزع اللام عنه، واللام أي
 وإن لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن
 في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصق
 فكأي نكر، أي أبو العباس مثل أبي نمر وفيه شبهة
 النسب لا متناع جعله منادى مستقلا
 والمضافة، عطف على المفرد أي ولتوابع
 المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
 الحقيقية، تنصب، لأنها إذا وقعت

منادى

منادى تنصب تنصبها إذا وقعت لتوابع إلى لأن
 حرف النداء لديها شرطا مثل يأتيهم كلام في التأكيد
 ويأيد وهو المال في الصفة ويأجل يا غيب به
 في عطف البنية ولا يكتفى المعطوف بحرف المتمنع
 وقول يا غيب مضافا لأن اللام متمنع وقولها على
 المضاف بالاضافة الحقيقية، والبدل و
 المعطوف غير ما ذكر، أي غير المعطوف الذي ذكر
 من قبل وهو المتمنع وقول يا غيب فغيره المعطوف
 الذي لا يتمنع وقول يا غيب حكمه أي حكم كل واحد
 منهما حكم، المنادى، المستقل، الذي بأشبه حرف
 النداء وذلك لأن البدل هو المعطوف بالذكر

والاول كالنوطه كثره والمعطوف المخصوص
 منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول
 حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
 فيه مطلقا اى حال كون كل منهما ملحقا في بناء
 الحكم غير متغير بحال من الاحوال اى سواء كان مؤنثا
 او مضافين او مضافين للمضاف وكثيرين
 فالباء مثل ياريد عمرو وياريد اخامرو وياريد
 طالعابلا وياريد رجل صالحا والمعطوف مثل
 ياريد وعمرو وياريد واخامرو وياريد وطالعابلا
 وياريد ورجل صالحا والعلم اى العلم الذى
 المبني على الفهم اما كونه منادى فلا بد ان الكلام فيه

ولما كونه

واما كونه مبني على الفهم فليضم من اختياره ففتح المبني
 عن جواز ضمته فان جواز الفهم لا يكون الذى المبني
 على الفهم الموصوف بآبى مجردين الا او ملحق
 بجائز اى ابنته بلا تخلل واسطة بين الابن و
 موصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل
 ياريد الطليف ابن عمرو مضافا اى حال كون
 ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون
 كذلك يجوز فيه الفهم لما عرفت من قاعدة بناء
 المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة
 قوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة
 مناسبة للخصيف فحفظوه بالفتحة الى اى حركة



الأصلية كونه مفعول به **و** إذا نودي الموعوف بالله
 أن إذا ريد شأوه **ف** قيل **مثله** **يا** أيها الرجل **ف** بتوسط
 أن مع ما التنبه بين حرف النداء والمادى الموعوف
 بالله **تحررا** عن اجتماع التي التعريف بلا فاصلة **ف** جاب
 بهذا الرجل **ف** بتوسط **هذه** **و** يا أيها الرجل **ف** بتوسط
 الأمرين معاً **و** الله تبارك **ف** يعني العوب **ف** ربح الرجل
 مثله وان كان صفة وصقها جواز الوجهين الرفع **و**
 الضب كما مر **ف** لأنه **هذه** أي الرجل **مثله** **ف** هو المقصود
 بالنسبة **ف** فالتنوين رفع ليكون حركته الإعرابية موافقة
 للحركة البنائية التي هي علامة المادى فيدل على أنه هو
 المقصود بالنسبة **و** هذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز

الوجهين

الوجهين في صفة المادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج
 صفة الاسم المبرهم عن تلك القاعدة **و** لتوابع
 بالجر عطف على الرجل أي والله تنوين رفع لتوابع الرجل
 مضافة أو مفعولة نحو يا أيها الرجل الطريف **و**
 يا أيها الرجل ذالمال **ف** لأنها لتوابع **ف** مادي **ف** موجب
 وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المادى المنهى
 وقالوا **بنا** على قاعدة تجويزه اجتماع حرف النداء
 مع اللام وفي اجتماع أمرين أحدهما كون اللام مضافاً
 عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة **ف** يا الله
 لأن أصله المحذوف الهمزة وحذفت اللام
 عنها ولم تكتب الكلمة فلذا يقال في سعة الكلام

لاء وللم كجئج بآن الامران في موضع اخر اخضع
 هذا الاسم بأك الجواز ولهذا قال خاصة
 واما مثل الخنم والصعق وان كانت اللام لازمة
 فيه لكن ليست توضحا عن محذوف واما النش
 وان كانت اللام فيه توضحا عن المحذوف لان صلة
 اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال يا
 في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم و
 يا النش ولعم جريان هذه القاعدة في التي في
 قولهم هه من اجلك بالتي يتم قلبه هه وانت
 بجيلة بالوصل في هه لان لامها ليست توضحا
 عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا

عليه

عليه بالثبوت وفي غلامان في قولهم فيا الغلامان
 اللذان هما لانثا الامرين كليهما حكموا بالثبوت
 ولك هه اي وجاز لك في مثل ياتيم يقيم عدى
 اي في تركيب تذكر فيه المادى المفرد للمعرفة
 صورة وولى الشئ اسم مجرور بالاضافة في اول
 الضم والنصب هه وفي الثانى النصب فحسب
 اما الضم في الاول فلا لانه منادى مفرد معرفة كما هو
 الظاهر والنصب فعلى انه منادى مضاف الى عدى
 المذكور ويتم الثانى تاكيد لفظى حال بين المضاف
 والمضاف اليه وذلك مذموب سبويه
 مضاف الى عدى المحذوف بقية المذكور

وذلك من باب المبرد والسير في اجازة الفصح كان
النصب على ان يكون في الاصل ياتيم بهنم تيم عدي
فتفتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو
لحين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف
او تابع مضاف وتكم البيت **يا تيم تيم عدي**
لا ابا لكم **لا ياتيكم في سورة عمرة** والبيت لجر
حين اراد عمر التيمى التيم ان يهاجوه فقال جبر خفا
لبنى تيم **لا تتركوا عمرا** ان يهيجوني فيلصقكم في سورة
اي مكدو من قبل يعنى مهاجاة يا هم **وه الماوى**
المضاف الى يا المنكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح اليا
مثل **يا عذري** وسكونها مثل **يا عذري** واستقام

ايا

ايا التثنية بالكسرة اذا كان قبله كسرا احتراز عن مثل
يا فتى مثل **يا عذري** قبلها الفتح **يا غلامه** وهذا
الوجهان يقعان غالبا في السد لان السد موضع
التخفيف لان المقصود غير فيقصه الفاعل من
السد بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود
من الكلام فحذف **يا عذري** لوجهين حذف اليا و
بقاء الكسرة دليلا عليه وقاب اليا الفاعل لان
الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة ومما اى
هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى
المضاف الى يا المنكلم لكن لا يقعان في كل من
كذلك بل فيما غلب عليه الازاحة الى يا المنكلم

واشتهر بها ليل الشريعة على اليا المغيرة بالخط
او القلب فلا يقال يا عدد ويا عدد او قدجا شاذ
في المادي يارم بالفتح اكتفا بالفتح عن الالف و
يكون للمادي المضاف الى يا المتكلم بالحاء في
هذه الوجود كلها وقفا اي في حالة الوقف
تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلامه
فوق بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب
في محاوراتهم يا ابي ويا ابي على الوجود الاربعة
كسائر ما اضيف الى يا المتكلم مع وجود اخر زائدة
عليها لكثرة استعمال نداءهم في كل مرهم كما اشار
اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت

ويا امت

ويا امت ايضا بابدال اليا بالياء ففتح وكسر
اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة اليا او مكسورة
لما سبقتها و قدجا الضم ايضا نحو يا ابت ويا
لاجراته مجرى المادي المفرد المعرف ولم يذكره لظنه
وقد قالوا يا ابت ويا امت بالالف بعد التاء جمع بين
العوطين دون اليا كما قالوا يا ابت ويا امت
اضرا لادخول الجمع بين العوض والمعووض عنه فانه في
جائزه وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاصل
بالنظر الى الدم والعلم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن
خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي الا بالنظر
الى الابن ايضا فانهم يقولون يا ابت ام و

ويا بنت عم على الوجه الاربعة مثل باب يا لاني
 فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي لفتح اليا وسكونها و
 يا ابن ام ويا ابن عم بحذف اليا والاكتفاء بالكسرة
 ويا ابن اما ويا ابن عمما بابدال اليا الفاء وقالوا
 بزيادة وجه اخر شذ في المضاف الى يا المتكلم
 يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء
 بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ ونقل
 التضعيف ولما كان من خصائص النون
 الترخيم شرع في بيانه فقال **هـ** وترخيم النون
 جائز **هـ** اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة ثبوت
 دعوت اليه فان دعوت اليه ضرورة فبالطبق الاولى

وهو

وهو في غير **هـ** اي غير المنادي واقع **هـ** ضرورة **هـ** اي
 لضرورة شععية دعوت اليه لاني سعة الكلام
 وهو **هـ** اي ترخيم المنادي **هـ** حذف في اخره **هـ** اي
 اخر المنادي **هـ** تخفيفا **هـ** اي الجوز الخفيف لا لعلته
 افرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف
 فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا
 بترخيم المنادي ويعلم منه ترخيم غير المنادي بالمقتضى
 ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع غير
 المرفوع الى ترخيم مطلقا والتعريف الجوز الى الاسم
 وشرطه **هـ** اي شرط ترخيم المنادي على تقدير الالة
 او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادي على

ولامزة على التثنية لان وضع التاء على زوال فكيف
 ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا كمنه في
 سقوط الحرف الاول ولم يبالوا ببقا نحو ذات وشاة
 بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لابل
 الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف
 اذ التاء كلمة اخرى به اسمها ولا يرخم لغير ضرورة مما
 لم يستوف الشروط المذكورة الالامزة من نحو
 يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في
 ترخيم كثرة استعماله منادى وما وقع من بين
 شذوذه الترخيم شرع في بيان كية المحذوف به
 فقال فان كان في اخره اي اخر المنادى يادنا

كائنتا

كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في المنها زيدا
 معا واحترق به عن نحو ثمانية ومجانية فان الياء
 النون فيها زيدا اولاهم زيدا تاء التانيث
 فلم يحذف منها الا لامها كاهما اذا جعلتها فعلا
 من الوسامة اي العلالة كما هو مذهب سيبويه
 لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه
 يكون حينئذ من باب ثار ومروان او كان في
 اخره حرف صحيح اي صحيح على لباده الى الابد
 لان الغالب في الحرف الصحيح الاصلية فيخرج منه
 نحو سودة لانه لا يحذف منه الا تاء وهو اخم
 من ان يكون حقيقة او كما في شمل شمل مري وشو

فان الحرف الاخير فيهما في حكم صحيح في الالة قبله
مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها
من جنسها والمراد بها الالة الزائدة لتبادرها الى الالة
لغالبها وكثيرها يخرج منه نحو مخاضه فانه لا يكون
منه الا الحرف الاخير وهو **هـ** اي والحال ان ما في
حرف صحيح قبله مدة **هـ** اكثر من اربعة **هـ** من الحروف
كنصور وخمار وسكين لتلايم من حذف حرفين
منه عدم بقائه على اقل اربعة المعرب والمالم يأخذ
به القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو
شون وتكون يرفع بحرف زيادته لان بقائه
الكلمة فيه على حرفين ليس للتخفيف **هـ** حذف

اي الحرف

اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول
فلما كانت في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا
واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته و
اصالته حذف الالة الزائدة لتلايم والمثل السائر
صلت على الالة وبلت عن النقص **هـ** وان كان
مركبا **هـ** ولعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضاعفا
ولا جملة مثل بعلي بك وخمسة عشر علمين **هـ** حذف
الاسم الاخير **هـ** فيقال في بعلي بك يا بعل وفي
خمسة عشر يا خمسة لانه من الالة تا الثانية في كل
كل منها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجوع **هـ** وان كان
غير ذلك **هـ** المذكور من اقسام الثلاثة **هـ** خوف **هـ**

أي ي حذف حرف واحد فحصل الفارقة المقصودة
 وعدم موجب حذف الألف نحو يا حار ويا مال في يا حاش
 ويا مالكت وهو أي المأوى المرحم في حكم المأوى
 الثابت بجمع اجزائه فينبغي الحذف الذي صار
 الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على استعمال
 الألف فيقال في يا حارث ويا حار بكسر الهمزة على ما كان
 عليه قبل الترخيم وفي يا ثور ويا ثور هو أو متعدي
 بعد الضمة وفي يا كروان ويا كروان هو أو متعدي بعد الضمة
 وفي كحل وفي التثنية أي يجعل المأوى المرحم على
 الأقل هما برأسه كأنه لم يذف منه شيء فيكون له
 في بناءه وعمله وفتح حكم نفسه الحكم الأصل فيقال

يا حار

يا حار بالضم كأنه اسم مؤنث برأسه فيضم ويا حاش
 لأنه لا جعل ثم هما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
 فخرجت قلب بيا وكسر ما قبلها كاول في أوله ويا كمل
 لأنه لا جعل كره هما برأسه انفتح ما قبل الألف وهو
 وقوع الساكن بعد الواو فالتفت الواو الفاء نحو كمل
 والفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب جعفر
 السد يعني خاضته في المندوب لأنه لا يخل عليه
 سواها لكونها شجرة صغيرة وكانت أولى بان لينوس
 فيها يستعملها في غير السد والمندوب في اللغة ميت
 يبكى عليه أحد ويعلم محاسنه ليعلم الناس ان موته
 عظيم بعد زوده في البكاء ويشتركوه في التفتح

في الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا
 او واد المتفجع عليه عدما يتفجع على عدمه كالميت
 الذي يكي عليه النادب وبعد محاسنه المتفجع
 عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه
 عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للناس
 لفقده المبيت فالحمد شمل لقسمي المندوب مثل
 يا زياره ويا ثمره مثل يا صمداه ويا مصباحاه و
 ختم المندوب بـ **لو** كناية عن المندوب لعدم
 وقوعه عليه بخلاف يا فانه مشتق بينهما و
 حكمه اي حكم المندوب في الادواب والبناء حكم
 المندوب اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على

صورة

صورة قسم من اقسام المندوب في الادواب
 والبناء مثل حكم ذلك القسم من المندوب كما اذا كان
 مفردا موقفا يقيم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب
 ولا يقيم من ذلك تجوز وقوعه على صورة جمع في
 المندوب لانه لا يقع فكرة لانه لا ينصب الا للمفرد
 وانه جازم لك زيادة الالف في اخره اي اخر اللفظ
 لم الصوت المطلوب في التثنية فان خفت الالف
 اي التثنية ذلك اللفظ عند زيادة الالف بعده
 عدلت الى حرف المد مجانس حركة اخر المندوب
 من كسرة او ضمة كما اذا ردت بـ **يد** غلام مخاطبة قلت
 واظلم عليه الاظلام كما لا تناسب بـ **يد** غلام مخاطبة

وهـ اذا اردت نداء غلام جماعة مخاطبين قلت وهـ
 غلام كهو واذ لم يسم اصلها الغم لا غلاما كالماء للقباس
 بنده غلام مخاطبين اثنين وجازة لك الخاء الى
 الحاقها بهذه المات في حال الوقف ليس لها
 ولا يرب من قسم المندوب المتجمع عليه
 عداه الاله الاسم الموقوف الذي اشتر
 المندوب به ليعذر النادى بمعرفة في ندبه و
 الترفع عليه فلا يقال واجله او لم يشتر بجزا
 اللفظ مندوب محض انتقل اليه ويعرف
 به ليعذر النادى بالنسبة عليه وفتح الحاق الالف
 بصيغة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف

مثل

مثل وازيد الطويل لان اتصال بالصفة ليس
 كالاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه حتى به تمام المقام
 فهو كالجزء بخلاف الصفة فانها حتى بها بعد تمام الموصوف
 للتخصيص او التوضيح فلما جاز مثل يابى المؤمنين
 ولم يكن مثل وازيد الطويلة فلا يونس فانه
 يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال
 الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ الفصل
 من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا
 ثم منه من جرته المعنى لا تكاد بها بالذات فان الطويل
 هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانها
 متغايران بالذات فكى يونس ان جلا ضاع لانه

فقال واجمعى الشايفيناه والجمعة القدره ويجوز
 لقيم قريته حذف حرف النداء الله اذا كان مقام
 مع اسم الجنس وعني به ما كان كسرة قبله
 سواء يتعرف بالنداء كما حصل او لم يتعرف مثل يا رجل
 لان نداه لم يكن كسرة النداء العلم فلو حذف منه
 حرف النداء لم يبق اللفظ الى انه نداء والاشارة
 الى والامع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في
 الابهام والاستغاث والمنسوب لان المطلوب
 فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافي في
 على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء
 العلم سواء كان مع يدل عن حرف النداء كلفظة الله

فانه

فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الهمزة المشددة منه نحو
 اللهم او بغيره بدل كقوله يوسف رضي عن هذا اي يا يوسف
 وقلة لفظه اي اذا وصف بذي اللام نحو يا ايها الرجل
 اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو يا ايها الرجل
 الرجل اي يا ايها الرجل والذي يجوز الحذف من اي هذا
 من غير ان يتصف بهذا بذي اللام والضاف الى
 موصوف كانت نحو زيد فاعل كذا والموصولات
 نحو من لا يزال محبنا حسن الى واما المضمرات فيشذ
 عنها نحو يا انت ويا اياك وهذه حذف حرف
 النداء من اسم الجنس في اسم ليل اي صبحي
 ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس

شذوذ قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته
 وفيه **افت** مخوق **اي** بالفتوق قاله شخص وقع
 في الليل على ناموس مستلق فخنقه وقال افت مخوق
 حذف حرف الهمزة من المخوق مع انه اسم جنس
 شذوذ وفيه **اطراق** كراه **اي** كره وان وجهه
 شذوذ وان حذف حرف الهمزة من اسم الجنس
 وتخييم في العالم قيل في رقيته يعيدون بها الكروان
 يقولون اطراق كراه اطراق كراه ان النعامة في القوي
 فيسكن ويلحق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي
 هو اكبر منك قد اصطب ورجل الى القوي **تخل**
الضاه وقد حذف الماوي لقيم قرينة توارثوا

بأجود

يا سجد **تحفيف** الا على انه حرف تنبيه وحرف
 لذا **اي** يا قوم سجدوا والقينة المشاع وقول يا على
 الفعل بخلاف قراءة اليا سجد والتشبيه باللام
 لانه ليس من هذا الباب فان ما نصبه للمضارع
 او نعت لونها في الم لا ويسجد وفعل مضارع
 سقط لونه بالنصب **الثالث** من تلك
 المواضع الاربعة التي وجب حذف الناصب المفعول
 به فيها **ما** **اي** مفعول **اهم** **اي** قدره غاطله **اي** صاب
 له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد
 وضافتها الى التفسير بيان ان **اي** اهم غاطله بناء
 على شرط هو تفسيره **اي** تفسير العال بما بعده

وانما وجب حذفه حينئذ احترازاً من الجمع بين المفعول
 والمفعول وهو اي ما هم عامله على شريطة التفسير
 كل اسم بعده فعل او شبهه احترازه عن كونه
 الموك ولا يدركه ان يليه الفعل او شبهه متظلاً به بل
 يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده كوزيد
 عمرو فربه وزيد انت ضاربه مشتغله ذلك
 الفعل او شبهه كونه اي عن العمل في ذلك الاسم
 بضميره اي يعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق كونه
 الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
 مشتغلاً بعمل في ضميره ذلك الاسم او متعلقه
 فارغاً عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال

للابب

للابب اخر بحيث لو سلكه بمجرده رفع
 ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم
 هو اي احد اليمين الفعل او شبهه بضميره او
 ما شبهه اي ما يناسب بالتأديف او اللزوم لمفعبه
 اي لنصب احد يمين اليمين الاسم بالمفعولية
 كما هو الظاهر المتبادر بفتح الاشتغال بضميره او
 متعلقه خرج كوزيد ضربت وبقيت الفاعل
 عن العمل فيه بمجرده ذلك الاشتغال خرج زيد
 ضربت فان المانع من حمل ضربته في زيد ليس بمجرده
 اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابداء فيه ورفع
 اياديه ايضا مانع عن ذلك وبقيت النصب

بالمفعوليه خرج خبر كان فزيد اكنت اياديهما
 صور اربع احدهما اشتغال الفعل بالغير مع
 تقدير تليط بعينه والثانية اشتغاله بالغير مع
 تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة
 اشتغال الفعل بالغير مع تقدير ما يناسب الفعل
 بالذوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق والـ
 تصور حينئذ التقدير تليط الفعل الثاني
 بالذوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة
 منها المشتغل بالغير باقسامه الثلاثة وواحد مشتغل
 بالمتعلق والاحسن في ترتيبها حينئذ تأخير مثال
 المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه فزيد اضربت

مثال

مثال الفعل المشتغل بالغير مع
 تقدير تليط بعينه وذا
 مرت به مثال

مثال الفعل المشتغل بالغير مع تقدير تليط ما يناسب
 بالترادف فان مرت بعد تعديته بالياء مرادف
 بجاوزت وزيد اضربت علامه مثال الفعل المشتغل
 بالمتعلق وزيد احببت عليه مثال الفعل المشتغل
 بالغير مع تقدير تليط ما يناسب بالذوم
 صايفي على اشي يذمه ملايكة الجحيم
 عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل
 مفعول بضمه ما بعده اي ضربت يعني الفعل
 المضارع الناصب لزيد في زيد اضربت ضربت
 المقدر فان الاصل فيه ضربت زيد اضربت ضم
 ضربت الاول لوجود مضره اي ضربت الثاني

وعلى هذا القياس جازت فانه مضر بما يرد
 اثنى مرت به واهنت فانه مضر بما يرد
 اثنى ضربت خلافا فان ضرب العلم يستند
 اهانته سيده ولا يست فانه مضر
 بما يستند اثنى جهت عليه ثم ان الاسم
 الواقع في نطاق الاخبار على شريطة التفسير
 اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب
 او يتولى فيه الامران والى هذه الصور
 اشار المصنف فقال ويجاز في الاسم
 المذكور الرفع لا يبتدأ اى يكون مبتدأ لان
 عن العول اللفظية يصح رفعه بالابتداء

ينح

ويرجح عند علم قينة خلافا اى قينة ترجح
 خلاف الرفع يعنى النصب لان وقتي الحق
 فيما متساويان لان وجوده ماله صلاحية لتفسير
 قينة صحيحة للنصب فتمى لم يرجح النصب
 قينة اخرى يرجح الرفع بسلامة عن الخلف
 فزيد ضربت او عند وجوده القينة المرجحة
 من الجانبين ولكن يكون القينة المرجحة
 للرفع اقوى منها اى من القينة المرجحة
 للنصب كما ان الاخلاق على ذلك الاسم
 مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون لفعل
 المستعمل فله طلبا كالم والهمى والعا كوا

لقيت القوم واما زيد فأكبرته فالعطف على
الضعية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة لرفع
وهي اقوى لانها لا يرفع بعدها غالبا الا المبتدأ
بخلاف عطف الاسم على الضعية فانه كثير
الواقع في كل اسم مع انها ثابتة بالسلمة
حين الحذف ايضا واما قال مع فخر الطلب
احتمالا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيد
فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع
يقضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يكون الا بتأويل
ومثل اما مع فخر الطلب اذا الواقع على اسم
المذكور للمخاطبة فيكون من اقوى واثن الرفع

مثل

مثل خرجت فاذا زيد يضر به عمرو فان المختار في الرفع
فان اذا للمخاطبة لا يدخل الرفع الجملة الاسمية غالبا
وما وقع في بحث الطواف من ان اذا للمخاطبة
يدفع بعدها الاسم فالمراد بدفع الاسم غلبة وقوعها
بعدها فلا تقضى ويجوز النصب في الاسم المذكور
بالعطف كالسبب عطف جملة هو فيها على جملة
فعلية متقدمة للسبب اي لرعاية السبب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فيكون
فعليتين نحو خرجت زيدا لقيته وبعد حرف
النفي يعني ما ولا وان وليس ولم ولا ولن و
من هذه الجملة ادنى عاملة في المضارع لا يقدر

معونها لضعفها في العمل كوحا زيدا ضربته والذيد ضربته
 وان زيدا ضربته اللتا ديبا و بعد حرف الاستفهام
 كوا زيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يحتاج
 الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمه ولم يقل
 بهمة الاستفهام يشمل مثل بل زيدا ضربته فانه يجوز
 وان استقبل الحاجة للاقتضاء بل لفظ الفعل لانه
 بمعنى قد في الامل فلا يكون فيه تقدير الفعل و
 بعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان كخو
 اذا تب السد لقاء فأكبره و بعد حيث
 الدالة على المجازاة في المكان كخو حيث زيدا فخره
 فأكبر وفي ما قبل الامر والنهي نفس موضع وقوع الامر

المذكور

المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضر به وزيدا لا تضربه
 وانما اختير في هذه المواضع اي فيما بعد حرف الاستفهام
 والنهي واذا الشرطية وحيث ومما قبل الامر والنهي
 النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
 مواقع الفعل اي مواقع وقوع الفعل فيها اكثر
 فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل بغير
 والافعله وكذا الكت يتاخر النصب في الاسم المذكور
 منه خوف لبس المضمرة اي التباس ما هو مفسر
 في حال النصب لكن لان حيث هو مفسر في هذه
 الحال بل ان حيث هو مفسر في حال الرفع بالصفة
 فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع

موافقة للمعنى المقصود أو صفته مع مخالفة للمعنى
 المقصود فالله ليس انما هو بين خبرية ذات
 ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفية للبيئة
 بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يخفى
 معاه مثله قوله تعالى انما شيء خلقنا بقدره بنصب
 كل على الاشارة بشرطة التفسير وتورفع بالابتداء
 وجعل خلقنا خبرا له كان موافقا للنصب في اداء
 المقصود ولكن خيف لبعده بالصفة لاحتمال كون
 قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود
 الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء
 مخلوق لنا انه بقدر فانه لو بهم كون بعض الاشياء

الموجود

الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة
 في الافعال الاختيارية للعبادة ويستوى الله ان
 اى الرفع والنصب المتكلم ان يختار كل واحد منهما
 بلا تفاوت في مثل ربه فم وعمر اكرمه اي عظمته
 او في داره وكذا ذلك والا لا يصح العطف على
 عدم الفهم اي يستوى الله ان فيما اذا عطف الجملة
 التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات جريه اي
 جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعها بالابتداء
 ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول
 التسامع فيهما ففي الرفع تكون اسمية فقط
 على الجملة الكبرى وفي اسمية وفي النصب تكون فعلية

فقطف على الصغى وفي فعلية فان قلت السلامة
 من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب
 المعطوف عليه فان قلت التقادرات في القرب
 والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصلة
 عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ
 فالصغى اقرب ويجب النصب **اي نصب**
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا
 ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
 تحكم ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب و
 اختيار النصب مع الطلب **وكذا يجب**
نصبه بعد حرف التخييض وهو **ولو** **والله** **ولو**

ولو ما

ولو ما وانما ويجب النصب بعدهما لوجوب قولهما
 على الفعل لفظا او تقديره **كقوله** ان زيد ضربته **فك**
 مثال حرف الشرط **والله** زيد ضربته **مثال** حرف
 التخييض **وليس** مثل ان زيد ضرب به منه
اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا
 فيه وان كان يظن في بادى النظر انه مما امر عاظه
 على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع
 الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن
 يظهر بعد تحقيق النظر انه ليس منه فانه وان
 صدق عليه انه اسم بعد فعل مشغول عنه
 بغيره لكنه ليس بحيث لو سلط هو عليه او مناه

النصب لان يذهب به لا يعمل النصب وكذا من
 اثنى اذهب فان قلت لا يخص المناسب في اثنى
 فليقدر مناسب اخر ينصب مثل يلبس او اذهب
 على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا ملاب الاربعة
 به او يلبس احد بالذباب به او اذهب احد
 قلنا الملاءم بالناسب ما يراف الفعل المذكور
 او يلزمه مع اتحاد ما اسند اليه فاللحاق بما ذكرته
 مفعول واذا كان الامر كذلك فالرفع
 اي رفع زيد في المثال المذكور وجب بالبناء
 والنصب غير جائز بالمفعولية فليس من باب الرفع
 على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه

النصب

النصب وكذا اي مثل اريد يذهب به قوله تعالى
 وكل شئ فعلوه في الزمر اي في محاييف افعالهم فهو
 ليس من باب الرفع على شريطة التفسير لانه
 لو جعل منه نصار التقدير فعلوا كل شئ في الزمر
 فقوله في الزمر ان كان متعلقا بفعلوا في المعنى
 لان محاييف افعالهم ليست محذورة عنهم لانهم لم يرفعوا
 فيها فعلا بل اكدوا الكاتبون او فعلوا فيها كتابة
 افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف فغير اللفظ
 فان المعنى المقصود او المقصود الكل شئ هو
 مفعول لهم كائن في الزمر مكتوب فيها موافقا لقوله
 تعالى وكل صغيرة وكبيرة مستطرد لان كل شئ كائن

في محالهم مفعول لهم فالرفع لازم على
 ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة
 لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
 تقديره وكل شيء هو مفعول لهم ثابت في الرفع
 بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة وعلم
 انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان لفعل
 المستعمل عنه بضميه او متعلقه امر او نهيا
 فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى
 الرانية والرائي فاجله وكل واحد منهما دخل
 تحت هذه القاعدة مع ان القاء اتفقوا فيه
 على الرفع الذي رواه شاذة عن بعضهم منظر

النق

الحاجة الى تحويل الارتفاع عن هذه القاعدة المذكورة لتلازم
 اتفاق القاء على غير المختار فاشارة المصنف الى ما تم
 لارتفاع عنها فقال **وهو الرانية والرائي فاجله وكل**
واحد منهما الظاهر فيه مرقبته بمعنى الشرط عند المبرد
 ككون الالف واللام في الرانية والرائي مبتدأ
 موصولا فيه معنى الشرط وسم الظاهر الذي هو صلة
 كالشرط فخر المبتدأ كالجاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة
 بالشرط لدلالته على سببية الجاء وشئ هذا الظاهر لا يعمل
 ما فيه فاجله فاقبله فامتنع تسليط الفعل المذكور
 بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع **وهو الرانية**
بجملتان مستقلتان **على سبويه** **او الرانية**

مبتدأ محذوف المضاف والذي عطف عليه و
 الجنب محذوف أي حكم الرأية والرأي فيقال عليكم بعد
 وقوله تعالى فاجلدوا الجملة ثمانية ليال الحكم الموقود وال
 خنده أيضا للسببية أي أن ثبتت زناهما فاجلدوا
 وقيل زائدة أو للتفسير وخبر الجملة لا يعمل في خبر جملة
 أخرى فتمتغ السليط فلا يدخل في الضابطة فتعين
 الرفع واللام أي وإن لم يكن الظاهر معنى الشرط ولم يكن
 الآية جملتين أيضا فهي تكون واحدة تحت الضابطة
 فالمتأخر جملتان خبرا للنصب واخيرا بالنصب
 فيه ظل للاتفاق الظاهر على الرفع فلا بد من جعل الظاهر
 بمعنى الشرط أو من جعل الآية جملتين يستعين الرفع

الرفع

الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ما نصب
 المفعول به منها التحذير وانما وجب حذف الفعل
 فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة توكيف
 شيء عن شيء وتبعية شيء وفي اصطلاح النحاة
 معول أي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
 بتقدير اتق تحذيرا أي حذر ذلك المعول
 تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا أو ذكر تحذيرا فيكون
 معولاً له مما بعده أي مما بعد ذلك المعول
 أو ذكر محذوف منه مكررا على صيغة المجرول عطف
 على حذر أو ذكر المصدر فإن قلت فعل هذا لا بد
 من ضمير في المعطوف كما كان في المعطوف عليه

قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمير اذ
 تقدير الكلام او يعول بتقدير الحق وكلمة الاله وضع
 الحذف منه موضع المظهر العائد الى المعجول اشعار بان
 الحذف منه لا يحذف مثل اياك والاسد و اياك و
 ان حذف هذا مثالان الاول لوجهي التي زود بها
 بعد نضك من الاسد والاسد من نضك و
 بعد نضك عن حذف الازنب وهو ضرب من العصا
 وبعد حذف الازنب عن نضك وفي التقديرين
 الحذف منه هو الاسد والحذف فان المراد من تعبد
 الاسد والحذف من نضك كتحريمها منهما لا تحريمها
 منها والطريق الطريق مثال الثاني لوجهه الى الحق

الطريق

الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير الحق في ٢٢
 اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال انصت ريدا من الله
 فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد وكذا وتقدر بعد في
 مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الدلالة
 عن الطريق لا على تعبيده منه فالصواب ان يقال
 بتقدير بعد اوانتي وكقولها فيقدر مثل بعد في جميع
 اوزاده النوع الاول وفي بعض اوزاد النوع
 الثاني مثل نضك نضك فان المعنى على بعد
 نضك مما يؤذيك كالاسد وكقوله ويقدر
 مثل الحق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ
 الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين

فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه
 تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع حادثة
 عن المحذو به بيل ذكرها فيما بعده ونقول في معنى
 النوع الاول: اياك من الالة كما كنت تقول
 اياك والالة: اياك من ان تحذف: كما كنت
 تقول اياك وان تحذف على ان تكون لفظ من متعلقة
 بالفعل المقدر الى بعد نفسك من الالة وان تحذف
 وتقول في المثال الاخير: اياك ان تحذف بتقدير
 من الى اياك من ان تحذف لان حذف الجر عن ان
 وان فيس ولا تقول في المثال الاول: اياك
 الالة لا تمنع تقدير من: وشذوذه مع غير ان

وان

وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا
 حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف
 حرف الجر فيس مع ان وان وشذوذه كثير في غيرهما
 ولما حذف العاطف فلم يثبت الالة منه المفعول
 فيه هو ما فعل فيه فعل: اياك حدث المذكور: تضمن
 في ثمن الفعل المملووظ او المقدر او شبهه كذلك
 ومطابقة اذا كان العاقل مصدر لا فتوله ما فعل فيه فعل
 مثال لاسما الرمان والمكان كلما فانه لا يخلو زمانا او مكانا
 ثم ان يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها
 اوله وقوله المذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه كقولهم
 الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا ياتي

لكنه ليس بمذكور لكن بقى مثل شدة يوم الجمعة
 وذلك فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه
 مذكور فان مفعول يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
 فلو اعتبر في التعريف قيد الجيتية الى مفعول فيه
 في فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
 خروج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه
 ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث
 انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
 قيد الجيتية لا حاجة الى قوله مذكور الا زيادة تعبير
 المعوف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصوف
 او الموصوفة اشارة الى التسمي المفعول وتبريد لبيان

حكم

حكم كل منها وهو الى المفعول فيه فربما ما يظهر فيه في وهو
 مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير ما
 هذا خلاف اصطلاح النجوم فانهم لا يطلقون المفعول
 فيه الا على المنصوب بتقدير في وما مجرور بها فهو
 مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه ولا فاعل
 المص حيث جعل الجور اليفر مفعولا فيه ولذلك
 قال: ومنه طلبة اي شرط نصب المفعول فيه
 تقدير في: اذ التلظظ بهما يوجب الجر وظروف
 الزمان كقوله: بهما كان الزمان او محذوفاً قبل
 ذلك اي تقدير في لان البرهم منها جزء مفهوم
 الفعل فصيح انتسابه بلا واسطة كالمصدر والمجور

منها محمول عليه اي على المبرهم لاشتهركما في الزمانية نحو
 دهر وافطرت اليوم وظرف المكان ان كان المكان
 بهما قبل ذلك اي تقبيرا في جملة على الزمان للمبرهم
 لاشتهركما في الابرهم نحو جلست فاصك واللا
 اي وان لم يكن بهما بل يكون محمولا في اصل ^{النصب} تقبيرا
 في اذ لم يكن محمولا على الزمان المبرهم لا يخلو في ذاتها
 وصفة نحو جلست في المسجد والمبرهم
 من المكان بالجربات الست وهي ايام خلف
 ويكين وشمال وفوق وتحت وعافى مغاها
 فان ايام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
 الى انقطاع الاصل فيكون بهما ولما لم يتناول

هذا

هذا التقدير بعض الظروف المكانية الجائز فيها
 قال وحمل عليه اي على المبرهم المفسر بالجربات الست
 عند ولدي وشبههما نحو دون وسوى لانهما
 اي لابرهم عند ولدي ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
 لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لانهما كما هو
 الظاهر وكذا حمل على المبرهم من المكان لفظ مكان
 وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرة
 في الاستعمال مثل الجربات الست للابرهم
 وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان
 معينا نحو دخلت الدار لكثرة في الاستعمال
 للابرهم على الاصح اي على المداهم

فانه ذاهب بعض النجاة الى انه مفعول لكن الصحيح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه قد
كثرة الاستعمال ونحو كل تهل فان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه يطلب
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد
الضلالي فانظر انه مفعول به لا مفعول فيه وما يولد
ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه
فيه ثم ان النسب الى مكان شامل له وبغيره فانه
اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي بي جده من البلد
فكلام صحيح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك

ان تقول

ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى
الدار ليست كذلك فانه اذا قال الدخول في الدار
دخلت الدار لا صحيح ان يقول دخلت البلد فبسته
الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى التكنيا
التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعول فيه بل
مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الصحيح فيكون
اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت
في الدار صحيح لكن الصحيح استعماله بدون في ونقل عن
سبويه ان استعماله لشيء متناهية وينصبه الى
المفعول فيه بعامل مفعول به لا شريكه التفسير نحو
يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت الى سرت

يوم الجمعة و جعل مفعول على تربية النفس كقول
 يوم الجمعة تمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما في
 المفعول به المفعول له هو ما فعل الاجل اي لقصه
 تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر الماخيل
 مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث
 مذكور اي مملووظ حقيقة او كما فعل يخرج عنه ما كان
 فعله مقدر كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال
 لم ضربت زيدا فقله مذكورا احسنه عن مثل الجني
 التاديب فان قلت كيف ليح الا حسنة له
 عنه وهو اي الضلع الذي فعل الاجل مذكور في
 الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت

هو

هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور
 في التركيب الذي هو فيه ويرد حينئذ كقول الجني
 التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد
 بذكره معه اي راده معه للعل في مثل ضربته تاديبا
 مثال لما فعل فعل لقصه تحصيله فعل وهو الضرب
 فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
 وقعت عن الحب جناية مثال لما فعل بسبب
 وجوده فعل وهو التصعود فان التصعود انما وقع
 بسبب الحب والقاتل يكون المفعول له متفعلا
 مستقلا غير داخل في المفعول المطلق بخالف
 خلافا لظاهره لان الجاح فانه اي المفعول له عنه

أي قول الزجاجة مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى
 عنه في المثالين المذكورين أو بته بالظرب
 تأديبا وحبس في العصور عن الحب جينا أو
 ضربته ضرب تأديب وقعت تعود حين ورد
 قول الزجاجة بأن محبة تأويل نوع بنوع لا تظلم
 في حقيقة الأبرى إلى محبة تأويل الحال بالظرف
 من حيث المعنى جا زيد ركبا جا زيد وقت
 الركوب من غير أن يخرج عن حقيقةها وشرط نصب
 أي شرط انتساب المفعول له لا شرط كون الاسم
 مفعولا له فإن السين والاكسرم في قولك جئتكم
 المسن والاكسركم الزئرف مفعول له على ما

يد

على ما يدل عليه هذه وهذا كما قال في المفعول فيمران
 شرط نصبه تقدير وهذا أيضا خلاف اصطلاح
 الضم • تقدير اللام لأنها أو ظهرت لهم الجود
 فعل اللام بالأكسركم لأنها الغاب في تعليلات
 الأفعال فلا يقدر غير ما من من أو الباء أو في مع
 أنها من دخول المفعول له كقوله تعالى فاستخاف
 متفعا من خشية الله وقوله تعالى فيظلم من
 الدين بادوا حمنة وقوله صلى الله عليه وسلم إنهم
 دخلت النار في هرة أي لاجلها ولما كان تقدير
 اللام عبارة عن حذرها عن اللفظ والبقاء في نفسه
 وكان الأصل البقاء في اللفظ والنسبة فزوجه

في إبقائها في النسبة إلى شرط بل الحاجة إليه إنما تكون
 في حذفها من اللفظ ولهذا قال **وإنما يجوز حذفها**
 ولم يكتف باجتماع ضمير الفعل إلى تقدير اللام **فجوز**
 حذفها كما يجوز ذكرها **إذا كان** المفعول له فعلا
 اعتد به **إذا كان** ضمنا **فجوز** **للسن** للفعل
 الفعل المعلق به **أي** أخذ فاعله وقال عامله **فجوز**
عما إذا كان فعلا بغيره **فجوز** **المجئتك** أي
 ومقارناته **أي** الفعل المذكور **في الوجود** **بأن** تحذف
 زمان وجودها **فجوز** تأديبا **إذا كان** الضرب **والتأديب**
 واحد **إذا** مغايرة بينهما **ال** بالاعتبار **لو** يكون
 زمان وجود أحدهما بعضا من زمان وجود الآخر **فجوز**

عن الحب

عن الحب **فجوز** فإن زمان الفعل **أي** القعود **بعض**
 زمان المفعول له **أي** الفاعل الصالح **بعض** زمان
 الفعل **أي** فهو **والحب** واعتد به **بذلك** القيد
 عا **إذا لم يكن** مقارناته في الوجود **فجوز** **المست** **أي** يوم
 لو عدى **بذلك** **أي** **وإنما** **شرط** **بده** **الشرط**
 لأنه **بجهد** **الشرط** **يشبه** **المصدر** **فيلحق** **بالفعل**
لأن **الشرط** **يلحق** **المصدر** **به** **بجلا** **ف** **ما** **إذا** **انقضى** **بشيء** **فجوز**
المفعول **معه** **أي** **الذي** **فعل** **لمصاحبة** **بأن** **يكون**
الفعل **مصحبا** **له** **في** **صدر** **الفعل** **عنه** **أو** **مفعول**
في **وقوع** **الفعل** **عليه** **فجوز** **معه** **مفعول** **ما لم**
فاعله **يسند** **إليه** **المفعول** **كما** **يسند** **إلى** **الجار**

والمجوز في المفعول به وفيه وله والضمير المجزى والرجوع
 الى اللام اعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة
 من اسناد الفعل الى لازم النصب وتكرير مضياً
 جرياً على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله
 تعالى تظطح بينكم على قراءه وفي بعض الحواشي
 ان هذا الرئي شريف جداً وقيل الوجه ان يجعل
 من قيل وقيل بين العبر والنزوان فان فعل
 مالم يسم فاعله فيه الضمير الرجوع الى مصدره الذي
 الجملولة لان بين اللزوم ظرفية لا يقيم مقام الفعل
 فعلى هذا معناه الذي فعل فعل لمصاحبة على ان يكون
 مفعول مالم يسم فاعله ضمير ارجع الى مصدره

والضمير

والضمير المجزى والموصوف به هو المذكور بعد الواو
 اختصر عن المذكور بعده كالفاء لمصاحبة معمول
 فعل اللام متعلق بمذكور ان يكون زكراً بعد
 الواو لابل مصاحبة معمول فعل وافادته ايها المسمو
 كان ذلك المفعول فاعلاً كونه سوي الآ والخشبة
 او مفعولاً كوكضاك وزيداً وريم وسوا كان ذلك
 الفعل مفعولاً اي لفظياً كالمثاليين المذكورين او
 اي معنوية كوما لك وزيداً الى ما تصنع ولله ادب
 بمصاحبة معمول الفعل مثاركة له في ذلك
 الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيداً اي يركب
 واحد في لونه كركت الناقة وفصيلها له شعرها فلا ينقص

بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو يأتي زيد وعمرو
 فانها لا تترك الا على المشاركة في فعل الفعل
 دون المصاحبة علم ان مذنب جمهور النحاة
 ان العال في المفعول مع الفعل او معناه تنو
 الواو التي بمعنى مع وانما وضعت الواو موضع
 لكونها اقصر واسهل واو العطف التي فيها معنى
 الجمع فناسب معنى المعية فان كان الى وجه
 الضم اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل و
 اسم الضم والمفعول والصيغة المشبهة فيها
 لفظا وجازة اي لم يجب العطف ولم تنفع
 فلا ينتقل بمثل ضربت زيدا وعمرو والواجب

العطف

العطف فيه فالوجهان الى العطف والنصب
 على المفعولية جائز ان نحو جئت انا وزيد
 بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
 والا اي وان لم يجر العطف بل تمتنع تعيين
 النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه
 تمتنع لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بال
 المنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى
 الى امر معنويا مستبطا من اللفظة وجاز
 الى لم تمتنع العطف تعيين العطف حيث
 لا يعمل على عمل العال المعنوي بلا حاجة مع الواو
 وبهم اخر وهو العطف كونه ماله زيد وعمرو والا

اى وان لم يجر العطف بل انتفع **تقبن** النصب
 حيث لا وجه سواء كمالك وزيدا وما شئت
 وعمر واذا انتفع العطف فيهما لان العطف على الظاهر
 الجور بلا إعادة الجار غير جائز ولم يجر عطف عمر
 على الثاني او السؤال عن شأنهما لان شأناهما واحد
 الاخر وانما حكمنا بمفعولية الفعل في هذه الثلاثة
 لان معنى **تضع** وبماثلة بمعنى ما شئت وزيدا ما
 وزيدا معنى مالك وزيدا **تضع** وزيدا معنى ما يريد
 وعمر و**تضع** زيد وعمر **الحال** لما فرغ من الفعل
 شرع في المالحقة بها وهو ما بين ههنا الفعل او
 المفعول به **اى** من حيث انه فاعل او مفعول به

كما هو

كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما بين الذات
 كالتيمز وباضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما بين
 هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ كخ
 زيد الفاعل او كذبت وبقية الهيئة يخرج صفة
 الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل و
 المفعول مطلقا لان حيث هو فاعل او المفعول
 وهذا الترتيب على سبيل منع الخلو لا الجمع فليخرج
 من مثل ضرب زيد وعمر وركبين **لفظا** اى سواء
 كان الفاعل او المفعول به الذى وقع الحال فيه لفظا
 كالضبطا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
 باختيار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اختيار معنى

خارج عن نفهم من نحوي الكلام سواء كانا مفعولين متوقفين
او حكما او معنى . اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى نفهم من نحوي الكلام
لا باعتبار لفظ ومنه قوله والمراد بالفاعل او المفعول
الحكم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن الفاعل
مع كونه في معنى الفاعل والمفعول وكذا المفعول
مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه
كما او كان المضاف فاعلا او مفعولا ومع حذفه
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول كقولنا
ملأه ابراهيم خفيضا وان يملأكم اخيه ميتا فانه يملأكم

بنوع

بن نوع ابراهيم مقام بن نوع ملأه ابراهيم وان يملأكم اخاه
مقام ان يملأكم لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وموجب المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو
الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله
تعالى ان داود هو الذي مقطوع مصحين فقوله مصحين
حال من هو الذي باختياره ان داود المضاف اليه جزؤه
فان داود الشيء اصله والداود مفعول مالم ليسم على
باختيار الفمير المستكين في المقطوع فكانه حال عن
مفعول مالم ليسم فاعله ولو قرئ بين على صيغة الماضى
المعلوم من باب التفعيل او بين على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا

بالمفعول دخل فيه الى حال من المفعول معه المفعول
 المطلق من غير حاجة الى التعميم الفاعل او المفعول الا
 لا يدخل ما وقع حالا عن المضاف اليه ضربت
 مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملتصق حقيقة
 فان فاعليه تا المتكلم ومفعوليته زيد انما هي باعتبار
 لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
 عنه وهما ملصقان حقيقة وزيد في الارقان
 مثال للفظي الملتصق حكما فان فاعليه الضمير المستكن
 في الطرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
 من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملحق
 حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنى لان مفعوليته

زيد

زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
 معنى الاشتراك او التبيين المضمومين من لفظ هذا
 ولا شك انما لا يما يقصد المتكلم الاخبار بها
 عن لفظ حتى يقرر في نظم الكلام اشير او ابن
 ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي اعتبارا
 معنى اشير او ابن الخارج عن منطوق الكلام
 المعبره لحنه وقبح القائم حالا فهي معنوية لا لفظية
 وعاطفها اي عامل الحال اما الفعل الملتصق او قوله
 نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الارقان او كان الطرف
 مقدر بالفعل او شبهه وهو ما يعمل محل الفعل
 وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا

وزيد في الدار قاعدا ان كانت الطرف مقدر باسم الفاعل
 وكاسم للمفعول نحو زيد مغروب قائما والصفة المشبهة
 نحو زيد حسن ضاحكا او معجنا المستنطق من فحوى
 الكلام من غير التخرج به او تقديره كالاشارة والتبني
 في نحو زيد قائما كالمركب وكما النسيان والتمني والرجي و
 التشبيه في نحو ياريد قائما وليتكن عينا بقما و
 لعله في الدار قائما وكأنه اسر صائلا وشرطها
 ان شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة مل
 والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى فاعلا
 يحصل بها والتعريف رائد على الغرض والنيكون
 صاحبها موقوفة لانه حكوم عليه في المعنى وكان الاصل

فيه

فيه التعريف غالبا اي ليس اشترطها يكون صاحب
 موقوفة في جميع مواد ما يل في غالب موادها اي اكثرها
 ويبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين
 احدهما ما يكون في الحال فيه نكرة موصوفة نحو كذا رجل
 من بني قيس خارسا اي مغمية في الموقوفة ليستقر فيها
 كقوله تعالى فيها يفرق كل من حكم من خسرنا ان جعلت
 امره حالا من كل امر او واقعة في خبر الاستفهام كقوله
 انك رجل ركبنا او بعد الانقضاء للنفى كقوله ما جاني
 رجل الا ركبنا او متقدما عليه الحال نحو جاني ركبنا رجل
 وثانيهما ما يكون في الحال فيه خبر هذه الامور ونحو
 مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع

الحال في هذا القسم مشروط يكون صاحبها معرفة
فقط له غالباً قيد الاشتراط كون صاحبها معرفة لا يكون
صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المثبتة يمكن تكييف في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج
الى ان يعرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مثبتاً وخبراً معطوفاً على قوله وشرطها ان
تكون **نكرة** وارسلها العواك ولم يزد بها ولم يتفق على
نقص الدخا البيت للبيد يصف الحمار الوحشي
والاثن يقول ارسل الحمار الوحشي الاثن وكان للمراد
بالارسل البعث او التخليص بين المرسل وما يريد
اي ارسلها معكرة مترجمة ولم يزد بها اي لم ينعلمها عن

العواك

١٥٦
العواك ولم يتفق اي لم تخف على نقص الدخا اي على
انه لم يتم شرب بعضها لئلا بالدخان والذخا ^{بشرب}
البصر ثم يرد من العطن الى الخوض ويحل بين بعين
عطشانين ليس شرب منه ما ساء لم يكن شرب منه
وعلى المراد ههنا نفس واحدة بعضها في بعض
او المعنى على نقص الدخا **ومررت به وحده وكوه**
مثل فعلته جحدك بلفظ الخطاب **مأول**
بالنكرة فلا يرد نقصاً على قاعدة اشتراط كونها نكرة
وما قبلها على وجهين احدهما انها مصادره للفعال
كخوفه اي لغرك العواق وينفرد وحده اي ^{لغيره}
وتجربته جحدك فحده الجمل الفعلية وقعت حالاً

وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وتأثيرها أنها
معارف موضوعية وضع المكرة الى معركته ومنفردا
ومجربا فالصورة وان كانت معرفة فهي في تقدير
مكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى
مكرة فان كان صاحب الحال مكررا
محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص كما هو التخصيص ولم
الحال مشتركة بينهما وبين المعرفة فوجاني بل وزيد
راكبين • وجب تخصيصها • الى تخصيص الحال على صاحبها
يخصص المكرة بتخصيصها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر
وللايلتصاف بالصفة في النسب في مثل قول زيد
رجلا ركبنا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتصق

طوا

طوا الباب • ولا يتقدم الى الحال فيمّا عد مثل زيد
قائما كمو وقاعده على العاقل للمعنى كذا عرفت فيما قبل
العاقل المعنوي وانما هو مقدر بفعل او اسم الحال
مثل الطوف وما يشبهه حتى الجار والمجرور خارج
عن دخل في الفعل او يشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال
لا تتقدم على العاقل المعنوي اتفاقا بخلاف الطرف
اي بخلاف ما اذا كان العمل طافا او شبيهه فان فيه
ظلا فاسبويه لا يجوز له اصلا نظرا الى ضعف
الطرف في العمل وجوزة الاضغاض بشرط تقدم
المبتدأ على الحال كزيد قائما في الدار فاما مع تقدم
المبتدأ عن الحال فانه وافق سبويه في المنع فلا يكون

قائما زيدا في الالة والافعال في الالة زيدا اتفاقا ويحتمل
 ان يكون معناه ان الحال وان كان متباها للفظ
 لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله
 المعنوي لتوضيحهم في الظروف والحال يتقدم عليه
 هذا اذا لم يكن الظرف دخلا في العمل المعنوي و
 اما اذا جعلته دخلا في العمل المعنوي كما هو الظاهر
 من كلامهم فالمراد به الاحتمال الثاني لا غير وكما لا
 يتقدم الحال على العمل المعنوي كذلك لا يتقدم
 على ذي الحال الجور **سواء** كان مجورا بالاضافة
 او حرف الجر فان كان مجورا بالاضافة لم يتقدم
 الحال عليه اتفاقا نحو جاتي مجورا عن الياسمين

زيد

زيد وذلك لان الحال تابع وزرع ذي الحال
 والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم
 تابعه ايضا وان كان مجورا بحرف الجر فظيفة لان
 فبويه واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه لعلته
 المذكورة وهو المتأخر عن المصدر ولهذا قال
 على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا
 بقوله تعالى وما رسلناك الا كلمة للنفاس
 ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف
 الجر مع المفعول كالهمة والتضعيف مكانه من تمام
 الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت
 راكبة بجند فكانت قلت ذهبت راكبة

هذه فالجواب بحسب الحقيقة ليس مجورا
واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة
حالات الكاف والياء للمبالغة وبعضهم يجعلها
صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مفعلا
كالكارية والعافية والكل تكلف وتغيب
كل ما دل على هيئة داي على صفة سواء كان الاء
مشتقا او جامدا ^{مح} ان يقع حاله من غير ان ياء
الجامد المشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة
وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث يرون
اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد المشتق
ومع هذا شك ان الغلب في الحال الاشتقاق

مثل

مثل بر ورطبا في قولهم هذا بر وهو البقي
فيه جموفة اطيب منه رطبا وهو ما فيه خلاوة
صفة فهما مع كونهما جامدين حالان لانهما على
الصفة البسرية والرطوبة ولا حاجة الى ان ياء
البر بالمبر والرطب بالمطرب من البر الثقل
اذا صار ما عليه بر ورطبا اذا صار ما عليه
رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة
في بر ايضا عند محققهم وتقدم بر على هم
التفضيل مع ضعف في العمل لانه اعلق بشئ
واحد حالان باعتبارين مختصين يزم ان يلى
كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشا اليه

بحسب من حيث انه مفصل وهذه الخشية وان لم يكن
 معتبرة فيه الا بعد فمارة في اطيب لكنه لما كان الضمير
 بالنسبة الى المظهر كالعدم فحم المظهر مقامه وادهور
 ان يلبه والربطه تعلقت برس حيث انه مفصل
 عليه وهو الضمير منه فحجب ان يلبه وقال الرضي والظاهر
 المستحسن في فعل فانه وان كان منفصلا لكنه لما
 لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا يرى بأسا بان يقال
 وان لم يسمع زيد حسن قائما منه فاعدا وزمب
 بعضهم الى ان العمل في بسم اسم الاشارة الى
 شبه اليه حال كونه بسم وهذا البسم لا يمكن
 ان يكون المشار اليه التمر الياس فلا يتقيد الانشاء

بكاله

بكاله السرية ولانه يصح حيث وقع موضع اسم الاشارة
 اسم لا يصح اجماله فيه كونه كالتى بسم الياس ربما
 ويكون اى الحال جملة لدلالة على الرئيسة كالمفردات
 فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون
 الجملة الحالية خبرية جملة للمصدق والكتابة لان الحال
 بمنزلة الخبر عن ذى الحال وادوارها عليه في قوة الحكم
 بها عليه والجملة الانشائية لا يصلح ان يكلم بها على شئ
 وما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضى اثباتها
 بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا
 لا بد لها من رابطة تربطها الى صحتها وهي الظاهر والواو
 والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون

فعلها مضارعاً مثبتاً او مضارعاً منقياً او ماضياً مثبتاً
 او ماضياً منقياً فحذفه خمس جمل فالاسمية الى
 الجملة الاسمية الحالية مثبتة بالواو والضمير معا
 لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون
 الرابط فيها في غاية القوة فوجب ان يركبوا
 جئت وانت راكبا وجاني زيد وهو راكب او
 بالواو وحدها لانها تدل على الرابط في اول الامر فتشقي
 بها مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كنت نبيا
 وادم بين الماء والطين وهذا الى الرابط بالواو وحدها
 او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنقطة وانما في الموكلة
 فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك

لان الواو

لان الواو لا تدخل بين الموكلة والموكلة لشدة الاتصال
 بينهما او بالضمير وحده على ضعفه لان الضمير لا يجب
 ان يقع في الابدان فلهذا يدل على الرابط في الاول الامر نحو
 كلمته فوه الا في فلهذا يدل على الواو على الصحيح والمضارع
 المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون لفعال فيها
 مضارعاً مثبتاً مثبتة بالضمير وحده لمشاكلة
 لفظا ومعنى الاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاني
 زيد يسرع وما سواه انما اقاما سوى الجملة الاسمية والفعيلة
 المشتملة على المضارع المثبت من اجل المشتملة على
 المضارع المنقضي او الماضي المثبت او المنقضي بالواو
 والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكثاف

بالغير لعدم قوة استقلالها كالكسبية فالمضارع المنفي
 كوجاني زيد وما ينكم غلامه اوجاني زيد ما ينكم غلامه
 اوجاني زيد وما ينكم عمرو والمسمى المتيقن كوجاني زيد
 وقد خرج غلامه اوجاني زيد قد خرج غلامه اوجاني زيد
 وقد خرج عمرو والمسمى المنفي كوجاني زيد وما خرج غلامه
 اوجاني زيد ما خرج غلامه اوجاني زيد وما خرج عمرو
 ولا بد في المسمى المتيقن **المنفي** من دخول لفظ
 قد المقربة زمان الماضي في الحال لغة على المسمى المتيقن
 الواقع حاله ليدل بها على قرب زمان صدور الفعل من
 ذي الحال او قوته عليه تجوز الا ان المتبادر من المسمى المتيقن
 اذا وقع حاله ان مضية انما هو بالنسبة الى زمان العاقل

فلا بد

فلا بد من قد في قوله اليه فيقارنه وهذا بخلاف زيب
 الكونيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة مقدرة سوا
 كانت **ظاهرة** في اللفظ كوجاني زيد قد ركب غلامه
 او مقدرة منوية كقوله تعالى **وجاؤكم** حضرت صدورهم
 الى حضرت وهذا بخلاف مذهب سبويه والمبرد
 فانها لا يجوز ان حذف قد ويسبويه يتأول قوله تعالى
 حضرت صدورهم بقوما حضرت صدورهم فيكون جملة
 حضرت صفة موصوفة محذوف وهو الحال والمبرد
 ويجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي
 لاستمرار المنفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز
 حذف العاقل في الحال لقيم قريبة عالية كقولك

ليس في اي الشارع في السرا والمشي له **د** راسه مديا
 اي سر راسه مديا بقرينة حال المخاطب قوله
 محصيا اما صفة له راسه او حال بعد حال او متعاقبة
 كقولك ركب لمن يقول كيف جئت اي جئت
 ركب بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى اي يجب الان
 ان لمن يخرج خطابه على قارين اي على مجعها قارين و
 يجب حذف العمل في بعض الاحوال **د** المؤكدة وهي
 اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنقل من صاحبها مادام
 موجودا غالبا بخلاف المنقلة والنقطة هي العمل بخلاف
 المؤكدة **د** مثل زيد البوك خطوفا **د** فان العطفية لا تنقل
 عن الالب في غالب الامر اي حقه بفتح الهمزة انضما

من حقت

من حقت الامر بمعنى تحققت وبرت منه على يقين
 ومن حقت الامر بمعنى العني بعينه او بمعنى اثبت
 اي كققت البوت لك وبرت منها على يقين او
 اثبتها لك **د** الك خطوفا وقال صاحب المفتاح حق
 التقدير **د** ان يقدر كني خطوفا **د** شرطها
 اي شرط وجوب حذف عاملها **د** ان يكون مفعولا
 اي مفعولا **د** لمضمون جملة **د** احذر به عما يؤكده بعض
 كالعامل في قوله تعالى **د** انا ارسلناك للناس رسولا
 فانه لا يجب حذف اسمية احذر به عما اذا كانت
 فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب
 الكشف في قوله تعالى فاما بالقسط انه حال مؤكدة

من فعل شريد ولا بد هنا من قيد وهو ان يكون
 تحت تلك الالهيته من اسمين لا يطحان للعمل فيها و
 الا لكان عاملا مذكورا فكيف يكون حذف واجبا
 نحو انه شاهد قائما بالقطر **المتبر ما** اي الاسم
 الذي **يرفع الابرهم** **و** **احترز به** عن البدل فان البدل
 منه في حكم النتيجة فهو ليس برفع الابرهم عن شئ بل
 هو ترك مبرهم وايداعين المستقر اي الثابت
 الدائم في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع
 له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت
 مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكمال وهو الوضعي و
احترز به عن نحو رأيت شيئا جارئة فان قوله جارئة برفع

الابرهم

الابرهم عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع
 بل نشأ في الاستعمال باعتبار تقدير الموضوع له
 وكذا يقع به **الاحترز** عن اوصاف المبرهات نحو هذا
 الرجل فان هذا مثلا اما موضوع المفهوم كل بشر يستعمل
 في جزئيات او كل جزئ منه **ولا ابرهم** في هذا المفهوم
 اكل ولا في واحد من جزئياته بل الابرهم انما نشأ من
 تقدير الموضوع له او المستعمل فيه فتوضيحه بالبرل برفع
 هذا الابرهم الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع
 له وكذا يقع به **الاحترز** عن عطف البيان في مثل
 نوكت الوصف ثم فان كل واحد من ابي حفص
 وغير موضوع لشخص معين لا ابرهم فيه لكن لما كان

غير مشهور منه زال بذكره الحق الواضع في ابي حفص
 لعدم الاشتباه لا الابرهم الوضعي عن ذات لان
 وصفت واحترز به عن النعت والحال فانها يرفع
 الابرهم المستقر الواقع في الوصف لان في الذات
 تحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرسل مثل النصف
 من فلا شك ان المعنى الموضوع له معنى معين يتميز
 عما هو اقل من النصف كالربع وثما هو اكثر منه كمن
 ومنين ولا ابرهم فيه الا من حيث ذاته اي من حيث
 فانه لا يعلم منه بحسب الوضوح ان جنس العقل او
 او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
 الوضوح انه بعد ادى اوكل فاذا اريد رفع الابرهم الوضعي

الثابت

الثابت فيه بحسب الواضع اتبع بصفة احوال فيقال
 كل بعد ادى واذا اريد رفع الابرهم الذاتي قيل ريتا
 ريتا برفع الابرهم المستقر عن الذات لا النعت و
 الحال فانها يرفع عن الابرهم عن الوصف المذكورة
 او مقدرة صفات ذات اشارة الى تقسيم التميز
 فالذكر في قوله ريتا ومقدرة كخطاب زيد نفسا
 فانه في قوة قولنا طابت ثيبي منسوب الى زيد نفسا
 برفع الابرهم من ذلك الشيء المقدرة في الاول
 اي قسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابرهم عن ذات
 المذكورة برفع عن مفرد ومعنى به ما يقال الجملة وشرها
 والمضاف مقدرة صفة مفرد وهو ما يعبر به الشيء

يؤف به قدره ويتبين غالباً أي في غالب المواد
وأكثرها أي رفع الأبرام مطلقاً تحقق في ضمن هذا الرفع
الخاص في أكثر المواد وذلك لأن الأبرام فيه أكثر
المقادير أما تحقق في ضمن عدد كعشرون ودرهما وه
سبعمائة وكثير يميز العدد وبيان في باب أسماء العدد
وأما في ضمن غيره أي غير العدد كالوزن فهو مثل ربتا
فإن الرطل نصف المن وهو منون سمننا وكالكيل فهو
فقيران بدارا كالذراع نحو ذراع ثوباً وه كالمقياس
كقوة على القمرة مثلها زبداء والمراد بالمقادير في هذه
الصور هو المقادير لأن جوكت غسبي عشرون
و درهما و رطل زيتا و ذراع ثوباً على القمرة مثلها زبداء

المراد

المراد بها المعدود والموزون والمذروب والمقوس
لا يفر وأما اقتصر المص على الائمة الثلاثة لأن كان ^{نظراً}
نظره التبيين على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في
رطل زيتا أو النون كما في منون سمننا أو الاضافة كما في
على القمرة مثلها زبداء والحاصل لم يستوف اقسام المقادير
ذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
اضافة معها والاسم تجل الاضافة مع التنوين
ولو في التنوين والجمع ومع الاضافة لأن للمضاف
لا يضاف ثمانية فإذا تم الاسم بحد هذه الاشياء
شابه الفعل إذا تم بالفعل وصار به كلاً تاماً في شابه
التيير الالتي بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم

كما ان المفعول حقه ان يقع بصتمام الكلام فيمنصب
 ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل التام بطله
 وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في
 آخر الاسم كما كان الفاعل شقيب الفعل الذي
 ان لم التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان
 يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز
 عنه فلا يقال غدا في الزمان داخله فيفروده الى التمييز
 ان كان الاسم التام مشتملا او مجموعا ان كان التمييز
 جافا ومبهماتا به خبراؤه ويضع بوجوه التام
 عن التعليل والكثير فلا حاجة الى تشبيه وجمعه كالماء والقم
 والبريت والفرب بخلاف رجل وفسد الان بغيره

الانواع

الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المعنى ايضا لانه
 لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يشتمل او
 بجمع قيل وفي تخصيص هذه الانواع بالاستثناء
 نظرا لانه كما جاز ان يقال غاب زيد جلستين
 النوع جاز ايضا ان يقال غاب زيد جلستين للوع
 ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص
 سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية وجميع
 اي يورد والتمييز على ما فوق الواحد هو ان حيث لم يقصد
 الواحد في غيره اي في الجنس فوعلى عدل يكون
 او انواعا ثم ان كان اي المفرد المصدر تاما بتثوين
 او بتول التثنية او المعنى ان وجه التمييز ملتبس بتثوين

المقدور او بنوعه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها تفتى
 التمييز جازت الاضافة اى اضافة المقدور المقدار
 الى التمييز اضافة بيانية باستقاط التثنية ولون
 التثنية جواز شايها كثيرا كحصول العوض وهو رفع
 الاربهم بذلك مع التخفيف خوفا من زيادتها مما
 والا اى وان لم يكن بتثنية او بنوع التثنية بالكون
 بنوع الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقله
 في لون الجمع كخمس ودرهم اما في الاضافة فلا يلزم
 اضافة المضاف واما في لون الجمع فلا نه جاز ان يضاف
 الى غير الميز فو عشرة كعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة
 الحاجة اليه فلو اضيف الى التميز لم لا التباس في بعض

الصور

الصور لانه لا يعلم مثله اضافة ثمنين الى رطل
 انه اربعة ثمنين رمضان او اربعة اليوم العشرين من
 رمضان فلا يضاف في غير صورة الكتاب ايعا الى على القله
 ليكون الكتاب اقرب الى الطراد ومن غير مقدار خطف
 على من مقداره اى الاول كما يرفع الاربهم عن مقداره
 كذلك يرفع عن مقداره اى ما ليس بعد
 ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا ميسال كوخا
 هديا فان التكم بهم باعتبار الجنس ثم بالتثنية
 فان تقي تميزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير
 مقداره اليه اكثر استعمالا لحصول العوض مع
 الخفة ولتصور غير مقدار عن طلب التميز لان الأصل

في المبهات المقادير وغيره ليس بهذه المشابهة
 والثاني الى القسم الثاني من تميز وهو ما يرفع الارباع
 عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة كان الظاهر
 ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة
 لكن لما كان الارباع في طرف النسبة يستلزم الارباع
 فيها ورفع عنها يستلزم الرفع عنه قال عن النسبة
 مقتصر عليها بتبنيها على ان مقابلة ما في هذا القسم
 للمعروف المذكور في القسم الاول انما هي لوجود النسبة
 لا غير في جملة اي نسبة كانت في جملة او ما ضلها
 اي ما تشابهها خطف على جملة وهو سهم الضال نحو
 الحوض ممثلي ما اوسم المضعول نحو الارض منضوجة

يكونا

يكونا او الصفة المشبهة كوزيد حسن وجرا او اسم
 التفضيل كوزيد افضل ابا او المصدر نحو اخجني طيبه ابا
 وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حبك زيد جلا نحو
 طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه حال المنتصب
 عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه
 يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولتعلقه به حيث
 لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاها با فانه ان الشئ
 في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد
 طيب نفسا و ابا وقوله و ابوة و دارا و علما خطف
 على نفسا و ابا بحسب المعنى فهو ظاهر الكل من التبيين
 المذكورين غير مختص بالافيه فهو بحسب الحقيقة اورد

لكل من التيمية الواضح في الجملة او ماضيا بما ختمه او
 مثله فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنصب ختمه
 والاربعين غير اضافي هو متعلق بالمنصب ختمه والآ
 عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم
 عرض غير اضافي وكل منها متعلق بالمنصب ختمه و
 في اضافة خطف على قوله في الجملة او ماضيا بما
 مثل عجبني طيبه نضا وتركه لادنا طهر التيميات
 ولا خطابه ابا وابوة ودارا وعلماه او رده هذه الآ
 على وفق ما سبق وزاد عليه قوله وسدده فارسا
 اشار الى ان التيمية قد يكون صفة مشتقة وايضا
 لا اورد هنا المصطلح مثال التيمية المفرد على ان يكون

الضمير

الضمير فيه لهما كغيره به بطل ويكون فارسا تيمية اذ
 اراد ان يثبت على انه يصلح ان يكون تيمية اذن لنبته
 على ان يكون التيمية معينا معلوما والابهم يكون في
 نسبة الدالية والدر في الأصل اللين وفيه غير كثيرة
 للعب فاريد به الحجة الى ضد غيره فارسا والعاقيل
 اسم الفاعل من الفاست بالفتح مصدر ومن يضم
 الكاخذ به الفيل واما الفاست بالكسرة فمن الدول
 ثم ان كان هـ اي التيمية بعد ما لم يكن نصا في المنصب
 كونه اسماء لاصفة بفتح جعله لما انصب ختمه والم
 بجعله كـ الطلاقة عليه والتيمية به ختمه جاز ان يكون هـ
 ذلك التيمية تارة هـ له الى المنصب ختمه بان يكون

تميزا يرفع الابرار عنه قارة متعلقة بان يكون
 تميزا يرفع الابرار من متعلقه وذلك بحسب القول
 والحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فان لم يكن
 عبارة عن زيد فانه ان يكون مارة تميزا عن زيد
 اذا لم يدسنا والطيب اليه باختيار الله او غيره
 وجانه ان يكون مارة تميزا عن متعلقه باختيار
 الطيب مسند الى متعلق وهو الوجود واللا اله الا
 وان لم يكن التميز بعده لم يكن نصافي المنصب عنه
 اسما لم يجعله لما انتصب عنه فهو متعلقه خاصة
 نحو طاب زيد ابو ودارا فلما فان هذه الاما لبت
 نصافي المنصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه

بها

بها فمن متعلق زيد وهو الذات المقدرة على التميز
 الى زيد فطابق التميز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما
 عنه سواء كان نصافي او متعلقا له والمتعلقه وفيما لقين
 متعلقه ما قصد من وحد التميز وتثنية وجمعية
 سواء كانت موافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد
 ابا والمريد ان البوين والزيدون ابا او المعنى في نفسه
 مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط
 او طاب زيد البوين اذا اردت ابا وجداله وطاب
 زيد ابا اذا اردت ابا واجداله فعلى كل من التميز
 اذا قصد وحدة التميز او رد مفردا واذا قصد تثنية
 او رد تثنية واذا قصد جمعية او رد جمعية فان صيغة

المفرد لا يصلح ان يطلق على المشي والمجموعه الا اذا كان
 التجميعه جازا يقع على القابل والكثير فانه اذا قصد
 تثنيه او جمعته لا يلزم ان يشي ذلك الجنس او
 بل يعني ان يوتي به مفردا صحيحة لمرادته على القابل
 فلا حاجة الى تثنيه وجمعه كقوله زيد علما والزيدان
 علما والزيدون علماء الا ان يقصد بالتثنيه ان يكون
 الجنس الا نواعه من حيث اعتبارها النوعية
 فانه لا بد حينئذ من تثنيه او جمع كقوله الزيدان
 عالمين والزيدون علماء او اريد ان يتعلق الطيب
 من كل من الزيدان او الزيدون نوع اخر من العلم
 فان صفة المفرد لا تضيد ذلك المعنى وهو ان كان

اي التثنيه

اي التثنيه صفة مشتقة مثل زيدا فاما اولها
 كوكني زيد رجلا فان معناه كالا في البرقانية كانت
 الصفة صفة له اي لما انتصب منه لا المتعلق لان الصفة
 تستدعي موصوفا وللذكر اولي بالموصوفية فاذا قيل
 طاب زيد والد كان الوالد زيد ولا يمكن ان يكون له
 بخلاف الاسم كقوله طابا وطابت الواد بمعنى مع والطبق
 مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع
 مطابقتها اياه او مطابقة اياه ويجوز ان يكون بمعنى هم
 الفعل والواد للعطف على خبر كانت اي كانت صفة
 له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الازاد
 والتثنية والجمع والتكثير والتأنيث لكونها حاملة الصفة

وسميت على الصفة المذكورة الخال ايضا للاستقامة
 المعنى على الخال كخطاب زيد فارسا اي من حيث انه فارسي
 او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها كونه رتبة من
 فارس وقولهم عن من قال تود التيمير لان من تروفي
 التيمير لاني الخال ايضا المقصود مدحه بالف سببه لافعال
 الفروسية اذ قد مر ح حال الفروسية بغير ما من
 الصفات ولا يتقدم التيمير على عامله اذ كان
 اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهم اشرون
 ولا زيتا ظل لان عامله حينئذ اسم جامد ضعيف
 يعمل مثابة للفعل مثابة بضعفه كما ذكرنا فلا بد
 ان يعمل فيما قبله واللاح الى صرح المذهب ان لا

التيمير

التيمير على ما هو حال فيه من الفعل المصحح او الغير المصحح
 كونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه كخطاب زيدا
 اي خطاب البره زيدا ونحو ذلك اذ جعلته لازما كخبرنا
 الارض يمونا اي انضجت عيوننا واذ جعلته متعديا
 نحو امسك الاما ما اي امسكه الماء والفاعل لا يتقدم على
 الفعل فكذا ما هو معنى الفاعل وهو ما بحث وهو ان
 في قولهم امسك الاما ما من حيث المعنى فاعلا للفعل كونه
 من غير حاجة الى جعله متعديا لان المصطلح لا قصد سنا
 الامسك الى بعض متعلقات الاما ولو على سبيل التجوز
 قدره مع الابهام فيه لاجرم ميمه بقوله ما هو في معنى
 الامسك ما لانا فالما فاعل معنى وذا كنت بعينه مثل ذلك

ربح زيد تجارة فان التجارة يتميز برفع الارباع عن ثمنها
 منصوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك
 هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة و
 اليها مجازا وبجواز ينفع ما يورد على قاعدة تم المشهورة
 وهي ان التميز عن النسبة اما غل في المعنى او مفعول من
 التمييز في هذه المثال واثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يلا
 ملك القاعدة خلافا لما روي والمبرور فانها يجوز
 ان تقيم التميز على الفعل المروى وعلى اسمي الفاعل و
 المفعول نظرا الى قوة العاقل بحدوث الصفة المبررة
 وسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها
 في العمل وتمسكها في هذا التمييز قول الشاعر
 انجبر

سلي

سلي بالوافق جيبها وما كان نفسا بالوافق طيب على
 تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كانه
 ضمير الشأن لا كونه ويعود ضمير تطيب الى سلي ويكون
 نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه و
 ابا على تقدير ترك الضمير فضمير كانه للجيب ونفسا تميز
 عن نسبة كانه اليه اي وما كان الجيب نفسا يطيب
 فلا تمك ومايل يتم ان يحمل البيت على تقدير
 تانيثه ايضا لانه الوجه بان يكون تانيث الضمير المروى
 الى الجيب باعتبار النفس اذ هي وما كانت فضل
 الجيب تطيب تكلف ونصف تميز قاذح في
 التمسك المستثنى اي ما يلق عليه لفظ المستثنى في

في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومته
 بهذا الوجه الغير المحتاج الى التوفيق كافية في تقسيمه
 قسمه الى قسمين وكون كل واحد منهما لان الكل واحد
 منهما احكاما خاصة لا يمكن اجزاؤها عليه الا بعد موافقة
 فقال متصل ومقطع فالم متصل هو الموزن اي هم الذي
 اخرجوا واحترز به عن غير الموزن كجزيات المتشقق المنقطع
 من تعدد اي جزياته فوجاهتي احد الازيد او اجزائه
 مثل شترت العبد الانصف سواء كان ذاك
 المتعدد لفظا اي مأخوذا كوجاهتي القوم الازيد
 او تقدير اي مقدار كوجاهتي الازيد اي ما جاني
 احد الازيد بالا غير النصف واولاها واحترز به عن

جاني

جاني القوم الازيد وما جاني القوم لكن زيدا و
 المتشقق المنقطع هو المذكور بعد ما اي بعد الاول
 اجزائها غير مخرج عن مقدور واحترز به عن جزيات
 المتشقق المتصل والمتشقق الذي لم يكن داخل في المتشقق
 قبل الاستئناس منقطع سواء كان من جنس كقولك
 ما جاني القوم الازيد مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن
 زيد او لم يكن كوجاهتي القوم الاجزاء وهو اي المتشقق
 مطلقا حيث علم اول الوجود في تقسيمه كما عرفت وثانيا
 بما ينفصل من تعريف قسميه اي المذكور بعد الاول
 اولها سواء كان موجبا او غير مخرج ولهذا لم يرد على
 روبا للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا

بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان
لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخل في المستثنى لا
يزيل منه في كلام موجب اي ليس ينفي ولا في ولا
استفهام نحو جاني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب
على ما ينبغي ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه
يخرج نحو قرأت الزيد يوم كذا فانه منصوب على الطريقة
لعل الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
لا في كونه منصوبا على الاستثناء بيل قوله او كان بعد
فلا وعد الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لانه

مثل

مثل قرأت الزيد يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب
والحال في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
خبر البعدين الفعل المتقدم او في الفعل بتوسط
الا لانه شئ يتحقق بالفعل او معناه متعلقا معنويا اذ
نسبه الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المنعول او مقدما على قوله بعد
اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو
جاني الزيد القوم وما جاني الزيد احد لا تمنع
تقديم البديل على المبدل منه او منقطع المستثنى منصوب
ايض وجوبا اذا كان منقطعاً بعد الا نحو ما في الدار

الاحكام في الاكثر اي في اكثر الالفاظ وهي لغة أهل الجاز
 فانهم قبال كثير من اولى اكثر ما يهب الحاجة فان اكثرهم
 ذهبوا الى لغة الجازية فانقطع مطلقا منصوب عندهم
 اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط ولا يصدر اللطيق
 السهو والغلطه المستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الزيادة
 والظنانية وانما بنوا تم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
 احدهما ما يكون قبله بهم يمحى حذفه نحو ما جاء القوم الامام
 فنهنا يجوزون البذل وثانيهما ما لا يكون قبله بهم
 يمحى حذفه فهم نهنا يوافقون الجازيين في ايجاب فبه
 كقولهم تعالى لا يحكم اليوم من امر الله الا من هم الا من
 ربه السلفين ربه الله هو الموصوم فلا يكون

واحد

داخل في العام فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا
 اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عد من عد
 بعد وعدوا اذا جاوزة مثل جائي القوم عد زيدا او بعد
 عد من عد يخالو خلووا نحو جائي القوم خلو زيدا وهو في اللام
 لا لم يقدى الى المفعول بمن نحو خالت الزيادة من الا
 وقد تضمن معنى جاوز وكذا من ويصل الفعل فيقدى
 بنفسه والله يولد التعمين او الحذف والارتباط في باب
 الاستثناء ليكون ما بعد ما منصوبا كما في صورة المستثنى
 باللاتي في ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر
 المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى
 منه والتقدير جائي القوم عد او يولد مجرهم او الجائي منهم

وبعضهم زيدا وبها في محل نصب على الحالية ولم يظهر
 معها قد يكونا شبهة باللاتي هي الأصل في باب الاستثناء
 في الأكثر إلى نصب بهما انما هو في أكثر الاستعمالات
 لانها فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجربها على انها
 حرفا جارا فالسير في لم علم خلافا في جواز الجربها الا ان
 بهما اكثر او ماضلا وما خلا اي مستثنى منصوب اليقين
 وجوبا اذا كان بعد ماضلا وما خلا لان ما فيها مصدرية كقوله
 بالانفعال فوجاني القوم ماضلا زيدا وما خلا عروا القبر
 فلو زيدا وعدو عرو بالنصب على الظنية بتفسير مضاف
 اي وقت ضروبهم او فلو مجيهم من زيدا ووقت مجاوزتهم
 او مجاوزة مجيهم عمرو او على الحالية بجعل المصدر بمعنى هم

الفاعل

الفاعل او جارا حاليا بعضهم او مجيهم من زيدا ومجاز بعضهم
 او مجيهم عمروا وعن الاختصاص انه اجاز الجربها على ان فيها
 زائدة وعمل بها لم يثبت في المعنى او لم يعتد به ولهذا
 لم يقبل في الأكثر وكذا المستثنى منصوب بعده ليس
 كوجه جاني القوم ليس زيدا ^وولبعده لا يكون سيجي اهلك
 لا يكون بشرا وانما يكون نصب بعدهما لانها من الافعال
 الناقصة الناقصة للجنة ويدغم فمار اسمها في باب الاستثناء
 وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض
 من المستثنى منه مطلقا وبها في التركيب في محل نصب
 على الحالية وعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في مستثنى
 المتصل الغير المنفرد ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا

وهي لا تعرف فيها ويجوز فيه ان في المستثنى بالنصب على
 الاستثناء ويجوز البديل عن المستثنى منه في الجملة الا
 حال هذا من النفي المجرور الى الحال كون المستثنى واقعا في
 محل يكون متافعا عن الاضداد عما اذا كان بعد سائر اركان
 الاستثناء مثل عداوة ولا وغيرهما في كلام غير موجب احسن
 به عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما امر
 والاحال انه قد ذكر المستثنى منه اضراضا اذا لم يذكر المستثنى
 منه فانه يجب على حسب العوالم وفي بعض النسخ
 ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب
 اي كلام غير موجب كترفيه المستثنى منه ولم يشترط ان
 لا يكون منقطعا ولا مقصدا على استثنى منه لان حكمها

تعلم

تعلم فيما سبق فانكفي بذلك كوما نفعه الا قليل بالرفع
 على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء وكوما
 مرت باحد الازيد بالجبر على البدلية والا زيدا بالنصب
 على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما
 بليق البدلية وهو المختار او بليق الاستثناء وهو
 جائز غير مختار وانما اختار والبديل في هذه الصورة
 لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
 بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا والواو البديل
 بالاضالة وبغير واسطة ويوجب المستثنى على حسب العوالم
 اي بما يقتضيه العوالم من الرفع والنصب والجواز
 المستثنى منه غير مذكور ويقتض ذلك المستثنى باسم المنوع

لانه فرغ له العمل عن المشتري منه فالمراد بالقرعة المرفوعة
 كما يراد بالمشترى المشترك فيه وهو افا والخال ^{المشتري} ان
 واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليعيد
 فائدة صحة مثل ما ضربني الازيد اذ يصح ان لا يضرب
 المتكلم احد الازيد بخلاف خبرني الازيد اذ لا يصح ان يخطب
 كل احد المتكلم الازيد ^{الا ان يستقيم المعنى بان يكون}
 اكلم ما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو ذلك كل
 حيوان يركب فلكه الاسفل عند الضغ المتماح او يكون
 هناك قرينة والى على ان المراد بالمشتري منه بعض معين
 يدخل فيه المشتري قطعا مثل قرات الازيد كذا الى
 او وقعت القراءة كل يوم الازيد كذا لظهور انه لا يرد ^{المتكلم}

صح

جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك
 وتعالى ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المشتري
 منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى
 على تقدير عموم المشتري منه في غير الموجب في بعض الصور
 ايضا كوامات الازيد فيبغي ان يشترط في غير الموجب
 ايضا استقامة المعنى والى لا يصح مثل قرات الازيد
 كذا الا بعد تحفيس اليوم بايام الاسبوع مثلا فحوز
 مثل هذا التحفيس في خبري الازيد بان يحفص المشتري
 منه بكل واحد من جماعة مخصوصين او مكان هناك
 قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد
 منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها ^{بأن المعنى}

هو الغالب والغالب في الارجاب عدم اشتراط
 المعنى على العموم وفي المعنى على لان اشتراط جميع ارجاب
 بنفس في اشتراط تعلق الفعل بهما ومخالفة واحد اياها
 في ذلك مما يشتر ويطلب واما اشتراكها في تعلق
 الفعل بهما ومخالفة واحد اياها في ذلك فما قيل كما
 في المثال المذكور وبيان الفرق بين قولك قرأت
 الا اليوم كذا وفبرني الاريد ليس الا بظهور قرينة
 دالة على بعض معين من استثنى من مخطوع قوله
 فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو فهم في الثاني
 ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل
 من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقط

فبرني

ضربني الاريد فظاهر ان ذلك ايضا ما يستقيم فيه
 المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في القوم
 فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم سمي ومن اجل
 ان المفعول لا يكون في الوجوب الا ان يستقيم المعنى كما في
 مثل ما زال زيد الا عاله اذ المعنى ما زال ثبت لان المعنى
 المعنى اثبات فيكون المعنى ثبت زيد واما على جميع الصفات
 الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح ان
 يمكن ان يحل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها
 مما لا ينقض ويستثنى من جملتها العلم او يحل ذلك على
 المباعدة في المعنى صفة العلم كما كانت قلت امكن ان يحصل
 فيه جميع الصفات الا صفة العلم على يدين التقديرين

يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتقطن
 انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الى
 عند الاستئناس الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا
 فذلك خبري الا يزيد الا يزيد المراد من تصور منه
 الضرب من معارضة الحق منه المبالغة في غلو الحق
 على ضربك واذ انقذ البدل من حيث حمله
 على اللفظ الى لفظ مستثنى منه فعلى موضع الى كمال
 على موضع مستثنى منه لكان لفظ عملا بما في ر على قدر
 الامكان بمثل ما جاني من احد الا يزيد ويزيد بدل
 محمول على موضع احد لا يجوز محمول على لفظه ومثل
 لا احدها اي في الاراء الاكثر ونعم محمول على كل واحد

لا على لفظ

لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيئا لا يعجا به
 ايا لا يعجا به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا
 منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعجا به ليس
 في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فوصفة
 شيء مستثنى قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء شيء
 من نفسه ولا يخفى انه لو جعل مستثنى منه شيئا لم
 من ان يريد عليه صفة غير الشئ لكان ادق والطف
 بما لا يريد عليه صفة غير الشئ لكان ادق والطف
 وانما انقذ البدل على اللفظ في الصورة الاولى
 لان من الاستقامة لا تزداد اتفاقا بعد الاستئناس
 ايا بعد ما صار الكلام مثبتا لا تنقض النفي بالادراك

انشئ ولا تقي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ قيل
 ما جاني من احد الا زيد بالجرح لكان في قوة قولنا جاني من
 زيد فلم يزد زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز و
 في الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل استثنى على اللفظ
 وقيل لا احد فيها الاخر بالانصب لان فتحة شبيهة
 بالحوكة الاخرية لانهما حصلت بكلمة الانشئ كالانصب
 والحاصل بالعال فلا بد حينئذ من تقدير لاحقيقة او كما
 تجعل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيه شيئا الاشئ
 لو حمل استثنى على لفظ استثنى منه لا بد حينئذ من تقدير
 ما كان الكسب يعمل فيه وما ولا لا تقديران لاحقيقة
 اذ لم يكن البديل الا بتكثير العمل ولما اذا كتمى به قوله

على البديل

على البديل من وعتبر سارية حكم اليه فانه في قوة التعبد
 حال كونها عاملتين في استثنى المحمول على البديل بعد
 الحال بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا للانتقاض
 انشئ بالا لانهما اي ما ولا عملتا للانشئ الذي بسببه
 شابهتا بليس فعملتا عملها وقد انقضت انشئ بالا
 وحيت تعد في هاتين الصورتين البديل على اللفظ
 حمل على المحل فعمد مرفوع على انه محمول على محل واحد وهو
 الرفع بالا بانه انشئ مرفوع على انه محمول على محل شيئا
 وهو الرفع بالجارية فان قلت لا في هذا المثال كلا
 من الاطراب كل قريب وهو نصب بكلمة لا وكل بعيد
 وهو رفعه بالا بندا فلم يمتد حمل على محل البعيد الا ان

قلت لان كلمة القريب انما هو لعل لا فيه بمعنى النفي
 وقد انتقض النفي بالا بخلاف كلمة البعيد فانه لا دخل لعل
 لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الاشياء مع انه
 انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اى ليس علمت
 للفعلية لان النفي فلا انه انتقض معنى النفي في عملها بقاء
 الامر العاملة هي اى ليس لاجله اى لعل ذلك
 الامر وهو الفعلية ومن ثم اى ومن اجل ان شمل
 ليس للفعلية لان النفي وشمل ما ولا بالعكس جاز
 ليس زيد الاقاما بخال ليس في قائما وان انتقض
 نفيها بالا بقاء فعليتها ومن ثم ما زيد الاقاما بخال ما
 قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا و

المتشنى

والمتشنى محض الوجود بعد غير مسمى مع
 كسرين او ضمها مع القصه وسواء بفتح الين
 وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشاى الا
 لكونها حرف جر في اكثر استعمالهم واجاز بعضهم نصب
 بها على انها فعل متعد فاعله ضمير ومضافا اليه متشنى
 ثم انب الى المتشنى منه كقولهم قوموا حاشاى
 اى برا الحش من ضربهم وخراب غير فيه اى الى
 دون الصفة اذ هو جند باب موصوفه كحاشاى
 المتشنى بالا على التخصيص المذكور فيما سبق فكأنه لما
 به المتشنى للاضافة اليه نقل احواله اليه غير الى كلمة
 غير في الاصل صفة دلالتها على ذات مهمة بالبناء قيام

معنى المخاطبة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاني
 رجل غير زيد واستعملها على هذا الوجه كثير في كلامهم لكنها
 حملت على اللدوهت علت مثلها في الاستثنا على
 خلاف الأصل وذلك لا يشترط قل منها في مخاطبة
 ما بعد ما لا قبلها كما حملت الا عليها اي على كلمة غير
 في اللفظ لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا
 اذا كانت اي الا تابعة لمجمع او واقعة بعد متعة
 فوجب ان يكون موصوفا مذكورا لا مقدر كما قد يكون
 مقدر في غير مثل جاني غير زيد وبعد ما كان مذكورا
 يكون مقدر اليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثنا
 اولها بها في الاستثنا من استثنى منه مقدر ^{تقول}

في الصفة

في الصفة جاني رجل الا زيد والمتعدوهم من ان
 ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقدير اقنوم وربط
 وان يكون مشي فاضل فيه نحو ما جاني رجلان الا ^{زيد}
 منكوره اي منكرا موقف باللام حيث يرد به
 العهد او الاستدراك فيعلم التساويل قطعا على تيقن
 الاستدراك وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون
 زيد منهم فلا يتعذر الاستثنا المتصل او عدم
 التساويل قطعا على تقدير ان يشار الى جماعة لم يكن
 زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمقصود
 نومان اما الجنس المستغرق نحو ما جاني رجل او
 رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة

فانه يدل على انه ليس فيها الهة غير الله واول ما يمكن فيها
الهة غير الله يجب ان لا يتحد والالهة لان التقدير
يستلزم المفارقة وضعف حمل الالهة في غير
التي في غير جمع منكر غير محصور لصفة الاستثنائية
ومذهب سبويه على جواز وقوع الالصفة مع محو
الاستثنائية قال يجوز في ذلك ما اتى احد الالهة
ان يكون الالهة صفة وعليه اكثر المتأخرين تمكينا
بقوله وكل ان مفارقة اخوة بعربك الالهة
فان الفرقان صفة كل ان لا استثنائية والالتزام
ان يقال الالهة في نصب وحمل المنصف
ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ

اخران

اخران اعمها وصف كل دون المضاف اليه المشهور
وصف المضاف اليه او هو المقصور وكل لا فاوة
لشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل وهو اب سوي وسواء النصب
على الظرفية اياها على طرفية لها لانك اذا قلت
جاءني الضوم سوي زيد او سوا زيد فكذلك قامت مكان
زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سبويه فيهما
عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن
الظرفية والنصب فيهما دفعا ونصبا وجه الكيفية
بقوله الشعر ولم يبق سوى العدوان وانهم كما اذا
وهم الاضطرار ان سوا اذا اخرجوه عن الظرفية نصبا

نحوه استکار الرفع فيقولون جاني سواك وفي الاز
سواك وشك هذا في استكار الرفع فيما غلب انتقاء
على الطرفية قوله تعالى لا تقطع بينكم بالنصب خبر
كان واخواتها واستوفها في قسم الفعل ان ثأرك
تعالى هو المند بعد قولها اي وقول كان او احد
اخواتها والمراد بعبودية المند قولها ان يكون هنا
الى اسمها واقفا بعد قولها على اسمها وخبرها ولا شكك
ان ذلك انما يصور بعد تقدير الاسم والخبر فالألف
الواقع بين اجزاء الخبر المقسم على تقديره لا يكون بعد
قولها بل يكون قبله فلا ينقض التويف بمثل كان
زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال

يصدق

يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المدفوع وحين
او المدفوع ويكن ان يقال في جواب هذا النقص ان
بقولها وروها للعلل فما وردت عليه كما سبقت الإشارة
اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي
امر كان واخواتها كما مر خبر المبتدأ في اقسامه وحكاية
وشدائد على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه
يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او كما كلفه
الخصصة لا يختلف اسمها وخبرها في الاعراب في اليقين
احدهما بالآخر وذلك اذ كان الاعراب فيهما او في
احدهما نفييا نحو كان المنطق زيد او كان هذا زيد
بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح

للقرينة لا تقاطعها فيه بل لا يدل من قرينة رافعة للبدن
 كذلك اذا اتفقت الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا
 ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر لو كان النفي هذا
 وقد حذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان
 وفواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما ^{انقصت}
 بهذا الحذف لكثرة استعمالها مثل الناس مجنونون
 باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
 اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجي بعد ان اسم ثم
 ما بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع
 الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان خيرا
 فخره خيرا وبغيرها نحو ان خيرا فخير اي ان كان خيرا

خيرا

خيرا كان خيرا فخره خيرا ورفعها نحو ان خيرا فخير اي ان كان
 في غلبة خبر خيرا فخره خيرا وعكس الاول نحو ان خيرا فخير اي
 ان كان في غلبة خبر كان خيرا فخره خيرا وقوة هذه الوجوه و
 ضعفها بحسب قوة الحذف وكثرتها ويجب الحذف
 اي حذف عامله يعني كان في مثل امانت مطلقا ^{انقصت}
 اي لان كنت مطلقا انطلقت فاصل امانت
 لان كنت مطلقا حذف اللام قياسا ثم حذف
 كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا و
 زيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادت
 النون في اليم والتمى الخبر على حاله فصارت امانت مطلقا
 انطلقت وهذا على تقدير فتح الحزمة واما على تقدير كسر

فالنقد ان كنت مطلقا انطلقت فعمل به مثل
 بالاول من غير فرق اللاحق اللام اذ لام فيه وقسم
 المصنف على الاول لانه اشهر **اسم ان واخواتها**
 وسنوفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى وهو
 اليه بعد وقولها اى قول ان او احدى اخواتها مثل
 ان زيد قائم ومما عرفت من معنى البعدية او الاول
 فيما سبق ان نفع انتفاء هذا التعريف ههنا ايضا
 بمثل البوه في مثل ان زيد البوه قائم **المقصود**
 بلا التقي للنفى الجس اى النفي صفة الجس وحكمه
 وانما لم يقل هم لانه ليس كلمة ولا اكثر من المنصوب
 فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لاحقية ولا كازا

بل المنصوب

بل المنصوب منه اقل مما عناه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب
 بها بخلاف ما عناه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن
 كلمة من المنصوبات لكن اكثر منها فخطي للاكثر حكم الكل
 فكلها منها يجوز ولا يبعد ان يقال هم لانه هو المنصوب
 بها لفظا كالمضاف وبشره او محلا كما هو مبني منه على الفخ
 واما ما هو مرفوع فليس اسمها لعدم ثملها فيه **بوه**
 المسند اليه بعد وقولها خرج بمثل البوه في الاطلاق
 بل البوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حدسهما
 مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله لهما
 اى على المسند اليه لفظ لا اى يقع بعد بلا فاصلة
 كلمة مضاف او بشرها به اى بالمضاف في تعلقه بشئ هو من

تمام معناه هذه احوال مترادفة من الغيرة المجردة في اليه احوال
منه اوس الغيرة المجردة في دخولها وما بقي من الغيرة المرفوعة في غيرها
مثل رخلام رجل مثال لما يليها كلمة مضافا وفي بعض النسخ
لا رخلام رجل ظرف فيها وقعفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها كلمة مرفوعة
بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تمة المثالين
كلهما فان كان اى المنة اليه بعد دخولها غير واقع على
الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفا الشرط الاخر فقط
وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها كلمة غير مضاف ولا
به ليرتب عليه قوله فهو مني على ما ينصب به فانه لو كان
مفردا موقفا او مفضولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب

على ما كان

اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول الاخر عليه وهو الفتح
في الموقفة قوله رجل في الدار والكسرة في جمع الموقوفات
بن تميمين قوله سلمت في الدار والياء المستوفدة ما قبلها
في المشي والكسرة ما قبلها في جمع المذكر السالم قوله السلمين
والسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا
مضارع له فدخل فيه المشي والجمع وانما هي تنصبة معني
من اذعني لا رجل في الدار لان من قبل فيها لانه جواب
لمن يقول بل من رجل في الدار حقيقة او تقديره في
من كصفا وانما هي على ما ينصب به ليكون البناء على كنه
او حرف يستحقها الكثرة في الاصل قبل البناء ولم يبين
المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب

الاسمية فيعيد الاسم بها مستحقا الى ما يستحق في الاصل
 اثنى الاعراب وان كان المسند اليه بعد وقوعها موقفة
 بانتفاء الشرط الكارقة او مفصولا بينه الى بين ذلك
 المسند اليه وبين لا بانتفاء الشرط الاتصال على سبيل
 منع الخلو سواء كانا مع اشتغال شرط كونه مضافا او مشبهة
 اولاد بني ست صور نحو لا زيد في الدار والامر والامر
 زيد في الدار والامر والامر في الدار والامر والامر في الدار
 علم بل ولا امر والامر في الدار زيد والامر والامر في الدار
 علم زيد والامر واجب في جميع هذه الصور البتة
 المرفوع على الانشاء اما في الموقفة فلا تناسخ اثره الثانية
 للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لاسن الثانية

الفصل

الفصل والكبرى الى واجب كبرى بهم لكن مطلقا لا
 بعينه اما في الموقفة فليكون كالعوض عما في التكثير من معنى
 لغوي الا حاد واما في الكثرة فليكون مطابقا كما هو جواب
 له من مثل قول السائل اني الدار رجل ام امرأة وهذا
 التعديل جار في الموقفة ايضا وتلك القضية انما هي قضية
 ولا باحسن لانه الى الحدة القضية بهذا جواب دخل فيه
 على قوله وان كان موقفة وجب المرفوع والكبرى فان اسم
 لاجبة موقفة لان ابا حسن كنية على رضي تعالى عنه والامر
 فيه ولا تكبر بل هو منصوب فيركب فاجاب عنه بانه
 تاول بالكرة او بتقدير المثل في ولا مثل ابي حسن طاهرا
 فان مثلا تسوغل في الابهام لا يتوقف بالاضافة الى الموقفة

او بتأويله ببيان بين الحق والباطل لا يشترطه على الله
 تعالى عنه بهذه الصفة وكأنه قيل لا يفصل لها ويقوى
 هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان يكون
 للتشكيك وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي في ما كبرت
 فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منهما
 مكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه يحجب اللفظ
 لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تربط عليها الا
 فتحها اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لاني
 كل منهما النفي الجس ولا قوة عطف على لا حول عطف
 مفرد على مفرد وجوبا محذوف اي لا حول ولا قوة بمؤن
 الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا

الا بالله

الا بالله محذوف خبر الجملة اولى استغناء عنه خبر الجملة
 الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي
 لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الا
 لنفي الجس واما نصب الثاني فلان لا الثانية نكرة
 لتأكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
 منصوبا جملا على لفظ المشابحة حركته حركة الادب
 ويكون ان يقدر لهما جهة واحدة وان يقدر لكل منهما
 على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
 كذا لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا
 الاولى لنفي الجس واما رفع الثاني فلان لا الزائدة
 والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالاجزاء

١٠ عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
 جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر واحد والرفع
 بالابتداء كقول لا حول ولا قوة الا بالله لا جواب
 قولهم انما الله قول وقوة فجاء بالرفع فيها مطابقة
 ١١ للسؤال ويجوز الامر ان ههنا ايضا والانس
 ١٢ رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان
 ١٣ لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني كقول لا حول ولا قوة
 ١٤ الا بالله على ان يكون لا النفي الجنس وضعف
 ١٥ ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لان
 ١٦ عمل لا بالكسرة لا تكونها بمعنى ليس لان شرط صحة
 ١٧ الخافها الكسرة فقط وتوصل ههنا ولا دخل فيها

الاسمين

الاسمين بعد ما في الاعراب فخذ على التوجيه الاول
 متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة
 الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا
 وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد
 على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت
 الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل
 اي تأثيره في مدحها اذ ابا وبناء لان الحال لا يتغير
 له قول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة
 على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول
 الابرار في النار استفهاما واما الراض مثل الانزال
 عندي ولم يذكر يسوي به ان حال الراض في الراض كانه قيل

السهمية بل زكوة السيرات في وجه الجوزي والمصنف ورد
 وألكت الاندلسي وقال هذا خطأ لأنها اذا كانت حرفا
 كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحفيض
 يجب انتصاب الاسم بعدها نحو الاريد انكبره
 واما التثنية نحو الاما اشبه حيث لا يجرى ما واما قوله
 الا رجل جراه الكذبة فحذو عن الخليل ليست
 لا اللاحقة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف تنوين
 للتحفيض برأيه فكانه قال الاندلسي رجل يعني هذا
 زوني رجلا ولذلك نصب ولون وهي تنوين
 لا التي دخلت عليها حمزة الاستفهام بمعنى التثنية فكانت
 القياس الابل ولكن لون الفورية الشو ولغت

اسم لا المثنى لا لغت اسمها الموعب احتراز عن مثل
 الغلام رجل طريف الاول بالرفع صفة للفت
 الى الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل طريف
 كرميا في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعال في مبني
 احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يكميه حال بعد
 اوصاف مفردا احتراز عن الموصول نحو الغلام فيها
 طريف وهذا القيد يعني عن الاول مبني على الفتح
 جملا على المنعوت كان الاتحاد بينهما والاتصال
 وتوجه النفي اليه اي الى لغت حقيقة والمثنى في قوله
 ولغت المثنى اشارة الى ما مبني على الفتح بالامالة
 لا بالبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذ كان المثنى

وبني على الفتح ثم حتى ينعت لا يجوز بناءه مثل لا ماله
 بارواح انه يصدق عليه انه نعت للمنى الاول مفرد
 يليه فان بارواح في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع
 كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه
 لوسط التابع بينهما وموجب لان الاصل في التوابع
 تتبعها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا
 على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على كله القريب
 كولا جعل طريق بالفتح وطريق بالرفع وطريقا
 بالنصب والاى وان لم يكن النعت كذلك
 فالاعراب اى حكمه الاعراب لا خبر رفعا حملا على محل
 البعيد او نصبا حملا على اللفظ او على محل القريب

مرت

مرت اشتمت في بيان فوائد القصور والعطف على
 اسم لا المنى اذ كان المعطوف مكررا لا كغيره لاني
 المعطوف فانه اذ كان المعطوف موقفا وجب رفعه
 كولا لزم لك والفس اذا كان لا مكررا في
 المعطوف فحكمه ما لم في قوله لا قول ولا قوة فيما
 بان يكل على اللفظ اى على نطق اسم لا المنى ويجعل
 منصوبا وبان يكل على المحل ويجعل موقفا جائزا
 ولا يجوز فيه البناء لكان الفصل بالعاطف ولم يجعل
 في حكم المتصل لظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف
 على المنى ترادفيه لا كنية كولا قول ولا قوة مثل لا
 وابنا وابن في قول الشاعر جلاب وابنا مثل مروان

اذ هو بالجحد ارتدى وتماززا ومما في التوابع لافض عنهم
 لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم نواحي المساوي كذا ذكره
 وش لا اباله ولا غلامى له اكل تركيب يكون فيه
 لا التي نفس الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك اسم
 حكم الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وصف
 النون من نحو غلامين جائز يعني ان الأصل في مثل
 التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم
 فيهما بنينا على ما ينصب به والجار مع الجور خبرا لها
 قد جاء على قلتة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف في
 اب واستقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة
 تشيرها له اى لا اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس

بالمضاف

بالمضاف واجزا الحكم المضاف عليه باثبات الالف
 وصف النون فيكون معا وذلك التشبيه انما هو
 لمشاركة اى لمشاركة اسم لاجل لايضاف بالظاير
 بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف في اصل معناه
 اى معنى المضاف من حيث انه مضاف لشيء الاضافة وهو
 الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز
 تشبها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا باضافة فيه
 اى بالتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركة اى لمشاركة مثل
 هذين التركيبين له اى لا يشتمل على الاضافة في اصل معناه
 اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين
 الاختصاصين تفاوت فان الاختصاص المفهوم من تركيب

الاضافي اتم ما يفهم من غيره ومن ثم ان
 جواز مثل بدين الكيبيين انما هو بتشبيه غير المضاف
 بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجر تركيب لا اباها
 ان في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المعلوم
 من اضافة الاب الى ثمنى انما هو بالبوته له وهذا لا
 غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يلحق اضافة
 الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها تركيب ايضا
 فيه الاب الى الدار لثباته له في اصل معناه وليس
 انما مثل بدين الكيبيين بمضاف حقيقة لضاف
 المراد المطاوع بهما على تفسير الاضافة وهو ثمنى ثبوت
 جس الاب او الغلامين لم يرجع القيمة الموجودة بالاستقلال

من غير

من غير احتياج الى تفسير خبر وهذا المعنى يفسر على تفسير
 الاضافة من وجهين اما اوله فلا يراد معنى مثل هذا التركيب
 على تفسير الاضافة لا اباها ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتفسير
 خبر الى لا اباها موجود ولا غلاميه موجودان وانما ثانيا ذلك
 المراد ثمنى ثبوت جس الاب او الغلامين له لا ثمنى
 الموجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا
 لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما فصل سيبويه
 بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود
 بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه
 والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف
 حقيقة باختبار المعنى واتمام اللام بين المضاف والمضاف اليه

ما كره اللام المقدرة وحكم المصنف بفساده ما عرفت و
 يحذف اسم الاضافة كثيرا في مثل لا عليك الا لا يترك
 عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجافا وقولهم
 لا كره ان جعلنا الكاف اما جاز ان يكون كره انما بالخبر
 محذوف الى الا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا الى الا احد
 مثل زيد وان جعلناه حرفا لاسم المحذوف الى الا احد
 كره خبر ما ولا يشبهين في انفسى والدخول على الجملة لا
 بليس هو المند بعد دخولها الى دخول ما ولا دخل
 الى خبرية خبر ما ولا لها وكذا اسمية اسمها لها لغز اهل الجاه
 وخص الخبرية بالذكر لان اسمها لها وجعل اسمها خبرها
 وخبرها لها انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرها انما هو

في لغة

في لغة اهل الجاه واما بنو تميم فثبت لا يصبون الى انما لها
 لا يجعلون الخبر خبرها ولا الاسم انما لها بل ما جاز
 وخبر على ما كانا عليه قبل دخولها عليهما ولغة اهل الجاه هي التي
 جازها التبريد قال تعالى ما هذا بشرا وما من امر بها نهم و
 اذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قبل انما خصصت
 بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البيهقي
 وثانية مؤكدة عند الكوفيين او تنقص النفي بالا نحو
 ما زيد الا انها او تعيد الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بليل
 العمل انما عمل ما ان كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة
 اما اذا زيدت ان فلان ما عال ضعيف عمل بشي ليس
 فلما فصل بينهما وبين معولهما لم تعمل واما اذا تنقص النفي

بل فلو ان عملها المعنى النقي فلما انتقص بطل العمل واما
 اذا تمم الحجة فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل و
 اذا عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم الكا
 يفيد الايجاب بعد النفي وبه بول ولكن نحو ما زيد مع ما بل
 ساو ومحمدا فاما لكن فاعده فالرفع اي حكم المعطوف
 الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقص النفي **المجوزات**
 هو ما شتمل اي اسم شتمل ليخرج الحروف الالوان الناقية
 محال الاواب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمضويات
 والمجوزات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم
 المضاف اليه اي على علامة المضاف اليه من حيث هو
 مضاف اليه ليعني الجرس او كان بالكسرة او الفتحة او بالياء

لفظ

لفظا او تقديرا او حكما واما قياسا من حيث هو مضاف اليه
 لان الجرس علامة لذات المضاف اليه بل كجسيمة كونه
 مضافا اليه والمضاف اليه وان كان محققا ما وانه يكن
 المشتمل على علامة نعم منه وهما لم يشبه به فبطل في يرفع
 الجوز مثل كسبك درهم كني بالكة وكذا المضاف اليه
 بالاضافة اللفظية وان لم يكن دالا في تعريضه والمضاف
 اليه وهو صرنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب
 في ذلك الى مذهب سيبويه حيث الحق المضاف
 اليه على المنسوب اليه بحرف الجرس ايضا كل اسم
 حقيقة او حكما يشتمل الجمل التي يضاف اليها كقولهم نفع
 الصادقين صدقهم فانها في حكم المضادير نسب اليه شي

هما كان نحو غلام زيد او فعل نحو مرت زيد بواسطه حرف
 الجر لفظا او تقدير اى مفعولا كان ذلك الحرف كانه مثل
 مرت زيد او مقدر حال كون ذلك المقدر مرادا
 من حيث العمل بايقا اثره وهو الجر مثل غلام زيد وقام
 ففته و ضرب اليوم بخلاف نحو قمت يوم الجمعة فانه و
 ان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في كنهه غير
 مراد اذ لو اريد له بحرفه فالتقدير اى تقدير حرف الجر
 شرهه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابه من
 ان يلفظ بالحرف نحو مرت زيد مجردا اى انما اثر
 تنوينه او قام مقامه من لونه التنينه والجمع لاجلها
 اى لاجل الاضافة لان التنوين والنون ليس تمام ما نجا

فيه

فيه فلما ارادوا ان يجرؤا الكلمتين من جاكسب به الاولى
 من الثانية التويف او التخصيص او التخصيف هذا
 من الاولى علامته تمام الكلمة وتمويلها بالثانية ثم المتبادر
 من هذا التويف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا اقلان
 بتقدير الحرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير مثال
 المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
 المصنف في المتن والفرق في شرحه له ان التقيم
 الى الاضافة المعنوية واللفظية اما هو للاضافة بغير
 حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لانه في المتن
 دلالة في شرحه ولم ينقل عنه شي في سائر مصنفاته وقد كلف
 بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد

بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها
الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانته فاذا ذكر الوجه
في قوة لنا جاني زيد الحسن الوجه بمنزلة القيمة فان في
سناد الحسن الى زيد اربها ما فانه لا يعلم انه شيء من حسن
فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت
هذا في الحقيقة تخصص فلا يصح ان يقال ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الاختصاص في اللفظ قلت كان
هذا التخصيص واعتاقب الاضافة فلا يكون ما يفيد
الاضافة فليست قاعدة الاضافة اللفظية الاختصاص
في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير الوصف الجبر
معنوية اي منسوب الى المعنى لا انها تفيد معنى في المقام

تعريفا

تعريفا او تقييما واللفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط
دون المعنى لعدم مرتبتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والفعول و
الصفة الشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة
ولكن غير مضاف الى معمولها بل الى فاعله كضارب زيد
وكريم البلد واحترزه به عن كوفضارب زيد وحسن الوجه
وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقرار اما معنى اللام
فما اي في المضاف اليه عدا حسن المضاف وظرفه
اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له كخو
غلام زيد فان زيد ليس جبا للغلام صادقا عليه
ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي لزيد
واما معنى من البيانته في حسن المضاف الصادق
عليه وهي غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا
على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من

وجه واما بمعنى في في ظرف اي ظرف المضاف والمضاف
ان المضاف اليه اما مبين للمضاف وجبته ان كان
ظرفا فالإضافة بمعنى في والافترى بمعنى اللام واما ما
له كليات واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالإضافة
على التقديرين ممكنة واما اخص مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالإضافة حينئذ ايضا
بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف فالإضافة فيه بمعنى من والافترى
ايضا بمعنى اللام فالإضافة خاتم الى فضة بياض
والإضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة
خاتمك خير من فضة خاتمى وعلم انه لا يرمى بما هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح به بل يكفي افادة الا
ختصاص الذي هو مدلول اللام فتعوك يوم الا
حد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح
الظهار للام فيه ويجوز الاصل يرتفع الاشكال

عن

من كنه من مواد الإضافة اللامية والاحتجاج فيه الى
التكلمات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد واما
كون الإضافة بمعنى في قليل في استعمالهم وردوا
أكثر النجاة الى الإضافة بمعنى اللام فان ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بل لينة الوقوع فيه فاما
قلت فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى من ايضا الى
الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين البين
والمبين قلت نعم لكن لما كانت الإضافة بمعنى في
قليل روي الى الإضافة بمعنى اللام تطيلا للاقسام
واما الإضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاول
بما ان يجعل قسما على حدة كقولهم زيد مثال
للإضافة بمعنى اللام الى اللام لزيد وخاتم فضة
مثال للإضافة بمعنى من الى خاتم من فضة و
ضرب اليوم مثال للإضافة بمعنى في اى ضربت
واقع في اليوم وتفيد الى الإضافة المعنوية

تويفا اي تويف المضاف مع المضاف اليه الموصوف
لان الهيئته التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على المعلومات المضاف لان نسبة امر الى
معين تستلزم معلومية المنسوب ومعنوية
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال
جاء غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئته التركيب الاضافي موضوعة
لمعلومات المضاف قلنا لا يضر ذلك كما ان المعنى
بالاسم في محل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا
اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على بن
سبي تمفيت ثم قلت لا يعني وذلك
على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم في
تويف مثل فان اضافة المضاف لا تفيد التويف
وان كانا مع المضاف اليه الموصوف لتويفهما
في الإبهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد

واحد

واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالركة
غير السكون وكذا لك اذا كان للمضاف اليه مثل شهر
بماثلة في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة فقل له
بماثلك كان موصوف اذا قصد الذي يماثله في الشيء
الغلامي وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي
تخصيص المضاف مع المضاف اليه التكرار
غلام رجل فان التخصيص تغليب الشكر والشك
ان الغلام قبل اضافة الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج
عنه غلام امرأة وقلت الشكر كافيه وشكرها الى
شروط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان
موصوف من التويف فان اولام حذف لامه و
ان كان علما كانه بان يجعل واحدا من جملة من سمي
بذلك الاسم وان لم يكن موصوف فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن ازاله والتجريد بخوده وظهوره من التويف

عن الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من خبره
 تجزئ او كان معرفة جردت عن التعريف وانما هو
 التجزئة لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة كان كالبا
 لله ولى وهو التحفص مع حصول التلوي وهو التلوي
 ولو اضيفت الى المعرفة كان تحصيل الحاصل شفع
 الاضافة حيث لا تقيده تعريفه ولا تحفيضا فان قيل
 لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في قوله
 الخمر والشراب والصعق وابن عباس في لزوم
 تعريف المعرفة فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل
 لانهم ان في هذه الامثلة تعريف الموقوف بل فيها
 زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او
 الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف
 بالعلمية فانما حين صارت اعلال لم يبق فيها الاشارة
 الى معلومتها باللام او الاضافة فلما لم يبق فيها تعريف
 الموقوف بل تبديل تعريف تعريف وما اجازة

الكوفيون

الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وبهره
 من العدد المعروف باللام المضاف الى معدود
 نحو الخمسة الدارهم والمائة الدينار ضعيف
 قياسا واستعمالا لما قياسا فلما ذكر من لزوم قبيل
 الحاصل واما استعماله فلما ثبت من الفصح
 من ترك اللام قال ذو الرمة ^{الشيء} جعل من جمعهم
 او يكشف العمى كمثل الاثافي والدار الهلالي
 واما ما جاء في الحديث من قوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
 والاضافة اللفظية على ما ان يكون المضاف
 صفة احراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد
 معانة الى معمولها احراز عما اذا كانت صفة
 مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصير وكريم
 البلد مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم
 الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة

الصفة المشبهة الى فاعليها واللقب الاضافة اللفظية
فائدة الاختصاص لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير
الاختصاص في اللفظ لا في المعنى بان يقط بعض
المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ
بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي
واما في اللفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيد او كما مثل تواج بيت الله
بحذف النون التشبيه والجمع مثل ضارب باريد وضارب
واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
استناده في الصفة كالتام الغلام كان اصله قائم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وضيف
القائم اليه لتخفيف في المضاف اليه فقط واما في
المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام
اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستناده

في

في الصفة ومن مثله اي ومن جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من
التعريف والتخصيص جاز تركيب مرت مرتين
حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها
صفة للنكرة فمن جهة انها لم تعد تعريفا جازما
التركيب وانتفاء تركيب مرت مرتين حسن الوجه
فالوافاد تعريفا لم يجر الاول للزم كون الموصوف
صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون الموصوف اذن صفة
للموصوف والمراوان المشار اليه به وهو مجموع امور
ثلاثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وانتفاء الثاني ولا يلزم من
ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور
وظل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون
باعتبار بعضهما فلا يرد انه لا يخل في ذلك الاستلزام

الانتفا التحصيل ومن جهة الخلقية تخفيفاً جاز
 تركيب الضارب بزيادة والضاير بزيادة حصول التخفيف
 بحذف النون وانتفع الضارب بزيادة لعدم التخفيف
 لأن التوئين الضارب انما سقط الالف واللام
 لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفرع
 لا انتفا التعريف ولا الانتفا التحصيل بل يكفي فيه
 وجوب التخفيف فقط على هذا كان الانب تقييد
 هذا التفرع لكنه آخره لكثرة لواحقه خلافاً للفرع
 فإنه يجوز تركيب الضارب بزيادة اما لانه توهم
 ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
 فحصل التخفيف بحذف التوئين بسبب الاضافة
 ثم خوف باللام واجاب المصنف عنه في ثمة
 بأنه غير مستقيم لأن القول بتأخير اللام المتقدمة
 حساً على الاضافة مجرد واما مخالف للظاهر واما
 لما وقع في شواشي من قوله الواهب المائة الهجان

فان

فان قوله وشبهه بالجر معطوف على المائة تماماً
 المعنى باعتبار العطف الواهب يجب بالحق
 من باب الضارب بزيادة فكما لا يمنع ذلك
 حيث ان في بعض البلاغ لا يمنع هذا فاجاب
 المصنف ثمة بقوله وضعف الواهب المائة
 الهجان ويجب بالحق ان هذا القول ضعيف
 لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به ما
 من امتناع مثل الضارب بزيادة لعدم الفائدة
 في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على
 المطلوب **الم** لان يقال المراد به انه
 في الاستدلال به اولاً نص فيه على الجواز كقول
 النصب حملاً على المحل او على انه مفعول معه
 اولاً انه قد تجمل في المعطوف لا يتجمل في المعطوف
 عليه كحان في رب شاة وسجلتها حيث جاز هذا
 التركيب ولم يجر رب سجلتها باو حال رب على سجلتها

بدون العطف والبيت تمامه الواجب الملائمة
 المحجان ووجب ما يجوز يرحى خلفها اطفالها الى
 محمد وجه الواجب الملائمة المحجان ووجب ما الى البيض
 من النوق يستوى فيه الجمع والواحد المحجان صفة
 للملائمة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما
 هو مذهب الكوفية ووجب ما الى ما غيرها تشبها بالعباد
 لقيامه بحق خاتمها او جسد حقيقة فاضافة لا معنى
 ملازمة يجوز بالذال المعجمة جمع عائذ الى حديثنا
 انسان حال من الملائمة يرحى بالمرادى المعجمة على
 صيغة المعلوم المذكر الى يسوق وفاعله ضمير ليد
 واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة
 المجرى الموصوف واطفالها مفعول على انه
 مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر ان
 الاربعة موقفة حركة حرف الروى من القصيدة
 واما لانه قاس على الضارب الرجل والضارب

فاجاب

فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب
 الرجل يعنى كان القياس عدم جوازها لانها الخفيف
 لم يوال التنوين باللام لكنه جاز حمل على الوجه
 المتعارف فى الحسن الوجه وهو جبر الوجه بالاضافة
 وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه
 على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشبه كما فى كون
 المضاف صفة للمضاف اليه جسام موزون
 باللام وهذا الاستشراك مفقود بين الضارب
 زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
 والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان اقياس
 عدم جوازها لما عرفت وكذا شبهة وهو الضارب الى
 والضارب به وغيرهما فحين قال الى فى قول من
 قال يعنى سبويه واتباعه انه الى الضارب فى
 الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
 واكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين

عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب المضاف على موافقة بعض الساجدين
وكذا ان يجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة
على حدتها مناسبة للحكم بالمتنازع الضارب زيد
فمعنى قوله وضعف الواجب المائة الحجارة وبقية
انه ضعف خطف الجرد عن اللام على المحلى
به المضاف اليه صفة مصدره باللام لانه يخط
العطف يصير مثل الضارب زيد كما خافت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد تجمل في المعطوف ما لا تجمل في المعطوف عليه
وحينئذ يدفع ما فيه من توهم ثابته المعطوف
على المطلوب على تقدير الاول وارجاع كل
من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة
وتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما و
لا يضاف موصوف الى صفة مع بقا المعنى

المقاد

المقاد بالتركيب الوصفى بحاله لان كل من هذين
التركيب الوصفى والاصنافى بمعنى آخر لا يقوم
احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يفتقر
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرود قطيفة بمعنى قطيفة
جرود خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرود قطيفة بمعنى قطيفة
جرود من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو
قوله ولا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد
الجامع وجانب الغنم وصلوة الاولى وبقلة
الحقارة فان في كل واحد من هذه التركيب اضيف
موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد
والغنم صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحقارة صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها
واجيب بان مثل هذه التركيب متاويل فمسجد

الجامع تناول بسجدة الوقت الجامع وذلك بكل
 معينين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم
 الكلام ويكون السجدة مضافا اليه والجامع صفة
 الوقت فيندفع الابدان والوجهين فان الجامع ليس
 مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون
 الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه نظريا عليه
 فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف السجدة
 اليه فيندفع الابدان والوجه واحد وهو ان الجامع
 ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
 الاولى وبقله الحق تناول بصلوة الساعة الاولى
 وبقله الحجة الحق على الاضمار بين المذكورين لكن
 بالتأويل لا يمتشي في جانب الغوي فانه لا شك
 ان المقصود توصيف الجانب بالغوية لا توصيف
 مكانه بجانبه **بها اللهم** الا ان يقال هناك
 مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب

هو

فهو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذي اختلفت
 بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويروى
 على القاعدة الثالثة وهو قوله ولا صفة الى
 موصوفها مثل جرد وظيفته وخلق ثياب
 فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قد
 اضيفت على الموصوف واضيفت اليه و
 اجيب عنه بانه تناول بانهم خلقوا قطيفة
 من قولهم قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم لهم
 صفة فلما قصدوا تخصيصه كونه صالحا لان
 قطيفة وغيره مثل قائم في كونه صالحا لان يكون
 فضة وغيره اضافوه الى جنسه الذي يخص
 به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة
 اليها من حيث انه صفة لمقابل من حيث انه
 بهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس
 اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل الى ما

للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك
 المضاف اليه سواء كانا مترادفين كلياً واسد
 في الاحيان والجنس وحبس ومنع في المعاني
 والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في
 الصديق كالانك والناطق لعدم الفاعلة
 في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت
 لبيت اسد لا يفيد الا ما يفيد رأيت لبيت
 بدون ذكر الاسد واصله اللبث اليه فيكون
 ذكر الاسد واصله اللبث اليه لغو الفاعلة
 فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل
 كل الدارهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما
 يختص اي يصير خاصا بسبب اضافة الى المقادير
 اليه ولا يفي على شئ سوا كان افادة الاضافة اليه
 او التخصيص واثمة العين عن شئ اذا كان
 الاسم فيه للعرف ظاهرة واما اذا كان الجنس فيها

حفا

حفا ويرد على قولهم لا يضاف اسم مائل
 للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم
 سعيد كرهه ونحوه فان سعيد او كرهه
 لمسمى واحد كلياً واسد مع انه اضيف
 احدهما الى الآخر فاجيب عنه بانه متناول
 بمحل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ
 فكذلك اذا قلت جاني سعيد كرهه قلت
 مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرهه سعيد
 لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
 اوضح من الاسم غالباً واذا اضيف الاسم
 الصحيح وهو حرف النجاة بالنسبة في آخره حرف
 علة او المحقق به وهو ما في آخره واو او يا فلهما
 ساكن وانما كان ملحقاً بالصحيح لان حرف علة
 بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعاينة ففة
 السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد

السكون مثلاً بعد السكوت في الوقت بعد امره
اللسان وكما لا يتقل عليها الحركة بعد السكوت
يعني في الارب (وكذا بعد السكون الى يا
المتكلم كسبحه الحمد للناسب مثل ثوبى ودارى
في الصحيح ويطهى ودوى في المصحف به والياء
مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايها
الاصل والصحيح انه الفتح لانه الاصل في الكلمة
التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة او حكماً والاصل فيما نرى على
الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان لغز اي اخر الاسم المضاف
الى يا المتكلم الفاتتبت اي الالف على
اللفظة الغصية لعدم موجب الانقلاب نحو
عصاي ورحاي وحذيل وهي قبله من
الوب تغلبها اي الالف حال كونها غير

التثنية

التثنية بالمشكلة يا المتكلم وتثني في الياء مثل
عسى ورحى ولا تغلب الف التثنية كغلام اي
الانسان المرفوع بغيره بسبب القلب و
ان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى يا
المتكلم يا ادخمت في يا المتكلم لاجتماع التاني
فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين او ايا
الى يا المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم
الياء في الياء فصار مسلمي وان كان اخره واو او
قلت الواو يا لاجتماع الواو والياء والاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى يا المتكلم
قلت واوه يا وادخمت الياء في الياء وكسر
ما قبلها لانها لما انقلبت يا ساكنة يوجب ثبات
الفتحة قبلها بغير ما تحركت بالحركة المناسبة لها
فقبل مسلمي وبن كانت قبل الياء او الواو
فتحة يعني ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين

ساسي وفي مصطصون مصطفى لحقة الفتحة وفتحت
 الي اي يا المتكلم في الصور الثالث للساكنين اي
 لزوم التقالساكنين ان لم تحرك واختير الفتحة لحقتها
 واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير
 يا المتكلم فاحتمى والي اي فالحال في انح وارب منها
 اذا اضيف الي يا المتكلم ان يقال احتمى والي مثل
 يدى وحمى بلرد والمحرزوف بجعله نسبيا منسيا
 واجاز المبرد فيهما احتمى والي يرد لام الفعل فيهما
 وحمى الواو وجعلها يا وادغام التاني في الي وتمسك
 في ذلك يقول الشاعر وابي مالك ذو الجازية
 وحمل الانح على الارب لتقاربهما لفظا ومعنى و
 اجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف
 القياس واستعمال الفصحى مع انه يحمل ان يكون
 المقسم الي اي جمع اب فاصله ابيس سقطت
 النون بالاضافة فاجتمعت يا ان فادخمت الاولى

في

في الثانية فصار الي وقد جاء جمع هكذا في قول الشاعر
 فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا
 اي لما سمعنا وطمس اصواتنا بكين وطمس لنا
 ابونا فذاؤكم وتقول اي امرأة فائلة لا تناس
 اضافة الحم الى المذكر حمى وحمى بلرد والمحرزوف
 عند الاضافة الي يا المتكلم واما فصلها عن حمى
 والي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور
 ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم
 ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في ضم
 حال اضافة الي يا المتكلم في بالرد والقلب
 والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله
 وحمى في بعضها ابقا للميم الموض عن الواو عند
 قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء
 الخمسة عن الاضافة قيل انح وارب وحم وحم
 وحم فم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء فصم

منها اي من الضم والكسر وجاما مثل يد فيقال
 هذا حم وحمك ورأيت حمأ وحمك ومررت بكم
 وحمك ومثل جبا بالهمزة فيقال هذا حمو وحموك
 ورأيت حمأ وحماك ومررت بجمأ وحماك ومثل
 ولو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا
 وحموك ومررت بجمو وحموك ومثل عصا بالالف
 فيقال هذا حمأ وحماك ورأيت حمأ وحماك و
 مررت بجمأ وحماك مطلقا اي يوزن حم مثل هذا
 الاسماء الأربعة مطلقا غير مقيد بحال الأفراد او
 الاضافة بل تجي هذه الوجوه في كل من حالتي
 الأفراد والاضافة وجاما مثل يد مطلقا اي في
 الأفراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا
 ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك و
 مررت بهنك وذللا يضاف الى مضمرا لانه وضع
 وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس

باسم جنس

باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول
 الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
 ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان أمثله
 فكانه خص المضمرا بالذكر لانه كان لبعض تلك الأسماء
 حكم خاص عند اضافته الى التكملة فتمت اضافته الى
 المضمرا مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باختصاصه
 اليه ولا يقطع الى ذو عن الاضافة لان جعله و
 صلة الى الاسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها
 التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى
 الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فاعل كالكامل
 على الكواحل والمراد بها توابع المرفوعات والمضمرات
 والجوريات التي هي من اقسام الاسم فلا ينقص
 حدها بخروج نحو ان وفرب ضرب لعم كونهما
 من افراد الحد وكل ثان اي شاذ مني لوحظ
 مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فظل فيه

التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس باخبار
سابقه اي جنس احوال سابقه بحيث يكون احواله
من جنس احوال سابقه ناشئ كلاهما من جهة
واحدة شخصية مثل جاني زيد العالم فان العالم
اذا لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه و
اخباره من جنس احوال سابقه وهو الرفع والرفع
في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي
فاعلية زيد العالم لان المجرى المنسوب الي زيد في قوله
المنكلم منسوب اليه مع تابعه لالاية مطلقا فقولنا
كل ثمان يشمل التواريخ وخبر المبتدأ وضمي كان
وان واخواتها وثاني مفعولي باب ظنت و
اعطيت وقوله باخبار سابقه يخرج الكل من
غير التواريخ الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي باب اعطيت
وظنت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاثني
لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو المبتدأ

ثاني

ثاني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا
المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا
في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا
في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا
ظنت من حيث انه يقتضي مظهرنا فيه ومظهرنا
ثمنا في مفعولي ليس انتباههما من جهة واحدة
وكذا لك اعطيت من حيث انه يقتضي اخذ
وما فوذا عمل في مفعولي ليس انتباههما من
جهة واحدة وعلم ان الاخبار المعبر في هذا النوع
بالنسبة الى اللاحق والسابق ثم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاني
هو لا الرجال وباريد العاقل ولا رجل طريفا
ثم ان لفظه كل ههنا ليست في موقعها لان
التوضيح انما يكون للجنس والجنس لا للافراد
وبالافراد فالحدود بالحقيقة التابع والحد مدلول

وحيثان باواب سابقه من جهة واحدة لكنه لما
 اذن كل عليه افاو صدق المدد على كل اذاد المدد
 فيكون مانعا والظاهر انحصار المدد وفيها عدم ذكر
 غير ما يكون جامعا فيحصل مدد جامع وما لا يكون
 جمعة ومنه كالنصوص عليه النعت تابع
 جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى
 في متبوعه الى يدل بهيئة تركيبة مع متبوعه
 على حصول معنى في متبوعه مطلقا الى دلالة
 مطلقة غير مفيدة بخصوصية مادة من المواد
 اقتران عن سائر التوابع فلا يرد عليه البديل في مثل
 قولك اعجز زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجز
 زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاني القوم
 كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع
 في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي
 بخصوص موادها فلوجردت عن هذه المواد كما يقال

بشي

اعجز زيد علامة او اعجز زيد علامة او جاني زيد
 نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف
 الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
 تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت
 وقاعدة اي فائدة النعت غالبا تحضيض في
 التكرار كرجل عالم او توضيح في الموقفة كزيد الطيرف
 وقد يكون لحد الشئ من غير قصد تحضيض و
 توضيح كقول النعمان الرحيم او لحد الامم كقول
 اذ ذبان من الشيطان الرحيم او لحد التاكيد مثل
 نعمة واحدة اذ الوحدة تفهم من الثاني لظنية
 فاكملت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة
 المشتقات توهم كثير من التوحيين ان الاشتقاق
 شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق
 ولما لم يكن هذا مريضا للمصنف رده بقوله ولا فصل
 الى الفرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره

في صحة وقوعه نقلاً إذا كان وضعه أي وضع غير المشتق
 لوضع المعنى أي لوضع الدلالة على المعنى الواقع في المنبوع
 عمومًا أي في جميع الاستعمالات مثل ينبغي وذكي مال فإنا
 ينبغي يدل دائمًا على أن لذات ما تنسب إلى قبيلة تميم
 وذو مال يدل على أن ذاتًا ما صاحب مال أو خصوصًا
 أي في بعض الاستعمالات بأن يدل في بعض المواضع
 على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز أن يقع نقلاً
 وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله
 نقلاً مثل مررت برجل أي رجل أي كمال في الرواية
 فإني رجل بأفتبار دلالة في مثل هذا التركيب على كمال
 الرواية يصح أن يقع نقلاً وفي مثل أي رجل عندك
 لا يدل على هذا المعنى فلا يصح أن يقع نقلاً مثل مررت
 بهذا الرجل فإن هذا يدل على ذات مبرمة والرجل
 على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة
 معنى حاصل في الذات المبرمة ولهذا صح أن يقع

الرجل

الرجل صفة لهذا وفي المواضع الأخر التي لا يدل على
 هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة وذهب بعضهم إلى
 أن الرجل يدل على اسم الإشارة وبعضهم إلى أنه
 عطف بيان ومثل مررت برجل هذا أي برجل المشا
 إليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في
 ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الأخر التي لا
 يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة وتوصف
 النكرة لا الموصوفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة
 لأن الدلالة على معنى في متبوع كما توجد في المفردة
 كذلك توجد في الجملة الخبرية وإنما قيد الجملة الخبرية
 لأن الانشائية لا تقع صفة الابتدأيل بعيد كما
 إذا قلت جاني الرجل اضربه أي مقول في حقه
 اضربه أي مستحق لأن يؤمر بضره ويلزم فيها الضمير
 المرجع إلى تلك النكرة للربط كوجائي رجل أو
 قائم وإذا لم يكن فيها الضمير الربط تكون اجنبية بالنسبة

الى الموصوف فلا تفصح ان تقع صفة له مثل جاني رجل
 زيد عالم وبوصف بحال الموصوف الى بحال قائلة
 به كخمرت برجل حسن اذا لم يحسن حال الرجل و
 صفة وبحال متعلقة الى متعلق الموصوف يعني به
 اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه كخمرت برجل
 حسن غلامه اذ يكون الرجل حسن الغلام معنى فيه
 وان كان اعتباريا فالاول الى النعت بحال الموصوف
 يتبعه الى الموصوف في عشرة اوجه يوجد منها في كل
 تركيب اربعة في الاخراب رفعاً ونصباً وجرّاً والتعريف
 والتكبير والايراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
 الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعل
 بمعنى فاعل كخمر برجل صبور وامرأة صبور او فاعل
 ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان
 صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلا منة والتالي الى ان
 بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي

الرفع

الرفع والنصب والجر والتعريف والتكبير ويوجد
 منها في كل تركيب اثنان وفي البهول في من تلك
 الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهه بعني
 ينظر الى فاعله فان كان مؤنثا او مؤنثي او مجموعا
 افرده كما يفرده الفاعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
 بلا فصل طابقة وتوبا كما يطابق الفعل فاعله في
 التكبير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي
 او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث بوازا لقول
 ممرت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه ورجل
 قاعد غلامها مثل يقعد غلامها ورجل قاعد
 غلامهم مثل يقعد غلامهم وممرت بامرأة قائم البوا
 مثل يقوم البوا ورجل قائم جاريتهم مثل يقوم
 جاريتهم ورجل معمور (ومعمورة داره او قائم او قائلة
 في الدار جاريتهم مثل يقوم او تقوم في الدار جاريتهم

فان قلت اذا نظرت حتى النظر وجدت الاول وهو
 الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة الهوائية
 كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى
 موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
 في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون
 في الجمع المؤنث السالم ويؤنث في الواحدة المؤنث
 ولذا كنت قلت مررت برجل ضارب وبرجلين
 ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة و
 امرأتين ضاربتين وببنوة ضاربات كما تقول في
 الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب و
 تضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم
 قلنا المقصود الاصل في هذا المقام بيان النسبة
 الوصفية الى الموصوف بالبقية وعدمها ولما
 كان الوصف الاول يتبع في الامور العشرة
 وكان لا يخرج منها شاهدة للفعل في الخمسة الهوائية

من هذه

من هذه السبعة ما عرفت انتهى فيه بالحكم عليه بالبقية
 بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالبقية في
 الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم البقية فانه
 غير مضبوط بل بين ضابطه عدم بقية له بكونه
 كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله
 عند عدم البقية ومن ثم اى ومن اجل كون
 كون الوصف الثاني في الخمسة الهوائية كالفعل
 حسن قائم برجل قاعده علمانه كما حسن يفقد
 علمانه ومن ايضا قاعده علمانه لان الفاعل
 غير حقيقي كما حسن تفقد علمانه وضعف قام
 برجل قاعدون علمانه لانه بمنزلة يفقدون علمانه
 ولحاق علاني المثنى والجمع في الفعل المسند
 الى كاهنهما ضعيف ويجوز من غير حسن والضعف
 فعود علمانه وان كان يعود جمعا ايضا كقاعدون
 لانك اذا كسرت الاسم المتشابه للفعل خرج لفظا

عن موازنة الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسر فلم
 يكن قعودا علما نه مثل يقعدون علما نه الذي اجمع
 فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الامة
 الى الحوية او يجعل المظهر بدل الاس المضمرة او يجعل الفعل
 خبرا مقدما على المبتدأ والمضمرة لا يوصف لان ضمير
 المتكلم والمخاطب احواف المعارف واوضحها فلا حاجة
 لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
 الموضح الوصف المادى واللام وغيرهما طردا
 للباب ولا يوصف به لانه في ليس المضمرة معني
 الوصفية وهو الالالة على قيام معني بالذات لانه
 يدل على الذات لا على قيام معني بها وكانه لم يقع في
 بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اختلفوا
 التاويل الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف
 بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
 اخص او مساو اي الموصوف الموقفة اشد اخصا

بالتعريف

بالتعريف والمطوية من الصفة يعني احواف منها لانه
 المقصود الا ان يجب ان يكون الحمل من الصفة
 في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن الحمل منها فلا
 اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سبويه
 وعليه جمهور النحاة ان احوافا المضمرة ثم الاعراب
 ثم الاشارة ثم الموقوف باللام والموصولات بينهما
 مساواة ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص
 او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذى اللام
 الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام
 لما عرفت ان بينهما من المساواة في التعريف نحو
 جاني الرجل القاضل او الرجل الذي كان فذا
 (من) او بالمضاف الى مثله اي مثل الموقف
 باللام بلا واسطة نحو جاني الرجل صاحب الفرس
 او بواسطة نحو جاني الرجل صاحب الجام الفرس
 لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه

او انقص منه على الخلاف الواقع بين سبويه وغيره
بجوارف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام
فلو وقع اخص نقلا غير اخص فهو محمول على
البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم و
صف باب هذا الى باب اسم الاشارة بذي
اللام مثل مرت بجذ الرجل مع ان القياس
يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول و
المضاف الى احد هما لا يجام الواقع في هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس
فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لا بهامه ولا يمين
بالمضاف المتكسب التعريف من المضاف اليه
لانه كالاستغارة من المستغير والسؤال من المتيقن
الفقيه فتعين ذواللام لتعيينه في نفسه وجمل
الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام
مثل مرت بجذ الذي كرم الى الكريم ومن ثمة

اي ان

اي ومن اجل ان التزم وصف باب هذا بذي اللام
لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مرت
بجذ الابيض لانه لا يتبين به جنس المهمل لان الابهام
عام لا يخص بجنس دون جنس وجس مرت
بجذ العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان
بل كل العطف يعني المعطوف بالخوف تابع
مقصود اي قصد نسبة الى معنى اول نسبة شئ
اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقول بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع تنويع
اي كما يكون هو مقصود بذلك النسبة يكون
متنوع ايضا مقصودا بها كوجائي زيد وشمرو
فهم وتابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة
المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة في الكلام وكما
ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك النسبة
الى زيد الذي هو متنوع ايضا مقصودة فقله

مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوليع الخ
غير مقصود بالنسبة بل المقصود متبوعاتها وقوله
مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون
متبوعه قبل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا ويل ولكن وم واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع الاكراه
اجيب بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير
استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف
عليه تلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة
معاجزة المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومعارضة
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذا
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة
سببا في تفضيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى

مثل

مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد توسطت بين الصفات مثل جاءني زيد العالم و
الشاعر والديب فالصفة الداخلة عليها حرف العطف
كالشاعر والديب لهما جهرتان احدهما كونها صفة
لزيد تابعة له ينهية المعطوف عليه واخرها كونها
معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق
على هذه الصفة من جهرتها الاولى انها تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة
لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان
توسط حرف العطف بين الشبهتين لا يلزم ان
يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود
بالنسبة مع متبوعه لخل هذه الصفة من جهرتها الاولى
في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد تبرز الزمخشري وقول الواد

بين الموصوف والصفة لتأكيد الموصوف في موضع
عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفضل
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها من دون
في قوله تعالى وما احملكن من قرية الا لها من دون
صفة لقرية فلو انتهى بقوله تابع يتوسط لخل فيه
مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في
امالي الكافية ان العاقل في مثل ما في زيد العالم
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وليس يعطف على التحقيق و
انما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن
وقول العطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما
بينهما من التغاير فلو وجد العطف كذلك لخل
فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينها عاطفة في الصفات لدلالة ترافها على ما يدل

عليه

عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك في جعلها
غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها الكتاب
امر بعبء من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على النفي المرفوع لا المنصوب والموجود المتصل
بازا كان او مستترا لا المنفصل الا بمنفصل او لا
ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز
الفصالة ومضى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه لا تأكيد كان محالو
على بعض حروف الكامة فاكه او لا بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بل هو انفراد
مما اتصل به بتأكيد فحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون

هذا المعطوف ايضا تأكيد وهو باطل فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الالات وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيد لم يكن
كالجزء معنى فلا حاجة فيها الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت
انا وزيد وزيد ضرب هو وخلاصه الا ان يقع فصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
فيجوز تركه اى ترك التأكيد لانه قد طال الكلام لوجود
الفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل
قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده
كقوله تعالى ما اشركنا ولا ابائونا فان المعطوف هو
ابائونا ولا زيادة بعد حرف العطف لتأكيد النفي
وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله تعالى فليكبوا فيها هم والفاعدون وقد لا يؤكد
والامر ان متاويان هذا وعلم ان من ذهب اليه
ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف

بالتأكيد

بالتأكيد ولا فصل لكن على فتح والكوفون يجوزونه بلا
فتح واذا عطفت على الضمير المجزوء اعيد الى نفس حرفها
كان او هما لان اتصال الضمير المجزوء بجارده اشد من
اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن
ظهير متصل بجارده اتصاله والمجوز لا يفصل من جاره
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة وليس للمجوز ضمير منفصل كما هي في المضمات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل وفي استعادة المرفوع له ماله ولا يكتفى
بالفصل لان الفصل لا يثبت له الا في جواره ترك
التأكيد بالمنفصل للاختصار فثبت لا يمكن التأكيد
بالمنفصل لعدم لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به
فالمسوق الاعادة الفاعل الاول نحو مرت بك وبريد
والمال بين وبين زيد والمعطوف هو المجزوء والفاعل
مكرر ومجره بالاول والثاني كالعالم معنى بليل قولهم

بين وبينك اذ بين الايضاف الا الى المتعد وقيل جره
 بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بانسد وهذا الذي ذكرنا
 اني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
 البصريين ويجوز حذفهم تركها اضطرار او اجاز الكوفيين
 ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
 فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو
 جاتوني كلهم والابدال منه نحو عجبني جمالك من غير
 شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد
 المضمير الجور في نحو مررت بك نفسك والابدال
 منه نحو عجبني بك جمالك من غير اعادة الجار ولم
 يجوز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل
 وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين
 المؤكدة والبدل في الاغلب اماكن المنبوع او
 بعضه او متعلقه والعطف قليل نادر فها ليا
 بابصريين لمنبوعها ولا منفصلين عنه لعدم تحلل

فامل

فامل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى
 متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
 فان المعطوف يغير المعطوف عليه ويخال بينهما
 العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد
 المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في
 الجور ليخرج المتصل المرفوع عن مرادة الاتصال
 ويناسب المعطوف عليه بتأكيد بالمنفصل و
 قوى مناسبة الجور بانقحام الجار اليه كما في المعطوف
 عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما كوزله
 ويمتنع من الاقوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
 ان لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف والما قلنا
 من الاقوال العارضة له نظرا الى ما قبله اقترارا
 عن الاقوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
 والبناء والتعريف والتكثير والافراد والتثنية و
 الجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه

والما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيه منتقيا في المعطوف
 اعراضا عن مثل قولنا يا رجل والجارث فان الجارث
 معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجزؤه
 عن اللام فان ما يقتضيه تجزؤه عن اللام هو اجتماع اللام
 وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما ثوب
 شاة وسخلة فتتقدير التثنية لقصد عدم التبيين الى
 رب شاة وسخلة لها او محمول على الكثرة الضميمة كربه
 بل على الشؤذ الى رب شاة وسخلة شاة وكذا
 المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة
 له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف
 عليه فاحذا وجب بنا المعطوف في ياريد وعمرو
 لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا
 موقوفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا موقوفة
 وتنفع بناؤه في ياريد وخبدا قد كان جبدا
 ليس مثل زيد فان زيدا مفردا موقوفة وخبدا موقوفة

ومن ثم

ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
 عليه فيما يجوز وينفع لم يجر في تركيب ما زيد بقا لم او
 قائما ولا ذاهب عمرو الا بالرفع في ذاهب او لوقب
 او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خيرا عن زيد
 وهو متنع لحاوه عن الضمير الواضع في المعطوف عليه
 العائد الى اسم ما فتعير الرفع على ان يكون خبر
 مقدما لمبتدأ او محمورا ويكون من قبيل عطف الجملة على
 الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه
 القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد
 الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول فيغضب
 المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه
 بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
 لانها الى الفا في هذا التركيب فالسببية الى الفا
 لها نسبة الى السببية بان يكون معناه السببية لا
 فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناه ما

السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملته واحدة
فيكتفى بالربط في الأولى والمعنى الذي يطير فيغضب
زيد الزباب أو يفهم منها سببية الأولى للثانية فأي
الذي يطير فيغضب زيد بسببه الزباب ويمكن أن
يقدر فيه ضمير أي الذي يطير فيغضب زيد يطير أنه
الزباب وإذا عطف أي إذا وقع العطف بناء
على وجود عاملين بأن عطف اسمان على معنويهما
بجاء فف واحد وقال بعض شارحي الباب الآخر
عند أن العطف معهما محمول على معناه اللغوي
أي إعمال الاسمين نحو العالمين بأن يجعل معنويهما
وأكثر الشارحين على أن المعنى على معنوي عاملين و
أنما قال على معنوي عاملين لا على معنوي عامل واحد
فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد غمرا وغمرا بخالدا
ولا على أكثر من اثنين فانه لا خلاف في اتفاق
تخالفين أي غير متحدين بأن يكون الثاني غير الأول

وذلك

وذلك لا يقع وهم من يتوهم أن مثل ضرب ضرب
زيد غمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع أنه ليس
منه لعدم تعدد العامل فيه إذا عامل نحو الأول
والثاني تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم
ماكل سودا نمرقة ولا يطير شجرة أو في قول الشاعر
أكل (مري) نخسين امرا ونادى نوقد بالليل نادا
فخذا وإن كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يحضر
عند الجمهور بحسب الحقيقة لأن اللفظ الواحد
لم يقو أن يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا
للأثر فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما
بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها
وعلم تواتر ذلك العطف مع خلاف الفراء
جاء في جميع المواد عند الجمهور إلا في كوفي الدار
زيد والحجة غمرو وإن في الدار زيدا والحجة غمرا

الا في صورة تقديم الجور وتأخير المرفوع او المنسوب
 لمجيئته في كلامهم وانقص الجواز على صورة السماء
 لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماء خلافا
 لسبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في
 هذه الصورة ايضا بل يجعلها على حذف المضاف و
 ابقاء المضاف اليه على اوابه كقوله تعالى يريدون عرض
 الجحوة الدنيا والسديرة الآخرة بحر الآخرة كما جاء في
 بعض القواعد اي ورض الآخرة التاكيد تاليع بقره
 امر المتبوع اي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل
 حاله ثابتا مقدرا عند في النسبة اي في كونه منسوبا
 او منسوبا اليه فنثبت عند وحق ان المنسوب
 او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا المرفوع
 وذلك اما لرفع ضرر الفظة عن السامع او لان
 ظنه بالمنكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
 اللفظ كضرب زيد او ضرب زيد او ضرب زيد اول دفع

ظن السامع به يجوز اما في المنسوب نحو قولك زيد
 قاتل قتيلا دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل العز
 الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ في الاخرى
 شك في اداة الخى ليقى او في المنسوب اليه فانه يما
 نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبة الى بعض متعلقاته
 كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ
 تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد اي ضرب
 هو زيد لانه يقوم مقامه او تكريره معنى كضرب زيد
 نفسه او حينئذ او في الشمول اي تأكيد ما يقدر امر
 المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في
 الشمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع بخلافه
 في نفس المنسوب اليه بل في شموله الافراد فانه
 كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع
 انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا التوهم بتكرير
 وجمع وافراده وكلاهما وتلتهما واربعتهم وخواتمها

فخذ هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد ولذا عرفت
 هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف و
 البديل عن هذا التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما
 البديل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة
 فلان وضعها للالاء على معنى في متبوعها وافادتها
 توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
 واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر
 المتبوع ويحققه ولكن لا في النسبة والشمول
 هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو كالتأكيد
 لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
 ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى
 فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي كمرر اللفظ
 الاول ومعاودة حقيقة كوجاهي زيد زيد او كما هو
 ضربت انت وضربت انا فان ذاك في حكم تكرير
 اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذا ضرورة

واعية

داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجوز
 اي تكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي
 في الالفاظ كلها سيما او افعالا او مفعلا او جملا او
 مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع
 النعمية الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ
 بالانتماء فيكون المقصود من هذا النعمية عدم اشتغال
 بالفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي
 مختص بالالفاظ محصورة اي معدودة ومحدودة
 وهي نفسه وخينه وكلاهما وكلمة وجمع والجمع والجمع
 والجمع بالصاد والمهملات وقيل بالصاد والمعجمة قيل لا
 لهذه الكلمات الثلاث في حال الاول مثل حبس
 سبق وقيل السبع مشتق من قول كسب (اي نام و
 البع بالمهملات من بضع الوقى الى سال وبالمعجمة
 من بضع الى روى وانبع من السبع وهو طول العنق
 مع الشدة مفرزه ويمكن استنباط مناسبات ضخمة

بين هذه المعاني ومعانها التأكيد بالتأمل الصادق
 قالوا لان الى النفس والعين يعان الى لقان
 على الواحد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث فليأت
 صيغتها افرادا وتثنية وجمعاً واختلف ضميرها
 العائد الى المتبوع المؤكد لقول نفسه في المذكر
 الواحد ضميرها في المؤنث الواحدة ضميرها بايراد
 صيغة الجمع في التثنية المذكر والمؤنث وعن بعض
 العرب ضميرها وعينها في تثنيتهما ضميرها في
 جمع المذكر العاقل والضمير في جمع المؤنث و
 غير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين
 اولين تغليباً كالقمرين سمي الثالث ثانياً للمثنى
 كلاهما للمذكر وكلاهما للمؤنث والباقي بعد التثنية
 المذكورة لغير المثنى مفرد كان او جمعاً باقتلاف
 الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كلمة نحو قرأت
 الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها او كلام

نحو اشترت العبد كلهم وكلهم نحو طلفت النأ
 كلهم وباختلاف الصيغ في الكلمات البوائق و
 هي اجمع وكنع وانع والصع بالمهملية او المعجمة
 نقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاً في المؤنث
 الواحدة او الجمع بتأويل الجماعة وجمعون في الجمع
 المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكنع كنعا كنوا
 كنع وانع بنفان ننع وان بصفا الصعون بصع
 ولا يؤكد بكل و اجمع الا ذوا اجزاء مفرد كان او
 جمعاً اذ الكلية والاجزاء لا يجمعان الا فيه ولا
 حاجة الى ذكر الافراد لان كل ما لم يلاحظ اولاده
 مجتمعة ولم نصرا اجزاء لا يصح تأكيد بكل و اجمع و
 يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افرادها
 حساً كاجزاء القوم او حكماً كاجزاء العبد لتكون في
 التأكيد بكل و اجمع فائدة مثل كرميت القوم
 كلهم واشترت العبد كله فان العبد قد يتجزى

بالاشارة فصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف
 جائي زيد كله لعدم محبة افتراق اجزائه لاحصا
 ولا عكسا في حكم المجيء واذا كان الضمير المرفوع المتصل
 بارز كان او مستكنا بالنفس او العين ايا اوا
 تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمفصل ثم بالنفس
 او العين مثل ضربت انت نفسك فقضت
 تاكيده للتا الضمير بعد تاكيده بمفصل وهو انت اذ
 ذلك لا التباس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيده
 للمتكلم نحو زيد اكرمني هو نفسه فلولم يوكلا الضمير
 المتكلم في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني
 نفسه لا التباس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل
 ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بنية
 الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيده
 الضمير المنصوب والجور بالنفس والعين بلا
 تاكيدهما بالمفصل نحو ضربتك نفسك ومرت

بك

بك نفسك لعدم التباس وبالمفصل لجواز تاكيده
 المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمفصل
 نحو انت نفسك قائم لعدم التباس وانما قيد
 بالنفس والعين لجواز تاكيده المرفوع المتصل
 بكل واجمعين بلا تاكيده بالمفصل نحو القوم باقوا
 كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لا
 كلا واجمعين ببيان العرل قليلا بخلاف النفس
 والعين فانها يليانها كثيرا وكثرت اقواله يعني
 اثنع والبصع اثناع بفتح الهمزة على ما هو المشهور
 لا جمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلاث بجمعية
 لا بالاصالة لكونه ادل مرها على المقصود وهو الجمعية
 فلا يتقدم يعني اثنع واخويه عليه ايا على جمع كونه
 معه وذكر ما ايا ذكر اثنع مع اخويه دونه ايا دونه
 ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى
 الجمعية وللرؤم ذكر ما من ثمانية التبعينه بدون

الاصل البديل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع
 اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الي المتبوع
 وانه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع
 مقصود ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون
 النسبة اليه لو طئة وتمرير النسبة الى التابع
 سواء كان ما نسب اليه مستد اليه او غيره مثل جاني
 زيد اخوك وضربت زيد الفاك ومردت بربر
 اخيك واحمر ز بقوله مقصود بالنسبة الى المتبوع
 عن النعت والتأكيد وحذف البيان لانها
 ليست مقصودة بالنسبة اليه بل المتبوع
 مقصود به ويقوله وانه اصرا عن العطف والاف
 فان المتبوع فيه مقصود بالنسبة اليه مع الالف
 ولا يصدق الحد على المعطوف بل لان متبوعه
 مقصود ابتداء ثم بدله فافضل منه وقصد المعطوف
 فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد

لا يتناول

لا يتناول البديل الذي بعد الامثل ما قام احد
 الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس لنسبة ما
 اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل
 النسبة المقصودة بنسبة ما نسب اليه الى احد النسبة
 القيام الى زيد قلنا ما نسب الي المتبوع ههنا القيام
 فانه نسب اليه نصيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
 مقصودة ولكن اشياء فيصدق في زيد انه تابع
 مقصود بنسبة بنسبة ما نسب الي المتبوع فان
 المأخوذة في الحد ثم من ان يكون بطريق الاشياء
 او الشيء ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الي شيء
 نصيا لنسبته الى شيء آخر اشياء ويكون الاول
 لو طئة للثاني وهو اي البديل الواحد اربعة بدل
 الكل اي بدل هو كل البديل منه و بدل البعض
 اي بدل هو بعض البديل منه فالاضافة فيها مقصودة
 في تمام فضته و بدل الاشتمال اي بدل مسبب عنها

عن اشتغال احد المبدلين على الاخر اما اشتغال المبدل
على المبدل منه فوسلب زيد ثوبه او بالعكس فو
يسألونك عن الشر الحرام فقال فيه و بدل الفلظ
اي بدل مسبب عن الفلظ قالوا لضافته في الاخيرين
فقبل اضافة السبب الى السبب لا وفي ملازمة
قالوا اول اي بدل الكل مدلول الاول يعني بحد
ذاتنا لان يتحد مفهوما هما ليكونا مترادفين فوجاني زيد
اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما يتحدان
ذاتنا قال شارح الرمي وانا الى الان لم يظهر لي فرق
جلي بين بدل الكل من الكل وبين خطف البيان
بل لا اري خطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من
ان الفرق بينهما ان المبدل هو المقصود بالنسبة
متبوع بخلاف خطف البيان فانه بيان والبيان
فرع المبدل فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط

ولاني

ولاني سائر الابدال الا الفلظ وقال بعض المحققين
في جوابه ان ظاهر انهم لم يريدوا ان ليس مقصود بالنسبة
اصلا بل ارادوا ان ليس مقصودا اصليا والحاصل
ان مثل قولك جاني اخوك زيد ان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت بالثاني شمة له وتوحي
له فالثاني خطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول لتوطئة له وبالفعل في
الاسناد فالثاني بدل وحيث يكون التوضيح الخال
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه
بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل بعض
جزؤه اي جزء المبدل منه كوضعت زيد رأسه
والثالث اي بدل الاشتغال بينه وبين الاول
اي المبدل منه ملازمة بحيث لو تجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملائس له اجمالا كونه محبني زيد
علمه حيث يعلم ان هذا ان يكون زيد معجبا باختياره مائة

لا باعتبار ذاته ويضمن نسبة الايجاب الى زيد نسبة
الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد قوله
بخلاف ضربت زيدا حمارة وضربت زيدا غلاما لان
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغير حيا الى
تكون تلك الملازمة بغير كون البدل كل البدل منه
او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان البدل له جزا من
البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملازمة كقوله
الى القمر فللكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من
فلكه بل هو مركز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان
يورد المثال مثل رايت درجة الاسد برجته فانه لا يجا
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خاصا ولم
يسم بدلا الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل
لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مضمونة

والرابع

والرابع الى بدل الغلط ان نقصد الى يكون بان نقصد
انت اليه الى الى البدل من غير اعتبار الملازمة بعينها
بعد ان غلطت بغيره الى بغير البدل وهو البدل منه
ويكونان الى البدل والبدل منه موقفين كقوله
زيدا افاك ونكرتين كوجاني رجل غلام لك و
مخلفين كوجا الناصية ناصية كاذبة وجاني رجل
غلام زيد واذا كان البدل تكررة مبدلة من موعة
فالنعت الى نعت البدل التكررة واجب لئلا
يكون المقصود نقص من غير المقصود من كل وجه
فالوجه فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين كوجاني زيد افوك ومضمين كوجا زيد
ليضمهما اياهم ومخلفين كوجا افوك ضربة زيدا
وافوك ضربت زيدا اياه ولا بدل ظاهر من
مضمين بدل الكل من الكل الا من الغائب مثل

ضربته زيد لان المضمرة المتكلم والمخاطب اقوى وافضل
 دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل
 يلزم ان يكون المقصود والنقص من غير المقصود
 مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض و
 الاشتغال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس
 مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتركت
 نصفك واشترتني نصفى واشترتني علمك وتعلمك
 علمي وفرتك الخاء ومزيتي الخاء عطف البيان
 لان شامل لجميع النوانع غير صفة احترابه عن
 الصفة بوضوح متبوعه احترابه عن البدل والثاني
 والعطف بالحواف ولا يلزم من ذلك ان يكون
 عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل
 من بينهما ايضا لم يحصل من احدهما على الاول
 فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل قسم
 بالند الوصف حمرو فان رايا حصص كنية اير

المؤمنين

المؤمنين ثم من الخطاب رضى الله تعالى عنه وحمرو
 عطف بيان له وفصلته انه الى اولى الى غير من الخطاب
 رضى الله تعالى عنه فقال ان على ايدي والى على
 ناقة دبره عجزا نقبا واستحمله فظنه كاذبا فليحمله
 فانطلق الاخر الى حمل بغيره ثم استقبل البطيء
 وجعل يقول وهو يمشي ظلف بغيره اقم بالند
 الوصف حمرو ما سها من نقب ولا دبر اغفر له
 اللهم ان كان في حمرو مقبل من على الولى فجعل
 اذ قال اغفر له اللهم ان كان في قال اللهم صدق
 صدقاتي التقيا فاطة بيده فقال صنع من حلفت
 فوضع فاذا هي نقبة عجزا فحمل على بغيره ودوه
 وكساه وفصله اى فرقة من البدل لفظا الى ان
 حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن
 النارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل
 عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجر

لان البدل في علم تكبير العاقل فيكون المقبر اما ابن
 التارك بشره وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب
 زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير تالي
 مضعوى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والافعال
 وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا عليه و
 ان كان مبتدأ فحوال من الصمير المستكن في عليه
 ووقوعا جمع وقع حال من فاعل ترقبه الخ واول
 قوله مترتبة لادهاق روجه لان الانسان مادام به
 متى فان الطير لا ترقبه واما الفوق المعنوي بينهما فقط
 بين فيما سبق والمراد بمثل ان ابن التارك الكبرى
 بشره كل ما كان عطف بيان للمعروف باللام الذي
 اضيف اليه الصفة الموقفة باللام نحو الضارب
 الرجل زيد ويكون ان يراد به ما هو لهم من هذا الباب
 الخ كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان
 بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول

يلام زيد وزيدا بالتبوين مرفوعا حملا على اللفظ و
 منصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويأمر
 زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني
 افيد **المبنى** اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا ان
 يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم
 المبني اذ لو لم يعرفها كان تعريفا للمعنى بالمبنى لانه
 ذكر في هذا المعنى لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب
 مبنى الال وهو الحرف او الفعل المثني والامر بغير
 اللام والمراد بالمتابعة المنضية في تعريف المعرب
 هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب الفصل
 هذه المناسبة بانها اما ان يتضمن الاسم معنى مبنى
 الاصل مثل ابن فانه يتضمن معنى حمزة الاستفهام او
 شبهه له كالمبهات فانها تشبيه الجوف في الاعيان
 الخ الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقفة
 كنزال فانه واقع انزل او مشاكلة للواقع موقفة

كفيار او ووقوع ما شبه له كالنادي المضموم
 وفتح موقع كاف الخطاب المتشابه للمخوف في نحو
 ادخول او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
 يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقع غير مركب مع غيره
 على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من
 مركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد ولام ثم
 ولام بكر مبنى والمضاف اليه موب ولما كان المبنى
 مقابلا للمخوف واختبر فيه امران التركيب وعدم
 المتابعة لمبنى الاول كان المبنى ما انتهى فيه مجرى
 هذين الامرين اما بانتفاهما معا وانتفاهما
 فقط فكلمة او هربنا منع الخلو وانما اختلف ترتيب
 ذكر المتابعة والتركيب في تعريف المخوف والمبنى
 تقديم وتأخير اشارة لتقديم ما هو مفهومه وتوحي
 لشرفه والقباه الى القاب المبنى من حيث مركبات
 او اخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر الحركات

الثالث

الثالث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون
 القاب المبنى في الموب وبالعكس والمراد ان الحركات
 والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بفتح
 الاقواب لان هذه الاقواب لا يعبر بها الاخرها و
 الكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاخرية
 ايضا لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاخرية
 ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضم
 رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا على غيرها كما
 يقال الرأ في رجل مثلا مفتوحة والجم مضمومة
 وكمه اي حكم المبنى واثرة المرب على بناءه ان لا يختلف
 امره الى امر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلفت العوال
 اذ قد يختلف امره لاختلفت العوال نحو من الرل
 ومن رمي ومن زيد وهي اي المبنى والثانية بفتح
 الخبر المفترات واسما الاشارات والموصولات و
 المركبات والكنايات واسما الافعال والاصوات

بالرفع عطف على اسمها او فعال لا على الافعال التفسير
 بحيث الاصوات فما بعد بالاصوات لا باسمها الاصوات
 وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لا
 جميعها ليست بمنية بل بعضها فحده ثمانية ابواب
 في بيان الاسماء المنية والابد لكل واحد منها من فائدة
 البناء لان الاصل في الاسماء الابواب واذ كان بنيا
 على الحركة فلا بد عند ذلك من علمتين اهريس
 احديهما علم البناء على الحركة فان الاصل في البناء المكون
 والاخرى الحركة المعينة النحلا لما اخترت دون اليقين
 المضمرة ما وضع لتكلم من حيث انه متكلم فكيف عن نفسه
 او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
 قيل المراد بتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان
 اما موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به
 ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء
 الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائبا

نقدم

نقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان
 كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب
 مشروطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي
 ما يكون المتقدم ماضوفا اما متقدم تحقيقا مثل ضرب
 زيد غلامه او تقدير مثل ضرب غلام زيد وبالمتقدم
 المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى
 لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ
 بعينه كقوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى
 فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى
 اعدوا فكانه متقدم من حيث المعنى ومن سياق
 الكلام كقوله تعالى والابوية لانه لما تقدم ذكر الميراث
 دل على ان ثمه موردنا فكانه تقدم ذكره معنى واما
 التقدم الحكي فاما جازا في ضمير المثال والقصته لانه
 انما يحكى به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصته
 بذكرها بهمة لتعظيم وقعها في النفس ثم تفسير ما قبله

ذلك ابلغ من ذكره اولاً مفسراً وصاد كانه في علم القائل
 الى الحديث المتقدم المعروف بينك وبين مخاطبك
 وكذا الحال في ضمير نعم ربلا زيد ورده جلا وهو المفعول
 الى ما قبله ضمناً متصل بفصل فالمتفصل المستقل
 بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
 من اجل هو كالا سم الظاهر سواء كان مجاوراً للعامله نحو
 ما انت منطلقاً عنه المجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت
 الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج
 الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه و
 هو اي المفعول باعتبار الاواب ثلثة اقسام مرفوع
 ومنصوب ومجور لقيامه مقام الظاهر والنفس الظاهر
 اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما
 ضمناً متصل لانه الاصل متفصل لما نفع من الاتصال
 والثالث اي الضمير المجور متصل فقط لانه لا مانع
 فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستوفى للانع

من

من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المفعول
 ضمناً النوع المرفوع المتصل والمنفصل المنصوب
 المتصل والمنفصل والمجور المتصل النوع الاول
 يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة التكلم
 الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة التكلم الواحد
 المجبور الماضي المتشبهين اولهما الى ضربين صيغة جمع
 الغائبة المعلوم الماضي وثانيتهما الى ضربين صيغة جمع
 الغائبة المجبور الماضي وانما يبدى بالتكلم لان ضمير التكلم
 احواف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون كل
 وصورة التصريف هكذا ضربت ضرباً ضربت ضرباً
 ضربتم ضربت ضربت ضربت ضرباً ضرباً ضرباً ضرباً
 ضربتاً ضربتاً وعلى هذا القياس المجبور والنوع الثاني
 اي المرفوع المتفصل انما الى من انما نحن انت انما
 انتم انت انما انتن هو هو اعم هي هي اعم هي هي
 في انت الى انتن هو انا اجماعاً والحواف الاواخر

والهاء على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
 والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان
 القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى اى ضربك
 ضربى ضربنا ضربك ضربكما ضربكن ضربهم
 ضربها ضربها ضربهم ضربها ضربها ضربهن
 والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو ائنى ائنا ائتك ائكما ائكن
 ائك ائكما ائكن ائى ائهن والنوع الرابع اى
 المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم
 اياك اياكما اياكن اياه اياهن وفى اياى اياها
 كثيرة والمختار ان الصيغة هو ايا واللوحى للدلالة على
 المتكلم والمخاطب والقيبة والافراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتأنيث والنوع الخامس اى غلامى قال
 المتصل بالاسم وفى مثال المتصل بالحرف غلامى
 غلاما غلامك اى غلامهن وفى انا ائت اى ائهن
 وكان القياس ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب

والفأب

والفأب ستة لكنهم وضعوا المتكلم لفظين بدلان
 اى ستة معان كضربت وضربنا فغير ضربت مشترك
 بين الواحد المذكر والمؤنث وغير ضربنا مشترك بين
 الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر
 والجمع المؤنث ووضعوا المخاطب خمسة الفاظ اربعة
 غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
 المؤنث واعطوا الفأب علم المخاطب فى ذلك
 فان الصيغة فى مثل ضربا وضربنا حوالا الف المشترك
 بينهما والثا حرف التانيث وبقية الالوان الخمسة
 جارية على هذا الجرى اى ان المتكلم لفظين والمخاطب
 خمسة والفأب خمسة فصارت الجموع ثنى عشرة
 كلمة ثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الالوان
 الخمسة ثنى عشرة كلمة ثمانية عشر معنى يكون
 جملة ثمانين كلمة لتعدين معنى وبينوا تلك
 الامور عللا ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها

المتصل خاصة بمعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان
 يستقر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل
 فحذروا في باب الضمان التي وضعتها للاقتصار استأ
 الفاعل فالكسور بلفظ الفعل كما حذف في آخر الكلمة
 المشتركة ثم ويكون فيما بيني وبين على ما في على ما في
 في الترخيم ولكن هذا الاستثناء ليس في جميع النسخ
 بل في الفعل الماضي للقائب الواحد المذكور أو لم
 يكن مسنداً إلى الظاهر كقوله ضربوا وكلمة واحدة أو
 القابته أو لم يكن مسنداً إلى الظاهر كقوله ضربت
 فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع واللام مع
 مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل
 المضارع للمتكلم مطلقاً سواء كان واحداً أو فوق
 الواحد مذكراً أو مؤنثاً كقوله ضرب وضرب وللواحد
 المخاطب المذكر كقوله ضرب وضرب وللواحد المخاطبة
 والقابته أو لم يكونا مسندين إلى الظاهر كقوله ضرب

وهذا

وهذا ضرب وفي الصفة مطلقاً سواء كانت اسم
 فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو فعل التفضيل
 سواء كان مفرداً أو شيئاً أو مجموعاً أو مذكراً أو مؤنثاً
 أو لم يكن مسنداً إلى الظاهر كقوله أقيم الزيدان كقولك
 زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان و
 الهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات
 ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو
 في ضاربون بضميرين لانها تنقلبان يا في الضمير
 والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها
 والعامل ههنا ليس عاملاً في الضمير وانما هو عامل
 في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على حاله
 عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا يرى
 ان اليا في تضييع والنون في يضرين والواو
 في يضرلون والالف في يضربان لا تتغير فيهما الا
 والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا

وليتما بغيرين واليسوع الى الجوز الغيرة المتفصل
كان او منصوبا لاجل شئ الالتئذ المتصل الى الازل
تعدده لان وضع الضمان للاختصار والمتصل اخر
فمضى اكون لا يسوع الانفصال وذلك اي تعدد
المتصل بالتقديم الى تقديم الضمير على عامله لانه اذا
على عامله لا يمكن ان يتصل به اذا الاتصال انما يكون
باخر العامل او الفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
او الفصل ياتي الاتصال او بتركه بقوت الفعل
او بالتحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معونا
لا شئ اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع او الضمير المرفوع لا
يتصل بالحواف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب
كواي وانك او يكونه اي يكون الضمير مسند اليه
اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي الى

الصفحة

الصفة كائنة له فانه لو لم يتفصل الضمير عن هذه الصفة
لوم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد
عمر وضارب هو فانه لو قيل زيد عمر وضارب البس
على السامع ان الضارب زيد او عمر وبل المتبادر
انه عمر والله اقرب الى الضمير المستتر بكون ما
اذا قيل ضارب هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف
الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
والا لاجابة اليه واذا وقع الالتباس بدون اللفظ
في بعض الصور حمل عليه ما للالتباس فيه لا لظهور
الباب وانما قال من حي له لا ما حي له كما هو الظاهر
ليكون اشمل اقضارا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما قربك
الا لانه مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا
واباك والشه مثال لحذف العامل اي اتق نفسك
والشه وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما

فانما مثال كون العال مر فاء الضمير مرفوع وحسن
 زيد ضاربه هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت
 على خبر من محال فانه اسند اليه الضاربة الجارية
 على زيد حيث وقعت خبر له وهي صفة لحسن
 حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان
 هي فاعلا لا تأكيدا والا لكان داخل في صورة الفصل
 لغرض التاكيد ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل
 نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الهمزة
 ضاربوهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال وانما
 بالتمثيل صورة الابس فيها ليثبت الحكم في صورة
 الابس بالطريق الاولى واذا اجمع الضمير ان ليس
 احدهما مرفوعا احتراز عن نحن كمرتك اذا لم يرد
 كاجوز من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين
 الفعل والضمير الثاني املا فيجب اتصاله فان
 كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا

احدهما

احدهما الى احد الضميرين اعراف من الاخر احرازهما اذا
 كوا عطايا اياه حيث يجب الاتصال في الثاني
 للحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح و
 قدس الى احد الضميرين الذي هو اعراف على الاخر
 احتراز عما اذا كان الاعرف موصرا كوا عطيتك اياك
 فيلزم اتصاله ليحذر النكح في تأخير الاعرف و
 لا لحظ طعن في اول الوجهة بايراده على خلاف
 الاصل وعلى من سبويه بخبر الاتصال ايضا
 كوا عطيتك اياك فلذلك الخيار الى الافتقار في الضمير
 الثاني ان شئت او ردت من اتصال كوا عطيتك اياك
 عدم الاعتناء بالفصل بما هو متصل وان شئت
 او ردت من اتصال كوا عطيتك اياه باعتبار الاختلاف
 بالفصل بما يفصله وان كان متصلا وكثيرا
 فانه اجمع فيه ضمير ان ليس احدهما مرفوعا بحر الاول
 بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاشارة

الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم اللفظ
بالفصل بالتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك
للاختلاف بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اوفى
او يكون ولكن ما قدمت فهو اى الضمير الثاني على كل
من التقديرين منفصل الا غير اما على التقدير الاول
فلما لا يلزم الترجيح في تقديم احد المتكلمين على الاخر
فما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني
فلكم اصرهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو اعطيتهم اياه مثال لما لم يكن احدهما
اخرى كونهما ضميرين غائبين او اعطيتهم اياك
مثال لما يكون احدهما اخرى وهو ضمير المتكلم
ولكن ما قدمت والختار في خبر باب كان الى خبر
كان والفرق بينهما اذا كان ضميرا الانفصال كما نقول
كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل
خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضمير منفصل

لان ما

لان عامه معنوي ويجوز ان يكون ضمير انفصال ايضا
نحو كان زيد قائما وكنت لانه متبنيه بالمفعول و
ضمير المفعول في مثل زيد ضربته واجب الاتصال
ففي متبنيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال
فلا رقل من ان يكون جائزا الاتصال لكن الانفصال
محمى لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير
المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف
الخبر تقول لولا انت اى اخر ما يعنى لولا انت
لولا انتم لولا انتم لولا انت لولا انتم لولا انتم
لولا هو لولا هي لولا هم لولا هي لولا هي لولا هم
لولا انا لولا نحن وكان الا وضى بما سبق ان يقول
لولا انا لولا نحن اى اخر ما لكن غير الاسلوب
تنبها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في
الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد شئ لكون

ما بعد عسى فاعل لا تقول حبت الى اضربا وقد جاني
 بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب
 اللاحض الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موضع
 المرفوع فان الفاعل قد يقع بعضها موضع بعض
 كما نقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع
 انه ضمير مرفوع ووقع موضع الجور وذهب سبويه
 الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير
 مجرور ووقع في موقعه فالاحض تصرف فيما بعد
 لولا وسبويه في نفسه واما عساك فذهب اللاحض
 الى انه ضمير منصوب ووقع موضع المرفوع وسبويه
 الى ان عسى محمول على فعل تقاربهما في معنى فمرنا
 ايضا بالاحض تصرف في الضمير وسبويه في
 العامل ولون الوقاية مع اليا الى التكملة لانه
 في الثاني اذ الحقة تلك اليا لتفي اخر الثاني عن
 الكسرة المختصة بالاسم التي هي انت الجر

ولهذا

ولهذا سميت لون الوقاية فخرني وكذا لك لون
 الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل مع
 كونه عرابا عن لون اللوازم الى ان لون هي الا
 كوي يفرق لتفي اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
 بخلاف كسرة تصريح لانها في الوسط حكما وبخلاف
 كسرة لم يكن الدرس كسرا وقل الحق بعوضها وبع
 مع اللون اللوازم الكائنة فيه الى في المضارع
 ومع لادن وان والوازم يعني ان وكان ولكن و
 ليت ولعل محير بين الاتيان بنون الوقاية
 للمحافظة على الحركات البنائية في غير لادن وعلى
 السكون في لادن وبين نكرها نحو لادن اجتماع
 النونات ولو حكما كما في فعل لقرب اللام من النون
 في المخرج وحمل على اخواتها كما في ليت ونحوه
 الى الحق لون الوقاية في ليت من بين اقوات
 ان لعدم مانع في دلتها والحمل على اقواتها خلاف

الامل وفي من ومن وقتة وقط وعما يعني حسب قوله
 على السكون اللام الذي هو الامل في البناء فانه
 الحروف وعكسها اي عكس لبيت لعل في الاقتفاء
 فالتميز فيها ترك النون ثقيل التضعيف في كثرة
 الحروف وينوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوالم
 مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوالم نحو
 قوله تعالى كنت انت الرقيب صيغة مرفوعة
 ولم يزل ضم مرفوع لكان الاختلاف في كونه خبرا
 منفصل مطابق للمبتدأ افراد وتشبيه وجمعا و
 تذكيرا وتامينا وكلميا وعظما وبجبهة يسمى هذا
 المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
 المرفوع المنفصل المتوسط بين كونه اي بين
 كون الخبر لغنا وخبر فيما يصلح لهما ثم تقع فاذل
 فيما لا يس فيه وذلك عند اختلاف الازدواج
 وكون المبتدأ ضميرا او غير ذلك باكمل على صورة

البس

البس وشرط اي شرط الفصل به الك التمرؤع
 ان يكون الخبر مرفوعة لان الفصل انما يحتاج اليه
 فيما او افعل من كذا اللاحقة بالمعونة لانشاع الامل
 مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقصر على مثل
 افعل من كذا بعد دخول العوالم دون المعونة و
 دون الخبر قبل العوالم لاستغنائهما عن المثال
 لكثرة تهما ولا موضع له اي للفعل من الازدواج ثم
 الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند
 بعضهم اسم سمي لا يقتضي فيه الازدواج ولا عامل
 لكن الخليل استبعد الغا الاسم فذهب الى
 حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله
 بحيث يحكم النفاذ يكون المبتدأ والافعال العرب لا
 يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فعوله خبره
 امام مرفوع على انه خبر والخلة حال او منصوب
 عطف على الثاني مفعول بجعله وانما يعرف من العوالم

جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت التراب
 وعلمت زيد هو المطلق وفي بعض النسخ التراب
 مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو ويثبت الرفع
 متعين ويتقدم قبل الجملة واير اولفظ قبل التبا
 لتقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معروف ولا
 يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير
 سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم ثم من
 ان يكون قبل الجملة او لا فلا لك فيه بقوله
 قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير
 غائب سمي ضمير الشأن اذ كان مذكرا رعاية للمناسبة
 لان الضمير راجع اليه وضمير القصص اذ كان مؤنثا
 وكسب تانيته اذ كان العمدية فيهما مؤنثا ليجعل
 المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لا يراه
 بالجملة المذكورة بعده اي بحذو الحصة من
 الجنس المذكور والظاهر ان قوله بسى ضمير الشأن

والقصص

والقصص جملة مقترنة ببيان للموقع ليس ذلك
 في بيان القاعدة فانه لا قبل للمناسبة في هذا
 الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا
 وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده
 فعلى هذا الوهم يحصل لتقدم على ما ذكرنا انتقص
 القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان يكون
 هو مبتدأ راجعا الى الشأن وزيد قائم خبر اخيه
 فانه يصح في عليه انه ضمير غائب تقدم على الجملة
 يفسر بالجملة بعده فانه باختيار رجوعه الى الشأن
 لا يخرج عن الابهام بالكيفية بل انما يرفع جملة
 زيد قائم كمالا في ويكون ضمير الشأن او لقصص
 متصلا ومتفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا
 وبادرا على حسب العوارل فان كان عاملا مؤنثا
 بان كان مبتدأ كان متفصلا وان كان لفظيا
 يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا باردا

مثل يجوز زيد قائم مثال للمفصل وكان زيد قائم
 مثال للمفصل المستمر وانه زيد قائم مثال للمفصل
 البارز وحذفه عن اللفظ بالتمارة لانسيا متسببا
 حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف
 بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصل الكونه
 محمدا اما جوازها فلكونه على صورة الفضلات واما
 ضعف فلا نه حذف ضمير مراد بل ليس عليه لان ضمير
 كلام متقل مثال ان من يثل الكنية لوها
 يليق فيها جازرا وظنا الا مع ان المضمومة اذ حقت
 فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا
 لا فم كقوله تعالى واخر ذريرهم ان الحمس العالين
 وذلك لانه قد خفضت ان وان نظرها بالتسليم
 الواقع فيهما وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة
 المنخفضة عاملة في المصوطة كما قال الله تعالى
 وان كلا لما يوفينهم ولم يجدوا ان المضمومة المنخفضة

عاملة

عاملة في المصوطة مع ان المضمومة أقوى منها
 بالفعل من المكسورة فهي اجدد بالعمل واذا لم
 يجدوها عاملة في المصوطة قدروا عملها في ضمير
 المثال لئلا يربط المكسورة عليها عمل مع انه اجدد
 به ولم يجدوا ولا ظهرا ولا كالك التمهيد لئلا يفتوح
 التحفيف المطلوب حريا كما يدل عليه حذف
 النون وعكوا بمرؤم حذف ضمير المثال مع ان
 المضمومة اذا خفضت اسما الاشارة الى اسما
 الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاثر
 ما وقع اي اسما وضع كل واحد منها لشار اليه اي
 المعنى شار اليه اشارة حسية بالجوهر والاختصاص
 لان اشارة عند الظاهر حقيقة في الاشارة
 حسية فلا يرد الضمير الغائب واناله فانها لا تتأخر
 اي معانيها اشارة ونهيته لاحسية وشل قولنا
 والكم الله ربكم مما ليس الا اشارة اليه حسية محمول

على النجدة والما بين شهرها بالحروف كما سبق و
هي اي هي الاشارة واما حال كونها للمذكر الواحد
والعامل في الحال معني الفعل المضموع من لينة
الخبير الى المبتدأ والمشتبه وان رفعا ودين نصبا
وجبرا اي وان ودين حال كونها لمشي المذكر قد
ليكون الضمير اقرب الخامر جعه على هذا القياس
في التركيب الثلاثة الباقية فتقوله هي مبتدأ و
قوله وانه ما عطف عليه مقيد اهل واحد منها
بحال خبره وكجي في بعض اللغات وان في جميع
الاقوال من الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى
ان هذا ان لساحران على احد الوتود والموت
الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات الموت
الواحدة لان لم يثن منها الا هي ودي وقيل هي
الاصل لكونها باراء والمذكر فيليني ان يما سريها
وقيل هي اصل من والمقول بامالتهما قد متا على ما

لنوعها

لنوعها ودي بقلب الالف با وده بقلب الالف
والباها بغير وصل اليها بها ونحي ودي بصل اليها
بها ولشناه اي لمشي الموت ثان في الرفع في
النصب والجر ولا يثنى من لغات الانا لكثرة وجودها
على الالسة ونوحهم بعضهم من اختلاف اواخر
وان ودين ومان ودين باختلاف العوالم اربا
معرفة والجر يور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب
اختلاف العوالم بل وان ومان موضوعان
ليثنية المرفوع ودين ودين لثنية المنصوب
والجود وديورها على صورة العرب انما في لا
لفظه الاواب لوجود علة البناء فيها وتجمعها اي
الجمع المذكر والموت اولا مدا وقصر اي ممدود
او مقصور او اذا كان مقصورا يكتب بالياء ويجزها
اي سما الاشارة يعني يدخل على او انما على سبيل
التميز والعوض بعد اعتبار اصلتها حرف التنبيه

ودين

وهي كلمة حاصلة ليس في الحقيقة منها وإنما هو
 حرف جحى به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظ الجحى
 به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك هاريد
 قائم وحال زيد قائم ويتصل بها اي باو امرهما
 الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبها على ما
 الخطاب من الاوارد والتثنية والجمع والتذكير
 والثانيات وإنما جعلت هذه الكاف حرفا لاداء
 وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يتبع ذلك
 مثل فربك وبك وهي اي حرف الخطاب حمزة
 والقبيل يقتضي السنة واشترك خطاب الاثنين
 وجعت الى حمزة مفعولة في حمزة من النوع
 اسما الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومنها
 وجعها وهي سنة راجعة الى حمزة لا شريك لهما
 وإنما قلنا من النوع اسما الاشارة لان اوارد المفرد
 المؤنث ترتقي الى سنة فيكون الحاصل من الطرف

حمزة

حمزة وعشرين وهي افعالك الخمسة والعشرون
 ذاك الى ذاكين يعني ذاك اذا اشترت الى مذكر
 وخاطبت به مذكر او ذاكما اذا اشترت الى مذكر
 وخاطبت مذكرين وذلك اذا اشترت الى مذكر
 خاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذاك وتلك
 اذا اشترت الى مذكرين وخاطبت مذكر الى ذاكين
 وتلك اذا اشترت الى مذكرين وخاطبت مؤنثين
 وكذلك البواقي يعني ناك الى ناكين وتلك الى
 تيكين وتالك وتينك الى ناكين وتينكين واو
 باله واو لأك بالقصر الى اولاكين واو لأكين والهم
 ذيك فقد اوردته الموحش والماكي وفي الفتح
 لا يقال ذيك فانه خطأ ويقال ذاك القريب وذلك
 البعيد وذلك للمتوسط وهو المتوسط لان المتوسط
 لا يحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف
 كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام

الامر من زمان لم يتخذ هذا الفرق مذهباً واحداً الخافيه
فقال يقال وتلك وتلك وذلك قال كون حان
الاجزئين متدينين واولا لك باللام الخافيه
اللامع مثل كلمة ذلك في افاقة البعد ولا يبعد
ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكورة سابقاً
تاك وتاك وذلك مخففتين واولا لك واولا
بغير اللام للمتنوسط وما هو للمتنوسط بعد حذف الخطأ
منه للقرب واما منه وصفاً بغير الهمزة وتخفيف
النون وصفاً بفتح الهمزة وتشديد النون وهو الأكثر
وجاء كسر الهمزة أيضاً فلمكان الحقيقي الخافيه
لا يستعمل في غيره الا مجازاً على سبيل التشبيه
اما ما عدا ما من رسم الاشارة فقد يستعمل في المكان
وبخبره الموصول الى الموصول العدد ومنه البناء
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزاء الى اسم الين من
حيث جزئية يعني لا يكون جزاء تاماً ان كان جزاء

تميز اولاً يصير جزاء تاماً ان كان يتم من الافعال الثمانية
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءاً اولياً
ينحل اليه المركب اولاً الى الفهم امر آخر معه كالمبتدأ
والجبه والفاعل والمفعول وغيرهما والماضي كونه
جزءاً تاماً لا بجزء مطلقاً لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزء من المركب يكون الموصول وحده
ايضاً جزءاً لكن لا بجزء تاماً اولياً الا بصلته وعائده
والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان
الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
متمثلة على ضمير عائده اليه فتعرفها موقوف على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور
القيس على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحى
حتى قوله وعائده فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى
لكان هذا القول مستنداً كانه لا يخرج مثل
اذا وحيث ليس لهما صلة اصطلاحية وتقال

ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بالوقوف معرفة
 على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة بما
 لا يتم جزا الا مع هذه الجملة متصلة على عائد اليه
 فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناه الاخرى
 ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ما هو في مفهوم
 الصلة الاصطلاحية تخرج بما علم ضمنا بالغة في
 الاخر اذ من مثل اذ حيث ولما كانت الصلة بغيرها
 اتم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية
 ولا يكون بحسب الواقع الاخبارية والعائد اتم من
 ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اتم من ان يكون
 للموصول او غيره والواجب ان يكون ضمير الموصول
 غيرهما بقوله وصلت الى صلة ما لا يتم جزا الا بصلته
 جملة خبرية واما في معناه كما سمي الفاعل والمفعول
 والعائد ضمير لا غير ضمير له الى الموصول لا غيره و
 صلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لان اللام

الموصولة تشبيه اللام الحرفية فحطت صلها ما كانت
 جملة معنى مفردة صورة عملا بالحقيقة والتشبيها
 وهي اي الموصولات التي للمفرد والمذكر والتي للمفرد
 المؤنث واللامان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث
 ويكونان بالالف في حالة الرفع والياء في حالة
 النصب والجر والاولى على وزن العلى جمع المذكر
 والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر واليتين كما في
 جمع المذكر واللات بالهمزة والياء واللات بالهمزة المكسورة
 فقط واللات بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجمرا
 للموصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها
 في جمع المؤنث اشهر واللات واللولي لجمع المؤنث
 وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء والياء الكسرة
 على التثنية واللولي اللول بحذف التاء والياء معا
 وما يبنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو خوف ما وفئة
 وجا فيما يعقل نحو والسما وما يبنى ما وس ايضا بعضا

فمن يعقل ويستدعي فيها المفرد والمثنى والمجموع و
 المذكر والمؤنث والى معنى الذى كثر اضراب ايهام فى
 الالاد اى اضراب الذى فى الالاد واية بمعنى التى كثر
 اضراب ايهام فى الالاد اى اضراب التى فى الالاد و
 ووالطانية اى المنسوبة الى بنى قصى لاختصاص مجزئها
 موصولة بلفظهم بمعنى الذى اولى التى قال الشاعر و
 بترى ووحفت ووطوبت اى ابنى صفاتها و
 ابنى طوبتها وذا بعد ما الكاشنة للاستفهام كوماذا
 ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعها التى
 الذى اولى او المثنى او المجموع والعائد المفعول
 اى العائد الذى لا يتم الموصول الابه اذا كان مفعولا
 يجوز حذفه اذا لم يتبع مانع لانه فضلة لا اذا كان
 فاعلا لكونه عمدة كقولهم تعال الله يهبط الرزق
 لمن يشاء ويقدر له اى لمن يشاءه وعلم ان
 النجاة وضعا بابا يسمى باب الاخبار بالادى او

مايقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تبيين المتعلم
 فيما يتعلق به فى هذا الفن من مسائل النحو وتذكيره
 اياها فانهم اذا قالوا للاحد اضراب الاسم فى الجملة
 لظلالته بالادى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له
 من تذكير كثير من مسائل النحو وتوضيح النظر فيها حتى
 يعلم ان ذلك الاخبار فى اى رسم يصح وفى اى
 رسم يمنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب
 فقال واذا اضراب اى اذا ادوت ان تحذف من
 اهر جملة بالادى اى باستعانة الذى اولى او
 الالف واللام ان الباء ليست صلة للاخبار لان
 محذورها لا محذورها صدرتها اى اوقفت كلمة الذى
 او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت
 موضع المحذورة اى فى موضع ما هو محذوره بالادى
 فى الجملة الثانية بمعنى فى موضعه الذى كان له فى
 الجملة الاولى ضميرها اى لكلمة الذى واخرته

أي الخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال أو ضمن
 آخره بمعنى جعلته أي جعلته خبرا متاخرا فاذا اجبرت
 مثلا عن زيد من جملة ضربت زيد بالكلمة الذي أو
 فقها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما
 هو الخبر عنه في هذه الجملة أي زيد والمراد بموضع
 محله الذي كان له في الجملة الأولى وهو محل المفعول
 من ضربت ضمير اللذي وأخرت الخبر عنه يعني زيدا
 وجعلته خبرا عن الذي قلت الذي ضربته زيد
 وكذا لك أي مثل الذي الألف واللام في الجملة
 الفعلية فاصلة ليصح بنا رسم الفاعل أو المفعول
 منها فإن صلة الألف واللام لا تكون إلا اسم الفاعل
 أو اسم المفعول ويمكن أن يؤخذ اسم الفاعل
 من الفعل المبني للفاعل وسم المفعول من المبني
 للمفعول بشرط أن يكون الفعل الذي يضمنه
 الجملة الفعلية متصرفا أو غير المتصرف كونهم وليس

وهذا

وجه أو عسى وليس لا يفي منه اسم الفاعل ولا المفعول
 فلا يفي بالألف واللام عن زيد في ليس ^{منطلقا} زيد
 وبشرط أن يكون في أول ذلك الفعل حرف
 لا يستفاد من اسم من اسمي الفاعل والمفعول
 معناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
 فلا يفي باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فإنه لا
 اسم الفاعل من سيقوم يكون فاعلا فوضعت معنى
 السين فاذا تعذر أمرها أي من الأمور الثلاثة التي
 هي تصدير الموصول ووضع حاد للموصول مقام
 ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا تعذر
 الأخبار ومن ثم أي ومن أجل أنه إذا تعذر لم
 منها تعذر الأخبار امتنع الأخبار بالذي في ضمير الثاني
 بأن يكون ضمير الثاني خبرا عنه لأنشاء تصدير
 الجملة بالذي وتأخير الخبر عنه خبرا لوجب تقديمه
 على الجملة وكذا لك امتنع في الموصول بدون الصفة

وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا
العاقل ان يجبه بالذي عن زيد بدون العاقل ولا
عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير
صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اجبه عن مجموعهما فيقال
الذي ضربته زيد العاقل وكذلك اشنع في القضا
العاقل بدون الممحل فلا يجوز في كثر تجت من
وق القضا والشوب ان يجبه بالذي عن وق القضا
بدون الشوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي
جعل في موضع وق القضا عاما في الشوب فلا
الذي تجت منه وق القضا والشوب وكذلك
اشنع في الحال لان الحال يجب ان تكون مكررة
فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو مفعول في موضعه
بالحالية وكذلك اشنع في الضمير المستحق لغيره
الى لغير كلمة الذي لا متنازع تصدير الذي لاستلزام
ذلك ثود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير لا ضمير و

كذلك

كذلك اشنع في الاسم المشتغل عليه الى على الضمير
المستحق لغيره كما هو قولك زيد ضربت علامة فلا يصح
الاخبار عن علامة بان يقال الذي زيد ضربته علامة
لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول يعني
المبتدأ بلا عائدا واذا جعلته عائدا الى المبتدأ يعني
الموصول بلا عائدا وكل منهما اشنع وما الاسمية
الاحرفية فانها اما كافة نحو انا زيد قائم واما ما فيه نحو
ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو وضعت اثنية
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشروطية
كوما تصنع اصنع وموصوفة انا بمفرد كوا مرت بها
لك اي بشئ يعجبك واما بحلة نحو ربها نكره النفوس
من الامر فرجة له كحل العقال الخارب شئ نكره
النفوس وانه بمعنى شئ نكره عند الخالي وشئ
المعوقه عند سيبويه كقوله تعالى ففما هي الى
نعم شيئا هي او نعم الشئ هي وصفة كواضبه

ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذا الكى اى كونا
موصولة كذا كومت من جاك واستفهامية كونس كونا
ومن ضربت وشريطة كونس كونس كونس كونس
اما بمفرد كونه تعالى كونه بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا اى على شخص غيرنا او كونه
كونس جاك فقد كومت الا فى النامة والصفة
فان كلمة من لا تبنى نامة ولا صفة واما للمذكر
واية للمؤنث كونس فى ثبوت الامور الاربعة و
انفا النامة والصفة فالى الموصولة كونا ضرب ايهم
لقبت والاستفهامية كونا ايهم اوك وايهم لقيت
والشريطة كونه تعالى اياما تدنو اقله الا على
والموصوفة كونا اياها الرجل قيل اى تقع صفة
التعاقا فلم جعلها المصنف كونس التى لا تقع صفة
اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة حتى فى الا
استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل رجل

عظيم

عظيم ينزل عن حاله لا يعرف كل احد ونظمت من الاستفهامية
الى الصفة وحى اى كلمة اى واية معرفة بالاتفاق
وحدها لا يشاركها فى الاخر غيرهما من الموصولات
الا على اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الغاية
وانما اريد لا يخفى التزم فيها الاضافة الى المفرد الذى
حتى من قولهم الاسم المتكلم فلا يرد جيت واذا
واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها كونا
قوله تعالى ثم لنخرج من كل شعبة ايهم اشد على
الرحمن عتيا فمن قرأ بالضم اى ايهم هو اشد وانما
موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبره
الوف من جربة الاحتياج الى امر غير الصلة وتبين
على الفهم تشبيرا لها بالغايات لانه حذف منها بعض
ما يوضحها كما حذف من الغايات بعض ما يبينها وهو
المضاف اليه ولم يستثنى الموصوفة لبيان شلها
الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم

المندى ان كل ما يقع منادى مفرد موقوت فربوبى و
 بنا الموصوفه لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وحي قولهم
 ما ذا صنعت وجرى ان احدهما ان مضاهيا بالذى على
 ان يكون ذا معنى الذى فيكون التقدير الى شئ الذى
 صنعت الى صنعت فجا مبتدأ وما بعده خبره الى انفس
 وحينئذ جوابه رفع الى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
 او كما اذا قلت الاكرم الى الذى صنعت الاكرم يكون
 الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية
 والوجه الاخر ان مضاهيا الى شئ وجرى ان
 احدهما ان ما ذا كما لها معنى الى شئ والثانية ان مضاهيا
 الى شئ وذا رائدة والظاهر ان موداحما واحد فان
 معنى قولهم انما بها كما لها معنى الى شئ انه ليس لكل
 منها معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم
 من مجموعها الى شئ وحينئذ جوابه نصب الى موداحما
 على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرم

بالنصب

بالنصب الى صنعت الاكرم ليكون الجواب مطابقا
 للسؤال في كون كل واحد منهما جملة فعلية ويجوز
 في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور
 وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف و
 لم يعتبره المصنف لغوات المطابقة بين السؤال
 والجواب اسما الافعال ما كان الا اسم كان معنى
 الامر او الماضى اللذين هما من اقسام المبني الاصل
 ففعله بناها كونهما متماثلة مبني الاصل فيما قبل
 ان اف بمعنى التخصر واوه بمعنى التجميع فانه لا يفرق
 وتوجعت خبر عنه بالمضارع لان معنى على الانشاء
 وهو انصب بان يعبر عنه بالمضارع الخالى من روية
 زيدا الى امره مثال لما هو بمعنى الامر وحيهات
 ذاك لفتح التاني في الجاز وبكسر ما في بنى نعيم وبهمزة
 في لغة بعضهم الى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى و
 قدم الامر لان اكثر اسما الافعال بمعنى الامر والذى

حكام على ان قالوا ان هذه الكلمات وانما الحاليت
 بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو
 ان يصغر في اللفظ تصغير الافعال وانما لا تنصرف
 تصرفها لانها موصوفة تصغير الافعال على ان يكون
 روي مثل موضوع الكلمة امر له قال الشاعر اثنى
 وليس ما قال بعضهم ان صمد مثل اسم اللفظ سكنت
 الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا
 لمعناه بشئ اذ اللفظي القبح بهما يقول صمد مع انه لم يظفر
 به باله لفظ اسكت وبها لم يسمع اصلا ولهذا قال
 المصنف ما كما بمعنى الامر او المأمور ولم يقل ما كان معناه
 الامر او المأمور والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع
 فلا يرد مثل الضارب اس لقضا على التعريف
 وفعال اي ما يوزن بفعال كائن بمعنى الامر مشتق
 من الثلاثي الجرد قياس اي قياسي كذا ان معنى التمل
 قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي الجرد ويرد عليه

انه لا يقال قوام وقعا في قم واقعد فالحال ما قبل
 بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالافراد الكثرة فكانه
 قياس لكثرة واما في الرباعي فالفقهاء على انه لم يأت
 الامارة وفعال حال كونه مصدرا موصوفا كخارج بمعنى
 الفجرة او الفجور قال الشاعر ربح الرضى وهو على قبل
 مصدرا معرف موصوفا ولم يقيم لي الى الان وليس قطع
 على تعريف ولا تانيه وفعال كونه صفة موصوفا مثل
 بافراق بمعنى بافارقة بمعنى اي كل واحد من القسمين
 الاضرب بمعنى المشابحة له اي لفعال بمعنى الامر عدلا
 وزنة امارنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النفاة
 ان فعال بمعنى الامر معد ولا على الامر الفاعل للمبالغة
 وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعل
 للمبالغة في الفاعل قال الشاعر ربح الرضى والذي
 ادى ان يكون اسما للافعال معدولة عن الفاعل
 شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول

عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشئ
منه فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية الى
الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسم الافعال
وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي يعين
من الاعيان واما قال علما يخرج باب فاعل واما
قال للاعيان يخرج باب فجار لانه وان كان علما
كما قالوا لكنه للمعاني للاعيان وقوله مؤثرا صفة علما
وذكره للتبني على انه لم يقع الا لا لك كفظام علما
لموت وعكوب كذا لك مبنى في استعمال اهل الجاز
لما بحثه لفعال بمعنى الامر على الاوالة وموجب في
استعمال بني تميم الا ما كان في امره اي الا في فعال
علما للاعيان الذي يكون في امره دافان بني تميم
اخلفوا فيه فالكثير هم يوافقون المجازين في ثباته
واقولهم لا يفرقون بين ذات الرأ وغيره بل يحكمون

باب الكل نحو حصار على الكوكب وجه الاكثر
ان الرأ حرف مستقل لكونه في محله كالمكر في
فيه لبناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة سهل
من سلوك طرق مختلفة الاصوات علم ان الا
الجارية على لفظ الانسان اما مقولة الى باب
المصادر ولزمت المصدية ولم تصر اسم فعل او
لم ترم المصدية وصارت اسم فعل فالاول مثل
واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه
ومه وحكمه حكم اسم الافعال واما غير منقولة بل ثابتة
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم
تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على الواو اضمها
ما يروض للانسان عند حوصل معنى له كقول القائل
او التعجب وي روح لا تقدر ان تحكم عليه شئ او
على شئ او غيرها ما يحوي على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ

كما اذا قلت غاف فاصد الاصدا ما يشابه صوت
الغراب عن نفسك وحيث لا تقدر ان تعلم عليه
اوبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما الرخ او دغا
او غير ذلك كما اذا قلت فخ الامانة البعير وحيث
ايضا لا تقدر ان تعلم عليه اوبه وهذه الافكارها
مبنيات لا تشقا التركيب فيها واذا لم يلفظ بها على سبيل
الحكاية كما اذا قلت قال ربه على العجب وى او مثل
الامانة البعير فخ او غاف عن صوت الغراب فهي
في هذه الحالة ايضا مبنية لكن الاس حيث انها
اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمرد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها
على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست ببنية
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
مجربا واخذ ما حكمها وبنيت لجربها مجربا لا لتركيب
فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ

انما قال

انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما لو
على به صوت اى اصدا على لسان الانسان تبينها
بصوت شئ كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به لغيره بمعنى مثلا اى لا ياختارها
او جريا او دغا عنها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان
المتبادر من البرهان ذات القديم الرابع فلا يتناول
ما هو للطيور بل بعض افراد الانسان ايضا كالصبيان
والجبابرة واذا كان ذكرا على سبيل التمثيل يتناول
التعريف كلها فالاول كغاف اذا صوت به انسان
تبينها بالغراب والثاني كفخ مشددة او مخففة عند
الامانة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو
ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير
قبل ذلك لانه لما كان هذا القسم من تعلقها
بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم
كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق

بغير المركبات الى المركبات المعدودة من المبنيات
 كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او ظاهرا
 اسمين او فاعلين او حرفين او مختلفين وجعلها
 كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال
 ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او ظاهرا لانه
 مثل سبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موصوف
 لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في علم الكلمة حيث هي
 مجرى الاسماء المبينة وقول ليس بينهما نسبة مجرى
 مثل جند الله وتابط شر لان بين حرفي كل
 واحد منهما نسبة قبل العلمية والاعني انه يخرج
 بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من اول
 الحد ودلان بين جزئية قبل التركيب نسبة
 العطف وتعيين النسبة على وجه اخر يخرج
 منها هذه النسبة اصعب من خرط القاد والآن
 ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهرها

حيث تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى وذلك
 انه يفهم من ظاهر الهيئته التركيبية التي في جند الله
 النسبة الضافية ومن ظاهر الهيئته التركيبية التي
 في تابط شر النسبة التعليلية التي تكون بين الفعل
 والمفعول بخلاف مثل خمسة فان هيئته تركيب
 احد جزئيه مع الآخر لا تدل على النسبة اصلا كما ان
 هيئته تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل
 عليها من غير فرق فانطبق الحد على الحد وطردها
 او عكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا الحاصف
 عطف او غيره بنيا الى الجزء الاول مع الاول لوقوع
 اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للادغام
 والثاني لتضمنه الحرف كنه خمسة فان اصله خمسة
 وخشرة حذف الواو وركبت عشرة مع خمسة
 وشمل حادي عشرة واخواتها يعني اخوات حادي
 عشرة من ثاني عشرة الى تاسع عشرة واخوات

كل من خمسة عشر ومادى عشر واما اور ومثاليين يعلم
ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه
العدد والرائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه
وقبل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف الا في
به حادى عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا
من اسماء لعدد واحد من المشتق من لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوف بعد العدد السابق على مشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل اعتبارا
وقوفه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من
المفردات للدلالة على ما ذكرنا اردوا ان يأخذوا
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من
مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تنفع هروفا
جميعا فاقصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في
اخذ بعض الحروف من كل جزء منظمة الاتساق
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر

فاخذوا

فاخذوا مثلا من احد عشر متضمن حرف العطف حادى
عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوفه بعد
العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار
انه مأخوذ من احد عشر متضمن حرف العطف لا
باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى
هذا الصواب الحادى والعشرون لا فوق بينهما الا
بذكر الواو وحذفه الا ترى عشر واثنى عشرة فانه
لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتعلم ويعرف
الاول لشبهه بالضاف لسقوط النون والاى
وان لم يتعلم الثاني حرفا اوجب الثاني مع منع
حرفه ان لم يكن قبل التركيب بنيا كعطيك وفي
الاول للتوسط المانع من الاواب وعلى الفصح
لانه اخص في الاصح اى اواب الثاني مع منع
الحرف وبنا الاول انما هو في اصح اللغات و
فيه لغتان اخريان احدهما اواب الجزئين معا

واطراف الاول الى الثاني وضع صرف المضاف اليه
 واهربها احوال الجنتين معا واطراف الاول الى
 الثاني وصرف الثاني الكتابات جمع كتابة وهي
 في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ
 غير صريح في الالة عليه لفظ من الاوّل كالإشارة
 على السامعين كقولك جاني فلان وانت تريد
 والمراد بها هربا ما يعني به اللفظ المصدرى والكل
 ما يعني به بل بعضه والكل بعض بل بعض معين
 فكانهم اصطاحوا في باب البنيات ان يريدوا بها
 ذلك البعض المعين ولا ذلك لم يقل بعض
 الكتابات كما قال بعض الظروف ويتعدى نونه
 الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اوضح عن تفرعها
 مطلقا ونومل لذلك البعض المعين فقال
 الكتابات كم وبنائها كقولها موضوعة وضع الوف
 او تكون الاستغرابية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية

عليها

عليها وكذا وبنائها لا ينحصر في الاصل ذال من اسمي الآ
 مثل عليها كاف التشبيه فصار الجموع بمنزلة كلمة
 واحدة بمعنى كم وبقي ذال على كل بناء وكل واحد
 منها يكون للعدد والكتابة عنه وجاءت الكتابة من
 خبر عدد ايضا فخرجت يوم كذا اكنية عن يوم
 السبت او غيره وكيفت وذيت تلحيت الى
 للكتابة عن الحديث والجملة وانما بنينا لان كل واحد
 منها كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي
 جملة لا تتحقق احوالها ولا بنينا لانها من خواص
 المفردات فلما وقع المفرد موقعها ولم يجر خلوقه
 رجع البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب
 ومن الكتابات كاشن ونماهي لان كاف التشبيه
 دخلت على الي والي وان كان في الاصل مع بالكلية
 انمي عن الجنتين مضاهما الاوادي وصار الجموع
 كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على

يكون اخره لون ساكنة كما في من لا تسوين فكن
 ولهذا يكتب بعد الباءون مع ان التسوين لا يوافق
 لها في الخط فترتبة في البناء مخطئة عن احوالها فلهذا
 لم يذكره المصنف معها فلم الاستفهامية المتضمنة
 معنى الاستفهام مميزة الى الذي يرفع الابهام عن
 جنس المسئول منه منصوب على التمييز مفرد لانها
 لما كانت للعدد ووسط العدد وحسن او شدة
 الى تسعة وتسعين مميزة منصوب مفرد جعل
 مميزة كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان ككلا
 وكم الخبرية مميزة مجرور بالاضافة مفرد تارة و
 مجموع اخرى نقول كم رجل عندك كم رجال
 عندك كما نقول مائة ثوب وثلاثة ارباب و
 انما جاء مفرد لان العدد والكثير مميزة كذلك وانما
 جاء مجموعا لان العدد والكثير فيه ما يسمي عن كثرة
 مريحا ولما كان هذا ليس مثله في النسخ بالكثرة

جعل

جعل جمعية مميزة كائنها مائة عن معنى النسخ بها و
 يدخل من فيهما الى في مميزة كم الاستفهامية والخبرية
 نقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
 قال الشاعر الرخى هذا في الخبرية كثير نحو وكم من
 ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جمل المميز
 المضاف اليه كم وانما مميزة كم الاستفهامية فلم اعثر
 عليه مجرور بمن في النظم ولا ترو الاول على جوازه
 كتاب من كتب هذا الفصل لكن جود الرخى
 ان يكون كم في قوله تعالى اسئل بني اسرائيل انما هم
 من امة بيينة استفهامية وخبرية ولهما الى لكم
 استفهامية وخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
 تتضمن الاستفهامية وموقفتي صدر الكلام
 ليعلم من اول الامر انه من الى نوع من النوع
 الكلام والخبرية ايضا تدل على انشا الكثير وهو
 ايضا نوع من الكلام فيجب التنبه عليه من او

الامر وكلاهما لو قال كلتا هما لكان اوفق لتأنيث
 الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلا هذين التاويلين
 وهما كم الاستفهامية والخبرية الى كل واحد منهما
 يقع مرفوعا ومنصوبا ومجورا ثم بين موقع كل
 واحد منهما بقوله فكل ما الى كل واحد من كم الاستفهامية
 والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او
 تقديرا غير مشتغل عنه بغيره او متعلق بغيره فهو
 من حيث هو كذا لك كان منصوبا معولا على انه
 الى على حسب حمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا
 بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت
 فكم منصوب على الظرفية مع اقتضا الفعل المفعول
 به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من
 المنصوبات فتبينه لانه من المنصوبات انما هو
 بحسب المميز فالاستفهامية كوكم ولا ضربت في
 المفعول به وكم ضربت ضربت في المفعول المطلق

وكم

وكما يوماء ضربت في المفعول فيه والخبرية مثل كم ملام
 ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا
 الفعل او خبره ثم من ان يكون مفعولا او مقورا
 يدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا فتره
 اذا جعلته من قبيل الاضمار على من رتبة التفسير
 وقد رت بعده فعلا مقورا غير مشتغل عنه ودخل
 في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم تقف
 بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الهيئة مرفوع
 ودخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله الى كل واحد
 من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر
 كوكم ورجل اشريت وكلم رجل مرت او اضاف
 كوكم لرجل كم رجل ضربت ورجل اشريت مجرور
 بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر
 والمضاف عليهما مع ان لهما مصدر الكلام لان خبر
 الجار عن المجور منفتح لضعف ثلثه فيجوز تقديمه

عليها على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع الجوار
ككلمة واحدة مستحقة للصدر والاى وان لم يكن
بعده اللفظ والتقدير افعلا او شبه فعل غير متفعل
غنه بغيره او تعلق ضميره والقبلة حرف جر او مضاف
وكان مجردا عن العوامل اللفظية ثم روي الى هو
مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من الوبك وهذا
مبنى على مذهب سيبويه فانه يجهل عنه معرفة عن
نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا
خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة و
خبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سرك فكم صرنا مضربا
منسوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار احوال الكائن فيه ودخل في قاعدة الرفع
ثانيا لقيام مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك
اي مثل كم في تاني الوجه الاربعة اللاحقة بالفتحة
المذكورة اسما للاستفهام والشرط بمعنى انه تاني تلك

الوجه والدرجعة في جميع هذه الاسماء الا في كل واحد
مها وهي من والى والى والى والى وهي مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا اخصت بالشرط كيف
وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا
استفهاميتين يتاني فيهما الوجه الثلاثة الاول
نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت وبما مررت
وغلام من ضربت وغلام ما ضربت ومن ضربته وما
صنعت ولا يتاني فيهما الرفع على الخبرية لانشاء خبريهما
واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاني فيهما تلك الوجه
الثلاثة نحو من ضرب اضرب وما تفنع صنع ومن
تمرر امرر وغلام من ضرب اضرب ومن ياتني فهو
مكرم وما تفنموا الا تفنمكم من خبر تجذوه عند الله و
لا يتاني فيهما بل في جميع اسما الشرط الرفع على الخبرية
فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء
وما هو لازم للظرفية من هذه الاسماء كمن ومن والى

واما ان والى وكيف واذا ان لم يجز جاز فوس ان
 فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم
 اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسمها في كذا اذا
 يقوم زيد اذا بقعة عمر والى وقت قيام زيد وقت
 فعه وعمر وفي مرفوعة بالابتداء قال الشارح الر
 واما لم اختر لفظ على شاهد من كلام العرب وما هو
 لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصاب
 على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ فهو كذا متى خبرك لفظ
 الى متى كان خبرك به واما الى فيتا في فيه الوجه
 الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا
 على تقدير انتصابه على الظرفية كذا الى وقت مجيئك
 الى الى وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير
 انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجه
 الباقية مثل اياهم ضربت وياهم مررت وياهم قائم
 وشل كم حمة لك باهرير وخالة يعني فما حمل

والجهر وذكر الميز وحذفه ثلثة اوجه هذا في كثير من
 النسخ وفي بعضها وشل تميز كم حمة الى ما هو تميز
 باعتبار بعض الوجه فعلى النسخة الاولى يحتمل
 ان يعتبر الوجه الثلثة في كم احد حار فعه بالابتداء
 والآخر ان نصبه على الظرفية او على المصدرية
 فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معولا على حده
 الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليبق ما سبق
 من وجوه الخراب كم ويحتمل ان تعتبر الوجة الثلث
 في ميزها الى حمة فاحدها الرفع بالابتداء استغناء
 كانت او خبرية والآخر ان النصب على تقدير كونها
 استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى
 ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف ميزها وهو
 غير مذكور فيما سبق فكان الالبق تأخير هذا عن
 قوله وقد حذف في شل كم مالك واما النسخة
 الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرد

يهجر جري ونامه فد عا قد علت على عشاري القل
 المعوجة الرسخ من اليد او الرجل فكلون منقلبه
 الكف او القوم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت
 كذا لك او هذه خالقة لها نسبها الى سوا الخلفة
 والما على طهيت على نهمه معنى طهيت اي كنت
 كارهها بعد مزها مستكفاما فحدثني على كرهتي
 واختار من الوازع خدمتها الخلب لانه خدمه ثمرها
 وهي ابلغ في الدم من خدمه الامان والعشار
 جمع عشرة اوحى الناقة التي اتي على حملها عشرة ثمر
 واختارها لانها تاوي من الخلب ولا تطيع
 بسروية فهي عليها زيادة مشقة وفي ذكر عمة و
 حالة اشارة الى رذالة طرفي ابيه وامه فالاستفهام
 على تقدير النصب على سبيل الترهيم كانه دخل عن
 كميته عند عثامته وخالاته فقال عمة وكونها خيرية
 على تقدير الجهر على سبيل التحقيق اي كثير من عثامته

وقال لك

وقال لك قد طهيت على عشاري واذا حذف الميز
 اي كم مرة او كم طهيت على الترهيم او كم مرة او كم طهيت
 على التثنية فارتفع عمة على الابتداء ومصحح يوجب
 بقوله لك وخبره قد طهيت وكم استفهامية كانت
 او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب
 لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط
 الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
 حالة وقد عا واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها
 خفضتها وذلك واضح وقد حذف ميزكم استفهامية
 كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي
 في كل مثال قامت قرينة دالة على الحذف فانه
 اذا سئل من كميته مالك او خبر عن كثرته فظاهر
 الحال قرينة على انه سؤال عن كميته درهمك
 او دينارك او اخبار عن كثرتهما فغناه كم درهما
 او دينار او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا

المثال مرفوع على الابتداء وما لك خبره والذات
 عن ضربك بعد العلم بوقوعه او خبره عن كثرة
 فظ ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى
 مرات ضربك الى كم مرة او كم مرة ضربت او الى
 ضرباتك الى كم مرة او كم مرة ضربت فكم في هذا
 المثال انما منصوب على الظرفية او المعطوفة و
 الفرق بين المعنيين اذ كان المصدر النوع
 فظاهر واما اذ كان للعدد فالمحوظ في الظرفية
 اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوع للزمان
 وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
 ويحل ان يكون المثال الثاني بتقديمكم رجلا او
 رجل ضربت وعلى هذا التقديم يكون كم منصوبا على
 المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة
 من المنبئات المعبر عنها بعد تعدادها بعض
 الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها

اي ومن تلك الظروف ما الى طرف قطع عن
 بحذف المضاف اليه من اللفظ دون النية فان
 غنى نسيانه اعرب مع النسيان كقوله بعد كان
 خبر من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن
 المضافة غايات لان غاية الكلام كانت ماضيف
 هي اليه فلما حذف من غايات ينتهي بها الكلام
 وانما نيت لتفهمها معنى حرف الاضافة ولشهرها
 بالحواف في الاحتياج الى المضاف اليه وتعتبر
 الضم لغير الفصان باقوى الحركات كقبل وبعد
 وما اشهرها من الظروف المسهوع قطعا عن
 الاضافة مثل تحت وفوق وقدم وخلف
 ووراء ولا تعاس عليها ما يعنينا ويجوز في هذه
 الظروف على قلة ان يعرض النسيان من المضاف
 اليه فتعوب قال الشاعر فسانع لي الشرب
 وكنت قبله اكاد اغصن بالما الفرات فلان

بين ما اخرجت هذه الظروف المقطوعة وبين ما
 بني منها وقال بعضهم بل انما اخرجت لعدم تفهمنا
 الاضافة بمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الناصب
 الرضى والاول هو الحق وهو مجرى مجراه اى مجرى الظروف
 المقطوعة عن الاضافة لا خير وليس غير في حد
 المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
 لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا
 يحدف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو
 هذا لا خير وجانى زيد ليس غير لكثرة استعمال
 غير بعدهما وكذلك مجرى مجرى الظروف المقطوعة
 عن الاضافة حسب لشبهها بغير في كثر استعمالها
 وعدم توفيقها بالاضافة ومنها اى ومن الظروف البنية
 حيث للمكان وقال الاضفش قد يستعمل للزمان
 والاضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية
 في الاكثر اى في اكثر الاستعمالات وقد جاء ما

حيث

حيث سريلا طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد
 هو سريلا مفعول ترى اى اما ترى مكان سريلا
 طالعا آخره نجا يعنى كالشهاب ساطعا ولما بين
 على نعم كالغايات لانها غالبية الاضافة الى الجملة
 والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصنف
 الذى تضمنه الجملة فمنى وان كانت فى الظاهر مضاف
 الى الجملة فاضاقتها اليها كالاضافة فتاھت القام
 المحذوف ما اضيفت هي اليه فبنيت على الضم
 مثلها ومع الاضافة الى المفرد يوجه بعضهم له
 على البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه
 على بناء لشدة الاضافة الى المفرد ومنها اى ان الظروف
 الجينية اذ زمانية كانت او مكانية ولما بين
 لما ذكرنا فى حيث وهي اذ كانت زمانية مستقبل
 اى للزمان المستقبل وان كانت داخلية على الماضي
 وذلك لان الاصل فى استعمالها ان تكون

من الارزقة المستقبلة تحقق من بينها بوقوع حدث
 فيه مقطوع بوقوعه في افتقار التكلم فاللعل عليه
 استعمالها في الغلب الاكثر في هذا المعنى نحو قولهم
 الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
 اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع كلام الفوب
 بالامور المتوقعة وقد يستعمل في الماضي كما في قوله
 تعالى متى اذا بلغ بين السدين وحي اذا ماوى بين
 الصدفين وحي اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى
 الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى
 حرف الشرط فهذا اعم من اخرى لئلا يفتقد الى
 تكون معنى الشرط فيها اضيق الى جعل مختارا بعدها
 الفعل المناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا
 على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل
 ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجرورة عن معنى
 الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة من قولهم فاجأته

فجأة بالضم والمدة او القينة والنت لا تشوبه قين
 المستبعد بعد ما فرقا بين اذ احده وبين او الشرطية
 والمراد باليوم المستند الى غلبة وقوعه بعد ما قلنا في
 ما سبق من عدم وجوب الرفع بعد هاء في باب
 الاضمار على شريطة التضمنه نحو ضربت فاذا اسبح
 اي فاذا اسبح حاضر او واقف على حرف الخبر
 العامل في اذ احده معنى المفاجاة وهو عامل الاظهر
 وقد استفيد من ظهوره القوة ما فيه من الدلالة على
 واما الفاجأة في السببية فان المفاجاة اسع سببية
 عن الموجع وقيل والاقرب الى التحقيق انها عطية
 من جهة المعنى اي ضربت المفاجات ومثل المعنى
 ضربت المفاجات زمان وقول اسبح كما هو مقتضى
 الزمان فان اذ احده زمنية او مكان وقول
 اسبح كما ذهب اليه المبرد فانها مفعولة مكانية
 وقول زمان وقول اسبح او مكانة مفعولة في

لما جاءت الافعال به واللام هي او ظرفية بل لغير
اسمية بل المفعول به محذوف كما في جات في زمان
وقوف السبع او كانه اياه اي السبع وقد يكون
الزمان كذا فيك اذا اجمعه اليه الى وقت الممر
اليه وقد يستعمل اسما مجزوا من سمي الطرف في
اذا ايقم زيد او ابقعه عمرو وقد يستعمل اليه
بمعناها كالحرف المبيته او الكاسه للمأوى
وبما فيها لما مر في حيث او يكون موضع
الحرف وقد تحذف للمستقبل كقولك تعالى سوف
تعلمون اذا اذلال في اضافته وتقع بعدها الجمل
الاسمية والفعلية لعدم شتمها على معنى الشرط الفع
اقتضاها بالفعلية مثل كان والكتب او زيد قام
واذ قام زيد وقد تحذف للمفاجاة كخبريت فاذا زيد
قام ونظمت بحيرا لم يذكرها العطف وما ايسر
والتي هي في المكان استقراما وتقراما اي حال كونها

الاستقرار

للاستقرار والشرط وبما وضم الشئ ما صرف الاستقرار
او الشرط كواين زيد وابن كمن الكس والى زيد
والى نجلس اجلس وقد جا الى زيد بمعنى كيف
والى القتال بمعنى متى ومنها في الزمان فيما الى
في الاستقرار والشرط نحو في القتال وفي كونه
اخرج ومنها ايان للزمان استقرارا مثل معنى كونه
قوله تعالى ايان يوم الدين والفرق بينهما ان
ايان مختص بالامور العظام والمستقبل فلا يقال
ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف
متى فانه غير مختص بهما والمشتبه في معنى الهمزة
والنون وقد جا كسرهما ايضا ومنها كيف الكيفية
لحال استقرارها الى حال الشيء وصفته فاعلم انما
صفة الشيء الزمان لخالها الوجه بعينه الشاير
قال صاحب المفصل وكيف جاء بوجه الظروف
ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد الى

10

البواطن امر واحد الحكم عليهما بأولية المدة لان
 اول المدة ان يكون امر واحد لا شيئ من اوانها
 فالشيء والمجموع اد اوانها اول المدة يكونان في
 حكم المدة العرفية حقيقة كالمثال المنقسم او حكما
 كما رأيت مذ يوم الغنى في فصل النعيين
 المنقسمين كونه معرفة بالان النعيين مقصود
 لانه لا فائدة في جعل الوقت المبرور اول مدة
 فعل لان اولية وقت ما زمان مدة الفعل معلوم
 بالضرورة ومارة يكونان تحت جمع المدة كالمجموع
 مدة زمان الفعل فليهما ان من مدة المقصود
 ان الزمان الذي قصد به حال كونه متسايا فاعلم
 ان بعد هذه المستوفى جميع امراته بحيث لا يشك
 منه شيء نحو ما رأيت في يوم الى ان الخالص امر مدة
 زمان عدم روي بزمان لا الزمان ولا الفصل و
 قد أصبح بعد هذا المقصود كما ظهرت مدتها

والنقل كوما خرجت مذ و هبت اوان الخا ما كانت
الى هذه الصورة نقلت كانت او مخططة كوما خرجت
مذ اليك وذهب او ما خرجت مذ ان و هبت او
الجملة الاسمية كوما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره
المضارع لظنه فيقدر بعدهما زمان مضاف الى
احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكانت نية
في ما خرجت مذ وهما بك مذ زمان وهما بك وقت
هذا القياس فيما بقي وهو ان كل واحد من مذ وقت
سميت مبتدأ وحما موقوفين لكونهما في تأويل
الاضافة لانهما لما معنى اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعدهما
خلالها لمرحاج فانها عند خبر المبتدأ والمبتدأ
ما بعدهما ويرو عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر موقوفة
وذلك غير جائز وعلم لهما اذا كانتا مبتدأ

او هبت

او هبت افرها اسمان صريحتان لا يربطان فلا يصح
من الظروف المبنيئة الا ان يربط بينهما كوما
من اسماء الزمان لانها يقعان ظرفين في تركيب
ومرهما الحان الظروف المبنيئة التي بالالف المقصورة
ولان يفتح اللام وضم الدال وسكون النون
قد جاء لان يفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولان يفتح اللام والدال وسكون النون واللام
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون واللام يفتح
اللام وسكون الدال واللام بضم اللام وسكون الدال
واللام يفتح اللام وضم الدال وباءوها لوضع بعضها
وضع الحروف وحمل الباقية عليه وكلها بمعنى عند
والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عند
وفيما في خزانة وان كان غائبا عند والاقوال المال
لدى زيد اولئك زيد الا فيما يحضر عند وتكميها
ان يربط على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد

في بعض لغات العرب بلدان خاصة غداوة طاعت
سما عا تشبها لونها بنون التوس في مثل ليل نيا
والزالك يحذف عنها ويثبت وتكون غداوة كثر
استعمال من سحره وخبرها ومنها قط مفتوح الف
ومعوم لها المشددة وهذه أشهر لغات المشددة
او المحذوفة وبما قط ساكنة الفاضل قط الذي
حوسم فعل فحده خمس لغات فيه كلها الماشي
لنفي الى الابل فعل الماشي لنفي او الماشي الماشي
لنفي وقوع شئ فيه يستغرق لنفي جميع الارض
الماضية كوما رية قط وبما المحذوفة لوضع من
الوقوف وبما المشددة لساكنها الاخرى المحذوفة
وقيل حمل على خبرها عرض ومنها عرض لنفي
وضم الصاد وقد جاز فتح الصاد وكسرهما المتساوي
الى الابل الفعل المستقبل لنفي او الماشي المستقل
لنفي في وقوع شئ يستغرق لنفي جميع الارض

المشقة

المشقة كوالا اراه عرض وبما عرض على اسم الكون
مقصودا من الاضافة كقبل وبعد دليل اوجه
مع المضاف اليه كعرض العائضين اواخر
الاهرين ومعنى الدهر والعائض الذي يمشي
على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة و
الى كلمة او المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لا
لنساكنها البناس المضاف اليه ولو بواسطه على
الفتح المحذوفة كقول تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فمن قرأ
بالفتح ويجوز احوالها ايضا كونهما اسما مستحقة
للارباب ولا يجب انساب المضاف الى المضاف
البناسه وكذا لك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والارباب مثل وخبر
مذكورين مع ما وان محذوفة ومشددة مثل
قيام مثل ما قام زيد وقيام مثل ان تقوم او

على انك تقوم لتأثيرها الظروف المضاف الى تلك
 في احوال حيث ولحده المشاهدة وكرها في حيث الظروف
 ويؤثر احوالها لكونها اسمين مستحقين للاواب
 الموفقة والذكورة اي هذا باب بيان المعرفة والذكورة
 من اقسام الاسم الموفقة ما الخاسم وضع لوضع
 بترني او كلى لشيء ملتبس بعينه افايدانه المتعينة
 المعلومة لمتكلم والمخاطب المعروفة بينهما فالشي
 مقيده بهذه المعلوماتية والمعروفة اذ وضع له
 فهو المعرفة واذا وضع له اسم باختيار ذاته مع
 قطع النظر عن هذه الجينية فهو الذكرة فتقوله ما
 وضع لشيء شامل للمعرفة والذكورة وقوله بعينه
 يخرج به الذكرة وهي الى المعرفة سنة الواع
 بالاستفراغ وانشاء بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب
 المرتبة فالاول المفرد فانها موضوعة بالذ
 معان معينة لشخصه باعتبار امر كلى كما عرفنا

الواضح لاحظ اول المعروف المتكلم الواحد من حيث
 انه كلى عن نفسه مثال وجعله الى للاحظ الواحد
 ووضع لفظا باذا كل واحد من تلك الاورد
 بخصوصه بحيث لا يتبادر ولا يفرق الا واحد مخصوص
 دون القدر المشترك فيعقل ذلك المشترك
 الى التوضيح لانه الموصوف له فالوضع على والموصوف
 له جزئي شخصي والثاني الاعلام الشخصية
 كما اذا قصود ذات زيد ووضع لفظ زيد بالذ
 من حيث معلوماتية ومعروفة او الجينية كما اذا
 مضمون الاسد وهو الجوال المفرد وضع بالذ
 من حيث معلوماتية ومعروفة لفظ اسانه فحدا
 اللفظ بهذا الاعتبار علم هذا المعنى الجيني ومعرفة
 بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بآراء هذا المفرد
 الجيني مع قطع النظر عن معلوماتية ومعروفة
 فانه بهذا الاعتبار ذكرة والثالث الهمات

سها الاشارة والموصولات وانما سميت بهما
 لان اسم الاشارة من غير اشارة بهم وكذا الموصولات
 من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
 والموضوع له خاص فانها موضوعه بارة معان
 متعينة معلومة معروفة من حيث معلومها و
 معبوديتها وضعا عاما كلياً فان الوضع اذا قل
 مثل معنى المشار اليه المفرد المذكور عين الخطا بارة
 من واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا
 لان المقصود المعبر فيه عام وهو المشترك بين تلك
 الافراد والموضوع له خاص لان خصوصية كل واحد
 من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والتميز
 والخاس ما عرف باللام التعريفية او الجنسية او الاستثنائية
 وانما لم يقل ما دخله اللام لانه يدخل فيه ما دخله اللام
 الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ايسر من به
 الميم في اسفر بدل من اللام فلا بعد ما دخلت

قسم اخر من العارف او عرف بالاند كبريا جل
 اذا قصد به معين بخلاف بابل غير معين فانه
 نكرة ولم يذكره المتقدمون لانه يترجم الى ذي اللام
 اذ اهل بابل يالها الرجل والسادس المضاف
 الى احد حالي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يلزم
 صحة الاضافة الى احد حاليها بالنسبة الى كل
 واحد فليرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة
 الاول فان المتأدي لا يضاف اليه قبل كان عليه
 ان يقول والمضاف الى الموقوفة لا يدخل فيه المضاف
 الى المضاف الى الموقوفة ايضا مثل علم ابيك
 والجواب ان المراد بالمضاف الى احد حاليهم من
 ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك انظر
 الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظا غير اوائل
 او ما ينزهها فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضاف
 معنى معنى اضافة معنوية فتقوله معنى مفعول مفعول

بحرف مضاف واخره من المضاف الى ا
هذه الامور اضافة لفظية فالحال ان يثبت ثوبا
ولما سبق تعريف المصبرات والمهمات وثق
الحا اعمى ظاهر والمعروف باللام واللام المستعمل
عن التعريف فخص العلم بالتعريف فقال العا
اسما كان اولها او كنية لانه ان صدر بالاب
او الاء او الاء او البنت فهو كنية والاولان
قصده مدح او ذم فهو اللقب والاف هو الاسم
ما وضع لشي بعينه شخصا او جمعا او اخره
عن التكرار والالام الغالبة التي تحتها
معين بقلبه الاستعمال فيه داخل في التعريف
لان قلبه استعمال المتعلمين بحيث ان
العلم الغالب هو معين بميزة الوضع من
معين فكان حولا لم تعلمين وضد ذلك
غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم

لشي

لشي بعينه غير متناول غير ذلك لشي باستعمال
فيه واخره من المعارف كلها وقوله بوضع
فالتناول بوضع واحد لانه يخرج الالام المتكررة
ولما اشتهر الى ترتيب الالام المعارف في الالام
بترتيبها في الذكر اريد الترتيب على ترتيب اضافتها
فيكون في هذه الترتيب فقال واخرها الى
اخر المعارف يعني اقلها لسانها الخطاب
حيث اضافها المصم المتكلم بعد وقوع الالتفات
فيه ثم المصم الخطاب فانه يتطرق فيه لا يتطرق
في المتكلم الا بذكرها انك اذا قلت لانا لم يلبس غيره
واذا قلت انت جاز ان يلبس باخر فينوع
ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون
المعرفة ابعث من اللبس ثم المصم الغالب ولم يذكر
لانه علم من روية المتكلم والمخاطب انه ادرك
منها واقصر على بيان النسبة بين اضافة المصم

فان سائر المعارف لا تعاقب بين اقسامها الا ان
اى احد هاتين فيه تعاقبا باعتبار تفاوت المقادير
اليه ولحقها اما اثبت التفاوت بين اقسامه بعد
بيان بين النوع المضاف اليه واصنافه وهذا
الترتيب الذى ذكره انما هو مذهب سبويه فان
فيه اختلافات كثيرة الذكر ما وضع لشيء لا يعينه
اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعروفة المعروفة
من حيث هو كذا الك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والذكر ويقول لا يعينه ضربت الموفة
اسما للعدد انما افرد بها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست بغيرها حتى ما وضع اى انما لا و
ضعت لكمية اعداد الاشياء منفردة كانت تلك
الاعداد او مجتمعة فالاشياء حتى العدد ودرت واحدة
كل واحد واحد منها وكمية الاعداد ما يجب به اعداد
عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك

العدد

العدد ودرت لكم ودرت لفظ الموضوع بازاء تلك
الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية
واحدة منها اسما للعدد والواحد موضوعا لكمية
اى الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن عدد
منها لم يجب بالواحد والاشياء موضوعا لكميتها
اذا اخذت مجتمعة لتكررة مرة واحدة فاذا سئل
عن معدودين يجب بالاشياء وهكذا الى ان
نهاية لم يظهر من هذا التفسير ان لفظ الواحد
الاشياء واخلاق في هذا التعريف لا لهما من
اسما العدد في عرف النحاة وان لم يكونا من بعض
اهل الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذا
العبارة ان لفظ الكمية حتى موضوع له من شئ
اعتبار معنى اخر منه لا يقتضى التعريف بل كل
ورجلين وذراع وذراعيين ومن ومئين ثمانين
لا تفهم منها الوحدة والتنسبة فقط اصولها

صول اسم العدد والتي تفرخ منها بالكتابة اما بالكتابة
 الثانية كواحدة واثنان او باسما ككلمات الى
 سبع او بالتثنية كمالثين والخبين او بالجمع كحبات و
 الوف وعشرين او بالتركيب اضافة كان ككلمات او
 انشراحا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
 اثنا عشرة كلمة واحدة الى عشرة وعامة والف نفور
 في الاعداد مذكورة وموضحة ومفردة ومركبة و
 معطوفة واهل اثنتان في المذكر والمؤنر وتثنية
 واحدة اثنتان او ثنتان في المذكر والمؤنر وتثنية
 على ما هو القياس وتقول في المذكر ثلثة الى عشرة
 بالثانية الجماعية المذكر اعتبار الثانية الجماعية كثلثة بيا
 الى عشرة رجال وثلث الى عشرة بدو ككل جمع المؤنر
 وقا بين المذكر والمؤنر كثلث نسوة وعشرة
 نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق
 وتقول اذا جاوزت عشرة احدى عشرة اثنا عشرة

في المذكر

في المذكر نحو احدى عشرة رجلا واثنا عشرة رجلا احدى عشرة
 اثنا عشرة او ثنتا عشرة في المؤنر نحو احدى
 عشرة امرأة في الاصل بتذكير المذكر وتثنية المؤنر
 ونحو الواحد الى احدى والواحدة الى الاحدى للتخفيف
 وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر كثلثة
 عشر رجلا ثلث عشرة الى سبع عشرة في المؤنر
 كثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيها كماله
 قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كاهة اثنا
 اثني عشر من جنس واحد فمما هو كالكلمة الواحدة
 بخلاف احدى عشرة واثنا عشرة فان الثانية
 فيها من جنس واحد اما تذكير الثاني في احدى عشرة و
 اثني عشرة فمحمول على التذكير في ثلاثة عشر و
 الثاني ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يخصص
 للتثنية ولذا حكمنا عليه بانه جنس اخر من
 التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا

حملت على ثمان واما ما في الجزاء الثاني في الترتيب
 لانه لما وجب تكبيره للمذكر لما عرفت وجب تكبيره
 للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
 والمؤنث وهم بلسان التبيين عند التركيب في الترتيب
 اي من عشرة نحو زامن لولا ان ذلك كان في
 محل التركيب في احدى عشرة واثنى عشرة او
 خمس فجات في ثلث عشرة اثنى عشرة و
 الحجازيون يسكنونها حتى اللغاة الفصحى لانها
 اعطف من الفتح وتقول عشرون واقلها كسر
 انا لانه منصوب بالاعطف على عشرون المعنوية
 محلا بمقولة القول وهي اثنى عشر واربعون وتسعون
 الى تسعين فهما اي في المذكر والمؤنث من غير
 فرق وهي عشرون ثمانية وتقول فيما زاد على كذا
 من تلك العقود الى عقد احدى عشرون
 في المذكر احدى وعشرون في المؤنث وما قبلها

والاربعون

والواحدة حرمنا بدون التركيب لان المعطوف و
 المعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استغنى لهما
 بالاعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
 لم يدبرهما في قاعدة العطف بل حفظ ما تقدم بل حفظها
 بما عدلها فقال ثم بالاعطف اي اعطف تلك
 العقود على الراء عليها كائنا ذاك الراء بل حفظ
 ما تقدم من اسما الاعداد بعينه من غير تغير فتقول
 اثنان وعشرون في المذكر واثنان او ثنتان
 وعشرون في المؤنث وثلاثة وعشرون في المذكر
 وثلاث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة و
 تسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد
 على تسعة وتسعين مائة والف في الواحدة مائة
 والفان في الثنية فهما اي في المذكر والمؤنث
 من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة الف
 وما يقرب عنهما بالاعطف اي بعطف الراء عليهما

او عطفها على المائة حال كون المائة واقعا على صورة
 ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبدل فتقول
 مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان
 ومائة وثلاثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد
 عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد
 عشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة و
 اثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة
 ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون
 امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع
 وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة
 والالف وجمعها ويجوز ان يعكس العطف
 في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا و
 الاصل في توالي عشرة فتح اليا لبناء عدد الالف
 المركبة على الفتح كتثنية عشر وجاء اسكانها الى
 اسكان اليا لتساقل المركب بالتركيب كما في قوله

وشذ

وشذ حذفها الحذف اليا لفتح النون لانها اذا
 حذفت اليا فالوجه بقا الكسرة كما في قوله حاني
 القمحي اذا حذفت اليا الا ان الذي سوغ ذلك
 فيه كونه مركبا فزوي زيادة استثقاله فجعل موضع
 الكسرة فتحة قال الشاعر ح الرضي وكجود كسرهما
 ليدل على اليا المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق
 اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
 ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شذخ
 في بيان حال ميماتها وابتدأ من الثلاثة لانه
 لا ميم للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
 وميم الثلاثة الى العشرة والثلث الى العشرة
 محفوض الى مجرور ومجموع لفظا كوثلاثة رجال
 او مئتي كوثلاثة دھط اما كونه محفوضا لانه
 لما كثر استعماله اثر فيه اليميمز بالاضافة تخفيف
 لانها تسقط التنوين والنون واما كونه مجرورا

يطابق المعدود والعدد والافى ثلث مائة الى تسعمائة
 استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة عين
 مئة واربعا ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال
 مئات او مئين لان الثمانية جمع بين احد هما في صورة
 جمع المذكر السالم وهو مئود والمائة جمع المؤنث
 السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
 المذكر السالم فلا يقال ثلثة مائين فلم يبق الا ان
 لکنهم كرهوا ان يلى التميز المجموع بالالف والثا
 بعد العتود المجئ بعد ما هو في صورة المجموع الاول
 والنون اثني عشرين الى تسعين فاقصر على المئود
 مع كونه اخص ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
 بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه
 في العتود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم القا
 النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا
 حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما

فما عدا

فما عدا لها فلا تهم كرهوا ان يصبروا ثلثة اسماء كالاسم
 الواحد والابر وعلمه خمسة تسعة لان المضاف
 اليه فيه لما كان من غير العدد لم يميز انزل
 ذلك الميزة فلم يبرم ضرورة ثلثة اشيا شينا واحدا
 وانما جوزوا الثمانية امرأة مع ان فيها صورة ثلثة
 اشيا شينا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده
 فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
 لتكون الفضلة قليلة وميزة مائة والاف ومميز
 تثنيتها ومميز جمعه الى جمع الالف وانما لم يقل
 وجمعها كما قال وتثنيتها لان استعمال جمع مائة
 مع مميزها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلاث
 مئات بل كما يقال ثلاثة الاف بل بخلاف
 التثنية فانه يقال مائتا بل ثلث الفا بل
 مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والاف من
 اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون

مميها على طبق مميها كنه لما كانت الاعادى جانب
 القلة من الاعاد والمائة والالف في جانب الكثرة
 منها اختير في مميها الجمع لموضوع للكثرة وفي مميها
 المفرد الدال على قلة رعاية للتعاول واذ كان المفرد
 مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظة الشخص
 او اجبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
 المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس او
 اجبرت بها عن المذكر وجريان اى فى العدد
 وجريان التنكير والتانيث فان شئت قلت
 ثلاثة اشخاص وانت تريد التنا اختارا
 باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت
 ثلاث اشخاص اختارا بالمعنى ولا يميز واحد
 وواحدة ولا اثنان واثنان وثمان وثمان مميها
 فلا يورد الواحد مع مميها فلا يقال واحد رجل
 ولا اثنان معه كما يقال اثنان رجلين بل يذكر

ما يصلح

ما يصلح ان يكون مميها ايا على تقدير ذكر التميز معهما
 ويخرجون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز
 اى الصالح لان يكون مميها على تقدير ذكره معهما
 الدال بوجهه على الجنس وبصيغته على الواحد
 او الاثنينية ثم اى عن الواحد اذ كان التميز
 مفردا وعن الاثنين اذ كان شئ مثل رجل
 ورجلان فان من صيغته رجل يفهم الجنس و
 الوحدة ومن صيغته رجلان يفهم الجنس والاثنين
 فيذكرهما استغناء عن التميز فان قلت يجب
 ان يميز الواحد عن غيره لئلا يسل ان يميز الا
 كذلك نعم اذ كان مميها شئ يعنى عنه لم لا يجوز
 ان يكون مفردا كما يقال اثنان رجل قلت لما
 التفرقا الجمعية في مميها سائر الاعاد يعنى ان يميز
 فاما لم يميز الجمعية فيه ما هو اوب اليها وهو الاثنين
 والاربعة ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد

ولا اشكال استغنا بلفظ التمييز الى كواهم وفيه
 المصورة بجمعية خاصة القابلة للحقوق علامة
 الاخر او به معنى التسوية او لامة الاثنية في
 معنى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الاول او
 به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة
 التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة
 فاختاروا الحقوق للامة التي هي اصف من ذكرها
 ولا شك ان جلال اصف من اشابل وذلك
 الاستغنا انما يكون لا فائدة الى الافادة لفظ
 التمييز النص المقصود الى التخصيص على العدة
 والنسج به الذي قصد ذلك التخصيص
 والنسج بالعدو الى ذكر اسم العدو فلما
 افاد التمييز ذلك التخصيص استغنى في افادة
 عن ذكر العدو على حدة وتقول في المفرد
 المتعد والى في الواحد من المتعد باعتبار تمييزه

الى البب

الى بسبب اعتبار تمييز ذلك المفرد عدد
 اذ يد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني
 مقول القول وذلك القول اياه باعتبار
 تمييز الواحد اثنين بالضم الى اليه فيكون معنى
 ثاني الواحد مصيره بالضم الى اليه اثنين وانما هذا
 من الثاني اذ ليس قبل الواحد عد حتى يكون
 الواحد مصيره واحدا بالضم الى اليه والثانية في المذكر
 على هذا الصواب وهكذا الى العاشرة في المذكر
 والعاشرة في المؤنث لاخير الى لا تقول غير
 ذلك فلا يرى ذلك فيما تحت الاثنين لما
 حرفت ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات
 لا يفسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول
 في المفرد باعتبار حاله الى مرتبة من المتعد
 من غير اعتبار معنى التمييز الاول والثاني
 اذ اوضح في المرتبة الاوولى الثانية في المذكر

والاولى والثانية في الموضع كذلك من غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانها
لا يدلان على المرتبة فابل منهما الاولى والاخرى
للدلالة عليها وهكذا الى العاشرة والعاشرة والحادية
عشر في المذكر والحادية عشر في المؤنث وكذلك
الثاني عشر والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة
عشر وعلم ان علم اسم الفاعل من العدد وهو كان
بمعنى المصير او لا علم اسمها الفاعلين في التذكير
الثانيث فنقول في المذكر الثاني والثالث
والرابع الى العاشرة وفي المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من
المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة ثوبت الى
سبعين في المركب كما تذكرها في المذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكرنا الاسمين لانه اسم الواحد
مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر فلا

فانه

فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ونسب الى من اجل ان
الاعتبارين اعتبار تصير واعتبار حاله اختلف
اضافتهما فلا خلاف اضافتهما قيل في الاول الى
في المفرد من المتعد والمقول باعتبار تصير ثلاث
اشين بالاضافة الى الاقلص بدرجة الى مبرهما
الى الاثنين ثلثة من قولهم تلتسهما بالتخفيف الى
صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني الى في المفرد
من المتعد والمقول باعتبار حاله ثالث ثلثة او
اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او
يكون فوقه الى اطلاقه لکن لا مطلقا بل باعتبار قوته
في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والايهم
جواز اداة الواحد الاول من عاشر العشرة و
ذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة
حاوي عشرة احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب

الثاني اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات
 بنا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان حاله فانه
 لان الاعتبار الاول لا يجاوز العشرة كما عرفت
 وان ثبت قلت في اذا هذا المعنى حادى احد
 عشر بخلاف الجزا الاخير من المركب الاول استغنى
 عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول اى
 تاسع تسعة عشر فتوب الجزا الاول من المركب
 الاول لا تنفك التركيب الموجب للبناء وبقي الجزا
 الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب
 المذكور والموتى وكرهما بعد باب العدد والار
 بمائة الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم التذكير
 للاتصالته واخر تعريفه لانه قد عرفت وتعريف الموتى
 وجود الموتى ما فيه اى اسم كان فيه علامة التأنيث
 لفظا اى مفوظة كانت تلك العلامة حقيقة
 كامرأة وثاقفة وخوفه او كما يحق اذ الحرف الم

في

في الموتى في حكم التأنيث ولهذا لا يظهر التأنيث
 في تصغير الرباى من الموتى السماوية او لغيرها
 اى مقدرة خير ظاهرة في اللفظ كاد ومار ونفل
 وقدم وغيره من الموتى السماوية والمذكورة لانه
 اى اسم يلبس في اللفظ الموتى اى لم يوجد فيه
 علامة التأنيث لالفاظ ولا تقدير وعلامته اى
 علامة التأنيث التأنيث والالف حال كونها مقصورة
 كسلى وجلى او ممدودة كصحى وحمى او قد زاد
 بعضهم اليها فى قولهم ذى وى وشم اى التأنيث
 وليس ذلك بحجة بل ان يكون صيغة موصولة
 للموتى مثل حى وانت وهو اى الموتى حقيقى
 ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بارائه اى فى مقابلة
 ذكر من جنس الحيوان كامرأة فى مقابلة رجل
 وثاقفة فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى طين
 بخلافه الموتى الحقيقى اى ليس بارائه ذكر من

الحيوان بل ثابته منسوب الى اللفظ لوجوده في
 التانيث في لفظ حقيقة او تقدير او حكم بل ثابته
 حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي
 حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقدير
 فان تا التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على
 خبيثية ولم يورد مثال للمؤنث اللفظي كقول
 لقلة وقوة واذا اسند الفعل بر فصل كما هو الاول
 اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا و
 ضمرا فبان ان اي فذلك الفعل ماتبس باناء
 وجوبا اي ان ثابته الفاعل من اول الامر لا
 اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ
 الجيار في الحاق التا وتركه والى هذا اشار بقوله
 وانت في ظاهر غير الحقيقي بالجيار فهو بمنزلة
 الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في
 طلعت الشمس طلعت الشمس بخلاف الشمس طلعت

فانه

فانه لا يجوز فيه الشمس طلعت لكون التانيث فيه
 لفظيا واستثناء عن الحاق التا لما في لفظ من
 الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشو
 بتانيثه وجعل بعض الناحيين ضمير اليه راجعا
 الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي
 قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالجيار ولو كان
 يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل
 ايضا لاحتاج الى التقييد بقولنا بر فصل
 اصل استيفاء الاحكام لجميع الاف في صورة
 الفصل ايضا لك الجيار في الحاق التا بالفعل و
 في تركه فنقول حضرت الفاضل امرأة وحضر الفاضل
 امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلعت اليوم الشمس
 الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب
 في اسم الذكور كزيد اذ سميت به امرأة فانه مع
 الفصل يجب اثباتها نحو بانيت اليوم زيد

الانباس وحكم ظاهر الجمع لاضمة فان الحاق الـ
 او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او
 غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم
 لم يجر تأنيثه فلا يقال جاءت الريذون ولا الزيدون
 جاءت مطلقا اي سوا كان واحده مؤنثا حقيقيا
 نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا حقيقيا نحو
 جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي
 فانت بالخيار ان شئت الحقت التأنيث و
 ان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال
 وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكبير
 غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان
 ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا
 يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو الضمير
 المنكسر فيه المقرون بانثا الساكنة للتأنيث
 بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير

فعلوا

فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذه النوع من
 الجمع والنسب والايام اي ضمير النسب وما يات لها
 في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقول كما يجوز
 وضمير الايام وما يات لها في كونه جمع المذكر غير السالم
 فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرون بتأنيث
 بتأويل الجماعة وضمير فعلن اي بالسكون اما في جمع
 المؤنث فظاهر لان هذه النوع موضوعة له واما
 جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا يصل له
 في التكبير كالرجال فيرثي حقه في التكبير فاجري
 بجري المؤنث وفي الواو الضمير المصنعية موافقا لشرع
 الرضى ان النوع موضوعة لجمع غير العقل كالواو
 وصنعت لجمع العاقلين فاستعملها في السائل
 على جمع غير العقل اذ الاناث القصصان مفعولان
 بجري غير العقل المشي ما لم يأت به اضره اي ضمير
 مفوده بتقدير المضاف او قد ر بعد قوله ولون

توان مع لواصف والا لا يصدق العريف الا على مثل
سليم سليمان وسليمين كما لا يخفى ولو اتفنى بظهور
المراد لا يستغنى عن هذه التكلفات الف حاله ان
او يا مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل
الياء حالي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع
ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ولون
مخصص عن الحركة او التسوس مكسورة لئلا تتوالى
الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف
والالف التي في حكم الفتحيتين وفتحة النون ليدل
ذلك الحق او اللامحق وهذه اوج الحق والامس
بإشتماله على الحق النون وعدم دلالة حرقها على ذلك
لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من الامور الثلاثة
على شئ واحد يقال ان هذه الامور الثلاثة دالة
عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة
حديثين الامرين على ان مع اي مع مفردة مثله

في العدد

في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل
من جنس اياك جنس مفردة باختياره وقوله
نحو جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما ولو ارد به بقوله مثله ما يتلوه في الوحدة و
الجنس جميعا لا يستغنى عن قوله من جنس وقوله
ليدل اشارة الجائزة لثوق هذه الحروف بالام
المفردة والحال انه لا يكون تثنية الام باختبار معنيين
مختلفين فلا يقال قران ويراد بها الظاهر والضمن
ان يراد بها ظهران او مضمنان على الصحيح فلا فائدة
فان قلت هذا الشكل باليوس للاب واللام و
القمرين للقمر والشمس فانه يثنى الاب باختيار
معنيين مختلفين هما الاب واللام وكذلك
يثنى القمر باختيار معنيين مختلفين هما القمر و
الشمس قلنا جائز ان يجعل الام سماء باسم
الاب او عاقبة التماس بينهما ثم ياول الام

بمعنى المسمى به يحصل مفهوم يتناولها فتبين انما يتبين
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب
وكذلك الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان
قلت فليعتبر مثل هذا التناول في غير ايضا بل
احتياج الى ادعاء اسمية للظهر والفيض فانه موصو
لكل واحد منهما حقيقة ولياويل بالمسمى به يحصل
مفهوم يتناولها فتبين باعتباره قلنا لا يشترط في صحة
هذا الاعتبار لكس الكلام في جواز تشبيه مجرد اشراكه
لفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف انما
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تشبيه الالام المنتزعة
حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة
ياويل بالمسمى بزيد ثم انتهى وجمع وكذا اعم اذا صار
علما ادعائيا لا بى بكر ياويل بالمسمى بعم ثم انتهى وجمع
ورده بعضهم وقال الاول ان يقال الالام لكثرة
استعمالها وكون الحقة مطلوبة فيها بمعنى تشبها

جمعا

وجمعا مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسمها
فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يكرر في تعريف
التشبيه قوله من جهة ولما كان اخر الاسم المفرد
الذي لحقه علامة التشبيه في بعض المواضع انما يطرق
اليه التخيير او المصنف ان يبين حكم ما يطرق
اليه التخيير لان حكم ما وراه يعلم من تعريف المسمى
فالمقصود الى الاسم المقصور وهو ما في اخر الف
مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود و
لان مجوس من الحركات والقصر ليس ان
اللفظ منقبة عن واد حقيقة كعصوان او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يمل كما لو ان في المسمى
بالى وهو لا في اى والحال ان ذلك المقصود
تلا في اى غير ما فيه اربعة اعراف فصاعدا من
الرباعى والتلا في المريد فيه قلبت اللفظ واد
اعتبار الاصل حقيقة او حكما وخلف التلا في بخلاف

ما فوق حيث لا يرويه مكان الثقل والا احوال
 لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن يا حقيقة
 كرويان في رحي او حكما بان كان مجهول الاصل او
 عديمه وقد اهل كسبان في متى حيث جاعني مما لا
 كان على اربعة اعراف فصاعدا اصلية كانت الا
 كالف الاثني والمصطفى وزائدة كجلى فباليا الى الف
 منقلبة باليا اختيار الاصل فيما اصله باليا حقيقة
 او حكما وتخفيفا فما زاد على ثلثة اعراف والاسم الممدود
 ان كانت حمزة اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة
 عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر
 لا صلتها كقولهم القاف وتشد به امر الجيد القواف
 او لمتنك من قول اذا متنك وكى ابو على عن
 بعض العرب قلبها واوا نحو واولان وان كانت
 الهمزة للتأنيث اى منقلبة عن الف التأنيث
 كحمر ا فان اصلها كان حمرا بالعين احدى الممدودين

الصوت

الصوت والتأنيث للتأنيث فقلب الثانية حمزة
 لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فقا
 حم او ان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
 فينبغي ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية
 والواو اقرب الى الهمزة من الباء نظرنا ولهذا
 قلبت الواو همزة في مثل اقتت واهوه وعا
 محبت فقلب حمرا ان وكى المبرور المازنى قلبها
 يا كوحمر ايان والاعرف قلبها واوا والا احوال
 لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون
 الالف كقلب فان حمزة الالف بقواس او
 منقلبة عن واو او يا اصلية ككساء وددان فان
 اصلهما كساو وددان فلو جهل المذكوران جازما
 احدهما ثبتت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في
 الصورة الاولى منقلبة عن واو او يا ملحقة
 بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فتأنيثا حمزة

قرأ فتبنت في صورتين كما في قرأ وتاثيرها قبل
 الهمزة واولان عين الهمزة في صورتين ليست
 باصلية فتناجحت همزة حمراء فانقلب مثلها واولا
 الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه
 لا يجوز ان يقال في روى الاروا ان بالهمزة اوردوا
 وان بالوا ولكن المشهور رويان بالياء فكان ينبغي
 ان يقول المصنف والافالوجهمان بغير لام العطف
 ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وروها الى الابد
 الاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
 من اللام لكننا قد نضفي كتب الشفاة كالمفصل
 والمفاتيح واللباب فما وجدنا فيها اثر مما حكم
 باستناده غير ما وقع في شرح الرمحي من انه قد
 قلب البسالة من اصل يا وهذا اعم من ان يكون
 هذا الفصل واولا ويا ويحذف لونه اي لون التثنية
 للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام

النون

النون نوجب تمام الكلمة والنقطاها والافادة
 نوجب الاتصال والامتنان فيتنافيان وحذف
 تا التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المتنى
 كشجرتان وتمران في خصيان واليان على خلاف
 القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا
 ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من الخصيين
 والايين لما اشتد اتصالها بالافرى بحيث لا
 يمكن الانتفاع بها بدونها صار تامنزلته مفردا
 وتا التانيث لا تقع في صوته وقيل خصي والى
 مستعملان وجه الفتان في خصينه والية وال
 كاتا اقل استعمالا منها ولما كان حذف النون
 قاعدة مستمرة انى في بيانها بالفعل المضارع
 المفيد الاستمرار بخلاف حذف تا التانيث الذي
 له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة
 مخصوصة فلذا انى في بيانها بالفعل الماضي المجموع

ما دل على اسم دل على جملة احواد مقصودة على
 بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة
 الحروف هي مادة المفردة الذي هو الاسم الال
 على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك
 الحروف ملتبسة بتغيرها بحسب الصورة المتزايدة
 او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
 حقيقة او حكما فالجاء في قوله بحروف مفردة انما
 بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل
 التنازع وقوله بتغيرها طرف مستفاد من
 الحروف ودخل في قوله بتغيرها جميعا السلامة لان
 الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذلك الالف
 والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة
 اخرى وقوله ما دل على احواد جنس يشتمل الجموع
 واسماء الاناس كمنه وتخل فأنها وان لم تدل
 عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع

كرهط

كرهط ونظر وبعطل اسماء العدد كثلثة وعشرة و
 بقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء ال
 جاس فاذ اقصدها بنفس الجنس لا ازاؤه بقوله
 مقصودة واذ اقصدها بالافراد استعمالا بقوله
 بحروف مفردة وكذا الك بقوله بحروف مفردة
 خرجت اسماء الجموع والعدد فتوهم ما هو الفاء
 بينه وبين واحدة التاء وتوهم ما هو اسم جمع
 ليس يجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
 والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انها تارة
 عن جموع الجمع والفوق بينهما ان اسم الجنس
 يقع الواحد والاشياء وضعا بخلاف اسم الجمع
 فان قبل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين و
 حوتس قبل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
 على انه لا ضمير في التام كون الكلم اسم جمع ايضا
 وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الالف

قال جميع اسماء الجمل التي لها احاد من تركبها كجمل
وبافر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الانثى كتم
ونمرة ونخل ونحلة واما اسم جنس او جمع لا واد
من لفظ كواكب وثم فليس الجمع بالاتفاق وكو
فلك مما الجمع والواحد فيه منتهى بالصورة جمع لها
المخاطبة فان التعبير المأخوذ فيه ثم من ان يكون
بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فصفة فلك
اذا كان مؤنثا ضمة قتل واذا كان مجعلا ضمة
وهو اسم الجمع لو كان صحيحا وكسره فان جمع
الجمع الصحيح مائة يكون المذكر وتارة يكون مؤنث
فان جمع الصحيح المذكر ماثنى اخره اي اخر مفردة واو
مضموم ما قبلها في حالة الرفع او با مكسور ما قبلها
في حالة النصب والجر وتكون عوضا عن الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة تعاد
حرف الفتحة ثقل الواو والضمه ليدل ذلك

المؤنث

المؤنث او اللام جمع فقط او مع المؤنث على ان مع
اي مع مفردة الواحد من حيث معناه اكثر منه و
لم يقل من حيث اكتفا بما ذكر في السنية فان قيل
اسم التفعيل يوجب ثبوت هل الفعل في
المفضل عليه ولاكثره في الواحد قيل ثبوت
اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل
الفرض كما يقال فلان افقه من الخمار وثلثم من
الخمار فان كان اخره اي اخر مفردة با مضمومة
كالفتى او مفردة كفاض قبلها كسرة حذف
اي الياء مثل فاضون جمع فاض فان اصله فاضون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبها للحذف وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى
هذا القياس حالما انصب والجر مثل فاضين
فان اصله فاضين حذف كسرة الياء لالتقاء الساكنين
الكسريين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين

فان كان اخره اى اخر اسم الذى اريد جمعه منصوبا
 اى الفا مقصورة حذفت الالف لانها الساكنة
 وبقي بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف
 على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على
 الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين
 في حالة النصب والجر فان اصلهما مصطفون
 ومصطفين قلبت اليها الفاتحة كما وانقلب
 ما قبلها وحذفت الالف لانها الساكنة وثمة
 اى شرط الاسم الذى اريد جمعته جمع الجمع المذكور
 يعنى شرط صحة جمعته ان كان ذلك الاسم
 اسما اى اسما محض من خبر معنى وصفية فيه فذكر
 علم اى فكره فذكر اعلم بعقل من حيث سماه
 لاسم حيث لفظه انما اشترط ذلك لكونه
 الجمع اشرف المجموع لصحة بنا الواحد فيه واللام
 العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى اشرف الالف

فان فقه

فان فقه فيه الكل كالعين او انسان كالمرة او
 نحو اثون علما للفرس لم يجمع هذا الجمع وادوا بالكم
 ما يكون مجردا عن التام لمفظة او مقدرة لم يجمع ثمة
 نحو ملهى فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
 وابن كيت فانهم اجازوا والهمزة بسكون اللام
 وابن كيت بفتحها ويحل فيه كدور فاء وسلي
 اسمى رجلين فانها يجمعان بالواو والنون انما
 لان علم التانيث هو التانيث لا الالف فلا يمنع من
 الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تكتب واوا
 فتسمى صورة ملانة التانيث والمقصورة تسمى
 وبقي الفتحة قبلها والة خيلها وشرطه اى شرط
 الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر المجع ان كان
 صفة من الصفات غير علم كما سمي العاقل والمفصول
 فذكر بعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
 بعقل كهامر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم

الكائن صفة افعل فعلا افعال غير مستوفية
 الصفة الكائن ذاك الاسم اياها مع الموث
 بان يكون المذكر على صيغة افعل والموث على
 صيغة فعلا مثل هم حمرا للفرق بينه وبين فعل
 التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة
 في افعل التفضيل كامل لا لانه على الزيادة و
 الشرط الثالث ان لا يكون ذاك الاسم فعلا على
 اى مذكر غير مستوفى تلك الصيغة مع الموث
 بان يكون المذكر على صيغة فعلا والموث على
 صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكران
 للفرق بينه وبين فعلا فعلا كندما لون و
 لم يعكس لان فعلا فعلا لانه اصل في الفرق
 بين المذكر والموث لان فيه بان وعدمها و
 الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكورا
 مستوفيا فيه اى في هذه الصفة بناويل الوصف

مع الموث مثل جرح وصبور يقال جرح
 وصبور وامرأة جرح وصبور فلا تجمع بالواو و
 النون والالف والالف واما فانه لا لم يقتض بالمذكر
 ولا بالموث لم يحسن ان تجمع جمعا مخصوصا
 بل المناسب ان تجمع جمعا يستويان فيه مثل جرح
 وصبور والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور
 مذكورا ملتبسا بالتأنيث مثل علانة كراهة
 صيغة جمع المذكر واما التأنيث ولو حذفت التاء
 رسم اللبس ويحذف لونه الى لون الجمع بالاضافة
 لما مر في التثنية وقد شذخ سبب بكسر السين
 جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جازى
 جمع ارض بسكونها واما حكم شذوذها لانها التثنية
 والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب
 اللبابة بعض هذه الاشياء تحت قاعدة كلية افرقتها
 من الشذوذ منها سين واما له وبقي بعضها على الشذوذ

منها ارضين وامثال فمن اراد تفصيل ذلك فليجمع
 اليه **المؤنث** اي الجمع الصحيح المؤنث ما فوق
 اي جمع في غيره اي اخر مفردة الف وتا وشرط
 اي شرط الجمع صحيح المؤنث ان كان مفردة صفة
 ولا اي لا ذلك المفرد مذكر فان يكون مذكرا اي
 مذكر ذلك المفرد يجمع بالواو والنون لئلا يلزم
 مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي مفردة مذكر
 يجمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة
 جمعينه ان لا يكون مجزأ من تا التانيث كما نقل
 لانه يقال في جمع عائشة عائشات فلو قيل في
 جمع عائش ايضا عائشات لزم الاتساع والال
 عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث
 صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من
 غير اعتبار الشرط مثل علمات وزينات في جمع
 علمية وزينب وفي شرط الرضى ان هذا الاطلاق

ليس

ليس بسيد لان الاسماء المؤنثة بنا مفردة كذا خمس
 وكذا خمس الاسماء التي تاتيها خبر حقيقي لا يلزم فيها
 الجمع بالالف والتايل توفيرها سموم كالسموات و
 الكائنات وذلك لخاصة هذا التانيث لانه ليس
 بحقيقي ولا ظاهر العلامة كعرفة وسلمى جمع التكسبة
 ما تغير اي جمع تغير بنا واحدة من حيث لنفسه و
 اموره الا اطله فيه كما هو المتبادر فلا ينقطع الجمع
 السلامة تغير بنا واحدة بل هو في الحروف الخارجة من
 به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية
 فلا ينقطع ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد
 فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في
 تعريف الجمع مطلقا فهو مخم من ان يكون من حيث
 ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما
 يدل عليها ما لا بهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير
 ما سوا كان ذلك التغير حقيقيا كرجال واولاد

او اعتباريا كذا كذا جمع القلة وهو المطلق على الامة
 وعشرة وما بينهما افعال اي جمع يكون على وزن فاعل
 كقاس جمع قاس وافعال اي جمع يكون على
 وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القبيل
 معنى البوائق وافعله كادغفة جمع رخيف وفعله
 كغامة جمع غلام وجمع الجمع مذكر كان كسامين
 او مؤنثا كسمات وفي شرح الرضي ان الظاهر
 انها اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى
 القلة والكثرة فيصالحان لهما وما عدا ذلك المأخوذ
 من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على
 ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار لهما
 للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثين
 ووزن مع وجود اول المصدر هم الحدث يعني ثلثين
 معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي
 او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل

والمراد

والمراد بزيادة على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل
 منه تاكيدا له او بيان للنوع او عدده مثل جلبت
 جلوسا وجلت وجلت فمثل القادرية والعتبة
 ومثل ويل له ويحاله مما لم يشتق الفعل منه
 لا يكون مصدرا وان كان الاخر ان مفعولا مطلقا
 وهو اي المصدر من الثلاث المجزوء سماح اي هاتين
 ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب
 التعريف وفي غيره اي غير الثلاث المجزوء يعني الثلاث
 المريد فيه والرباعي المجزوء والمريد فيه قياس اي
 قياسي كما تقول كل ما كان ماضية على فعل فمصدره
 على افعال وكل ما كان ماضية على متفعل فمصدره
 على استفعال مثل اخرج اخرج اخرج اخرج اخرج
 الى غير ذلك مما علمته في علم التعريف وعمل اي
 المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه
 ماضيا نحو اخرجني ضرب زيد عمر اس وحال كونه

غيره الى غير المعنى مستقبلا كان او حالا نحو عجبني كرم
 عمر وقال الان او غدا وذلك العمل للنسبة
 الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط
 فيه الزمان كما سمي الفاعل والمفعول او المكين
 مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله القطع
 مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا صرفا من فيه
 اعتبارا ابداله من الفعل فانه اذا كان مفعولا
 مطلقا صرفا فيجب حكمه ولا يتقدم معموله الى عمل
 المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وسمي
 مما في حيزه ان لا يتقدم عليه فلا يقال عجبني عمر
 ضرب زيد ولا يضمر الى معموله فيه او يكون الظرف
 مفعول تام ليسم فاعله لانه لا ضمير فيه لو ضمير في المعنى
 والجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنية
 والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تسمية
 الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل و

كذا

وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه
 تشبها وجمعا ولا يشبهه ان الضمار فيه يستلزم
 الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل
 مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار فيه الاستتار
 على حدة ليخرج مثل ضرب زيد حاصل ولا يلزم
 ذكر الفاعل الى فاعل المصدر لا مظهر ولا مضمرا نحو
 عجبني ضرب زيد الان النسبة الى فاعل ما غير ما توفى
 في مفعوله فلا يتوقف تصور مفعوله عليه بخلاف
 الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 ويجوز اضافة الى الفاعل مع ان افعالنا منونا اولى
 لانه يمتثل اقوى مناجهة للفعل لكونه نكرة نحو
 قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف
 الى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
 او مفعولا له على قلته بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص

الجلاء وضرب يوم الجمعة وضرب المأويب والجمال
 أي جمال المصدر طلب باللام أي باللام التوفيق
 قليل لأنه غير محتمل مقدّر بأن مع الفعل فكما لا
 يدخل لام التوفيق على أن مع الفعل يعني أن لا
 يدخل لام التوفيق على المصدر المقدّر به ولكن يؤخذ
 ذلك على قلة فرق بين شيئين وبين المقدّر به قبل
 لم يأت في القرآن شي من المصادر المؤنثة باللام
 عامل في فاعل أو مفعول صريح بل قد جاء على
 بحرف الجر كقوله تعالى لا يجب السد الجهد بالسوء
 فإن كان أي المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير
 اختيار إبداله من الفعل فاعل للفعل من غير تمييز
 أن يكون للمصدر أو لا يجوز جمال الضعيف
 وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا أو مؤنثا
 ضربا زيدا أو محذوفا غير لازم كضربا زيدا وإن
 كان أي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه

أي من

أي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لا زما
 سقياله ورعياله وشكراله ومحمداله فوجهان
 أي فوجوز فيه وجهان محل الفعل للاتصال و
 محل المصدر للنيابة وقبل محل المصدر للمصدر
 وعمله للبدلية فمضى قوله وجهان وجهان والجمال
 بين فسخي المصدر أي ما لم يكن مفعولا مطلقا و
 ما كان إياه بالمثل المعترضة لبيان بعض أحكام
 محل المصدر لأن محل المصدر في القسم الأول
 أكثر وأظهر فلو اضرت عن القسمين لتوهم نقله
 بالقسمين على السور اسم الثقال ما شئت أي اسم
 اشتق من فعل أي حدث موضوعا ذلك
 الاسم لمن قام أي الفعل به أي الذات ما قام
 بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان أو
 لأن ما قبل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التخليص
 بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده

وقيامه به مقيده ابعاد الزمنة الثلاثة قال المصنف
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدود
وخبره من اسم المفعول والصفة المشبهة وفيه
ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة
المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى
الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها في
تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
دخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن
قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق
لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون
من قام به تمام بمعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة
فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع الزيادة فيقول لمن قام به يخرج اسم التفضيل

فانه

فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على
اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف و
اسندوا اخر من اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
كما اسندوا اخر من الصفة المشبهة اليه ظانين
ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يفتروا ان الاشتقاق تضمن معنى الوضع كما
علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل له مع الزيادة ويحتمل ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد
ان يلتزم ذلك ويدل عليه مصرع صيغ اسم الفاعل
فما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثاني المجرى على فاعل كضارة
وقاتل وما شئ وكل ما اشتق من
مصادر الثلاثي لمن قام به الا على هذه الصيغة

فهو ليس باسم فاعل بل موصوفة مشبهة بفعل
 التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن واهم
 وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد التلافي
 على رنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
 بحود او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم
 بهم اي مع ميم مضمومة موصوفة في موضع حرف
 المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة
 او او مع كسرة ما قبل الاخر وان لم يكن فاما قبل
 المضارعة كسرة كما في في يفعل ويفعل و
 يتفعل نحو دخل فموضع الميم موضع حرف المضارعة
 المضمومة ومستغفر فمواضع موضع حرف
 المضارعة المفتوحة ولو فهم متفاعلين مقام
 مستغفر لكان مثال الكسر الغير الواقع في ضم
 المضارعة ايضا مذكورا فلما يكون لكل من تسمى
 الميم مثال يكون لكل من تسمى الكسر ايضا مثال

ويعمل

ويعمل اي اسم الفاعل مثل فعله فان كان فعله لازما
 يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
 متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
 الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان
 هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الفاعل
 والخال والمصدر والمفعول له والمفعول معه و
 ما اثر المضارعة كذلك يتعدى هو اليها بشرط
 ان ياتي (الخال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل
 حال كونه ملتبسا بشرط ان ياتي بشرط عمله به
 ان ياتي هو زمان الخال او الاستقبال فالاضاف
 بين اثنين وانما اشترط احدهما لان عمله يشبه المفعول
 فيلزم ان لا يخالف في الزمان كوزيد ضارب بالرم
 عمر الان او هذا والمراد بالخال او الاستقبال ثم
 من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
 وكلهم باسط ذراعيه بالوصية فان الباسط

ههنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال
ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العاقل على
الماضي كأنه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كأنه موجود الآن وبشرط الالتئام والى تمام
اسم الفاعل على صاحبه اي على المنصف به وهو
المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذي الحال
يتقوى فيه جبهة الفعل من كونه مسند الى صاحبه
كزيد ضارب ابوه وجا الضارب ابوه وجا رجل
ضارب ابوه وجا زيد راكبا فرسه او تجاوه على
الهمزة الاستفهامية ونحوها من الالفاظ الاستفهامية
او ما انفاجية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان
الاستفهام والنعني بالفعل او لى فازداد بهما
شبهه بالفعل كواقام زيد واقام زيدان وما
قام زيد وما قام زيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدي للماضى للزمان الماضى بالاستقلال او في

ضم

من الاستمرار وازيد ذكر مفعوله وجبت الالف
اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى الالف
معنوية لغوات شرط الاضافة اللفظية مثل
زيد ضارب عمه وس خلافا للكسائي فانه ذهب
الى عدم وجوب اضافة لاء يعمل ثلثه مؤنر
كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز
ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة
ليست اضافة اضافة معنوية لا تخاخره من
قبيل اضافة الصفة الى مفعولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه
بالوصية وقدم الجواب عنه فان كان له الى الالف
الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل
اليه ففعل مقدر اي فانه تصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل كزيد يعطى عمه ودهما اس
قد هما منصوب باعطي المقدر فانه ما قبل يعطي

وعملت
 غير قليل ما عطاها قليل وربما اى اعطاه وربما قال
 اللام الموصولة على اسم الفاعل انتهى الجمع الى الجمع
 الارزمنة فتقول مررت بالضارب اليه ويدا الى
 كما تقول مررت بالضارب اليه ويدا الى الان او غدا
 لانه فعل بالحقيقة جئت عن عدل عن صفة الفعل
 الى صيغة الاسم لكانهم اذ قال اللام عليه
 وما وضع منه اى ان اسم الفاعل بتغيير صيغة
 الى صيغة اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
 للمبالغة في الفعل المشتق منه كضرب وضرب
 ومضرب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم و
 حذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل
 في العمل واشترط ما يشترط به عمله هذا على تقدير
 ان يكون مع المبالغة فارجع عن حد اسم الفاعل
 اذ كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذ لم
 للمبالغة نحو زيد ضرب اليه ثم الان او غدا

مررت

مررت بزيد الضارب ثم الان او غدا او اس وقتا
 من معنى المبالغة ناب مناسب ما فات من المبالغة
 اللفظية والمشيى من اسم الفاعل وما وضع منه
 للمبالغة وكذلك المجموع منهما مع ما كان او لم يكن
 مثله اى مثل اسم الفاعل اذ كان مفردا في العمل
 وشرطه عدم تفرق عمل الى صيغة المفردة
 من حيث ذاتها بالحق على التثنية والجمع
 تقول الريدان ضاربان او الريدون ضاربون
 ثم الان او غدا والريدان الضاربان او الريدون
 الضاربون ثم الان او غدا او اس ويجوز حذف
 النون اى لكون المشي والمجموع مع العمل في جملة
 بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه
 فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا
 مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين
 الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة

بها كقوله من قرأ المصحف الصلوة ينصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التأكيد مثل قوله تعالى
لا أقول العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان
بسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا يخفى عليه
بسم المفعول هو ما مشتق من فعل اي احدث
موضوعا لمن وقع عليه اي الذات ما من حيث
وقوع الفعل عليها فمضروب موضوع لآلات
ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامة من مقام
ما من في بسم الفاعل فتعوله ما مشتق من فعل
شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن
وقع عليه يخرج ما عدا المحرود كما سبب الفاعل
والصفة المشبهة وبسم التفضيل مطلقا سواء
وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فلا
مشتق من فعل لموصوف به زيادة على الغيبة
ذاك الفعل وبسم المفعول موضوع لمن

وقع

وقع عليه الفعل فقط وصيغة من الثلاث المحرود
على ذاته مفعول كضروب ومن غيره اي غير الثلاث
المحرود على صيغة بسم الفاعل بفتح ما قبل الهمزة
الفتحة وكثرة المفعول كمن خرج بفتح المراء واره
اي ثلثه وعاله في ارجل اي في ثلث النصب
الاشترط اي اشترط ثلثه باحد النمايين والاعمال
على صاحبه او الهمزة او ما كان بسم الفاعل اي
مثل ثلثه وعاله واذا كان مفعولا باللام بفتح اللام
ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هنا
مفعول امر يفتي على نصبه كوزيد يعطى غلامه دججا
الآن او غدا او المعطى غلامه ورجما الآن او غدا
او اس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها
يثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما مشتق من فعل لام
بمرازا عن بسم الفاعل وبسم المفعول المتعين
لمن اي الذات ما قام به على معنى الشبوت لا يعنى

الحدوث افتراض عن نحو قائم وزحصب ما اشتق من فعل
 لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا
 مشبهة واللام اتم من ان يكون لازما لهذا الوجه
 الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
 نظمه الى رحم بغيرها فلا ينافي رحم الامم رحم بضم الهمزة
 اي صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة
 له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب
 اصل الوضع فيخرج عنه كوضاير وفاق لانها
 بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت
 بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
 مع اختلاف الوجودها محالفة لصيغة اسم الفاعل او
 لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من
 التلافي الجوز فلا يخفى صيغة من صيغتها على هذا الوجه
 قولا على حسب السماع اي كائنه على قدره بحيث
 لا يتجاوز ما نظرت منصوب على انه حال من المكان

في محالفة

في محالفة او صفة لمصدر محذوف اي محالفة كانت
 على قدر ما سمع وخص محالفتها لصيغة اسم الفاعل
 بالبيان مع انها محالفة لصيغة اسم المفعول
 ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل كقولها
 مشبهة به ويكون عملها مشابها لربها ايها فيما ذكر من
 وصوب ونسب يد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من
 اشتراط زمان كقولها بمعنى الثبوت فلا يخفى لان شرط
 فيها واما اشتراط الاختصاص فمعتبر فيها الا ان الاختصاص على
 الموصول لا ينافي فيها لان اللام الاضمة عليها ليست
 بموصولة بالاتفاق وتضم ما لها اي جعلها ضمما
 قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم متلة
 لانه يستل عن حكمه ويحتسب عنه ان تكون الصفة
 ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
 معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجردة عنها
 اي ان اللام والاضافة فحده اقام ستة طلبة

من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول في المعول
 الصفة المشبهة في كل واحد منها ان كان هذه
 الاقسام الستة مرفوعة تارة ومنصوبة تارة
 ومجوزة تارة اخرى فاعلى هذا اصارت اقسامها
 ثمانية عشر قسما فاصلة من ضرب الاقسام الستة
 التي للمعمول من حيث الارباع في الاقسام الستة
 من قبل فالترفع في المعمول على الفاعلية او الفاعلية
 للصفة والنصب على التشبيه او التشبيه للمعول الصفة
 بالمفعول في المعمول المعروفة على التسمية فاعمل
 معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند
 البصريين وقال الكوفيون بل هو على التسمية في الجميع
 لانهم يجوزون تعويض المميز وقال بعض النحاة
 على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال النحاة
 الرضوي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاقسام
 او اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه

الاقسام

الاقسام في ضمن امثلة جارية قولنا حسن وجهه
 بنونين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او الوجه
 على التشبيه بالمفعول ويجذف النونين وجهه
 بالاضافة فلهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة
 من امثلة المقصود ذكرها لتوضح الاقسام بانها
 تختلف بمعمول الصفة رفعا ونصبا وجهه وذكر انك
 انما تثل هذا التركيب في كونه ثلثة امثلة حسن
 الوجه بالوجه المذكورة وحسن وجهه خطف على
 حسن الوجه اي هو ايضا بالوجه المذكورة ثلثة
 امثلة الحسن وجهه باو قال اللام على الصفة
 ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول
 وجهه بالاضافة والماخية الاسلوب بترك الفاعل
 اسارة الى انه مرفوع في قسم اخر من الصفة
 المشبهة لان الا امثلة السابقة كانت للصفة
 الجردة من اللام وهذه اصفة ذات اللام الحسن الوجه

بالوجه المثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجه وانما
قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل
على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول وجودها
والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
اقام الصفة المجردة اشرف لان قسم واحد
منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها متضاد كما قال اثنان
منها احدهما تلك الاقسام متمشيان احدهما ان يكون
الصفة باللام مضافة الى مجموعها المضاف الى قيمة
الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجه
والحسن وجه غلام لعدم افادة الاضافة فيه خفة
لان الخفة في الصفة المشبهة ما يحدف التنوين
او التنوين كحسن وجهه بالاضافة او يحدف اليه
الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستناده في الصفة مثل الحسن الوجه

والحسن

والحسن وجه غلام او يحدفهما معا والافضة في الوجه
منها وتمايزهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
مجموعها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه
غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت
التخفيف بحدف الضمير واستناده في الصفة
ما يجوزوها لان اضافة المعونة الى النكرة وان كان
لفظة مفيدة للتخفيف كنهائي الصورة تشبه
المعبرون عن الاضافة والتخفيف في صورة كانت
الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى مجموعها المضاف
الى ضمة الموصوف مثل حسن وجهه فينبو و
البعيرين يجوزونها على فتح في ضرورة الشعر والكوثر
يجوزونها بالفتح في السعة وجه الاستقبح انهم
انما اتركوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي
الحال ان يبلغ الى شيء ما يبين منه ويصح ان يقتصر
على احسن التخفيفين حتى حذف التنوين والابتداء

لا يظهرهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
 عنه كما استكن في الصفة والذي اجازها لان فتح
 نظر الى حصول شئ من التخصيف في الجملة وهو
 حذف التوسين والبولقي من الاقسام الثمانية
 التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي
 خمسة عشر قسما باكان فيه ضمير واحد منها الا ان
 تلك البولقي (ما في الصفة وهو سبوه) اقسام
 الحسن الوجه بنصب المفعول والحسن الوجه بحره
 وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بحره والحسن
 وجهها وحسن وجهها بنصبه فيهما وحسن وجهه و
 اما المفعول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه
 فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان
 الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
 وما كان فيه ضميران منها احدى في الصفة والاخر
 في المفعول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه

فيهما

فيهما وهما قسمان احسن لاشتماله على الضمير المحتاج
 اليه وغير حسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة
 وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
 وحسن الوجه وحسن وجهه والحسن وجهه برفعه فيهما
 فيجوز لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان
 وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في
 المفعول فيجوز القاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
 فقال ونحو رفعت مفعول الصفة بها فلا ضمير
 فيها الا في الصفة لان مفعولها جئت قال لها
 فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيجوز اي تلك
 الصفة جئت كالفعل فكما ان الفعل لاثنى ولا
 يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذا لك تلك
 الصفة لاثنى ولا يجمع بتثنية مفعولها وجمعه
 والا اي وان لم ترفع مفعول الصفة بها بل نصب
 او جر فيها ضمير الموصوف ليكون فاعلهما لاثنين

انت الصفة بتأنيث الموصوف فنقول حسنة
 حسنة وجه او حسنة وجهها وتثنى اى الصفة اذا كان
 الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه او حسنا
 وجهها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمع
 مثل الزيدون حسنا وجه او حسنون وجهها ويسمى
 الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل
 الغير المتعدي الى مفعول ويسمى المفعول الغير
 المتعدي ايضا الى مفعول لا تتناقض من الفعل
 المتعدي الى مفعول واحد فاذا تثنى اسم المفعول
 منه رقيم وذلك المفعول مقام الفاعل في غير
 متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك
 اى فى ما ذكر من الاقسام الثمانية عشر ففان الفاعل
 ومنقول مالم يسم فاعله ويعبأ بهما وايضا فان
 اليهما نقول زيدا فامم الارب ومضروب الارب لير
 الارب والوجه وجهه واذا كانا متعديين لا يجوز

اضافتهما

اليهما ولا تضربا للارب ليرم الناس بالمفعول فاذا قلنا
 مثلا زيدا ضارب اياه وزيدا معطى اياه لم يعلم ان اياه
 فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له فب
 تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان
 لمعطى او مفعول اول رقيم مقام الفاعل والضرب
 تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك
 اى مثل الصفة المشبهة المنسوب نقول زيدا فمضى
 الارب مرفوعا ومضوبا ويجوز ان يسم التفضيل
 ما شئت اى اسم شئت من فعل اى حدث الموصوف
 قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي
 اسم التفضيل اى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة
 على غيره فى مثل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة
 اما ظرف لغو للموصوف اى الالاءات مهمة متصفة
 بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى الموصوف يلبس
 بتلك الزيادة فقوله ما شئت من فعل شامل لجميع

المشتقات وقوله الموصوف يخرج اسما الزمان والمكان
 والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة متصفة
 بالزيادة ولا ابرهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على
 غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة الفعل المذكور
 وفعل للمؤنث وان كان بحسب الأصل فيدخل فيه خبر
 وشر لكونهما في الأصل اثيرا وشر حقيقة بال حذف
 لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الأصل وشره
 ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي
 مجرد لا مزيد فيه ليكن البناء اي بنا الفعل ونعائنه
 او البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع الحافظة
 على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تنع الزيادة
 على ثلثة احرف ومع استقاط بعض ما يدرم الاشبال
 فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد
 او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحمل ان تكون

تمام

تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد
 كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من
 اصول او من زوائده او ممتزا منها فلا يبين ما هو
 مشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من
 الثلاثي مجرد ليس بلون ولا يجب ظاهري لان
 منهما اشتق افعلا غيره اي لغير اسم التفضيل
 كاهم واور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منها لا
 ليس ان المراد ذو حمرة ومجرد زائدة الحمرة او
 العور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان فعل
 الصفة مقدم بناؤه على فعل التفضيل وهو كذلك
 لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
 على ما يدل على زيادة على الاخرى في الصفة و
 الاولى موافقة الوضع المصحح مثل زيد افضل
 الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس
 بلون ولا يجب وهو الفضل فان قصد غيره اي

غير التلافي المجد بان يرد ان يدل على الالفة
 زيادة فيه على غيره فوصل اليه اي الى غير التلافي
 المجد بان يسهل ونحوه مثل هو انه منه استحقاقا
 لتلافي الميراث فيه واكثر يا ضا مثال للموت ونحو
 محي مثال للعب وحيث قدنا العيب بالظاهر
 لا يرد ونحو جهل والبلد ولكن يرد انه صح على هذا
 التقدير اشتقاقا جمع على معنى التفضيل فانه لا
 فرق بين الجهل والبلاوة والحق ولكنهم حكموا
 بانه ووه في نحو من ابن هبنة والجواب بان الم
 بالحق ما يبدوا من انه البلاوة في الظاهر كما على
 عن ابن هبنة من تعليق خرافات وعظام
 وجنوط على غفقه وهو ذو حجة طوية فسل
 ذلك فقال لا خوف بها نفسي ولا من تظلم
 ذات ليلة اخوه بقلادة فلما رجع قال يا حي
 انت انا فمن انا ففقه شأبه من جمع ابن

هبنة

هبنة فانه يعقبي بوانه اشتقاقا جمع من جمع
 لمن لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاقا
 جهل والبلد لمن يكون اشار جهله وبلاوة فافهم
 على سبيل التذود ولا يقول بذلك عاقل
 ان راح الرخي عن جمع من قبيل البلد حيث قد
 وينبغي ان يقال من الاولان والعيوب الظاهرة
 فان الباطنة ينهي منها فعل التفضيل كقولان بل
 من قولان وجمع منه وقياسه الى القياس الواجب
 في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل للمفعول
 فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثرة الالفاظ
 فافقر واغنى الا شرف وقد جاء للمفعول على خلاف
 القياس في مواضع قليلة كقولهم من هو انه
 معذورة والوم لمن هو انه ملوبة وعلى هذا
 القياس اشغل واشهر واخوف ويستعمل
 اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي

بالإضافة أو من أو اللام على سبيل الانفصال الخشيق
 فلا بد من واحد منها لأن وضعه لتفضيل الشيء على
 غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه
 وذكره مع من والإضافة ظاهر وأما مع اللام
 فهو في علم المذکور ظاهر لأنه يشار باللام إلى
 معين لتعيين المفضل عليه مذکور قبله لفظاً
 أو حكماً كما إذا طلبت شخصاً أفضل من زيد قلت
 عمرو والأفضل أي الشخص الذي قلنا أنه أفضل
 من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في فعل التفضيل
 إلا للبعد فيجب أن يستعمل إما مضافاً كزيد أفضل
 الناس أو كزيد أفضل من عمرو أو يعرف
 باللام كزيد الأفضل فلا يجوز الجمع بين اللام
 منها نحو زيد الأفضل من عمرو والايكون ذكر
 اللام أو من لغوا وأما قوله ولست بالأكثر فهم
 حتى وأما العدة للكاثرية فقبل من فيه ليست

تفضيلية

تفضيلية بل للتبيين الخاست من بينهم بالأكثر
 حتى ولا يجوز دخوله على الكل البضائيات الخ
 نحو زيد أفضل إلا أن يعلم المفضل عليه مثل
 أكبر وكجوزان يقال في مثله إن المذوف هو المضاف
 إليه باعتبار أنه مستعمل بالإضافة أي البند أكبر
 معنى أو أنه من مع مجوره أي أكبر من كل شيء فإذا
 أضيف الاسم التفضيل فله معنيان أحدهما
 وهو الأكثر أن تقصده به الزيادة أي أحدهما زيادة
 موصوفة المقصود به على من أضيف إليه الثاني
 أما أضيف اسم التفضيل إليه باعتبار تخفيفه في
 ضمن بعضهم والآخر تفضيل شيء على نفسه
 وأما كان هذا الاستعمال أكثر لأن وضع فعل
 تفضيل شيء على غيره فالأولى ذكر المفضل
 في شرط في استعماله بهذا المعنى أن يكون موصوفه
 بعضاً منهم وإلا فهم بحسب مفهوم اللفظ وإن كان

فاجابهم بحسب الداروة لان المقصود من استعماله
بجها المعنى تفصيل بوصفه على مشاركته في هذا المفهوم
العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من زيارته
في هذا النوع فلا يجوز بجها المعنى فذلك يوسف ابن
اوتة لوجه ضمهم اي عن الاوتة باضافتهم اليه والثاني
ان قصد به زيادة مطلقة اي ثانی معنية زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون زيادة على
المضاف اليه وهذه ويضاف اسم التفصيل الي
ما اضيف اليه للتوضيح اي التوضيح اسم التفصيل
وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات كوصاف
مصر وحس القوم مما لا تفصيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه يجوز بجها المعنى ان تضيف
الي جماعة نحو دخل فيهم كقولك نبيا عليه السلام
افضل قرين اي افضل الناس من بين قرين
وان تضيف الي جماعة من جنس واحد لا فيهم

كقولك

كقولك يوسف احسن اوتة فان يوسف لا يدخل
في جملة اوتة يوسف لان المضاف اليه غير المضاف
وان تضيف الي غير جماعة كقولك فلان علم بغداد
علم ما سواه وهو مختص ببغداد ولا ينحصر مثاله او سكنه
وكجوز في النوع الاول من لوتشي اسم التفصيل
المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من يضاف
اليه الا افراد اي افراد اسم التفصيل وان كان
موصوف شي او مجموعا وكذا التذكير وان كان
موصوف مؤنثا كقولك زيد او الزيدان او الزيدون او
هذه او الهندان او الهندات افضل الناس
وهذا الاله يشابه فعل من الذي ليس فيه الا
الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا
مع والمطابقة اي مطابقة اسم التفصيل اولاد
وتثنية وجمع وتذكير او تأنيثا من هو اسم
التفصيل صفة له كقولك ان افضل الناس

والرأيون افضلهم وهذه هي التا والرهان فليما
والخصات فضليا نحن لمناجحة ما فيه الالف واللام
في كونه موفقة واما النوع الثاني من نوعي التفضيل
المصاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة في
المعرف باللام منه فلا بد فيها من المطابقة اي المطابقة
بسم التفضيل لموصوف او اداة تشبيه وجمعا وكبرا
وتانيا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم
قيام المانع وهو امر ارجح من التفضيلية لفظا او
عدم ذكر المفضل عليه بعدهما و اسم التفضيل
الذي يستعمل من مفعول مذكر لا غير اي لا غير المفعول
المذكر لكونهم لائق اداة التثنية والجمع والكتاب
المختصة بالاضرابا هو في علم الوسط باعتبار امر
من التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب
احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل بسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثنا

واما

واما خص المظهر لانه يعمل في المفعول لا شرط لان العمل
في المفعول ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج
الى قوة العاقل واما خص بالقال لانه لا يجب
المفعول به سواء كان مظهرا او مفعولا بل ان وجد
بعده ما يؤيد ذلك فان فعل دال على الفعل العاقل
له كقوله تعالى هو علم من فعل من سبيلته اي علم
من كل احد يعلم من فعل واما الطرف والخال والتيمر
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لانه الطرف والخال
تكميها راجحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
راكبا والتيمر ينصبه ما يخلو من معنى الفعل ايضا
نحو طيل زيتا واما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان حلا
العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل
عمل الفعل لانه ليس له فعل بمضاه في الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان فاعلا لا مل فيه وهو
استعماله من الاثني والجمع ولا يؤت بعد التثنية

عن الفعل فلا يعمل بمشاجته ايضا الا اذا كان
بسم التفضيل صفة اي وصفا سببا هو في اللفظ
شئ معتمدا عليه بان يقع نقاله او خبرا عنه او
حالا وهو في المعنى صفة مسبب مشترك بين
ذلك الشئ وبين غيره مفضل وذلك المسبب
باعتبار الاول اي باعتباره تقيده بذلك الشئ
الذي اعتبره اولاً على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتباره
اي باعتباره تقيده بغيره اي خيره ذلك الاول فيكون
باعتباره الاول مفضلاً وباعتباره الثاني مفضلاً عليه
منفياً خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة
المصدر محذوف اي تفضيلاً منفياً مثل ما رأيت
رجلاً احسن في حينه الكل منه في عين زيد
فصل هو الشئ الذي ثبت له اسم التفضيل في
اللفظ والكل مسبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتباره عين الرجل المفضل

باعتباره

باعتباره عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ
ثابتاً الشئ وفي المعنى مسبباً يحصل له صاحب ثمة
عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب في
يتسبب عنه فيه كالصفة المشبهة للخطاط رتبة لها
عن رتبته بسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده
سواء كان من المتطافات الموصوف او لم يكن مثل
زيد ضارباً بحم او اي شرط ان يكون ذلك المسبب
مشتركا مفضلاً من وجه ومفضلاً عليه من وجه اخر
افادها بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت
رجلاً احسن كل حينه من كل عين زيد فانها
مختلفان بالذات بخلاف الكل الملحوظ مطلقاً
المقيد تارة بحد او تارة بذلك فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار ونلاحظ على ما هو الاصل في اسم
التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي

بالنفي كما يستفهم فائدة وانما اشترط ان يكون اسم
منفيا او محذوفاً كونه منفيا يكون معنى الفعل وعمل
عمله وانما قلنا انه محذوفاً كونه منفيا يكون معنى الفعل
لاننا احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا
كل فعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
تعمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثل ان
النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم
لوجه انتهى الى قبله الذي هو الزيادة فيقبله
ليس حسن كل عين رجل زائد على حسن كل
عين زيد فيبقى هل حسن كل عين رجل مقبلا
الى حسن كل عين زيد اما بان باويه او بان
يكون دونه والمساواة يا باها مقام المدح فربما
المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكل دون
حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى
حسن وتاثيرها ان يجعل احسن قبل تسلط

النفي

النفي عليه محذوفاً من الزيادة خفا لان نفي الزيادة
لا يلزم المدح فيبقى هل احسن ونحوه النفي الى
حسن رجل مقبلا الى حسن زيد اما بالساواة او
بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام
فرجع معنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه
حسنه في عين زيد فاقبى المساواة والزيادة
بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يعود العمل
بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان نفي الزيادة
على شئ ما باويه مع زيادة فيصح ان يقصده
خفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزيادة فاقبى
المراد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن
كل عين كل رجل دون حسن كل عين زيد
وذلك كحال التمدح فان قلت لو كان زيدا
الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم
التفضيل في الظاهر بمعنى ان يكون عمله في مثل ما رأيت

رجل افضل ابوه من زيد جاز كما جاز في المثال المذكور
 فلما فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه
 في المثال المذكور متحدان بالذات والاسم في اسم
 التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه
 مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف
 المعنى التفضيلي فاذا زال انتهى زال بالكلية ولم يبق
 له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت
 رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل
 عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي
 فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم توارثه
 في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن ثلث بالخبرة وكل
 بالابتداء فصولا بين احسن ومحمول اي ما حمل فيه احسن
 من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية
 وذلك المحمول قوله منه في عين زيد جازي وهو
 الحمل اذ كل ما ليس بمحمول له من هذه الجائزات هو

جزي

جزي له من هذه الجائزات لا يكون تحمله بينه وبين
 محمولاته من هذه الجائزات ولا يخرج من هذه الجائزات
 ما هو من له من معنى الابتداء العاقل في المبنة والآخر
 اذ العاقل بالتحقيق حينئذ معنى الابتداء الاسم
 التفضيل بخلاف ما اذا حمل في الكل بالفاعلية
 فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من محمولاته من حيث
 انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على
 الكل لم يلزم الفصل بين احسن ومحمول من حيث
 انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد ركبت
 وكذا الوكيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن
 من الكل في عينه هو اي الكل في عين زيد لا يخلو
 عن ركائز وتعقيد ايضا مع انها لا يمتثل
 العبارة المشهورة الواردة في اذا مثل المقصود
 والكلام فيها ولما قرر مسألة الكل وبين انه نظريا
 وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بل زيادة

ولا نقصان اراد ان يثبت على ان التغيير عنها غير منقطع
وذكر بل يبين ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب
غير ترتيبه ويتقل بهذا الترتيب الى ما التبت
سببويه واشترط به في اثبات هذه المسئلة
بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول
ما رأت رجل احسن في عينه الكل من عين زيد
باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو
اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولورفع لفظ
العين من البين واكتفى بن زيد كان اخصر
ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما
كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كل عين
زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك
لا يكون من قبيل تفصيل الشئ على نفسه او ينفرد
الكل حينئذ فان قدمت على ذكر رسم التفصيل
ذكر العين التي كان الكل فيها مفضلا عليه قلت

ما رأت

ما رأت كعين زيد احسن فيها لكل كانت اصله
ما رأت عينا احسن فيها لكل منه في عين زيد فلما
ذكر عين زيد مقدا عليه استغنى عن ذكره ثانيا و
تقديره ما رأت عينا مماثلة لعين زيد في كل الكل
احسن فيها لكل من عين زيد او نقول معناه
ما رأت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها لكل
منه في غير حال بل من هذا على ان وجه الكل
في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت
هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لورفع
فعل بالابتداء لانها فرع الاولى والان ان التفصيل
مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ان
منصوب على انه صفة مصدر محذوف اقلت
ما رأت كعين زيد الى اخره قولنا مثل قول الشيخ
وانما ترك صدر البيت ليكون مستترا بما هو مبدا
المثالة وترك موصوف حسن في المثال وان كانت

المثال الكامل في ذكره او نحو في مقابلة قوله واوديا
 مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال
 المذكور اولاً وتام البيت مع ما يليه شعرت
 على واودي السباح ولا اري كواودي السباح على
 يظلم واوديا اقل به ركب النوء ثمانية واقوف الاما
 وفي السد ساريا كان اصله لا اري واوديا اقل به
 ركب منهم في واودي السباح فقدم واودي السباح
 واستغنى عن ذكره ثانياً الركب هم جماعة الركبان
 وهو مخصص بركي الابل والثانية من ابي اودي كناية
 من حبي اوحى وهو الملك والثاني وساريا من السرا
 وهو السير في الليل ففعله لا اري اما من رؤية البصر
 او من رؤية القلب فعلى الاول واوديا مفعول وكوا
 السباح حال منه قدم عليه على الثاني واوديا مفعول
 الاول وكواودي السباح مفعول الثاني وعلى التفسير
 حين يظلم طرف التشبيه المستفاد من الكاف والوارد

في ولا

في ولا اري لما اشرافية او حالية اقل صفة واوديا
 والجار في به متعلق باقل والجور عائد الى واوديا
 وركب فاعل اقل وجملته النوء مفعول له وثانية خبر
 عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية
 ايما ثمانية واقوف عطف على اقل وهو بمعنى
 المفعول اسند الى خبر واوديا المسمى واوديا اقل به
 ركب منهم لواودي السباح واقوف منه وما في
 ماو في مصدرية وساريا اي ركبها ساريا مفعول
 وفي المستثنى مفرغ اي واوديا اقل واقوف في
 كل وقت الا في وقت وقاية السد فغاي ساريا
 تقول مررت على واودي منصوب على السباح
 لكنه تخايفها والحال اني لا اري مثل واودي السباح
 حين احاط به الظلام واوديا يكون توقيف الركب
 به اقل من توقفهم لواودي السباح ويكون ذلك
 الواوي واقوف من واودي السباح في كل وقت

الا في وقت وقاية الله تعالى ركبها ساريا بالليل
 فبعض الافعال والمخافات ولو عبرت بالعبارة
 التامة لقلت ولا اري وادبا قل به ركب الوه
 من ولوى السباح ولما قسم المصنف الكلمة الى
 اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل المحرر كل واحد
 منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر بهات
 الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث
 الفعل شك تلك الطريقة وصدرها بتعريف
 فقال الفعل ماول اي كلمة دل على معنى كائن في
 نفسه اي في نفس ماول بمعنى الكلمة والمراد يكون
 المعنى في نفس الكلمة والالتماس عليه من غير حاجة الى
 ضم كلمة اخرى اليه الاستقلال بالمفروية ويكون
 ارجاع ضمير نفسه الى المعنى ويثبت يكون المراد يكون
 المعنى في نفسه استقلاله بالمفروية فمن جمع كون
 المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد

وهو

وهو استقلاله بالمفروية لكن المطابق لما ذكر في وجه
 المحصر في اول الكتاب ارجاع الضمير الى ماول
 كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان احدها
 الحدث الذي هو معنى المصدر وتأثيرها الزمان وتأثيرها
 النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل
 ما معنى حرفي حواله للا حظة طر فيها فلا استقلال بالمفروية
 فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما
 وصف ذلك المعنى بالاقران بالزمان تعيين
 ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس
 معناه المطابق بل هم لكن لا يتحقق الا في ضمن
 انفسه فخرج بهذا القيد الحرف لا يستقل
 بالمفروية مقترن وضعها باحد الزمان الثلاثة
 في الفهم معنى لفظ الدال عليه فهو صفة بعد
 صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل و
 بقولنا وضعها يخرج اسما لافعال لان جميعها ^{مفعولات}

اما عن المصادر او غيرها كما سبق ويحل فيه الافعال
المتصلة عن الزمان كخشي وكاد لاقران معانها
به بحسب الوضع ويصدق على المضارع ان اقرن
بالحركة الازمنة الثلاثة لوجود اللاحق في الاثنين
ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان يرضى
الاتسراك من تعدد الوضع ومن قوله الى قول
الفعل وقول قد لانها اتمات عمل لتقرب
الماتى الى الحال او تعطيل الفعل او تحقيقة و
شئى من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل وقول السان
وسوف لا لالة الاول على الاستقبال القريب
والثانى على الاستقبال البعيد وقول انما لانها
وضعت اتماتى الفعل كالم وما او لطلبه كالم
او لتمامه كالم الناهية او تعطيل شئى بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا
الفعل وحقوق تاء التانيث محضة على وقول قد

واما

واما محض به حقوق تاء التانيث لا تحاذل عن تانيث
الفعل ولا يحق الالباهة فاعل والصفات تنفست
عنها لما حقرها من التانيث المتحركة الدالة على تانيثها و
تانيث فاعلها فلا يجرم اختصاص بالفعل ساكنة
حال عن تاء التانيث اقرن من المتحركة لاختصاصها
بالاسم وحقوق تاء فاعلت اراو يجرى فاعل
الفعل المتصلة بالبارزة المتحركة المفعولة فيحل
فيه ايضا تاء فاعلت وذلك لان غير الفاعل لا
يحق الالباهة فاعل والفعل انما يكون للمفعول
فروحه وحط فروحه عنه منع احد نوعى الضمير
توزع من لزوم تساوى الفرع مع الاصل يخص
البارزة بالفتح لان الممكن اصف واخص فهو
بالنعيم اليمى واهم دور الماتى مادل الى فعل ول
بحسب اسل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الحاضر الذى انت فيه

قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض
 اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الآيات لا
 بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان متوالت
 مادل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل
 زمانك يخرج ما عداه والمراد بالوصول الفعل
 فلا ينتقض منع الى مثل اسر بالدلالة ما هو
 اصل الوضع فلا ينتقض منه لم يضرب وجمعه
 بان ضربت ضربت بسبب الفتح ضربت في محذوف الى
 حروبى المسمى بسبب الفتح لفظا كقولهم او تقبلوا
 كحرمي ولما البنا على الحركة دون السكون الذي هو
 الاصل في معنى فلمشا بجهة المثارى في وقوفه
 الاسم كوزيد ضرب في موضع زيد ضارب وثم
 وقرأ تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان
 تفرني افرىك واما الفتح فلكونه احف المكان
 مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مسمى على السكون

مع اي مع الضمير المرفوع المتحرك كقوله في الحاضرنا
 كراهة رجعت اذ لم يحرك حركات متواليات فاما قوله
 الواحدة لشدة اتصال الفعل بفعله وانما قيل
 الضمير المرفوع بالمتحرك اذ من مثل ضربا فانه
 ايضا مسمى على الفتح ومع خبر الواو فانه يعم معها
 لما شبهها لفظا كقوله او تقبلوا كقوله او تقبلوا
 ما شبهه بالفعل شبه الاسم باحد حروف آتية
 افعال كونه ملتبسا باحد حروف آتية في اوله
 يعنى الوجود الاربعة التي جمعتها كلمة تانيث و
 هذه المشاهدة انما يكون لوقوعه الى لوقوعه
 الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال
 على الصحيح كقوله الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
 كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله لوقوعه
 اى وتلك المشاهدة انما يكون لوقوع الفعل
 مشتركا وتخصيصه لواحد من زمانى الحال والاستقبال

يعني الاستقبال بالسبب فانه للاستقبال القريب وهو
 فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يقتضيه
 معانيه بواسطة القرائن والاعراض المضارعة المتماثلة
 الاسم لانه لم يسم مضارعا الاخذ او معنى المضارعة
 في اللغة المتماثلة مشتقة من الفرق كان كالمضارع
 ارتفع من ضرب واحد فيهما اثنان مضاعفا لانه
 من تلك الحروف الاربعة التي تكلم مفردا مذكرا كان او
 مؤنثا مثل اضر والنون له اني لم تكلم المفرد اذا كان
 مع غيره واحد اكان ذلك الغير او اكثر مثل اضر
 وكانها ما هو ذان من انا و نحن والياء للمخاطب واحد
 كان او شئ او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا والمؤنث
 الواحد والمؤنثان غيبة اي حال كون المؤنث و
 المؤنثان غايات او ذوي خيبة والياء للغايات
 اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائب
 وشاه فتعوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين

بالج

بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصير الاشارة
 موصوفة لكنه خرجت بخاض النكرة المعرفة فهو
 في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو
 الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة كونه
 في الرباعي اي فيما كان ماضية على اربعة احرف ماضية
 كيد خرج اولها كيجوز ومضوعة فيما سواه اي فيما سوا
 ماضية على اربعة احرف مثل يندرج ويستخرج و
 نحوها ولا يعرب لك الفعل بخبره اي غير المضارع
 لعدم علمه الاخراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة
 قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله
 اذا لم يوصل به نون تأكيد ثقيلة كانت او خفيفة
 ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احد هما كان
 مبنيا لان نون التأكيد لشدة اتصاله بمنزلة ضم الكلمة
 فلو دخل الاخراب قبلها يلزم دخول في وسط الكلمة
 ولو دخل عليها لزم دخول على كلمة اخرى حقيقة ولان

جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها
ساكننا المتساوية لكون جمع المؤنث في الماضي فلما قبل
الاضراب واخره رفع ونصب بشارك الاسم
فيها وجزم بخفض به كالجاء بالاسم فان فتح منه وحذف
الفتحة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة الجوزم غير
بارز مرفوع متصل به التثنية مذكرا كان او مؤنثا
مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربين وتضربين والمذكر
المؤنث مثل تضربين فحذفه اربع مضع يضرب
في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين
في الواحد الغائب المؤنث والواحد المذكر المخاطب
واضرب في المتكلم الواحد وتضرب في المتكلم
الغير بالضممة في حالة الرفع والفتحة في حالة نصب
لحظا في حال كون الضمة والفتحة لفظيتين و
السكون في حال الجزم مثل يضرب ومن يضرب

ولم

ولم يضرب والمضارع متصل به وذلك اي الضمير
البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالرفع
حالة الرفع وحذفها اى حذف النون علة الجزم
والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب
في الاسماء تابع للجزم مثل يضربان وتضربان ويضربون
وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخره
والمضارع المعقل الاضربا الواو والياء بالضممة تغير
في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء انقلبت
كوباء ثويرى والفتحة لفظا في حال النصب كفتحة
الفتحة عليهما كونس بدو ونس يرمى والحذف اى
بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يبد
حركة اسقط الحرف المناسب لها كالم يرم ولم يرم
والمضارع المعقل بالالف بالضممة والفتحة تغيرا
لان الالف لا قبل الحركة تقول يرمى ولن
يرمى والحذف اى بحذف الالف في حال الجزم قول

لم يرض ويرفع المضارع اذا جرد عن التام
 الجازم نحو يقوم زيد سواء كان الفاعل فيه هذا الجرد
 كما هو المشهور المتبادر من جازمه وذلك لان
 الكوفيين سواء كان الفاعل فيه وقوله موقع الاسم
 كما في زيد يضرب الحمار او مرت رجل يضرب
 او رأيت رجلا يضرب وانما ادفع هو بوقوع
 موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطى سبق
 افعال الاسم واقواه وهو الرفع وذلك لان
 البصريين واورد عليه انه يرفع في مواضع يقع
 فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب و
 في نحو سبقهم وسوف يقوم وفي خبر كاد وكذا ديد
 يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو
 الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه وان وقع موقعه
 لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب
 خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان وكيفنا

وقوله

وقوله موقع الاسم وان كان الاضرب مع تقدير
 اسماء الاضرب مع تقديره فعلا ومن نحو سبقهم
 ان سبقهم مع السين وان موقع الاسم لا
 يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة ونحو
 في علم السين وعن نحو كاد وكذا ديد يقوم ان الاصل في
 الاسم وانما عدل عن الاصل لما كفي في باب افعال
 المقاربة ان الشا تعلق وينصب اي المضارع
 بان مفعولة ومن قال الفز اصله لا ابدل الا
 لو ما وقال الخليل اصله لان مقصده كالمش في اي
 وقال سيبويه انه حرف برأسه واول قبل اصله
 اذ ان تحذف وقبل اصله اذ الطرفية فنون فوضا
 عن المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو
 سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لا دخلها وبعد
 لام المحذورة واللام الجارة الزائدة في خبر كان النعم
 قوله تعالى وما كان الله ليضلهم الا ان هذه

جواز فتحه وتولجها على الفعل الا يجعله مصدرا بغير
 ان المصدرية وبعد الفاعل في فاعلك وبعد
 الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد
 او نحو لا تترك او تغطي حتى فان الفاعل الواو طفتان
 واقعا بعد الانشاء وقد انشأ خطف الخبر على
 الانشاء فجعل مفردا يكون من عطف المفرد على
 المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
 في رزقي فاكرك ليكون زيادة منك لي فاكرك
 معي اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا
 يكون منك كل السمك وتشرب اللبن مع فان
 المعنى ينصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الى
 مثال النصب بالفتح مثل ان تصوموا خير لكم
 النصب بذف النون وكلمة ان المعنى تقع بعد العلم
 اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المحقق من ان المسألة
 لان المحقق للتحقيق فياسب العلم بخلاف النافية

فانها

فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواو
 بعد العلم خطفه اي ان النافية نحو علمت ان يقوم
 وان لا يقوم وان المعنى تقع بعد الظن فيجرها اليوم
 لان الظن باعتبار دلالة على غلبة الوقوع في يوم
 ان المحقق الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين
 بلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى في
 ان المعنى بعده الوجهان ومن مثل من ابرح ومحا
 اي معنى من نفي المستقبل نفيًا مؤكدا لا موقفا والا
 يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض
 حتى يأتون في ابي تمام قص لان لن تقتضي التأييد
 وحتى تقتضي الاستمرار واول المعنى ينصب بها المفاعلة
 او اتم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي وان لم يكن ما بعدها
 معمولًا لما قبلها فانه اذا عتمد ما بعدها على ما قبلها لا
 ينصب لانها الضعفاء لا تقدر ان تحمل فيما عتمد على
 ما قبلها فصارت كأنه سبقها حكما وكان خطف على لم يعتمد

انما ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
 قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبل
 جوابا وجزا وحال لا يمكن الا في الاستقبال فان
 احد الشرطين هو انا اذن احسن اليك وكقولك
 لمن يحدتك اذن اظنك كاذبا او كقولك
 لمن يحدتك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
 مثل قولك لمن قال سلمت اذن تدخل الجنة
 مثل مثال لا يميل الا الاستقبال فعوله اذن
 يستد او قوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب المحو
 معها كما امرنا اليه وقوله اذن تدخل الجنة بهرئلا
 فتتمثل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيل الزمان
 الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروفا
 اشار اليها فجا بين المبتدأ والخبر واذا وقعت
 اذن بعد الواو والفاء والجران جاز ان نصب
 بناء على ضعف الارتفاع والعطف للاستقلال

لانه

لانه جملة والرفع باعتبار الارتفاع والعطف وان
 وكى التي ينصب بها المضارع مثل سلمت
 ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها
 لما بعدها كسببية الاسلام لا قول الجنة في مثال
 المذكور وهي التي ينصب بها المضارع بعدها
 بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى
 ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او
 حالا او مستقبلا بمعنى كى اي حال كون معنى كى
 للسببية او كى لانتمها الغاية مثل سلمت حتى ادخل
 الجنة مثال كى بمعنى كى ولا استقبال المضارع
 بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا
 كنت سرت حتى ادخل البلد مثال كى بمعنى كى
 او الى ولا استقبال المضارع بالنظر الى ما قبله
 اما بالنظر الى زمان التكلم فيتمثل ان يكون ماضيا
 او حالا او مستقبلا واسير حتى نصيب الشمس مثال

لحمي بمعنى الى ولا استقبال ما بعدها تحقيقا فان
بالفعل الذي دخله حتى الى ال حال يعني زمان الحال
تحقيقا اي بطريق التحقيق بان تكون حتى زمان
التكلم بعينه وسبحي مثاله او حكاية اي بطريق حكاية
كما تقول كنت سرت اسن حتى اذبل السد
فاذبل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية فكذلك
كنت في زمان الدخول هيئات هذه العبارة و
تجربها في زمان التكلم على ما كنت هيئات وكان ال
حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقية على ما كان
عليه وحكيته ضمني زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
اولا يكس جند تقدير ان الامرنا علم الاستقبال
كانت اي معنى عند هذه الارادة حرف الابتداء
للاجارة ولا عاطفة ومعنى كونهما حرف ابتداء ان
يبتدأ بها كلام متأنف لان يقدر بعدها ابتداء
يكون الفعل خبره ليكون حتى داخل على اسم كماله

بعض

بعضم فيرفع اياها بعد حتى لعدم الناصب والجامع
ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال
اللفظي مثل مرفض فلان حتى لا يرفع الا ان بنا
لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به معنى الرغباتي
زمان التكلم ومن ثمه اي من اجل حديث الامرين
اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها اشنع نظرا الى الامر الاول
الرفع ايا رفع ما بعد حتى في قولك كان سير فاني
او علمها في وقت حصول كان الناقصة في هذا
القول بان يجعل كان فيه ناقصة لامة لانها
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها
فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا
كانت تامة فانها لا تقضي الخبر واشنع الرفع
نظرا الى الامر الثاني في قولك امرت حتى يخلصها

لانه حينئذ يكون ما بعد حائرا مستائفا مقطوعا بالوقت
 وما قبلها سببا لما بعدها وحيث كوك فيه لو توفرت
 الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع السبب في ذلك
 في وقوع السبب وحيث حال وجاز في وقت حصول
 كان التامة كان سيرا حتى ادخلها فان معناه
 سيرا فلما ادخل الان والافساد فيه وجاز لهم ما
 حتى بدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق و
 التاكيد انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون
 السبب محققا في حصول فتقوله ايهم عطف بتقدير
 جاز على جاز في التامة لا على كان سيرا حتى ادخلها
 لعدم صلاحية تفسيره بقوله في التامة كالمعطوف
 عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيرا
 حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب
 في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم
 سارا عطف على كان سيرا ولا فساد فيه ولا م في

الى

التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل سلمت
 لا دخل الجنة وانما تقدير ان بعدها لا بها جاز في
 ام الجوز التي ينتصب بها المضارع هي لا التامة
 للمضي بعد التام كان لفظا مثل وما كان الله يعذبهم
 او معنى قوله لم يكن ليفعل وهي ايضا جازة ولهذا
 يتقدر بعدها ان فان قيل او اصدار الفعل بمعنى
 المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قبل على جاز
 المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم
 او من الجبر اي ما كان الله ذلتهم او على تاويل
 المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفا
 التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان
 بعدها انتصاب المضارع مشروط بشرطين
 احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان الفاعل
 عن الرفع الى نصب للتضييق على السببية حيث
 يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية



لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي
 قبل الفا احد الاشياء الستة ليعد بتقديم الانسان
 او ما في معناه من الشيء المستعني هو ايا عن لوجم كون
 ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة المرفوعة
 فاعلم ان اي يكون منك زيارة فاعلم ان اي يكون
 لا تشتمني فاعلم ان اي يكون منك شتم ففرب مني
 ويندرج فيهما الادعا كواللهم اغفرني فافوز ولا يظن
 فاحلك او استضاهم كوحل عندكم ما فاشرب اي
 حل يكون منكم ما فاشرب مني او في كوما تاتنا
 فتحدثنا اي يسلك منك اتيان فتحدثنا و
 يندرج فيه التخصيص كقولك اتزل عليه ملك
 فيكون معه زبيرا لا ستر له نفي فعل فيندر في
 النفي او ممن كولييت لي مالا فالنقطة اي ليت لي
 شهوت مال فالنفاق مني ويدخل فيه ما وقع على
 صيغة النهي كقولك ان بلغ الاسباب اسباب السموات

فالطلع

فالطلع بالنف على قراءة حفص او وض كواللهم
 فتصيب خبر اي الا يكون منك نزول فاصابة خبر
 مني فني جملة هذه الموضع معنى السببية مقصود
 والفا تدل عليها وما بعد الفا في تاويل مصدر آخر
 مفهوم مما قبل الفا ولما نحو سائر من في بني قوم
 والحق بالهجر فاستجاء بدون تقديم احد الاشياء
 الستة فمحول على ضرورة الشعر والواو التي تنصب
 بعدها المضارع بتقدير فتقدير ان بعدها مشروط
 بشرط ان احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها
 لما بعدها والالفالو والجمع ونما وانما هما ان يكون
 قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يامل الواو
 قبل الفا في كونه احد الاشياء الستة المذكورة
 واسلمها امثلة الفا بعينها يا بال الفا بالواو
 كما تقول مثله زمني واكرمك اي تجميع الزيادة
 والاكرام ولا تامل السمك وتشرب اللبن اي

لا يجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن والحق
القياس واو التي ينصب المضارع بعدها تقدير
بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى
الى او الا الاخيرين على ان المقدرة بعدها لا ان
ايضا وهل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها
تكرار كوالا لزمك او قطبي حتى اي الا ان تعطيني
حتى او الا ان تعطيني حتى فيسبويه يقدرها بال
بتقدير مضاف اي الا لزمك الا وقت ان تعطيني
حتى وغيره يقدرها بالي بتأويل مصدر مجوز
التي بمعنى الى اي الا لزمك الى اعطائك حتى
العاطف اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة او لا ثم اذا كانت
منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لجهة تقدير
بعدها اي ينصب المضارع بها بتقدير ان
اذا كان المعطوف عليه صريحا كوا عجبني منك

زيد

زيد او ثم او فثم او ثم ثم ثم ليست من
الحروف العاطفة المذكورة وتقدر ان بعدها الواو
والفا ليس مشروطا بالشرط المذكورة فيهما قوله
والعاطف اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول
المعدودات الناصبة بتقدير ان اي قوله حتى اذا كان
مستقبلا او على رفعها وهو او بشرط معنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدر
بعد حتى واما ههنا هذا وان كان بعد حسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول
ان جعل العاطفة ثم ما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خفت به ثم
تخصيص الحكم به وليس في الواو مضمومها به
كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويدخله ان كان
الماسب حيث ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة
في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز ان يظن ان مع الام

كي تحو جنتك لان تكرمي ومع ما الحق بها من الام
 المزايدة كواروت لان تقوم ومع الحروف العالقة
 نحو ايجني قياك وان ذهب لاهذه الثلاثة مثل
 على اسم مرتج نحو جنتك للاكرم ونجني ضرب
 زيد ونضبه واروت لضرب فجاز ان يظهر بها
 ما يقرب الفعل الى اسم مرتج وهو ان المصدرية
 واما لام الجود فلما لم تدخل على الاسم المرتج لم
 يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان
 تستعمل بمعنى كي وهي بمعنى المعنى لا تدخل على اسم
 مرتج وتعمل عليها حتى التي بمعنى الى لان المعنى الاول
 اغلب في جميع التي يليها المضارع واما الواو والفاء
 واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتفويض
 على معنى السببية والجمعية والانتها صارت كقول
 النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي
 اظهار ان مع لا الاظلة على المضارع المنفرد

بها

المنسوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها
 اي اي ان لا متكرره الا بين المتواليين والام لا نحو
 قوله تعالى لتلا يعلم اهل الكتاب وعلم ان النصب
 يظهر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل الضم
 كقولهم تسع بالمعنى فيمن ان تراه او مع فعل
 مع التثنية كقوله لا ابعد الا لاني احم الوهي
 في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في
 تلك المواضع ولذلك لم يكرها ويترجم اي المضارع
 لم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى انتهى اقرارا
 عما يستعمل في معنى انتهى وهذه الكلمات تجزم فعلا
 واحدا وكل المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة
 اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء
 بعضها من الحروف وهذه الاختار لفظ الكلم و
 الجوزم بها فعلا وهي اي كلم المجازاة ان ومما
 واذا ما وحيثما فاذا وحيث يجرمان المضارع مع
 ما واما بد ونحو فلا واين وحي وحي يجرمان المضارع

مطلقا سوا كان مع ما اوله وما ومن ولى ولى واما الزم
كيفا واذا فاد لم يحى في كلامهم على وجه الاطراف امان
كيفا فلان معناه عموم الاقوال فاذا قلت كيفا تقر
اقر ان كان معناه على احوال وكيفيته تقر ان
ايضا قر عليها ومن المتعذر استواراة قارئ في
جميع الاقوال والكيفيات واما مع اذ فلان كان
الشرط انما تجزم لتفهمنا معنى ان الى حتى الموضوع
بلا بهام واذا موضوعه الامر المقطوع به وبان
مقدرة عطف على قوله لم الى وتجزم المضارع
بان مقدرة وسببى بانه ان شاء الله تعالى فلم
يقلب المضارع ماضيا ونفيه الى نفي المضارع
ولا يبعد لو جعل التخيير عازا الى ما هو اقرب الى ما
ولما مثلها الى مثل لم في هذا القلب والنفي وتخص
الى لما بالاستقواء الى استواء اذ منتهى لما الى
وقت الانتفا الى وقت التكلم بلما تقول زم
فلان ولم ينفعه الزم الى عقيب زمه ولا

يلزم

ولا يلزم استمرار انتفا لزم الى وقت تكلم بها
واذا قلت زم فلان ولم ينفعه الزم افا استمرار
والك الى وقت التكلم بها وجراد حذف الفعل
اي وتخص ايضا لما كوار حذف الفعل النفي
بها ان دل عليه دليل نحو شارقت المدينة
ولما الى لما اظهرنا وتخص ايضا لعدم دخول
اوقات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب و
من لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العاقل
ومعموله وتخص ايضا باستعمالها غالبا في المنوع
الى نفي بها فعل متوق متوقع تقول لمن
يتوقع ركوب الابر لما يركب الابر وقد يستعمل
في غير المتوقع ايضا نحو زم فلان ولم ينفعه الزم
ولام الامر حتى اللام المطلوب بها الفعل وتدخل
فيها لام الاعداء نحو يغفلنا الله حتى مكسورة وتخرها

لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء ثم حذو له تعالى
ولما كانت كالفه اخرى لم يصلوا فليصوا ثم يقضوا
ولا انتهى حتى لا المطلوب بها الترك اي ترك
الضعل وفي بعض النسخ ولا انتهى ضدها اي
لا انتهى اي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب
بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع الواو
المضارع المبني للفاعل والمفعول محالبا او
غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل
على الفعلين لسببية الفعل الاول وسببية الفعل
الثاني افا جعل الفعل الاول سببا والثاني
سببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل
على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولانك
ان كلم المجازاة لا تجعل شي سببا لشي قاله او
يجعلها شي سببا ان المتكلم اعتبر سببية شي
لشي بل ملوئية شي لشي وجعل كلم المجازاة دالة

عليها

عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للتاني لا ظاهريا ولا دحضنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم
بينهما نسبة تليح بها ان يكون دحضها في صورة سبب
والمسبب بل المعلوم واللازم كقولك ان شئ
اكرمك فالتزم ليس سببا حقيقيا للاكرام
والاكرام سببا حقيقيا له لا دحضنا ولا ظاهريا لكن
المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهرا او المكام
الظاهري يعني انه منها بكان يصير انتم الذي هو سبب
الاحكام عند التمس سبب الاكرام عند وسميان
اي احكام الفعلان او لهما شرطا لانه شرط لتحقيق
الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه جتي على الاول
انما الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء
مضارعين كوان ترزني اذرك او الاول فقط
مضارع كوان ترزني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لا قول الجازم وحوان او ما تضمنها

مع صلاحية المحل لكون المضارع موحداً بالظن
وان كان التامى مضارعاً فالوجهان اي فصيحة القول
الجزم تعلقه بالجزم وهو اداة الشرط والرفع لغف
التعلق ليلولة التامى والفصل بغير المعول نحو
ان تاتي زيداً او آتية واذا كان الجزأ ماضياً
بغير قد لفظاً تفصيل للمامى نحو ان خرجت
خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويكمل
ان يكون تفصيلاً لقد اي لم يقرن بقدر سواها
قد مفعولاً كقوله تعالى ان يسرق فقد سرقنا
له من قبل او مفعولاً كقوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجر الفاء
في الجزأ لتحقيق تأثير حرف الشرط فيه من جهة
المعنى لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
فيه عن الرابطة الدالة على كونه جواباً كقولك
ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمتك وانما

قال

قال بغير قد يخرج عنه المامى المحقق الذي لا يتغير
ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه و
ان كان اي الجزأ مضارعاً مثبتاً او منفيّاً بلا امر
نحو اذا كان منفيّاً لم فانه مندرج فيما سبق لكونه
ماضياً معني او من حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير
اداة الشرط فيه معني فالوجهان الاتيان بالفاء و
تركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما
تؤثر في المامى فيؤثر بالفاء واثرت في تغيير المعنى
حيث خلصت المعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود
التأثير فيه من وجه وان لم يكن قوياً كقوله تعالى
وان يكن منكم الف يظنون ومن عام فينتقم الله
منه والا اي وان لم يكن الجزأ المامى او المضارع
الماكويين فالفاء لازمة فيه لان الجزأ مثبت
اما ماض بقدر لفظاً كما تقول ان اكرمتني اليوم

فقد اكرمتك اس او تقدير كما تقول ان اكرمتي
اليوم فاكرمتك اس بتقدير فقد اكرمتك وعلى
حالا التقديرين لا تأثر لحرف الشرط في المسمى فان
الحرف رابطة وهي الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي
او دعاء او استفهام او مضارع متعدي بما اولم او
لمن الى غير ذلك كالتعدي والوصف فمضى جميع هذه
المواضع لا تأثر لحرف الشرط في الجزاء فان كان
الى الفاء وحكي او الى للمفارقة مع الجملة الاسمية
الى وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قرب
من معنى الفاء لانها تنهى عن حدوث امر بعد امر
فغيرها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وتأثيرها
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا
الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه الآية
فرقا بينها كقوله تعالى وان تصبرهم سيئة فان
يديهم اذا هم يقطعون اي فهم يقطعون وان

الى

الى ينجم بها المضارع حال كونها مفردة انما كانت
مفردة بعد الامر نحو زري اكرمك اي التزم زري
اكرمك والتمهي نحو لا تفعل الشئ من غير اكرمك
اي وان لم تفعل من غير اكرمك والاستفهام نحو
هل تريد ما اشربه لان المعنى ان يكون غير ما
اشربه والمعنى كونه لي مالا الفقه لان المعنى
ان يكون لي مال الفقه والوصف نحو انزل نصب
غير اي ان تنزل نصب غير اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صا الى الان
يكون سببا لما تقدم وقصد السببية الاسمية
ما تقدم له فيجوز ان يقدم مع مضارع يؤخذ
ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء مجزوما به وانما يختص تقديره بما يابط
هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يرتب عليه فائدة يكون

وذلك المطلوب سببها وهي سببه له فاذا كان
المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وتعد
سببية الفعل المطلوب تلك الاشياء قد
مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بها
جزءا فيجزم بها نحو سلم تدخل الجنة فان المطلوب
باسم هو الاسلام وهو المطلوب فادته وتدخل الجنة
فهو سبب لها وقصد ادراك تلك السببية فقدر
مع الفعل المأثور من سلم وجعل تدخل الجنة
جزءا فيقول ان سلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر
الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان المعنى وقنه
للفعل المنفي لا المثبت ولهذا استنعى لا تكفر تدخل
النار عند الجمهور خلافا للكنائي فانه لا يتنعى ذلك
عنده فاقسامه عند الجمهور لان التقدير على
ما خفيت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفاء
واما عدم امتناعه عند الكنائي فلانه يقول معناه

بج

بجب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في
هذه المواضع وقنه الشرط المثبت والعرف
قوله قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا
لم تقصد لم يجز الخرم قطعا بل يجب ان يرفع
اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى
فحب في من لذك وليا يرثني فحين و امر فوما
اي وليا وارثا مني او بالحال كذا انك كقوله تعالى
فذرهم في طغيانهم يعمهون اي يعمهون او بالانتماء
كقول الشاعر وقال رازم ادسوانه اولها فكل
حق امرني يحكي بمقداره الامر هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة
الامر فانهم يطلقون امثلة المائى وامثلة لمفاد
ويريدون صيغتهما وفي بعض النسخ انما قال
مثل الامر ولم يقل الامر لان الامر كما اشتهر في
النوع من الافعال كذا انك اشتهر في المعنى المصدر

ايضا فاراد الفعل على المقصود وهو في اصطلاح
 النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
 كذا ذكره المصنف في شذذه صيغة يطلب بها الفعل
 شامل لكل امر غائبا كان او محاطا او متكلما معطوفا
 او مجزوا من القائل اقرارا من المجزول مطلقا
 فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن القائل
 الخاطب اقرارا من الغائب المتكلم بحذف حرف
 المضارعة اقرارا من مثل قوله تعالى فبذالك
 فلقوا ربهم ورا على صيغة الخطاب وكن مثل
 ورويد وكن امره اي امر الامر في الحقيقة بخلاف
 الوقف والبناء على السكون لا انتفاء ما يقتضي
 احواله وهو حرف المضارعة لان مشابقتها بالام
 المقتضية للاعراب انما هي بسبب وفي الصورة
 حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في سكا
 النسخ وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه

لما نابه

لما نابه ما فيه اللام من المجزوم معي على ان يحكى قول
 اضرب اضربا اضربوا واخش واخشا وايم كما تقول
 لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يخشا ولم
 يرم وذهب الكوفيون الى انه موب مجزوم لام
 مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة
 او بعد حذف حرف متحرك ساكن امره وجعل
 ما بقي امرا لتقول في تعدد وفي تضارب ضا
 ولم يذكر المصنف هذا القسم نظيره وان كان
 بعده حرف ساكن وليس المضارع بريأ
 والمراد بالبرأى ههنا ما يكون ما فيه على اربعة
 احرف من المريد فيه وانما هو باب الافعال الاربعة
 ذات همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف
 المضارعة لتتم وصل بها الى اللفظ بالسكون حال
 كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اعراب
 الساكن ضمة وفتحة لالتباس بالمضارع على تقدير

انفتح فانه اذا قيل في قتل قتل بفتح ان التبيين
 بالواحد المتكلم المجهول وبالمعنى المجهول من الربا
 وبالمضارع المعلوم من الربا اذ قيل اقتل كسر
 التاء وكسورة فاما سواه اي سموي ساكن بعد ضمة
 سوز كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل
 اضر ب لا تبس بالمعنى المجهول من الاضراب
 ولو فتح لا تبس بالامر منه ولو ضم في اضم لا تبس
 بالمضارع المجهول ولو فتح لا تبس بالمعنى
 الربا في قوله مثال لما يكون بعد حرف الساكن
 ضمة واخر مثال لما يكون بعده كسرة واعلم
 مثال لما يكون بعد فتحة وان كان رباحيا ففتحة
 اي فالحمة مفتوحة لانها همزة وصل دون لا
 ارتفاع موجب حذفها وهو هجران همزتين في
 المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك
 بعينه افعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي

لم يذكر

لم يذكر فاعله وادخلة الفاعل اليه لا في الاربعة
 او في حذف معانيها قال فعله الواو فتح عليه
 ولا يبعد ان يراو بالموصول الفعل الذي لم يذكر
 فاعله ويكون ادخلة الفعل اليه بيانية نحو ما
 حذف فاعله وفتح المفعول مقامه ولم يذكر هذا
 القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل
 الذي اراده حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
 فاضيا غيرت صيغته وفعل اللبس بان ضم اوله
 وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودهرج وعلم
 واختير له هذا النوع من التغير لان معناه قريب
 فاختير له وزن غيب لم يوجد في الاوزان
 الخرج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل
 بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غيبا
 يدل على غلبة الضمة ايضا لكن الخرج من
 الكسرة الى الضمة انقل فلز ضرورة في اختياره

بعد حصول المقصود باحذف منه ويضم الثالث مع
همزة الوصل نحو تطلق واقتدر واستخرج لتلايتس
في الارجح بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني
مع التامثل تعلم وتوصل وتخرج لتلايتس
بصفة مفارغ علمت وجاهلت وخرجت
حرف اللبس هذا على لقوله ويضم الثالث والآخر
ومثل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لا يرد
عليه مثل طوى وروى من اللطيف فانه لا يقبل
عينه لتلا يفضي الى جراح الالايين في بروى و
يطوى قبل الاصبوب ان يقال مثل العين المنقلة
حينئذ الفال لا يرد عليه مثل شور وصيد اما فصل
مقتل العين بالتركيز لزيادة غموض وتلويح في
البنى للفعال منه كما ذكر وبتبعينه ذكر مقتل العين
في البنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الاصح
فيقول ويخرج اصلها قول ويخرج لفتت الكسرة

من

من العين اليها ما قبلها بعد حذف حركة فصار يبع
وقول فابدل ولو قول يا لسكوخا والساك ما قبلها
فصار قيل وجا الاشمام ويخرج في قول قيل ويخرج
وفي نهج الرمي حقيقة هذا الاشمام ان نحو بكسرة
فاللفعل نحو ائمة فتقبل ايا الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا او هي ثابتة وكذا ما قبلها هذا امر والنهاية
والقرآن الاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام
ههنا كالاشمام حالة الوقف اي ضم الشفتين فقط
مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند النحويين
وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة فاصلة بعدها ياء
ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والوقف من
الاشمام الايزان بان الاصل يضم في اوائل هذه
الحروف وجا الواو ايضا في ضعف فتقبل قول
ولوح بالاسكان لا نقل وجعل الياء او لسكوخا
والنظام ما قبلها ومثله اي مثل باب الحامى المجهول

من مغل العين من انلا في المجر و باب الحائي الجول
من مغل العين من باب الافعال والافعال كوا
اختير والقيده في محي اللغات التكت فيه اذ تير
فيها مثل قتل وبيع بلا تفاوت وول استخبر
اوليس والاك مثل قتل وبيع لسكون ما قبل
حرف العلة فيها في الاصل اذ اصلها استخبر واوم
باليا والواو المكسورتين والعين فيها اذا سكن
ما قبلها ان ينقل حركتها اليه وتقلب العين ياء
اذا كانت او افعال استخبر وقيم لغة واحدة
وان كان اي الفعل الذي اريد حرف فاعله واقا
المفعول مقامه مضارع افعم اول وهو حرف الهاء
كخر يخر ويكرم ويكرم ويستخرج ويتخرج
فتح ما قبل اخره لحقة الفتحة ونقل المضارع اليها
ومغل العين (بني للمفعول) تنقلب العين فيه
الغاية كانت او و او افعال و يباح و كما

وينقاد

وينقاد ويتحار ويقام لتحركها حقيقة او حكما والفتحة
ما قبلها المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل
ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل
به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل
وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل
بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل
صادر من الفاعل وقام به ومسند اليه ولا يقال
في الاصطلاح انه متعلق به فان المتعلق لنسبة الفعل
اي غير الفاعل فالماض ان فهم الفعل ان كان موقفا
على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهم ضرب
موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد
تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه
الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اي بخلاف المتعدى
يعني ان يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقوله

فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وحسب الفاعل لكن فهمه مع الفعلة عن
هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يعبر متعديا اما
بالهمزة كواضعت زيدا او بتضعيف العين كوا
ضعت زيدا او بالالف المفاعلة كوامنته او
بسين الاستقبال كواستخرجته او بحرف الجر كواضعت
زيدا والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد
كضرب وهذا في الكلام كثير والاشياء ثانيا في غير
الاول كما عطي والى اثنين ثانيا في عين الاول فما
صدق عليه كوعلم والى مخايل ثلاثة كاعلم واري
بمعنى وحما اصلان في هذا القسم فانها كما قبل
ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما عطي
عليها الهمزة زاد مفعول اخر يقال له المفعول
الاول واما الافعال الخمسة وهي انبا ونبأ وقهر
واضمر وحدث فليست محل في التعدية الى ثلاثة

مقابل

مقابل بل تعديتها اليها انما تتوسطها الهمزة في
الاشياء وهذه الافعال التعدية الى ثلاثة مقابل
مفعولها الاول كفعول باب عطيته في حوران
الاقتصار عليه كقولك ائمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك ائمت عمر منطلقا والثاني والثالث
من مفعولها كفعول علمت في وثوب وكراد حما
عند الضم وفي قوله تركها معا افعال القلوب و
تشبه افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا
بالشك الظن والافلاشي من هذه الافعال هي
انك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظنت وحسبت
وطلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت و
حدث وهذه الثلاثة للعلم تدخل في هذه الافعال
على الجملة الاسمية لبيان ما هي الى تلك الجملة حيث
الاجزاء بها ثمانية عشر من الظن والعلم كما اذا

علمت زيدا قائما فقوكت علمت لبيان انما كانت
 هذه الجملة منه حين تكلمت بها واخبرت بها
 قيام زيد انما هو العلم واذا قلت قلت زيدا قائما
 فقوكت قلت لبيان ان مننا الاخبار بهذه
 الجملة هو الظن وكذلك لو روي الافعال فتصب
 اي هذه الافعال الجارية اي جازي الجملة الامة
 المسند والمسند اليه اي انما مفعولان لهما ومن
 خصما لهما اي جمع خصيصة وهي ما ينقص بشئ
 ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال هؤلاء
 انه اذا ذكر احد هما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد
 مفعولهما وسبب ذلك مع كونهما في الاصل
 مبتدأ وخبر وحذف المبتدأ والخبر غير قليل لك
 المفعولين معا بمسئلة اسم واحد لان مضمونها
 معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما
 كان حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع

هذا

هذا فظهور ذلك مع القرينة على قلة احوال
 المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسب
 الذين يخلعون بنا آياتهم الله من فضلهم هو خبرهم
 على قراءة ولا يحسب بالياء المنقوطة من تحت
 بقطين اي لا يحسب هو لا يحسبهم هو خبرهم في
 كلام الذي هو المفعول الاول والمادة الثاني
 فكما في قول الشاعر لا تخلنا على ذاك انا طالما
 قد وثي بنا الاخذ اي لا تخلنا جازعين على غيرك
 ملك بنا حذف جازعين الذي هو المفعول
 الثاني بخلاف باب اعطيت فانية كجور فيه الا
 على احد هما مطلقا يقال فلان يعطي الا ما يري
 غير ذكر المعطى له او يعطي الفقر من غير ذكر المعطى
 وقد يدان معا كقوكت فلان يعطي ويكسو او
 يستفاد من شبه فائدة بدو المفعولين بخلاف
 مفعولي با علمت فاك لا تحذفها لسياستها

فلا تقول علمت وظننت لعدم الفارقة اذ من العلوم
 ان الالفاظ لا يخلو من علم وظن واما مع قيام البرهنة
 فلا بأس بحذفها كمن يسمع بجل اي قبل سمع
 صادقا ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب
 جواز الالفاظ الى ابطال علمها اذ التوسط بين
 مفعولها كزيد ظننت قائم او تأخرت عنهما كزيد
 قائم ظننت وانما يجوز الالفاظ على التقديم لا
 استقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ
 وجرا او مفعولين لمحا كلاهما تاما على تقدير الالفاظ
 وجعلها مبتدأ وجرا مع ضعف علمها بالتوسط
 والتأخر وقد نقل الالفاظ عند التقديم ايضا كـ
 ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز
 هذه الافعال على تقدير انفاؤها في معنى الفاعل
 فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله
 جواز الالفاظ إشارة الى جواز احوالها ايضا على

تقدير

تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان
 الاشمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انها
 متساويان والالفاظ اولى على تقدير التأخر وقد
 يقع الالفاظ فيهما اذ التوسط بين الفعل و
 مفعوله كخو ضرب احب زيد وبين اسم الفاعل
 ومفعوله كولست بكريم احب زيد او بين مفعولي
 ان كوان زيد احب قائما وبين سرف ومحو
 بحا كخو سوف احب يقوم زيد وبين المعطوف
 والمعطوف عليه كوجا نبي زيد واحسب ثم وولا
 شك ان الالفاظ في هذه الصور واجب فليحذر
 قبل جوازه مني عن جواز الاشمال ايضا بقوله
 اذ التوسط يعني بين مفعولها او تأخرت يعني
 عنهما وانما يخص هذا الالفاظ الى اصل الذكر مع
 ان مطلقه ايضا من خصائصها الشيوع وكثرة
 رقوقه ومنها اي ان خصائص افعال القلوب

تعلق وتعليقها وجوب ابطال كل ما لفظا ودون معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة
كما يحكي مثاله او بلا واسطة كما اذا كان قبل المضاف
الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت علام من من
وقبل انتهى الدخول على معمولها وقبل اللام اي لام
الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد علمت
م عمرو مثال للتعلق بالاستفهام وتركها
القرية بالمقايضة مثال انتهى علمت ما ريد في الدار
ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل
هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صورة
الجملة ومما تقتضى بقا صورة الجملة وهذه
الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيا فوجب
التوسيق باختيار احدى اللفظ والآخر معنى فمن
حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولا ابتداء
ومن حيث المعنى روعي هذه الافعال والتعليق

ما يؤد

ما يؤد من قولهم امرأة معلقة اي مفعولة الزوج
يكون كاشي المعلق لا مع الزوج لفظا انه ولا
بلا زوج بتحريرها وجوده فلا تقدر على الزوج
فالفعل المعلق ممنوع عن اعمل لفظا عامل
معنى وتقدير لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انصباب الجريين
ومن ثمة جاز الخطأ الجملة المنعوبة جزأها على
الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاطعا
والفرق بين الالغا والتعليق من هذين اهما
ان الالغا جائز لا واجب والتعليق واجب
والسأى ان الالغا ابطال اعمل في اللفظ والمعنى
والتعليق ابطال اعمل في اللفظ لا في المعنى ومنها
اي ومن ضعائن افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اي قال افعال القلوب ونفوذها
غيرين متصلين بشئ واحد وانما قلنا متصليين

لانه اذا كانا احدهما منفصلا لم يقص تواردا بينهما ^{لفعل}
 دون الآخر كذا يك ظلمت مثل غمضتي منطلقا وملك
 منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال
 ضربت نفسي ونفسي بل يقال ضربت نفسي ونفسي
 وذلك لان كل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
 متأثرا والاصل المؤثر ان يغير المتأثر فان اخذ
 معنى كره اتفاهما لفظا فقصده مع اتفاهما معنى
 تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت
 نفسي ولم يقولوا ضربت نفسي فان الفاعل والمفعول فيه
 ليسا بتغايرين بقدر الامكان لاتفاهما من حيث
 كون كل واحد منهما ضمير متصل بخلاف ضربت نفسي
 فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانهما
 غير لقلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
 الفاعل والمفعول فيه تغايرين بقدر الامكان
 ولها افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس متصلا

الاول

الاول في الحقيقة بل محمول بجملة فجاز اتفاهما
 لفظا لانها ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ولما
 اجري بحرف افعال القلوب ففدني وعدتي لانها
 نقصا وجدتي فجلا عليه حمل النقص على النقص
 وكذلك اجري راني البهية والجميلة على راني البهية
 فجوز فيها ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
 ضميرين نفسي واحد كقول الشاعر ولقد اراني لما
 دريه من من نفسي تارة وامامي وكقوله تعالى اني
 اراني اعصر حمرا ولبعفرا اي بعض افعال القلوب
 ما عدا حسب وعلت وزعمت معنى امر قريب
 من مغايرتها الاول وهي اما العلم والظن بحيث يمكن
 ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعلق بالمفعولين و
 اما قيدنا بذلك فلا يقال لانه لا يخص بعض
 لان لكل واحد منهما معنى امر فان ظلت فامعنى
 صرت واذال ومحببت بمعنى صرت واصبب ورت

بمعنى كملت يتعدى به ايضا اليك اي الالف المفعول
 واحد لا اثنين فطنت بمعنى اتهمت من الظن
 بمعنى التهمت فطنت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته
 مكانا لوجهي والوجه نوع من العلم ومنه قوله تعالى
 وما حوطني الغيب بطينين اي غيبتهم وعلمت بمعنى
 حرفت تقول علمت زيدا بمعنى حرفت شخصه
 وهو العلم بفصل الشيء من غير علم عليه ورأيت اي
 ابرأت ومعنى ابرأت قريب من معنى علمت بالهبة
 ومنه قوله تعالى فانظر ما ذا ترى ووجدت بمعنى
 اصبحت تقول وجدت الضالة اي اصبحتا وطمنا
 بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخرى بيان
 بمعنى العلم والظن لم يتوصل لعلم بمعنى ما يتفوق
 الشقة العليا ولو وجدت جرة ووجدت موجدة
 ووجدت وهذا اي استغيت وعصبت وهرت
 لا لربا ليست بمعنى العلم والظن والافعال الناقصة

انما

انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمفردها كالافعال
 الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقريب
 الفاعل على صفة او العمدية فيما وضعت له هذه
 الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان
 هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي
 هو العمدية في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة
 بين الفاعل والصفة فكل من طرفها خارج عنها
 يخرج عن الحد الافعال الناقصة لانها موضوعة
 لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة وتقرير
 العمدية فيما وضعت له لا التقرير وهذه وايضا
 التقرير المذكور عمدية للموضوع له في الافعال الناقصة
 لان الناقصة لا تشملها على معان زائدة على ذلك التقرير
 كما انما في الال والاشغال والدوم والاسمراد في
 بعضها ولو جعل الموضوع له جريبات ذلك التقرير
 يقال صادرا للموضوع التقرير الفاعل صفة

على وجه الانتفال اليه في الزمان الماضي وكذا في كل
فعل منها فلا شك ان كل جرت تمام الموضوع
له بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة ثابتة
عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يعمل
اللام في قوله تقرير الفاعل للوضوح لاصلة الرفع
ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
هو تقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال
التامة فان الغرض من وضعها مجزؤها لا تقرير
فحب كما عرفت فخرج من حدها فظهر ما ذكرنا
ان هذا الوجه لا يحتاج الى قيد زائد الاضمار في الافعال
التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان و
صار وارتجى ورمى ورمى وطل وبات ورض و
عاد وعاد وراح وما زال وما نكف وما نكف وما نكف
وقيل بالياء وما برح ما دام وليس ولم يكسر
منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان

فوهن

فوهن من الفعل مما استغنى عن الخبر والظاهر انها
غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة
معنى الناقصة كما نقول ثم التبعة بهذا الخبر
اي القبر عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد
عالما كاملا وقد جاني قولهم ما جات حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون
ما نافية وجات بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم
من الغزارة وكوفا الهم كمن هذه على قدر ما
يحتاج اليه او استغنى عنه والضمير في ما جات يعود
اليها وانما انت باعتبار خبرها كما في من كانت اكل
ومعناه ليه حاجة صارت حاجتك وجا ايضا
فقدت ناقصة في قولهم اذهب شفرة حتى
فقدت اي صارت الشفرة كما انها صرحت اي ارجح
فغير قال الاندلسي لا يتجاوز ما وقد وضع
الذي استعمالها اللوب فيه خلافا للفرز ونزل هذه

الالفعال وما كان فحصل على الجملة الاسمية المركبة
 من المبتدأ والخبر لا خطأ الخبر الى اجل اعطائها
 الخبر حكم معناه اي معنى هذه الالفعال يعني ان
 المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال
 وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا
 اليه فلما دخل على الجملة الاسمية معنى زيد شئ واذا
 حكم معناه الذي هو الانتقال عطى الخبر الذي هو
 اثر ذلك الانتقال وهو كون المعنى منتقلا اليه
 فترفع هذه الالفعال الجزء الاول لكونه فاعلا
 وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في قول
 الفاعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة
 كائنة لثبوت خبرها لاسمها بثبوتها ماضيا اي
 كائنا في الزمان الماضي وانما من غير دلالة على عدم
 سابق والقطار لا صق نحو كان زيد فاضلا او
 منقطعا نحو كان زيد غنيا فانقطر ومعنى صار
 عطف

عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة
 كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين
 على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بيتها فقر
 ولطي كائنا قطا الحزن قد كانت وراعا بيوضها
 اي صارت وراعا بيوضها فان بيوضها لم تكن وراعا
 بل صارت وراعا ويكون فيها غير الثمان هذا ايضا
 عطف على قوله لثبوت اي كان تكون ناقصة يكون
 فيها غير الثمان اسمائها والجملة الواقعة بعدها خبر
 مفسر للمفهوم كقول الشاعر اذا مت كان الناس
 صفان شامت وهرمش بالذي كنت صنع و
 تكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان
 تكون تامة تتم بالمفروض من غير حاجة الى المنصوب
 بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمعدلة
 كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة و
 هي اي وجودها وعدمها لا قيل بمعنى الا على كقوله

تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف
 نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان رائدة لخب
 اللفظ اولى من المعنى على المعنى وانما ذكر هذين القسمين
 مع كونها غير ناقصة استيفان لجميع استعمالها وصاد
 للانتقال اما من صفة الى صفة كوصف زيد عالما
 او من حقيقة الى حقيقة كوصف العين عرقا و
 تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او
 من ذات الى ذات ويتعدى بالي كوصف زيد الى
 بلد كذا او من بكر الى عمر ويطبق بعبار مثل ال
 ورجع وسبحك ونحوه وارتد قال الله تعالى
 فارتد بعيرا وقال الشاعر ان الطرود لا تسجل
 وقال فيالك من نعمي تحسن الوسا ورجع ورجع
 ورجع تكون لاقران معنونه الجملة باوقاتها الاولى
 عليها بموادها لا بصورها مثل رجع زيد قانا ورجع
 زيد سرور او رجع زيد حزين فالمتال الاول يدل

على اقران

اقران معنونه الجملة ورجع رجع بوقت الصباح
 وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى
 صاير كرجع اوسى او رجع زيد فنيا اي صاير
 وليس المراد انه صاير في الصباح او المساء او
 الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الاول
 في هذه الاوقات تقول رجع زيد اذا دخل في
 الصباح وظل وبات لاقران معنونه الجملة
 بوقتها فاذا قلت ظل زيد سائرا فمخاها ثبت
 له ذلك في جميع ليله وبمعنى صاير كرجع زيد
 فنيا وبات عمر فقيرا اي صاير وقد يحكي هذان
 الفعلان تامين ايضا كرجعك بمكان كذا او ب
 بيتا طيبا لكن لما كان مجيها تامين في غاية تهلة
 بعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين و
 فعلهما عن الافعال الثلاثة السابقة وارجع و
 وحاد وعاد وارجع فحده الافعال الاربعة فحده

اذ كان بمعنى صار وتامة في مثل فوكك اض او عا وريد
 من مفره اي رجع وعدا او اوشى في وقت الغداة
 وراح او اوشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
 الى الليل واسقط المنف ذكر هذه الافعال الاربعة
 من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام
 الاحمال وكان الوجه في ذلك انما من الملحقات
 ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب
 اللباب والحق بها اض وعاد وعدا وراح فاسقطها
 عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من
 الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول
 فانه تامة وما برح بمعنى من برح اي زال و
 منه البارحة لليلة الماضية وما فتى ايضا بمعناه
 وما الفك اي ما انفصل الاستمرار خبرها اي خبرك
 الافعال لفاعلها قبل سمي اسمها فاعلا تبيينها على
 ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات

كما ان

كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات ما قبله
 قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله
 عادة فمضى ما زال زيد امير استمر اعادة من زمان
 قابلية وصلانية للاعادة اما دلالتها على الاستمرار
 فلان النفي ما حوذا في معاني هذه الافعال فاذا
 دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها النفيية
 ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلانية و
 القابلية معلوم مقرر ويظهرها اي هذه الافعال الاربعة
 اذ اريد بها استمرار الثبوت النفي بقول ادواته
 عليها لفظا وهو ظاهر او تقدير كقوله تعالى تاليع
 تقصو ذكره يوسف اي لا تفتنوه فانه لو لم يزل المور
 النفي عليها لم يلزم النفي المستلزم الاستمرار المقصود
 منها وما دام التوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت
 خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة طرف زمان
 له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها

في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثيرة
 اذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام
 يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم
 اى ومن اجل انه لتوقيف امر بمدة ثبوت خبرها
 لفاعلهما احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة
 لانه حينئذ مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة
 غير مستقل بالافادة كرجلس مادام زيد جالسا
 اى جلس مدة دوام جلوس زيد مادام لم ينفع مادام
 باجلس ولم يحصل من الجموع كلام لا يفيد فائدة
 بخلاف الافعال المصدرية بحرف ينشئ فانها مع
 اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
 الى وجود كلام وانها وليس لشيء مضمون الجملة
 حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى
 الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي تنفي في
 الجملة مطلقا ولا الك تفيد تارة بزمان الحال كما

نقول

كما نقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي
 كقولنا ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل
 كقولنا تعالى الا اليوم يا ايها الذين آمنوا فاعلموا
 وهذا المذهب سبويه ويجوز تقديم اخبارها انما
 الافعال الناقصة كلها على اسمائها وليس فيها
 الانظيم المنصوب على المرفوع فيما عاظمه فعل فان
 اريد يجوز التقديم لشيء المفروقة عن جاني وجوده
 وحده فينبغي ان يقيم مثل قولنا ما لم يوض ما
 بقضي تقديمها عليها كقولكم كان مالك او تاخيرها
 كقوله عدوى صديقي وان اريد به شيء المفروقة
 عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيم مثل قولنا
 اذا لم ينفع مانع من التقديم وحينئذ كذا ان يكون
 واجبا كالمثال المذكور وهي اى الافعال الناقصة
 في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك
 الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم

اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر
 لكونها افعالا وجوز تقديم المنصوب على المرفوع
 بالافعال لغوحتها وقم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
 وعواى هذا القسم ما في اول كلمة ما نافية كانت او
 مصدرية اما اذا كانت نافية فلا تناسخ تقديم ما
 في خبر النفي لانه يقتضي التصدير واما اذا كانت
 مصدرية فلا تناسخ تقديم معمول المصدر على
 نفس المصدر ويكلف هذا الحكم خللا فاما بتا لان
 كلف بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهر من جانه
 لان جانب الجمهور كما يقتضيه باب المضاعفة
 لتقديم مكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه
 في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل لا في
 معناه نفي افعال الشبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم
 تقديم ما في خبر النفي بحسب المعنى وقم مختلف
 فيه فلهذا فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع

فان

فان الافعال حصرنا بمعنى النفي في مشاركة امر
 في اصل الفعل مرعا وعواى القسم المختلف فيه كلمة
 ليس فالبعد والكوفون وابن السراج والوجه
 على انه لا يجوز مراعاة النفي او منع تقديم معمول النفي
 عليه واليهيون وسبويه والسراجى والفارسي على
 انه يجوز بنا على انه فعل وجوز تقديم معمول الفعل
 عليه وبين الطائفتين في علم هذا القسم معارضة
 ومجادلة وبهذا الذبح ما قيل كان من الواجب
 على المصنف ان يجعل ما في اول ما نافية من القسم
 المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من اس كيان
 افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لا لوجه
 للدلالة على قرب حصوله للفعل رجا منصوب
 على المصدرية بتقديم مضاف اي ولو رجا بان يكون
 ذلك الا لوجه رجا المتكلم وطعمه حصول
 الخبر لا لوجه به فغسي في قولك غسي زيد ان يكون

يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب ذلك
 تخرج ذلك وتقطع لا انك جازم به او وضع الدلو
 الخبز وقرب شبهة للفاعل حصوله لا اي حصول
 بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدلو لا شرف الخبر
 على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان
 يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بل
 بقرب حصوله او وضع الدلو الخبز وقرب حصوله
 للفاعل اخذ اليه اي دلو اخذ وشرع في الخبز
 بان يكون ذلك الدلو بسبب جزم المتكلم بشروع
 الفاعل في الخبز بالتصدي لما يقضي اليه فطفق في
 قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول
 الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروع فيما يقضي
 اليه فالاول اي ما وضع الدلو الخبز جازم على قال
 سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
 والاشفاق في المكروه كونه عسى ان الموت في

الاشفاق

الاشفاق الخوف وهو غير معروف حيث لا يجي له
 مضارع مجهول وامر ولى الى غير ذلك من المثناة
 وانما يعرف في عسى لتضمنه النشأ الطمع والرجاء لكل
 والاشقات في الاغلب من تعالى الخوف والخوف
 لا يعرف فيما تقول على احد استعماله عسى زيد
 ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع
 مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذي
 هو لوقع وجود الفعل في الاستقبال وزيد اسم
 عسى وان يخرج في محل نصب بالخبرية عسى
 زيد الخروج بتقدير المضاف اما في جانب الاسم
 نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى
 زيد هذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم و
 على هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان شبه
 بالمفعول وليس خبر لعدم صدقه على الاسم و
 بتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصل

قارب زيد ان يخرج الى الفوج ثم نقل الى انشاء
الطرح فالمضارع مع ان وان لم يبق على الفعلية
في صورة الانشاء فهو شبه بالمفعول الذي كان
في صورة الخبر فانصب خبره بالمفعول وعلى
هذا عسى تامة وقال الكوفيون ان بفعل في كل
المرثع بدلا مما قبله بدل الاستعمال لان فيه اجمالا
ثم تفضيلا وفي ابراهيم لشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك لشيء في النفس وقال الشاعر الذي
والذي ارى ان هذا وجه قريب ونقول على
الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر
مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاستعمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيد قائم
عن المفعول الاخر فاقم مقامها فهي في هذا الاستعمال
ناقصة وان اقصر على المرفوع من خبر قصد لانه

مقام

مقام المرفوع والمنصوب يعني قرب مرفوع زيد
فهي تامة وهرنا احتمال اخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه بم عسى وفي يخرج ميم يعود في
زيد وان يخرج في محل نصب بانه خبر عسى وخبر
وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين
عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد
بم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل
الثاني كان بم عسى ما استكن فيه من ميم زيد
وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد حذف ان عن الفعل المضارع
في الاستعمال الاول تنبيها لما يتركب ان كان
زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الكلب الذي قسيت
فيه يكون ورائه فخرج قريبه كان الاصل ان
يكون ورائه فحذف ان دون الاستعمال الثاني

لعدم شابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقوله كما
 زيد يخرج والتالي اي ما وضع له لولا الخبر ولو حصل
 كما وتقبل كما زيد في فتحه عن ذلوا خبره لعلك
 باشرافه على الحصول للثبات في الحال ففعله هم
 محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع يدل
 على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار اهل بيته
 من خبر ان لا لانه على الاستقبال المتأني للحال
 وقد يدل ان على خبره كاد تشيها له عسى كما انه يرفق
 ان عن خبر عسى تشيها له بكاد كقولهم قد كاد من
 طول البلى ان يمضي فلما كان كل واحد منهما متشابها
 لا يصرح على لكل واحد منهما حكم الاخر من وجه و
 اذا دخل نفى على كاد فهو اي كاد وكالانفعال اي
 كسائر الانفعال في اعادة ادوات نفى نفى نفى
 على القول اللاحق ما ضيا كان او مستقبلا وقيل
 نفية اي نفى كاد يكون للثبات مطلقا ما ضيا كان

مستقبل

او مستقبلا اما في الماضي فتقوله تعالى وما كانوا يفعلون
 فان المراد اثبات الفعل للنفية يدل فذكرها و
 اما في المضارع فلتخطئة الشوا قول وفي الرمة
 اذا خبر الخبر المجاز لم يكيد رسيس الهوى من
 مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى
 وتسلية خطئهم وتغيير قوله لم يكيد بقوله لم يهد
 فلو لا كان نفى كاد للاثبات لما ضاوه ولما خبره
 لتخطئهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى و
 ما كانوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء
 القرب منه في وقت ما قوله تعالى فذكرها ونفية
 يدل على مبهوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب
 منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت ومبهوته
 في وقت آخر ومن التالى فلتخطئة بعض الفصحى
 خطئ وفي الرمة والرمية في تسلية تخطئة روى
 عن عبيته انه قال قدم والرمية الكوفة والخرق

عليه ابن شيراز فغيره فقال شبهت حديث ابي
 بك قال احطأ ابن شيراز في الكاره عليه
 واحطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقولہ تعالى
 لم يكن يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي شيء
 الا فعل على كاد واليتق منه في المائتي للامات و
 في المستقبل كالافعال اما كاسر الافعال في
 افاوثة انتهى انتهى مضمونه تمسكا في الدخول الاولى بقوله
 تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه تمسك
 والجواب عنه وفي الدخول الثانية بقول ذي الرمة
 او اغير الحج المبرور لم يكن رئيس الحي من حب
 مية يبرح حين اراد بالفتى الدخول على يكاد انقفا
 قرب رئيس الحي من البراح اي المروال
 فالفتى الدخول على يكاد والفتى الدخول على سائر الافعال
 وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعا به مجرد ذلك لم يثبت
 ودخول الاولى وقد عرفت وجه القدر في تمسكه

عليها

عليها والثالث وهو ما وضع لاول الجهر وقرب شبهة
 للقال ولواحدة وشروع في الجهر طفق بمعنى اخذ
 في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقوا
 طفوقا وقد جاز طفق يطفق كضرب يضرب
 وكرب يفتح الرا بمعنى قرب يقال كربت الشمس
 اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى
 شرع وحي اي اخذ الافعال الاربعة في الاستعمال
 مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول
 طفق زيد واخذ او كرب يفعل او جعل يقول
 وقال الله تعالى وطفقا يصفان واوشك
 بمعنى امرع عطف على طفق وحي اي او شك
 ملحس وكاد في الاستعمال فارة يستعمل
 استعمال عسى على وجهيه كواوشك زيد احيى و
 او شك ان يحيى زيد وتارة يستعمل استعمال
 كاد بدون ان كواوشك زيد احيى فعل العجب

ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب
 وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد
 الفعل بالنظر الى ان التعريف للجمل وجموعه بالنظر
 الى كثرة افراده وتثنية بالنظر الى لؤحي صيغته و
 على كل تقدير فالتعريف للجمل المفهوم في من
 التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع في فعل وضع لان
 الكلام في قسم الافعال فلا يتقصد الى مثل له
 وده وواحد لكن يتقصد نحو قاله الله من سائر
 ولائله عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب ليس
 بحصل الادعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست
 موضوعة للتعجب بل استعملت كذلك بعد الوضع
 او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا
 يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقص فكثيرا ما
 يستعمل في الادعاء وله اي الفعل التعجب او ما وضع
 لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي
 تضمنه

تضمنه تركيب ما افعله واخرها صيغة الفعل الذي
 تضمنه تركيب الفعل به بشرط ان تكونا في عين
 التركيبين واما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا
 يتغيران الى مضارع ومجهول وتاميت وفي بعض
 النسخ وهي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما حسن
 زيد او احسن برية والابنانيان اي فعل التعجب الا
 ما ياتي منه افعلا تفضيل لمسا بينهما له من حيث
 ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا الابنانيان الا
 للفاضل كالفعل التفضيل وقد شذ ما انتهى العوام
 وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل المتع بنا
 صيغتي التعجب منه من رباشي او لا في مزيد فيه او
 تلاتي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد حرا
 واشد دباستوحاده اي يتوصل بينهما من فعل متع
 بنا وهما منه وجعل المتع مفعولا او مجورا بالباء
 ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم

جاز فيما عدا صيغتي التجب كقديم المفعول او الجازو
 على الفعل وتأخير اي تأخير جاز فيما عدا هم كذا
 الفعل منها وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا
 ليكون عدم التعريف بهما من خواص صيغتي التجب
 فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا
 يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسن لانها بعد
 النقل الى التجب جريا مجرى الامثال فلا يتغير
 كما لا يتغير الامثال قبل عدم التعريف بالتقديم
 يستلزم تأخير غيره وكذا تأخير يستلزم تقديم غيره
 فلو كفي باحدهما لكفي واجيب بان ذكر التأخير
 انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما
 وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل
 عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يعرف فيها
 بايقاع فصل بين العاقل والمعمول كوما حسن
 في الدار زيد او اكرم اليوم يزيد لاجل انها مجرى الامثال

كما سبق

كما سبق واجاز الما في الفصل بالظرف لما سمع
 من العرب قولهم ما حسن ما رجع ان يعقد و
 اجاز الاكثر من الفصل بكلمة كان مثل ما كان حسن
 زيد او معناه انه كان في الماضي حسن وقع وزعم انه
 انه لم ينفصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله واما انما
 اي مبتدأ اي ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
 او وابتدأ بغير المضاف وفي بعض النسخ وما
 ابتدأ به ومعناه ظاهر نكرة بمعنى سمي لان النكرة
 مناسبة للتعجب لانه يكون في حاشي سببه عند سبويه
 وما بعدها اي ما بعد الخبر من باب شراهم ذلك
 موصولة اي ما موصولة عند الانفصال والخبر والجزء
 اي الذي احسن زيد اي جعله ذا حسن شئ عظيم
 وقال القزما استقر بامية ما بعد لم ضرب قال الشاعر
 الرضي وحر قوى من حيث المعنى لانه كان جريلا سب
 حسنه فاستقرهم عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى

استعجب نحو قوله تعالى وما اوراكيت باليوم الدين
 ولما حسن بريد فافعل صورته امر ومعناه المأني
 من فعل بمعنى صار فافعل كالحم اذا صار ذا لحم
 اي مجزوره قال لهذا الفعل مجزوءية والباء زائدة
 لازمة الا اذا كان المستعجب منه ان مع صلته نحو
 احسن ان تقول ايا بان تقول على ما هو القياس
 فلزمه مجزوءية في فعل لان الفاعل واحد
 الا وجه المجزوءة مفعول عند الضم في احسن
 بمعنى صار واحسن على ان يكون مجزوء فعل للمجزوءة
 والياء للتعدية ايا فاعل اللام متعديا فاعلى فيه
 وحسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا
 بنفسه ويكون مجزوء احسن للتعدية كاخرون
 وفيه ايا في الفعل مجزوء فاعله ايا احسن
 بريد وزيدا ايا جعله حسنا بمعنى صفة به وقا
 الفرأ ونحوه المخرى ان احسن امر لكل ايا كقول

زيدا

زيد احسنا ايا جعله كذلك بان يصفه بالحسن
 فكانه قيل صفته بالحسن كيف شئت فان فيه
 من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص
 واحد افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة
 عند النحاة بهذا اللقب ما وقع ايا فعل وضع لانها
 مدح او ذم فلم يكن مثل مدحه وذمته مرنا لانه لم
 يوضع للانشاء فمرنا نعم ونهس ونهاني الاصل فعل
 على وزن فعل بكسر العين وقد اطرقت في لغة بني تميم
 في فعل او كان فاقوه مفتوحا ويجزمه طبقا ان
 لغات اعرابها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي
 الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح
 الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة
 كسر الفاء اتباعا للعين والاکثر في حديث الفعلاء
 مجزئي تميم اذا قصد بها المدح والذم كسر الفاء
 واسكان العين قال سيبويه وكان عادة العرب

اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطها ان شرط نعم وبئس
يكون الفاعل موقفا باللام للعهد الذمى وحى لواحد
غير معين ابتدا وبصر معينا بذكر المخصوص بعده وكان
في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوله في نفس
كول نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى الموصوف بها
اي باللام اما بغير واسطة كقول نعم صاحب الرجل بذا
ولو واسطة كقول نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه
غلام الرجل وحلم جارا او يكون مضمرا كقوله
مضوية مروة او مضافة الى مكرة او مرفوعة افا
نظية كقول نعم الرجل او ضارب رجل او زيد
الوجه انت او ميمرا بما معنى شئ معسوب الحمل
التميز مثل نعمنا حتى اي نعم شيئا حتى وقال الفراء
وابو علي حتى موصولة بمعنى الذي فاعل نعم فيكون
الصلة باجهرها في نعمنا حتى محذوفة لان في
مخصوصة اي نعم الذي فعله حتى اي الصدقات و

قال

وقال سيبويه والكسائي ما عرفت نامة بمعنى شئ
مفعول فتعنا حتى نعم الشئ حتى فما هو الفاعل كونه بمعنى
في اللام وحى مخصوصه وبعد ذلك الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وبعد به انما حتى بحسب الغالب
لا بد قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل من
به في المفتاح وهو ان المخصوص مبتدأ او ما قبله
اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يخرج هذه
الجملة الواقعة خبرا الى خبر المبتدأ (لقيام لام التوضيح)
العديد مقامه او خبر مبتدأ الخلف وهو هو مثل
نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ او
جملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ
على تقدير السؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه
سال من هو فقبل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثاني جملتان
وسمى اي شرط المخصوص بمعنى شرط محذوف وقوله

مخصوصا بمطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل او
الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تارة وفي الازمنة
والشئنة والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة
عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل
الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبنت المرأة
هذه وبنت المرأةان الهندان وبنت
انسا الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هذه
وبنت المرأة هذه لانها لما كانا غير متفرقتين
شربا الخوف فلم يجب الخاف العلامة بهما وقوله تعالى
بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا
مقدر حيث وقع المخصوص عن الذي كذبوا
بجميع احوال الفاعل وهو مثل القوم وبشره
بما لا يطابق الفاعل المخصوص مناول بتفسير
مثل الذي كذبوا او يجعل الذين كذبوا صفة
للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم

المكذبين

المكذبين فلم وقد حذف المخصوص اذ علم بالروية
مثل قوله تعالى نعم العبد اي العبد بقية
ان ذلك في قصته وقوله تعالى نعم المهادون
اي نحن وسائل بئس في افاوة الدم والمشرط
والاحكام ومنها اي من افعال الملاح والمحب
في جمل او جمل اركب من حب الشئ او من حب
او اصار محبوبا ومن ذا فاعله اي فاعل هذا الفعل
واو لا يتغير اي جمل او فاعله او او افعال عليه
فلا يثنى ولا يجمع ولا يثنى اذ كان المخصوص
مثنى او جمعا او مثنى بالجر مجرى الامثال التي
لا تتغير فيقال جمل الزيدان وجملة الزيدون و
جملة هذه وبعده اي بعد جمل المخصوص و
اياه اياها او ارب المخصوص بعد احوال المخصوص
نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان تقع قبل
المخصوص اي مخصوص جمل او بعده اي بعده

تفسير او حال على وجه مخصوص في الافراد والتشبيه
والجمع والتذكير والتأنيث كوجه رجل زيد ووجه
زيد رجل ووجه اركبا زيد ووجه لا زيد راكبا ووجه
رجلين او راكبين الريدان ووجه الريدان رجلين
او راكبين ووجه امرأة حمدا ووجه احدا امرأة
والعامل في التفسير او الحال ما في جمل اسم الفاعلية
ووالحال هو هذا لا زيد لان زيد المخصوص بالمخصوص
لا يخفى الا بعد تمام المذبح والركوب من تمام الركبا
حال من الفاعل لان المخصوص الحرف ماول
على معنى في غيره اي كلمة ولست في معنى حال في
غيرها متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون متعلقا
بالمفروضة بحيث يصلح لان يكلم عليه او به بل
لا بد له في ذلك من تمام امر اخر اليه وسنذكره
اي لا يصلح ان يدل على معنى في غيره اذ كان في
جزئية الكلام ركننا كان او غيره الى اسم متعلق

معناه

معناه بالنسبة اليه كومن البقرة او فعل كذا لك
كوقد ضرب حروف الجر ما وقع للاقتضا بفعل
اي الاتصال فان معنى الاقتضا الوصول وما عرفت
بالبا صا ومعناه الاتصال او معناه اي معنى الفعل
وعمل شئ استنبط منه معنى الفعل كما سمي الحال
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والطرف
والجار والمجور وغير ذلك التي ما يليه سواء
كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا ما بزيد
وكان في تاويل الاسم كقوله تعالى ومناق
عليهم الارض بما رحبت اي برحبا وسميت هذه
الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تعطف الفعل
او معناه التي ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني
الافعال التي ما يليه اولان اثرها فيما يليه الجر و
هي اي حروف الجر من والى وحتى وفي وذكر هذه
الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها استقامة

يسير بها ضربا والباء واللام وكرها باسمهما الورد حيا
وكذا لك ذكر الواو والياء والكاف باسماتها حيث
وجدت بخلاف ما بيني منها ورب فواوها اي الواو في
تقدر بعدها رب وفي عداها من حروف الجر تناسخ
وواو القسم وباءه وتاؤه وعن وعن والكاف وع
ومنذ ومنذ وعاو حاشا فالعشرة الاولى لا تكون الا
حرفا والخمس التي قبلها تكون حرفا واسما والثلثة البوا
تكون حرفا وفعل فمن لا تبدأ اي لا تبدأ الغاية لما
بالغاية المسافة الملاحقة لاسم الجر على اكل الا
معنى لا تبدأ الغاية وقبل كثيرا ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل
لا يخصص الفاعل والمقصود وهذا لا يبدأ الا في
المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت
من يوم الجمعة ولله من الاصلانية محبة ابراهيم
او ما يفيد فاذن في مقابلة نحو سرت من البصرة ف

الكوفة

الكوفة ونحو فاذن بالاسم الشيطان الرحيم لان معنى هو
بالاسم النسخ اليه والبيان بالجر خطف على الاصل
انما وكفى من التبيين ايضا اي لا فواو المقصود من
اربعهم وعلامته محبة وضع الموصول في موضع مثل
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبويض
اي وقد كفى من التبويض وعلامته محبة وضع بعض بك
نحو اخذت من الدرهم الى بعض الدرهم وزيادة بار
عطف في قوله لا تبدأ فانه مرفوع بالخبر وزيادة
لا تكون الا في خبر الكلام الموجب كوما حاجي من
احد وهل جاك من احد خلافا للكوفيين والاش
فانهم يجوزون زيادة حاجي الموجب ايضا مستدلين
بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم
بقوله وقد كان من مطر وشبهه ما ينجم منه زيادة
في الكلام الموجب تناول يكونها للتبويض او

اي قد كان بعض مطرا وشمي من مطرا وهو واروئي
 الحكاية كانت قائلا قال حل كان من مصر فاجاب
 بانه قد كان من مطرا والى لانتها اي لانتها الغاية
 فمضى بهذا المعنى مقابلة لمن هو كان في المكان نحو
 خرجت الى السوق او الزمان نحو انمو الصيام الى
 الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب الخاطب
 منه اليه باعتبار الشوق والميل ويعني مع قليل
 كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع
 اموالكم يعني كذا لك اي مثل الذي في كونها لانتها الغاية
 ويعني مع كبره ولم يكتف في بيان كونها بمعنى مع
 تبيينها بالي كما ينبغي في بيان كونها لانتها الغاية به
 للتفاوت الواقع بينها بالقلية والكثرة وتخص
 انتهى بالطاهر اي بالاسم الطاهر فلا يقال صاه
 كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لا يتبين الظاهر
 المحذور بالنصب لجواز وقوعها بعد حاشا فالله

فانه

فانه يجوز دخوله على المضمر مستلذا وفتح في بعض شعا
 العرب على سبيل المذرة والجر هو ربحكمون بسند ووز
 فلا يجوزونه قياسا وفي النظرية اي النظرية مدخوله
 شئني حقيقة نحو الماني الكوز او مجازا نحو الحاجة في
 الصدق ويعني على قليل كقوله تعالى والارسلنا
 في جذوع النخل والى على جذوع النخل والى بالالف
 اي لا فائدة لصوق امر الى مجوز انما هذه كما ترى في
 مروت بزيده قال انما فيه نقيض لصوق مروت بزيده
 اي كان يقرب منه والاستقانة اي استقانة الظاهر
 في صدور الفعل بحسب مجوره كوكنت بالعلم والمضام
 كواشريت الفرس بفرس اي مع سره فمخاه
 مصاحبة السرج وانه كذا مع الفرس في الانتزاع
 ولا يلزم ان يكون السرج حال انتم الفرس ملصقا
 به فالاصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس و
 المقابلة اي لا فائدة وقوم مجوره في مقابلة شئني

اخر كوجبت هذا اذاك والتعدي ان جعل الفعل اللزوم
 متعديا بتضمنه معنى التصيير او طال الباعث فاعلم فان
 ذهب زيد صا والذهاب عنه ومعنى وجبت بزيده
 صيرته ذاهبا والتعدي بهذا المعنى مختصة بالباء واما التوقية
 بمعنى اتصال معنى الفعل الى متوليه بواسطة حرف الجر
 فالجوف الجارة كلها فيها سواء الاختصاص لها بحرف الو
 حرف والظرفية كوجبت بالسجدة الى في المسجد وازالة
 في الخبر في الاستفهام بجل لا مطلقا كوجعل زيد تقام
 فلا يقال اريد تقام والنفي ليس كوجبت بزيده
 وبعاء كوجبت براكب فمعنى تزوف في الخبر في هذه الصور
 قياسا وفي غيره اي خبر الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
 سواء كان مكن خبرا كوجبتك زيد وكنى بانه كوجبت
 والحق بيده اي حبك زيد وكنى انك سحبه وكنى
 يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي كوجبتك
 بزيده واللام للاختصاص بلكية كوجبتك المال لزيد ولا ملكية

نحو اجل للفرس والتعدي الى البيان على شئ ذهابا
 كوجبت للناسيب او خارجا كوجبت لئالفك
 ومعنى عن مع الفعل كوجبت لزيد الله لم يفعل
 الشئ اي قلت عنه وازالة كوجبت لكم اني اريدكم بمعنى
 الاول وفي النفي كوجبت كوجبت لا يوفق الاجل وانما
 تستعمل في الاول والعظام فلا يقال له لقد طار الذباب
 ورب التفتيل اي الانشا التفتيل ولما اوجب لها
 صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام كوجبت
 الانشا الكثير مختصة بكرة لعدم احتياجها الى حرف
 موصوفة بتحقق التفتيل الذي هو من اول رب لانه
 او اوصف الشئ صا خصل وقيل لما لم يوصف و
 اشترط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح
 وهذا المذهب اني على ومن وافقه وقيل لا يجب
 ذلك والمعاد عنه المصنف الوجوب وهذا الذي
 ذكر من التفتيل اصله ان تستعمل في معنى الكثير الخفية

وفي التثنية كالحجاز المخرج الى القبر ومعلمها
 اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل فاعل
 لانها التثنية المحقق ولا يتصور ذلك الا في الما
 كورب رجل كريم لقبيته او رب رجل كريم لم اوافقه
 مخدوف اي ذلك الفعل الما في غالبها اي في باب
 الاستعالات لوجود القائل كورب رجل كريم اي
 لقبيته وقد تامل اي رب على مضمرهم لا مرشح له
 ميمز تنكرة منصوبة على التثنية والضمير مفرد وان
 كان الميمز مشني او مجموعا مذكرا وان كان الميمز مؤنثا
 كورب رجل او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين
 او نساء خلات الكوفيين في مطابقة التثنية في الالاء
 والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم
 يقولون ربها رجلين وربهم رجالا وربها امرأة
 وربها امرأتين وربهن نساء وتلخصها اي رب
 ما الكافية المانعة من العمل ففضل بعد الحوقا

على العمل

على العمل نحو قوله تعالى ربها والذين كفروا وقد تكون
 ما راندة ففضل على الاسم وتخرج نحو ربها طرية بسيف
 حيقل وواوها اي واورب في حكمها تامل على كلفة
 موصوفة مثل وبنوة ليس بها انيس الا البغايير
 والا ليس وخذة اولو للعطف عند سبويه
 وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فلو كان
 للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف
 عليه وعلى الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
 قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب
 فلا يقدرون له معطوف فاعليه لان ذلك تصف
 وواو الفم اما يكون عند حذف الفعل اي فعل
 الفم فلا يقال قسمت والله وذلك لكثرة
 استعمالها في الفم فهي اكثر استعمالا من اصلها اي
 الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا
 يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني خطا للواو

عن درجة الباء محقة بالظاهر يعني الواو محقة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر بسم الله او غيره
فلا يقال وك لا فاعل مثل ان يقال والله او
ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا طرقة
عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه بالظن
وخص الظاهر لافعالته والتاسلها اي مثل الواو
في اشتراطها بحذف الفعل وكونها غير السؤال محقة
باسم الله من لاسم الظاهرة خط المنة تاسل مرتبة
اصلها الذي هو الواو بتخصيصه ببعض المظهر وخص
منه ما هو اصل في باب القسم وهو بسم الله تعالى
وابن اتم مرتبة اي من الواو والتاسل في جميع
ما ذكر من حذف الفعل وكونها غير السؤال والاول
في المظهر مطلقا او في بسم الله تعالى خاصة فهي كما ان
حذف الفعل يكون محذوفا كونه كونه بانه في
بانه وكما يكون غير السؤال يكون للسؤال ايضا كونه

بانه

بانه لا فاعل وبانه اجلس وكما نزل على المظهر
من دخل على المظهر كونه بانه لا فاعل وفي القول على
المظهر لا فاعل باسم الله خاصة كونه بانه لا فاعل
بأنه في فاعله فاعله لا فاعل ببعض هذه الامور كما ان
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المحقة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء لو جدد الاختصاص
وبدونه لكان التاسل وتلقى اي كاياب القسم الذي
غير السؤال باللام وان وحرف التلقى اي ما ولا
فاللام في الموصية اسمية كانت كونه الله لزيد قائم
او فاعله كونه الله لا فاعل كذا وان فيها اي في
الاسمية كونه الله ان زيد القيام وما ولا في المصية
اسمية كانت او فاعله كونه الله ما زيد قائم ولا
لا يقوم زيد وقد حذف حرف التلقى لو جدد المصية
كقوله تعالى تانسف نفوسكم بذكر يوسف كالاقتوى
واما قسم السؤال فلا يلحق الا بما فيه معنى الطب

جوابه الغير في واسطه حل قام زيد ويجذف جوابه
اي جواب القسم او اخر من اي توسط القسم
بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او
تقديمه اي القسم ما يدل عليه اي في جوابه كزيد
والسقام وزيد قام والسقام لا يستغناء عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة
المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها
بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن المجاوزة
اي المجاوزة لشيء وبعديته عن شيء اخر وذلك
اما بقرينة من شيء الثاني ووصوله الى الثالث
كقريب السهم عن القوس الى الصيد او بالوصف
وحده كقوله اخذت من العلم او بالنحوال وحده
كقوله اوتيت من الدين وفي الاستعلاء اي الاستعلاء
شيء على شيء كقوله زيد في السطح وعليه بين وقد
يكونان

٣٧٥
يكونان اي عن وحي اسمين يعلم ذلك بخلاف من
عليهما خمسين من ميني اي من بانك ميني ومن عليه
اي من فوقه والكاف للتشبيه كقوله زيد كالاسد و
زائدة نحو ليس كمثله شيء او التقدير ليس مثله
شيء على بعض الوجود وقد تكون اي الكاف ههنا
بمعنى المثل كقوله يعجز عن كذا والمترجم اي عن
استان مثل البرد والذباب للطافته وتخلص اي
الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا
يقال كقوله استغناء عنه مثل وكثرة وقد دخل في لسته
على المرفوع كقوله انما كانت خلافا للغير فانه جاز
والكاف مطلقا نظر الى ما جاء في بعض اشعارهم و
مؤمنه لزمان الماني او الحاضر فهما للابدية اي
الزمان الماني يعني اذ اريد بهما الزمان الماني فالمراد
ان مبتدأ الزمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك
الزمان الماني الذي اريد بهما لاجمعيه كما اذا قلت

سافرت من البلد سنة كذا او ما رايت فلان سنة
 كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون ان
 فيها فان معناه حينئذ ان هذا السافر في او عدم روي
 كان هذه السنة وامتد الى الان والطرفية عطف على
 الابتداء اي وجها للطرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابد
 في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه
 يعني ازايدهما الزمان الذي اعتبره حاضرا فالمراد ان جميع
 زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر كوما رايته فلان
 وقد يؤمن اي جميع زمان انتظارنا حينئذ السهر او يوم
 الحاضر عندنا لانهما لم يقضيا بعد ولم يمت زمان الفعل
 الى ما وانهما فكيف صح اعتبارهما بهذا الزمان الفعل
 فالمراد ان المذكوران كلاهما للطرفية ويمكن ان يدل
 الاول مثلا لا ابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر
 بتقدير مضاف اي ما رايته من دخول شهرنا واما
 وحده الاستثناء اي الاستثناء ما بعدها عما قبلها

فاذا جرت

فاذا جرت بها ما بعد تكون حروفا جارة وبهذا
 ذكرت مرنا كوجاني القوم حاشا زيد وعدا زيد وحلا
 زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة
 بالفعل ووجه شهرها به اما لفظا فلان تقسامها كالفعل
 الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله
 واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكرت
 وشربت واستدركت وتميت وترجيت وكان
 المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة
 جمع القلة كقولنا ستمت لكم ما خبروا عن الحروف
 الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا
 تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي
 جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذ لاحظت
 مع فروعها الحاصلة بتخفيف نواتجها ولغات لعل
 تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن
 وليست وعلل افرها كونها لانتنا بخلاف الابد

السابقة لها الى هذه الحروف صد الكلام وجوبا يعلم
 من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
 يدل على قسم منه كالكلام الموكلا والمتمم على تنبيه
 والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة هي
 بعكسها اى يحسن باقربها على حذف المضاف بان
 عدم الصدارة لا تختص اسمها وخبرها في ما قبل المفرد
 فلا بد لها من اتعلق بشئ اخر حتى يتم كلاما حينئذ
 لو وقعت في الصدر اشبهت بان المكسورة في
 صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء علم
 الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرور
 الاستثناء يكفى في ذلك وتحققها اى هذه الحروف
 ما الكافه قلنى اى تقول حذف الحروف عن العمل
 لما كان ما الكافه على الاصح اى على اصح اللغات مثل
 انما زيد قائم وقد تعمل على غير الاصح كما وقع في
 بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ

اى جان

اى جان او تحقها ما الكافه على الافعال لان ما الكافه
 اخرها من العمل فلا بد من ان يكون مدحيا صالحا
 للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا يخرجها من
 كونها جملة فاذ قلت ان زيدا قائم اذنت ما اذنت
 بقولك زيدا قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة
 مع حملها اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باخترها
 كانت عليه قبل دخولها عليهما في علم المفرد ومن ثم
 اى ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع
 الجمل اى في موضع يقضى الجملة ووجب القطع
 في موضع المفرد اى في موضع يقضى المفرد فكسرت
 ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة
 كوان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول والفتحة
 منه لان مقول القول لا يكون الا جملة كوقال زيدا
 عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
 لان صلة الموصول لا تكون الا جملة كوقال زيدا

ان ياء قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلم
 كونها في ان زيد قائم لوجب كون الفاعل مفردا وحال
 كونها مع جملتها مفعولة كوكعت ان زيد شاعر لوجب
 كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأة كوك
 خذى انك فاضل لوجب كون المبتدأ مفردا وحال
 كونها مع جملتها مضافا اليها كوك عيسى الشترار
 انك عالم لوجب كون المضاف اليه مفردا وقالوا
 لولا انك ^{لن} فتح المهمة بعد لولا الانشائية لانه ان
 ما بعد لولا الانشائية مبتدأ او كون المبتدأ مفردا
 واجب كولو انك مطلق التلقت وكذا انك بط
 لولا التخصيصة لانها مع اسمها وضمها بعد ما عمل
 للفعل الواجب وتول لولا التخصيصة عليهم فو
 لولا اني مع ذلك نعمت اني لولا نعمت اني مع
 ولولا انك ضربتني اني لولا صدر الضرب منك
 وكذا قالوا لولا انك ^{لن} فتح المهمة لانه ان ما بعد لولا

لفعل

لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا كوك
 لو انك قائم اني لو وقع قيامك فان جاز في موضع
 التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران
 اني الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان
 مع اسمها وضمها مفردا والكسر على تقدير جعلها
 معها جملة مثل من يكرمي فاني اكرمه فواقف
 بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمي فانا
 اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
 وان كان المراد من يكرمي فجزاؤه اني اكرمه او اكرمي
 ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
 لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر
 اذا الله يحق القطار والبراهم ما وقعت بعد اذا
 المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وضمها
 جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها معها
 مبتدأ محذوف الخبر اني اذا عجز دينه للفقاء والبراهم

ثابتة ونعام البيت وكنت اري زيدا كمال سيد
 اذ اذله بلفظ واللاهزم قوله اري على صيغة المجرور
 بمعنى الظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث
 وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القضا واللاهزم انه
 ليم يخدم قضا ولها زمة اي صمته ان ياكل لعظم
 قضا ولها زمة واللاهزم ان عظمان ثابتان في
 اللذين تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الوجة
 او بارادتهما مع قولها تغلبا وشبهه بالجر عطف
 على اذله بلفظ الخ اي قل بلفظ القضا وشبهه
 وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه
 قولهم اول ما قول الى حمد له فان جعلت ما مر
 او موصوفه كان حال المعنى لقول الى تبيين الكسرة
 لان اول المقولات الى حمد له لا المعنى المصدر
 فان المعنى المصدر الى الحمد قول خاص ليس
 من جنس المقولات وان جعلت ما مر

كان

كان حال المعنى اول اقوال تبيان فتح لان اول الاقوال
 هي المعنى المصدر الى المعنى ان المصنوعة مع جملتها
 لا ما هو من جنس المفعول ولا الك ان الاول ان ان
 المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في
 محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فاعلها التاكيد
 فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة
 انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة
 لفظا او حكما بالرفع بان يكون المصنوعة في حكم
 المكسورة كما اذا وقعت بعد علم مثل ان زيدا قائم
 وعمر وعلمت ان زيدا قائم وعمر فان في هذا المثال
 وان كانت مصنوعة لفظا هي مكسورة حكما حيث
 تكون مع ما علمت فيه تاويل الجملة فصح ان الرفع
 انعطف على اسم جملة على محله دون ان المصنوعة
 فانه لم يجر العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما خبرت
 معنى الجملة لا الرفع فرض عدمها ويشترط في العطف

على اسم ان المكسورة بالرفع معني الخبر اي ذكر خبر حال
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمره او تقدير
مثل ان زيدا وعمره قائم اي ان زيدا قائم وعمره قائم لانه
لولا بعض قبله لالفاظا ولا تقدير لزم اتحاج عالمين
على احوال واحد مثل زيد وعمره واهبان فانه لا
شك ان واهبان خبر كل من المعطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل
في رفعه ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسم
يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اتحاج عالمين
اي ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلاف الكوفيين
فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف معني الخبر فان
ان عند عدم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل وقول ان عليه فلا يلزم اتحاج عالمين
على احوال واحد ولا انه يكونه اي يكون اسم ان
مبتدئا في جواز العطف على محل اسم ان قبل معني

الخبر

الخبر عن الجمهور فلا يجوز حذف اسم انك وزيد واهبان
كما انه لا يجوز ان زيدا وعمره واهبان فان المندرج
المذكور مشترك بينهما فلا يلزم للمندرج والمكسافي فانها
يجوز ان في مثل انك وزيد واهبان العطف على
محل اسم ان بل معني الخبر فانه لما لم يظهر محل ان في
اسمها بواسطة بناءه فكانا لم تعمل فيه فلا يلزم المندرج
المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسم انك
اي مثل ان لانه لا تغير معني الجملة عما كانت عليه قبل
دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى
الاصل كما انه لا ينافيه التأكيد فيجوز اعتبار محل
اسمها وعطف معني عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما نقول لم يخرج زيد ولكن عمر اخارج وبكره
لا يجوز في سائر الحروف المبهمة بالفعل عطف
على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصل فيهما فلا يعتبر محل
اسمها وايضا لانه ان لا عمل اي ان المكسورة لا

معنى الجملة والمفتوحة تغيره وطلت اللام على كذا
 معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لالك
 التاكيد وفتحها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد
 فلا يفتح معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق
 بدخلت اي وطلت اللام مع المكسورة على الخبر
 اي على خبرها نحو ان زيد قائم او دخلت على اللام
 اي على اسمها او فصل بينه اي بين الاسم وبينها
 اي بين ان كان في الابد لم يزل او دخلت على ما
 وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيد الطويل
 كل وانما خص ودخل اللام بهذه الصور لان مما
 عدا ما يلزم تولي حرفي التاكيد والابتداء اي المكسورة
 واللام وهم كمره اذ لك واخاروا وتقيم ان دون
 اللام ترجحا للعامل على ما ليس بعامل ودخل
 اللام في كس على اسمها وخبرها او على ما بينهما اضعف
 لانها وان لم تغير معنى الجملة الا انه لا يوافق اللام
 مثل

مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعف
 في قوله النام وكس على من خبرها التاكيد وتخفيف ان
 المكسورة لتقل التثنية وكثرة الاستعمال فيلزمها
 بعد التخفيف اللام ويثبت يجوز الفاعل اي العامل
 عليها وهو الغالب لغوات بعض وقوله متاخرتا بال
 كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز ان يفتحها
 على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على الاخرين
 لازم لها اذ في الاثنا فللفرق بين المخفضة والناهية
 في مثل ان زيد قائم وان زيد قائم واماني الاعمال
 فلفظ الباب ولان كثير من الاسماء لا يظهر فيه حرف
 لفظي يكون احرا به تقديرها او لكونه بنيا وهذا الا
 مذهب سبويه وسائر النحاة فانهم قالوا احرا الاحكام
 لا يلزمها اللام حصول الفوق بالعمل ويجوز قولها اي
 ودخل المخفضة على فعل من افعال المبتدأ اي من
 الافعال التي هي من ودخل المبتدأ والخبر لا يخل

كان وطن وادواتها لان الامل وادواتها عليها فاذا كانت
 والى ان شرط ان لا يفوت وادواتها على ما يقتضي
 المبتدأ او الخبر رعاية الامل بحسب الامكان كقوله
 تعالى وان كانت كبيرة وان نطقت لمن الكاذبين
 خلافا للمكوفين في تعميم اى في تعميم الاول وعدم
 تخصيصه بدخول المبتدأ او الخبر لا في اصل الاول
 على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون قالوا البهريين
 في خبره وادواتها على خبره وادواتها متمكنة بقول
 الله يا ايها الذين آمنوا ان قتلتم مسلما وجهت عليكم
 حقه من الميراث وهو ثلثا وثلث البهريين وتحذف المفعولة
 كالمسورة فتعمل عند التحفيف على سبيل الوجوب
 في ضمير الشأن المقدر والسبب في تقديره ان
 متاجمة المفعولة بالفعل اكثر من متاجمة المفعولة
 بها سابقا واما المسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام
 وان رفع كقوله تعالى وان كمالا لما يوفونهم واما المفعولة

بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه جوب
 الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك بخبر جابر
 فقد رواه ضمير الشأن حتى يكون اسما للمفعولة بعد
 تخفيفها والجملة المفسرة بضمير الشأن خبرها فتكون
 عاملة في المبتدأ او الخبر كما كانت في الامل في ال
 تارة عاملة بخلاف المكسورة فانما قد تكون عاملة
 وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل
 في المقدر لكن دوم العمل في المقدر بقاوم العمل
 في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح
 الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفعولة على العمل
 الصالحة لان تكون مفسرة بضمير الشأن مطلقا سواء
 كانت اسمية او فعلية ودخول فعلها على المبتدأ
 والخبر او غير ذلك وشذذ احوالها اى احوال المفعولة
 المحذوفة في خبره اى في خبر ضمير الشأن ولكنه قد يجرى
 بعض احوال اللفظ احوالها في الضمير في السعة نحو قولهم

اظن انك فاهم واحب انك ذاهب وهذه رواية
 شاذة غير معروفة واماني الضرورة فاني لم ألق فقط
 قال الشاعر فله انك في يوم الرضا سالتني وراك
 لم ازل وانت صديقي ويلزمها اي المفتوحة مخففة
 حال كونها مقرونة مع الفعل في الفعل المتصرف
 بخلاف غير المتصرف مثل وان ليس للانسان
 الا ما سمي وان سمي ان يكون قد اقرب اجلهم
 السبب فاعل يلزمها كقولهم ان سيكون نكح ماضي
 او سوف كقولهم وعلم فاعلم لم يقطع ان سوف
 يأتي كل ما قدرا او قد كذا يعلم ان قد يلغوا رسالا
 ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق بين الخفة
 وبين ان المصدرية الناجمة وليكون كالعوض من
 النون المحذوفة او حرفي انتهى كقولهم يرون ان
 لا يرجع اليهم وليس لزوم حرفي انتهى الا ليكون
 كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بحد

الوق

الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجمع مع
 كل واحد منهما فالقاري بينهما اما من حيث
 المعنى فانه ان شئ به الاستقبال في المخففة ولا
 في المصدرية ولما من حيث اللفظ فلا بد ان
 كان الفعل المنفي منصوبا في المصدرية والافني
 المخففة وكائن للتثنية اي للنسائه وفي حرف
 براسه على الصحيح جملة على فواتها وان الاصل عدم
 التوكيد ومنه ذهب خليل انها مركبة من الكاف و
 ان المكسورة وصل كائن زيدا الاسد ان زيدا
 كالاسد قدمت الكاف يعلم انشا التثنية من اول
 الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل طارة
 وان خرجت عن حكم الجارة والجاراة انما يدخل على
 المفود فالثوار الصورة وفتح الهمزة وان كان
 المعنى على الكسر وتخفيف اي كائن قلبي عن العمل
 على الاستعمال الا فصح لو جهر من المشابهة لغوي

فتحة الآخر كقول الشاعر ومشرق اللون
كأن ندياه حقان وإن أكلتها قبلت كأن ندياه
ولكنه يعمل على الاستعمال الغير الاصح لما عرفت
واذا لم تعلمها لفظا فيها ضمير ثان مقدّر عند هم كما
في ان تخففت ويكون ان يكون غير مقدّر بعد
الضمير لعدم الدخول اليه كما كان في ان تخففت و
لكن وحى عند البصريين مفردة وقال الكوفون
حي مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالفتح
المرادة واصلها لا كاس فطقت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيضان
ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيًا و
اثباتًا وكلمة ان فتحت مضمون ما بعدها للاستدراك
ومعنى الاستدراك رفع توهم بتولد من الكلام
المتقدم فاذا قلت جاني زيد فكأنه توهم ان عمرا
ايضا جاك ما بينهما من الالف وقعت ذاك

الوهم

الوهم بقولك لكن عمر لم يجي بتوسط اي لكن
بين كلامين متغايرين نفيًا وإثباتًا معنى اي تغاير
معنويًا والفروق هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه في
قد يكون نفي صريحا كجاني زيد لكن عمر لم يجي وقد
لا يكون كجاني زيد حاضر لكن عمر غاب وقطفت
اي لكن قلبي قد حمل وضميرها عن المشاهدة
واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجرى
بخلاف ان وان تخففت فانه ليس لهما ما بينهما
عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكأنا إشارة
الى ما جاز يونس والاعطس من انه يجوز عملها
قياسا على انواتها تخففت وقال السارح الرضي
ولا يعرف له شاهد او يجوز معها مشددة وتخففت
الواو وحى ما أعطيت الجملة في الجملة واما غير ضمة
وجعل السارح الرضي الاخير اظهر وتليت للتخفيف اي
لانشاء فدخل على الممكن فليت زيد اقام على الخيل

تحرّيت الشباب يعود يوما واجازة الفرد ليس
زيد اقاما يحب المعمولين بنا على ان لبيت
فكانه قبل ان يري اقاما ايا انما كانا على صفة
النظام فالجزان منصوبان على المعنوية بمعنى لبيت
واجازة الكسائي نصب الجز الثاني بتقدير كان
اي لبيت زيد اكان قائما متمسكا بقول الشاعر
يا لبيت ايام الصبار واجعا فالنذر يقول من
مثنى ايام الصبار واجعا والكسائي يقول اي لبيت
ايام المبالغات دوحا وخمسة على ان رواجعا منصوبا
على انه حال من العبر المستكن في خبرها الخروف
اي لبيت ايام الصبار اي كامة لنا حال كونهما
رواجعا ولعل للمرحي اي الاثنان ولا يدخل على
الستيل ومعناه وقع امر مرجود ومخوف كقول
تعا في اعلم تعلمون ولعل السابعة قريب و
الغالب هو الاول وشذ الجز بها اي بكلمة لعل

كما جأ

كما جأ في اللغة العقلية والنشد السيرة في ذلك
ودرع دعاء من يجب الى النذر فلم يستجبه عن
ذلك يجب قطعت روح اخرى وارفع الصوت
جهره لعل الى الخوار بك قريب واجيب عنه
بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال لمصر
في شرحه يعني انه وقع مجرور في موضع اخر
الشعر حكاية على ما كان عليه او كان شعره ذلك
المرحل بابي المعول به بالبا فيجب ان يفي الاثنا
الثلاث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكره من
التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبل
اللفظة الشاذة والافضل حاجة الى التأويل بعدما
جزم بوجود الجز بها وحكم بشذوذ الحروف
العاطفة العطف في اللفظة الالهة وما كانت
هذه الحروف قبل المعطوف الى المعطوف عليه
سميت عاطفة وهي الواو والفاء ثم وهي واو

واما بكسرة المهمة وم والاولى ولكن وعد بعضهم
 اى المضمة منها وكتبه الاكثري ان ما بعد حاشط
 بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان اللى
 بعد حاشط هو جاني زيد بل عمرو وما جاني زيد بل
 عمرو وليست منها لان ما بعد حاشط غلط لما قبلها
 بل غلط بدونها خيرة فصيح واما معربا ففصح مفرود
 في كلامهم لانها موضوعة لتذكر مثل هذا الغلط
 فالاربعة الاول تجمع ثم من ان يكون مطلقا او
 مع ترتيب و مراد النجاة بان تجمع ههنا ان لا يكون
 لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او اما ولى
 المراد احتمال المعطوف والمعطوف عليه في
 الفعل في زمان او مكان فتقولك جاني زيد
 وعمرو او عمرو او ثم عمرو او جى عمرو اى حصل الفعل
 من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو تجمع
 مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان

لاطلاقتها

لاطلاقتها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف
 عليه بمعنى انه لا يفرق هذا الترتيب منها وهو داوود
 والثا للترتيب اى الجمع مع الترتيب بغير مهلة
 وتم مثلها اى مثل الثا في مطلق الترتيب مقرونة
 بمهلة وسمى مثلها اى مثل ثم في الترتيب بمهلة
 غير ان المهلة في حى اقل منها في ثم فهى توسطة
 بين الثا الى لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة
 ومعطوفها اى المعطوف بحى بحسب ما اقتضاه
 وضعها بجر قوى او ضعيف كجئت الى قوى
 او ضعيف كمن يتوجه اى متوجه معطوفها ايضا
 اى العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا
 فيه اى لا يدل عليها حى يتميز بالجر بالقوة والضعف
 على اكل فصار كانه خيرة فصلح لان يعمل غاية
 وانتهى للفعل المتعلق بالكل ودل انتهى الفعل
 اليه على شموله جميع (عبر الكل كومات الكمال حى الانبيا

وقد اخرج حتى المشاة والفرق بين ثم حتى بعدتها
 في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط
 كون المعطوف بحرف من متبوعه ولا يشترط ذلك
 في ثم وتأنيدها ان المهلة المعبرة في ثم انما يجب
 الخارج كرجاء في ريد ثم عمرو وفي حتى يجب ان
 فان المناسب بحسب الاختصاص ان يتعلق الموت او
 بغير الانبياء ويتعلق بعد يتعلق بهم بالانبياء وان كان
 موت الانبياء بحسب الخارج في اثنا سائر الناس
 وحكمة المناسب في قوة المعطوف او مضعف فلا بد
 من ان يكون معطوفها قويا او مضعفا ليكون في
 تقدم قدم ركب ان الخارج على رجليهم وان كان
 في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
 يصح ان يقال قدم الخارج حتى المشاة وعلم ان الا
 بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيدهم بغير
 اظهر الشئ كذلك الامتياز بالملا في الجزء الاخير يفيده

ذلك

ذلك العموم كقولك نبت الباردة حتى الصباح
 فانه يفيد شمول النون لجميع اجزء الليلة ولذلك
 استعملت حتى الجارية في الميعين جميعا الا انه لم يأت
 في العاطفة ما يلا في الجزء الاخير فان هل حتى ان يكون
 جارية لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة
 على هم على الجارية واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
 في تعيينها جميعا يبقى الاصل على الفرع مرة وانما
 استعمالها في اظهر تعيينها وهو كون مدلولها جزئ
 لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم بوقوف في العقل
 والكثرة في الوجود من اتحاد التمازيرين هكذا في بعض
 الشروح ومن هذا ظهور وجه اقتصاص معطوفها
 بكونه بغير من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال
 الجزء ثم من ان يكون حقيقة او حكما يشتمل الماورد
 ايضا كما وقع في بعض الجمل شي ورواها وام كل
 من هذه الحروف الثلاثة لاحد الاخرين الى الدلالة

على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الامر
 اي غير معين عند المنكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله
 تعالى ولا تقطع منهم امرا او كفور الكل من الامرين
 لا يخاطب متعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها و
 العموم مستفاد من وقوع الاحد لهم في سياق
 النفي لا من كلمة او واما المتصلة لازمة لهمة الاشارة
 اي غير متعملة بدونها يلزمها اي يذكر بعدها بلا فاصلة
 احد المستويين والمستوى الاخر على الهمة اي همة
 الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين
 عند المنكلم لطلب التبيين من الخاطب ومن ثم
 اي من اجل ان ام المتصلة يلزمها احد المستويين و
 الاخر الهمة بعد ثبوت احدهما لطلب التبيين
 لم يجز تركيب ارايت زيد ام عمر لان المستويين
 فيه زيد وعمر واحد هما وان وني هم لكن الاخر
 لم يلزم الهمة هذا اما اخباره المصنف والمنقول

عن

عن سيبويه ان هذا امر حسن فصيح وازيد ارايت
 ام عمر احسن وافرح ورح يكون تركيب ارايت زيدا
 ام عمر احسن فصحا وان لم يكن احسن وافرح وني
 التهمة الشريفة انه وجد في بعض النسخ الكافية
 المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا ايها احد
 المستويين والاخر الهمة على الافصح ومن ثم
 ضعف ارايت زيد ام عمر ولا يعني ان الحكم
 بضعفه لتزله عن مرتبة الافصحية الى الفصحية
 غير مناسب لان ما كان حسنا فصحا لا يعد ضعيفا
 وبالمجمل فكل ام المصن ههنا لا يخلو عن اضطراب
 والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم
 اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب
 ام المتصلة بالتبيين اي بتعيين الاحد الامرين
 لان السؤال عنه وون نعم او لا لانهما لا يميز
 التبيين بخلاف او وامانع الهمة كما اولفت

اجاك زيدا وعمروا وجاهك اما زيد واما عمرو فانه يصح
 جوابها بلا و نعم لان المقصود بالسؤال ان احد عمل الا
 على التعيين جاك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال
 الخطا في الاحتقاد المكمل لوجود واحد مما فالشار اليه بتمه
 في الموضوعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على
 شترين لصحة وقوع المتصلة فرع عليه باعتبار
 كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع
 ان شرط اخر لا يخلو عن سيجاه ولو قصر على قوله ومن
 ثم لم يجر في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها
 بالتعيين على قوله لم يجر وتعلق كل حكم بشرط على
 طريق اللف والنشر لكان الضم وحسن كما لا يخفى
 و ام المنقطعة كمثل في الاضراب عن الاول مثل
 الرهبة للشك في الثاني والواقع قبلها اما قبل
 قولك انها لا بل ام شاة اي الضميمة التي ادعاها
 لا بل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بالضم

عن هذا

عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شى اخر
 فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل ام شاة
 وما استفهام كما تقول ازيد شاك ام عمرو اي بل عمرو
 حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول والاستفهام
 الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما في
 غير متصلة الامر بما يعنى اذا عطف شى على اخر بما
 يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا بما لم يخطف
 عليه المعطوف بما كوجاني اما زيد واما عمرو يعلم
 من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك جاترة
 مع او يعنى اذا عطف شى على اخر باو يجوز ان
 يصدر المعطوف عليه بما كوجاني اما زيد وعمرو
 ولكن لا يجب كوجاني زيدا وعمرو وذهب بعض
 النحاة الى ان ما ليست من الووف العاطفة والا
 لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا نزل عليها
 ولو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف

يدوم ايراد عا طيفين معا ويكون احدهما لغوا والآخر
 عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه
 ليست للمعطوف بل للتبني على التلك في اول
 الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو اللاحقة
 على اما الثانية لمعطوفها على اما الاول واما الثانية
 لمعطوف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فكل منهما
 فائدة اخرى فلا لغو ولا بطل ولكن هذه الحروف
 الثلاثة لا احدهما معينا اي النسبة الحكم الى احدهما
 الامر من المعطوف والمعطوف عليه على التبيين
 فكلمة المنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه من المعطوف
 فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف كوجائي
 زيد لا عمرو فحكم المنفى فيه فزيد لا عمرو وكلمة بل
 بعد الاثبات تصرف الحكم عن المعطوف عليه
 الى المعطوف كوجائي زيد بل عمرو اي بل جائي
 عمرو فحكم المنفى فيه للمعطوف دون المعطوف عليه

على

على عكس الاول المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه
 لم يحكم عليه شي لا بالمنفى ولا بغيره والاخبار التي
 منه لم يكن بطريق القصص ولما اصرح عنه الحكم
 بكلمة بل واما كلمة بل المنفى كوجائي زيد
 بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة
 بل تصرف الحكم المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف
 كوجائي زيد بل عمرو اي بل جائي عمرو والمعطوف
 عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم ذهب الى
 انه تعالى ثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف
 والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم المنفى
 عنه فمعنى جائي زيد بل عمرو بل جائي عمرو وزيد
 اما في حكم المسكوت عنه او المنفى عنه ولكن لازمة
 للمنفى اي خير بجملة بدونه فان كانت لمعطوف
 المفرد على المفرد فهي نقيضة لا تكون الا باسباب
 عن الاول فتكون لازمة لمنفى الحكم عن الاول

ما قام زيد لكن عمر واما قام عمر وان كانت لفظ
 الجملة على الجملة فهي نظيرة بل هي مجيها بعد شيء و
 الاشارة بعد الشيء الاشارة ما بعد ها وبعد الاشارة
 لشيء ما بعد ها كجاءني زيد لكن عمر ولم يجي وما
 جاءني زيد لكن عمر وقد جاء فعلى كل تقدير خبر متعلق
 بدون الشيء حروف التبيين الا واما وها يصدر
 بها الجمل كلها حتى لا يغلط الخاطب عن شيء مما في
 المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التبيين كوالا
 زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل في اخذ
 من المفردات على اسم الاشارة حتى لا يغلط الخاطب
 عن الاشارة التي لا ينبغي معانيها الا بها كهذا
 وها تاء وها تان وها تان وهو لا يخرج من هذا
 يا عمر استعمال الاشارة لتعمل للبناء القرب
 والبعيد وايا وها للبعيد وايا بفتح الهمزة و
 سكن اليا والهمزة للقرب وكأنه اراد بالقرب

ما عدا

ما عدا البعيد فيمثل فيه المتوسط ايضا فان القرب
 ينقسم الى قرب متصفا باصل القرب من غير
 زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصفا بزيادة
 القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له
 مرتبتان فالقرب بالمعنى المقابل للاقرب هو
 المتوسط بين كمال البعيد وكمال القرب
 حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون
 اليا وحل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
 ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها
 بحروف الايجاب فنعلم مقرة لما سبقنا اي محققة
 لمضمونه استغرابا ما كان او جوازا في جواب اقام
 زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقيم زيد بمعنى لم يقيم
 زيد وبلى في جواب لم يقيم زيد بمعنى قام زيد بمعنى
 بلى في جواب الست بركم انت ربنا ولو قيل
 في موضع بلى ههنا نعم فكان كقولنا فان معناه جلد

لست ربنا و قيل يجوز استعمال نعم معنا جعلها تصديقا
 للثبات المتفاوت من انكار النفي وقد شتر هذا في
 العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف
 و نعم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام على التوفير
 للثبات بعد النفي وعلى محضه بايجاب النفي يعني
 تنقضي النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك
 نفي مجرورا عن الاستفهام كقولي في جواب من قال
 ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به نفي او نفي نقض
 النفي الذي بعده ذلك الاستفهام كقوله تعالى
 لست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء
 على سبيل الشك في تصديقي الايجاب كما نقول في
 جواب اقام زيد بلى قام زيد و في اثبات بعد
 الاستفهام لا شك في غلبته استعمالها سبوقه
 بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر
 ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا الوجه

ما ذكره

ما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي الاستعمال الا
 مع القسم من غير ذكر فعل لقسم فلا يقال قسمت
 اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله وربي
 نقول اي وربي واي والله واي العرفي و اجل و حير
 بالكسرة والفتح وان تصديق الخبر وفي بعض النسخ
 تصديق الخبر كقولك اجل او حير او ان الخبر قد اناك
 زيد ولم ياتك اي قد اتي او لم يات وجاء ان تصديق
 الدعا ايضا كقول ابن الدبير لمن قال لعن الله
 ماقة حملتني اليك ان وراكها اي لعن الله ملك
 الماقة وراكها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشيخ
 ليت شوي هل للملح شفا من جوف جهنم اللقا
 اي نعم اللقا شفا للملح فجهنم في حديث الموضعين
 خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للخبر
 حروف الرباوة وانما سميت هذه الحروف ربوا
 لانها قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة وهي كالحا

وانه بعد ان المصدرية كقولك تعالى ما منك ان لا
 اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل ثم
 كقولك تعالى لا اقم يوم القيمة ولا اقم بهذا
 البلد والسرى زيادة التثنية على هذه القضية حيث
 يستغنى عن اقم فيرد لك في صورة التي
 اقم وشدت زيادة مع المضاف كقوله
 في نهر لا حور سري وما شغل اي في نهر حور والحور
 الملك جمع حائر اي هالك من حار اي هالك ومن
 والباد واللام تقدم ذكرها شتملا على ذكر مواضع
 زيادة فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي في
 تفسير كل بهم من الميز وكو جاني زيد اي ابو جندب
 والجملة كما تقول قطع رزق الاموات وان هي
 اي ان محضه باني معنى القول اي بفعل متقور
 في معنى القول تقور المظروف في الظرف غير منك
 عنه فلا تقع بعد مركب القول ولا بعده ليس

في معنى

في معنى القول في لا تفسر في الاكثر الا بفعل لا مقدر
 اللفظ غير مركب القول نموذجاه كقولك تعالى
 وما ديناك ان يا ابراهيم فقولك ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
 ما ديناك المقدر اي ما ديناك بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
 وكذا لك قولك كتبت اليه ان انت اي كتبت
 اليه شيئا عوانت فان حرف وال على ان انت تفسير
 للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت
 لهم الا ما امرتني به ان احبب والسد فقولك ان احبب
 تفسير للمفهوم في به وفي امرت معنى القول وليس به
 لما في قوله تعالى ما امرتني لانه مفعول امرت القول
 وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا
 الي امك ما يوحى ان اقد فيه فقولك ان اقد فيه تفسير
 لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لا وحينا حروف
 المصدر ما وان المفتوحة المحفظة وان المفتوحة
 المسدودة فالاولان اي ما وان المفتوحة المحفظة

للفعلية اي الجملة الفعلية اي يظن ان على الجملة الفعلية
 فجعلناها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاعت
 عليهم الاضواء جئت اي برحبها بضم الراء وهو السعة
 ونحو قوله سبحانه ان ضربت اياهم وجك وانقصا من
 ما المصدريه بالفعلية انما هو عند سبويه وجوز غيره
 بعدها الاسمية وقال الناصب الرضي وهو الحق وان كان
 قليلا كما وقع في نبح البلاغة بقولني الدنيا ما الدنيا
 باقية وان المفعولة المشددة للاسمية انما الجملة
 الاسمية خاصة الا اذا كفت بما يجوز بعدها الاسمية
 والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئها
 وتجعلها في تأويل المفعول الذي هو مصدرها نحو
 احببني انك قائم اي قيامك او في معناه نحو احببني
 ان زيد اترك اي اخوة زيد فان تعذر قدر الكون
 نحو احببني ان هذا زيد اي كونه زيد احرى من التخصيص
 حاله والاشد وثين ولولا ولولا لما صدر الكلام

لادلتها

لادلتها على ابدالها في الكلام فتصدر لتدل من اول الامر
 على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي
 بعض النسخ وتكرم الفعل لفظا نحو هذا ضرب زيد
 وهذا ضرب زيد او تقديره هذا ضرب زيد اضرته وهذا زيد
 تضره فمعناها اذا دخلت على الما في النوع واللوم
 على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحذف على الفعل
 والطلب له نحو في المضارع يعني الامر ولا يكون
 التخصيص في الما في الاوقات الا انها تستعمل كثيرا
 في لوم المخاطب على انه ترك في الما شيئا كان يتركه
 في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص على فعل
 مثل ما فات حرف النوع والتعريف قد سمي بها
 لجبرها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الما في
 او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف
 في بعض المواضع الى هذا المعنى في الما في التعريف
 عن الحال مع النوع اي يكون مصدره متوقفا

للفظ ط ب واقعا عن قريب كما يقول لمن يتوقع ركوب
 الابل قد ركب اي قد حصل عن قريب ما كنت
 متوقفا ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة فيها
 اذن ثلثة معان مجمعة التحقيق والتوقع والتيقن
 وقد يكون مع التحقيق والتقريب من غير توقع كما
 تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في
 المضارع الجوزي من نصب وجازم وعرف تنفيس
 لتفليل اي يضاف الي التحقيق في الاطلاق
 كمران الكدوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجرورا
 عن معنى تفليل كقوله تعالى قد نرى تقلب
 وجهك ويحرك الفصل بينهما وبين الفعل بالقم
 كوقد والله استنت وقد عمى بت ساهوا
 حرقا الاستغناء المهمة وحل لهما صد الكلام لا ينفذ
 ماما في خبرها لا لانهما على احد النواع الكلام كما
 وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية

اريد

اريد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذا انك تقول
 فيهما حل زيد قائم وحل قائم زيد الا ان المهمة تدخل
 على اسمية سواء كان خبرها اسما او فعلا كقوله
 فانه لا يدخل على اسمية خبرها فعل كقوله زيد قائم
 الا على شذوذ ذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد
 كما جازت على اصل في قوله تعالى حل اي على الا ان
 اي قد اي فلما كان اصلها قد هي من لوازم الافعال
 فان رأت فعل في خبرها ذكرت خبرها اسمي ونبت
 اي الا ان المألوف وعالقة وان لم تره في خبرها
 نلت عنه واهله والمهمة ثم تعرف اي تعرف
 فيها باعتبار استعمالها في موضع استعمالها اكثر من
 التعرف في حل تقول اريد ضربت باوخال المهمة
 على الاسم مع وجود الفعل كقوله حل زيد ضربت
 لما عرفت وتقول التعرف زيد او هو انوك استعمل
 المهمة الانبات ما دخلت عليه على وجه الانكاد

حل تضرب زيد لان المتفهم عنه في مثل هذا موضع
 محذوف بالحقيقة لان امله اترى بترك زيد
 وهو غير شخص منك وحل ضعيف في الاستفهام
 فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية منه و
 تقول اريد منك ام عمرو ويجعل الهمزة معادلة
 لام المتصلة فانها لما قصد الاستفهام عن احد الاثرين
 تعد والمتفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاولى
 في باب الاستفهام والا قوى فيه السبب المبني
 ونفع حل مع ام المقطوعة لان المتفهم عنه
 في صدره ام المقطوعة لم يتعد ولا بها الا ضرب
 عن السؤال الاول واستيفاء سوال خبره ام
 المقدرة بالهمزة فان قولك حل زيد عندك
 ام عمرو في تقدير بل اخذك عمرو وتقول ام
 او اما وقع وان من كان واوس كان بافعال الهمزة
 على ثم والفاء والواو من الجوف العاطفة دون

حل

حل اي بخلاف حل كونه افرع الهمزة فلا تعرف
 تصرفها حروف الشرط ان ولو واما حاصل الكلام
 لما مر فان الاستقبال وان ظل على الماضي ولو
 عكسه يعني هي لماضي وان ظل على المستقبل في
 بعض النسخ فان الاستقبال ولو لماضي ومعناه
 ان ان الاستقبال سوا دخلت على المضارع
 لماضي كوان نكر منى اكرمك وان اكرمني اكرمتك
 معنى المثال الثاني بعبارة معنى المثال الاول
 يعني ان وقع منك اكرمني في الاستقبال وقع
 على ايضا اكرمك فيه وكذلك لو لمضى على ايها
 دخلت كولو ضربت ضربت ولو تضرب تضرب
 يعني واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي
 فقد وقع مني ضربك ايضا وقد تستعملان
 في المستقبل كقولك تقاني والامة مؤمنة خير
 من شركته ولو اجتنبتم ان تشركوا بالانفاق

الثاني لا تنافي الاول وهذا لا يتم معناه فانها موضوعة
 لتعليق حصول امر في الثاني لحصول امر اخر
 مقدرة فيه وما كان حصوله مقدرة في الثاني كان تنافيا
 فيه قطعا فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما علق به ايضا
 فاذا قلت مثلا لو جئتني الاكرام فقلت فقلت حصول
 الاكرام في الثاني حصول محي مقدرة فيه فيلزم انتفاء
 معا وكول انتفاء الاكرام مسببا لا تنافيا محي في زعم
 المتكلم فاستعمال لو بخلافه هو التفسير المتعارف
 وقد نستعمل في قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
 الاول لم يستدل به على انتفاء الملزوم كقولنا تعالى
 لو كان فيهما آية الا ان الله لفسد ثاقان لو حصرنا
 ذلك على لزوم الفساد وتعدد الآيات وعلى ان الفساد
 منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
 الاستعمال نعلم المصنف ان لا تنافي الاول
 لا تنافي الثاني وقطعا عكسه المشهور ولم يدرك ان ما

معنى

معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء الاول معلوم
 على انتفاء الملزوم المجهول وان معنى المشهور بان سببه
 احد الانتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع
 فلا يتصور ههنا استدلال فالك اذا قلت جئتني
 الاكرام لم تقصد ان تعلم المخاطب ان انتفاء محي
 من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له و
 ان انتفاء الاول هو سبب لا تنافي الثاني بل قصدت
 اعلمه بان انتفاء الاكرام مستلزم انتفاء محي ولها
 استعمال ثالث وهو ان يقصد به ان استمرار شئ
 فيربط ذلك الشئ بابتعاد النقيض عنه كقولك لو
 اهانني الاكرام لم يمان استمرار وجود الاكرام فانه
 اذا استلزم الالهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
 الاكرام وتكرار اي ان ولو الفعل لفظ كما مر من
 الامثلة او تقديره نحو قوله تعالى وان احسن مثيرون
 استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد

ولو تملكون اتم فاعلم مرفوعان بانها فاعلان لعلين
 محذوفين يصرحا الظاهر اما احد فظاهر واما اتم فلانه
 كان ضمير متصل مستترا فلما حذف الفعل صار المنفصل
 بارزا وليس تأكيد الفاعل لفعل المحذوف لان حذف
 الفعل والفاعل بعد من حذف الفعل وحده ولكن
 اي ومن اجل لزوم الفعل بعد مما قبل بعد لو المحذوف
 فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معمول الفاعل
 للفعل المقدر بعد لو والاضاح للفاعلية وجوز المنع
 لا كسورة وقيل الطلقت بالفعل اي بصيغة
 موضع مطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه مطلق
 لان الاول في جريان هو الاول ويكون الفعل المذكور
 موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
 فيقال لو انك الطلقت ولا يقال لو انك مطلق
 واما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من
 مفعول ان كونه دالة على معنى التحقيق والثبت

نزل

نزل على معنى ثبت المقدر حرها فهو عوض عنه من
 حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوضا عنه من حيث
 اللفظ فليس شئ منها عوضا حقيقيا عن فعل المقدر
 بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا بكون اشتقاق
 الفعل من مصدره وان كان جامدا لا بكون اشتقاق
 الفعل منه جاز وقول ذلك الاسم الجاد خبر المقدر
 اي تقدير وقول الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى
 ولوان ما في الارض من شجرة قدام فان الارض ليس
 مشتقا بوضع فعله في موضعه واما ان تقدم القسم
 اول الكلام اي في اول زمان الكلام بالكلام فيجب ترك
 في كونه ظرف زمان او مخرجه عن توسط القسم
 بتقديم خبر الشرط على الشرط متعلق بتقديم الزمان
 اي انم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ما في
 لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات
 الشرط فيطابق اي الشرط اجواب حيث يطل

عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب
 للقسم فقط كونه اعم بديل تقدره على الشرط لفظا
 لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوا وغير
 مجزوم ومجروح واما معنى فهو جواب للقسم لكون
 اليمين عليه والشرط ايضا كونه مشروطا بالشرط
 مثل والله ان يمتني مثال للمامح لفظا اوله تاتي
 مثال للمامح لفظا اوله تاتي مثال للمامح معنى لا كرتك
 وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط
 عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم و
 يلغى الشرط وان ملغى القسم ويعتبر الشرط ويحمل
 ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
 وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك اما والله
 ان تاتي اتيك فعلى المعنى الاول هذا المثال تقديم
 غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم
 و اجزاء كلامها شرعا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى

الثاني

الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
 فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
 وباعتبار الشرط على ترتيبه والله ان يمتني والله ان
 تاتيك والله اورد في هذا المثال الشرط بعينه اما
 على خلاف المثال الاول اشارة الى الشرط المعنى
 في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط
 كاشرة له على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا المثال
 لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما
 جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم
 الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب
 اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه فكل من
 المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين
 اعتباريه بخلاف المعنى الاول فاحمل عليه اولى وعلى
 تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
 ترتيب اللف فيقتضي تقديم المثال الثاني على الاول

لكنه اراد انفعال المثال بالمثل له بقدر الامكان
 على تقدير اللفظ على الشرح من حيث يتاها
 وتقدر القسم كاللفظ او كالتلفظ به او مقدرة
 في صدر الكلام فلم يرد في الشرط الذي بعده في
 كان الجواب للقسم قوله تعالى لن من اخرقوا
 يخرجون اي والله لن من اخرقوا فالشرط ماض
 ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزا الشرط
 كان اليوم يحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا
 قوله تعالى وان طعمتم انكم مشركون اي والله
 ان طعمتم انكم مشركون فالشرط ماض وانكم مشركون
 جواب القسم فانه لو كان جزا الشرط يلزم الاتيان
 بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزا يجب فيها
 الفاء واما التفصيل اي تفصيل ما جملة المتكلم في
 الاخر فقولك جاتني اخوتك اما زيد فأكرمته واما
 عمر وفاخته واما شرفا خضت عنه او ما جملة في

الذين

الذين ويكون معلوما للمخاطب بواسطة الفرض وقوله
 للاستيف من غير ان يتقدمها افعال او الواقعة في
 اوائل الكتب وهي كانت لتفصيل الجمل وجب
 تكرارها وتيد معنى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
 ضد الغير المذكور لادالة اطلاق الفرض على الغير كقوله
 تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشاء
 فان يقال اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه مقدرة
 واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
 ويروون ايها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط
 لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والقرن
 صنف فعلها الذي هو الشرط وتوصل بينها اي بين
 اما وبين فاتها الواقعة في جوابها جزء مما في غيرها
 اي غير فاتها او غير اما لان غير الفاء ايضا غير فاتها
 سواء كان ذلك الجزاء متبدا او ما زيد منطلق واما
 معمول لما وقع بعد الفاء كواي يوم الجملة ويزيد منطلق

مطلقا اي تعريضا مطلقا غير مفيدة حال تجزير التقديم والكل
 الجزا على الفاء وعدم تجزيره وهذا المذهب يسبويه
 فيجعل يسبويه لا خاصة جواز التقديم لما منع تقديمه
 مطلقا وقيل القائل المبرور هو ان ما وقع بينهما وبين
 فائهما معمول الشرط المحذوف مثلا مطلقا اي محمولية
 مطلقه غير مفيدة حال تجزير التقديم وعدمه مثل
 اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديمه على المذاهب
 الاول هما ليس من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة
 حذف فعل الشرط الذي هو كين من شئ وقيم اما
 مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائهما بالكل
 يلزم توالي حرفي الشرط والجزا فصلا اما يوم الجمعة
 فزيد منطلق كما ترى وانما في مذهب الثاني فتقدير
 هما ليس من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق في يوم
 الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
 صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فلهذا القائل لم يجعل

اما خاصة جواز التقديم اطلاقا وقيل القائل هو انما
 ان كان المتوسط بين اما وفائهما جازا التقديم على الفاء
 مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قيل
 القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزءا للجزء او
 قدم على الفاء الا ان وان لم يكن جازا التقديم مع
 قطع النظر عن الفاء بل نظم ايها مانع آخر مثل
 اما يوم الجمعة فان زيد منطلق فان ما في خبر ان
 لا يعمل فمما قبلها فمن قيل القسم الثاني وهو
 ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا
 القائل مبرهن ان لا يكون ودر الفاء مانع اخر
 وبين ان يكون فجعل لا مانعة رفع حكم التفسير
 عن الاول دون الثاني هذا التقدير الكلام اذا كان
 مابعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا فاما زيدا منطلق
 فتقديره على المذهب الاول هما ليس من شئ فزيد
 منطلق وقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط ووسط

زيد بين اما و الفاعل اذكر فصار اما زيد مطلق فارتفع
 زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى منصب الثاني مما يكن
 زيد مطلق اي فهو مطلق اقيم اما مقامهما وحذف
 فعل الشرط فصار اما زيد مطلق فزيد قال الفعل
 المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بهما ذكر زيد
 فهو مطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
 زيد مرفوعا بانه فاعل فعل المحذوف وتقديره على تقدير
 المنصب بهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب
 المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول
 للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوم جوارا
 زيد مطلق بالنصب بتقدير يذكر على صيغة المعلوم
 المخاطب وجوز ان يكون يوم الجمعة فزيد مطلق برفع
 اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع
 عدم جوارها بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون
 الواصفة بين اما و فاعلها منصوبة لظهور امثلة كونا

مرفوعة

مرفوعة لكن تحت حرف الرفع كماله الرفع جوارا
 والمنع كما تقول للخص فلان يفضك فيقول كماله
 رونا لك اي ليس الامر كما تقول وقد كفي بعد الطلب
 لنفي الحاجة الطلب كقولك لمن قال لك فعل كذا
 كماله اي لا تجاب الى ذلك وقد كفي اي كفا بمعنى مفا
 والمقصود منه تحقيق معقول الجملة كقوله تعالى كذا
 ان الانسان ليطغى واذ كان يعني حقا بانه يقا
 انه اسم حي يكون لفظه كلفظ كماله الذي هو حرف
 ولما سببه معناه لغناه لانك ترفع المخاطب كما تقول
 تحقيقا لغيره لكن النحاة حكموا بحرثيته اذ كان يعني
 حقا ايضا لما فهموا من ان الحق به تحقيق معقول الجملة
 كالمق بان فلم يجزه ذلك عن الحرفية ثانيا لتأنيث
 الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل
 المائي تكون من اول الامر علامة لتأنيث المسند
 اليه قال كان او مفعولا مالم يسم فاعله وانما جعلت

هذه التسمية بخلاف ما لا سم لان اصل الاسم
 الاعراب واصل الفعل التسمية من اول الامر يكون
 هذه في بناء الحقيقة وبحركة تلك في حجاب ما وليته
 لانها كالحرف الا غير مما تحققت به فان كان الفعل التسمية
 اسما فاحر خبير موت حقيق فخر افان في غير
 بين الخاق تا التانيث وبين عدم او مخرجات الخاق
 تا التانيث في غير فيه من الحذف والايصال وهذه
 المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من
 حيث انما من احكام الموت وحرمان من حيث
 انما من احكام تا التانيث واما الخاق علامة التثنية
 والجمعان اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاتل الزانية
 وقاتلوا الزانية ومن التسمية فضعيف لعدم امتيازها
 الى هذه العلامات مثل امتياز المسند اليه العلامة
 التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا والاول
 التثنية والجمع غالبا ظاهرة غايه الظهور واذا لم
 على ضعفها

على ضعفها فليست بغيره بل يدوم الضمير قبل التسمية
 من غير فائدة بل هي حروف التي بحال الدلالة من
 اول الامر على القوال الفاعل كتا التانيث وفي
 شرح الرضي هذا اما في النجاة والامتنع من جعل
 هذه الحروف ضائرا وابدال الظاهر منها والفائدة
 في مثل هذا الابدال ما مر في كل من الكل او
 يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر
 موحدا للتوحيات في اصل مصدره لونه اي اوله
 لونا فسمي ما به يكون الشيء يعني اللون توبيا انما
 بحدوثه ووضعه لما في المصدر من الحدوث وهذا
 سمي سببويه المصدر هذا وهي في الاصطلاح
 لون ساكنة اي بانها فلا تفرها الحركة العارضة
 مثل عاد الاولى وهي شاملة لون من ولون ولم
 يكن واثانها فافرحها بقوله تتبع حركة الهمزة
 اياهم الكلمة فان هذه التوحيات او تتركب الكلمات

لا تواتر حركات او افعالها وانما قال تتبع حركة الاخر
 ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر
 لوقوعها به من غير تحليل شئ وههنا الحركة متخللة بين
 آخر الكلمة والتسوية فان قلت فآخر الكلمة هي
 الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من
 آخر الحرف الاخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تسوية
 التمر في الفعل لا التاكيد الفعل فخرج به لكون
 التاكيد الخفيفة ولا يتقضى التعريف بالنون
 في نحو يا رجل نطق فانه المراد بتبعيتها حركة الاخر
 انظروا لها في الوجود تطفل العاقل للموضوع و
 ليس لكونه انطلق تابعا لحركة لام الرجل بحيث
 وهو اي التسوية للممكن وهو ما يدل على الكمية
 اي كونه الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعبرين
 في منع الصرف ويحتمل لا يصور معناه في خبر
 المنصرف والتكثير وهو الفارق بين الموقوفة والكرة

فهو

فهو الال على انه متولد غير معين فوصفها بالمتك
 سكونا ما في وقت ما واما ما به غير التسوية فمعناه
 السكون الال واما التسوية في نحو محمد وابراهيم ليس
 للتكثير بل هو ممكن قال الشارح الرضي واما لا ارجى
 مناسم ان يكون تسوية واحد ممكن والتكثير معاني قول
 التسوية في مثل يفيد التكثير ايضا فاذا جعلته علما
 محض للممكن والعوض وهو ما فتح الاسم خروضا عن
 المضاف اليه لتعاقبها على آخر الكلمة كقوله ايا اليوم
 اذا كان كذا ايا اليوم مضاف الى اذ واذا كانت مضافة
 الى الجملة انما كانت بعدها فلما حذف من الجملة خفي
 الى بها التسوية خروضا عن الجملة لتلزم معنى الكلمة نافية
 وكذا لك حينئذ وساعتئذ وعاشئذ وجعلنا بعضهم
 فوق بعض الا فوق بعضهم ومرت بكل فانما انما
 واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقال لكون
 الجمع المذكر السالم مسلمات فان الالف والتاء فيهما علامة

الجمع كما ان الوجود علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد
فيها ما يقابل النون في ذلك وزيد التسويين في قوله
ليقاله وتوهم بعضهم انه يمكن وهو خطأ لا اذ كان
بمسلمات مثل امرأة تثبت فيها التسويين ولو كانت
للممكن لزال للعلتين العلمية والثابتة وظاهر
انه ليس بتسويين التكميل لوجوده فيما كان علما كوقوع
والا تسويين العوض لعدم مساعدة المعنى والتسويين
الترتم لوجوده في خبر او خبر الالباب والمصادر مع
فحين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لمل
التسويين عليه والترتم وهو الحق او خبر الالباب و
المصادر مع لتحسين الانشاء لانه حرف يسهل به
ترويد الصوت في الخيشوم وذلك الترويد مع
اسباب حسن القاء وانما اعتبروا الحق او خبر الالباب
والمصادر مع وان كان لوجه الحروف والكلمات
الواقعة في انشائها جازا بل واقعا كما شاهد من

محاب

محاب القائل ان محل التقى به انما هو الاخر من اجل
النظم بخلله بين كلمات الابيات والمصادر مع ولا
يفهم المعاني وهو لما ان يكون القافية المطلقة وهي ما
روىها المتحررون مستبعا بانها حركته لواحد من الالف
والواو والياء سميت هذه الحروف الحروف الثلاث
لاطلاق الصوت بامتدادها وحروف التسويين هذه
القافية انما يكون ببدال حروف الثلاث به كما في
قول الشاعر افي الموم عاذل والغائب وقولي
ان اصب لقد اصاب من افرق هذا البيت الماحول
بانها ح فتمت الالف وخوف من هذا الالف فتمت
التعنى تسويين الترتم ولما ان يكون القافية المقيدة
وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح
سميت هذه الحروف مقيدة لتقيد الصوت بها
وامتداد الامتداد به لانه ليس هناك حركة ففصل
من اشباح حروف الثلاث لتيسر امتداد الصوت

كقول الشاعر وقام الخفاف حادي المخرق
 اللامع الخقق فان روى القافية في هذا البيت
 القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحكت خرد
 بتعني بالفتح والكسر وفتح بها المون فقبل المخرق
 والخقق وبسمي هذا القسم من التسوين العالي
 لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت
 بحرق هذا التسوين عن هذا الوزن ولهذا يسقط عن
 التقطيع وليس للقسم الاول اسم يخص به واما
 ان تسوين الترم ليس موضوعا بازرا معني من
 المعاني بل هو موضوع لوضع الترم لان معناه
 الترم كما ان حروف الترم هي موضوع لوضع الترم
 لا بازرا معني من المعاني فهي على تسوين الترم من
 اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعبرة
 فيها الوضع تساهل وتساهل واما التسوين الاخر
 فتعني اعتبار الوضع في بعضها ايضا تساهل ويذف

اي التسوين

اي التسوين وهو باسن العلم حال كونه موصوفا باسن
 كون الابين مضافا الى علم بحر كوجاني زيد بن عمرو
 وذلك لكثرة استعمال ابن بياض علمين احدهما
 موصوف به والاخر مضاف اليه لطلب التحفيف
 لفظا بحدف التسوين من موصوفه وخطا بحدف
 الف ابن وكذلك قولهم هذا اقلان بن فلان لانه
 كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم
 او كان مضافا الى غير العلم كوجاني ريل ابن زيد
 وزيد بن عالم لم يحدف التسوين من اللفظ والف
 ابن من الخط لقله استعمال ويعلم من قوله موصوفا
 انه لا يحدف اذا لم يكن الابين صفة كزيد ابن
 عمرو ولا ان يكون ابن عمرو غير ابن زيد وحكم الابين
 حكم الابين في جميع ما ذكرنا لاني حدف جميعها فانها
 لا تحدف حيث ما كانت لتلايلتس بنيت في
 مثل هذه هند بنيت عامم نون التاكيد قسما

حفيفة ساكنة لا تخاف منية والاصل في البناء السكون
 ومثارة مفتوحة ثقلا وخفة الفتحة مع غير الالف
 اي غير الف التثنية كواضبان والالف تجمع اي الالف
 الفاصلة بين نون جمع المثنى ونون المشددة كوا
 اضربان فانها تكسر معهما بشبههما فيها بنون التثنية
 يخص اي نون التاكيد بالفعل مستقبل الكائن في
 ضمن الامر كواضرب بالتحفيف واضرب بالتثنية
 والتمهي كواضرب والاستفهام كواضرب تضرع وتحي
 كواضرب تضرع والعرض كواضرب تضرع بالتثنية
 غير والقسم كواضرب الافعال بالتحفيف والتثنية
 في جميع هذه الامثلة وانما يخص هذه النون
 بهذه المذكورات للدلالة على الطلب وكون الماضي
 والحال لانه لا يكون الا ما يكون مطلوبا وقلت اي
 نون التاكيد في تضيض يقال زيد ما يقوس الانزال
 طلوه من معنى الطلب وانما جاز قليلا تبينها بالتمهي

ولدت

ولدت النون التاكيد في مثبت القسم اي قوله
 المثبت لان القسم قبل التاكيد فلهذا كان لو كان
 الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يكون
 بما اتصل به وهو النون بعد صلابة له وفي قوله ولدت
 اشارة الى ان زيادة نون التاكيد في جملة مثبت القسم
 غير لازم بل جائز وكسرت اي نون التاكيد في مثل
 اما تفعل اي الشرط المتكلم حرفه بما فانه لما اكد حرفي
 قصدوا تاكيد الفعل ايضا لا ينقص المقصود
 غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد حفيفة كانت
 او ثقيلة مع ضمير المذكورين وهو الواو معوم ليدل
 على الواو المحذوفة لا لتقا الساكنين ان شرط في تقا
 الساكنين على حذف ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
 فان النون المشددة كلمة اخرى او فعل الواو بعد النون
 وقبل النون المشددة ان لم يشترط في الساكنين ما ذكر
 ومع ضمير الخطابية وهو انما مكسور يدل على انيا المحذوفة

لا تتقا الساكنين او تنقل اليها بعد الكسرة وقبل النون
 المشددة وما قبلها فيما اذا كان الماكور من ضمير
 الماكورين وضمير الخاطبة وهو الواحد الماكور عايبا كان
 او محاطا والنون الغائبة مفتوحة طلبا للحمزة
 وواحد ان كان ذلك الماكور يشبه الثانية و
 الجمع النون وحكمها غير ما ذكر فقوله ونقول في
 الثانية وجمع النون اعرابان واهربان بمنزلة
 الاستثنائية فنقول في معنى اعرابان اثباتان الاول
 لا يشتبه بالواحد واهربان في جمع النون بهما
 الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لنون جمع النون
 نونان متواليات ولا يظنهما في الثانية وجمع النون
 النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير هذه
 خلافا ليليس فانه يميز التقاء الساكنين على غير هذه
 ويجعله معقرا كما في الوقف وليس بمرضى عند
 الاكثرين وهما في النون الثقيلة والخفيفة في خبرهما

الحاق

الحاق في غير الثانية وجمع النون مع الضمير البارز الى
 و او جمع الماكورين بالخطبة كالمفصل الحاقا كالحقة
 المنفصلة لعمي يجب ان يعامل آخر الفعل مع
 النونين معا طنة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو
 والياء او تحريكهما ضمما وكسرا وخضه من هذا الكلام بيان
 الافعال المعتلة الاخرى الحاق النونين بها وهي
 كلامه ان النونين حكمهما مع الشيء وجمع النون ما
 ذكره و مع ضمير حائلي فربما اما مع ضمير بارز وتوحيدها
 جمع الماكور كواحد واو او واو واو واو واو واو واو
 كواحد واو واو واو واو واو واو واو واو واو واو
 الواحد الماكور كواحد واو واو واو واو واو واو واو
 البارز كالكلمة المنفصلة فنقول اذن واو واو واو
 بحذف الواو كما حذفها مع الكلمة المنفصلة في غوا
 الكفار واو واو الغرض وكذا اذن واو واو واو
 بحذف الياء كما حذف في غوا واو واو واو واو واو

وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتم مع
 المنفصلة نحو همشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها
 كما كسر تها مع المنفصلة تقول اخشين كاششي الرجل
 فان لم يكن اى الضمير البارز وهو واحد المذكر نحو اخروا
 وحش فكامل متصل اى فالنون كالكلمة المتصلة و
 يعى بها الالف التثنية تقول اخرون وارعاين و
 اخشين برود اللامات وتحررها كما قلت اخروا وارعا
 واحشبا ومن ثم اى الالف انه مع ضمير الضمير البارز
 كالم متصل ومع ضمير البارز كالم متصل قبل حل تين
 في حل ترى تقول حل تينان هذا مثال لغير البارز
 الذى تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وحل تين
 في حل ترون باسقاط نون الجمع والحق نون التاكيد
 وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضم بارز
 يضم لاجل النون وحل تين في مثل تين باسقاط
 نون الواحدة وانبات الياء وكسرها كما يقال ترى النون

هذا

هذا مثال فيه ضم بارز يكسر لاجل النون واخرون
 حطفت على حل تين لاجل تين اى ومن ثم قبل
 اخرون برود الواو المحذوفة كما يرد مع التثنية في اخرون
 واخول في اخرون بحذف الواو المقوم ما قبلها محال
 اخروا القوم واخول في اخني بحذف الياء المكسور
 ما قبلها كما قيل اخني القوم وحذف الالف وقعت
 على ترتيب تعريفها الواقع في كتب التعريف
 بعضها ما هو مع ضمير البارز كالم متصل وبعضها
 ما هو مع ضمير الضمير البارز كالم متصل كما اشترنا الياء
 والنون المحذوفة تحذف الساكن الى الانتفاك الساكن
 الذى بعدها وفي بعض النسخ للساكن اى الانتفاك الساكن
 كقول الشاعر الاخوين الفقيه علك ان ترحل يوما
 والاحرف قد رفته اى الاخوين حذفت النون المحذوفة
 لانفاكها الام الساكنة التى بعدها والبيت في خبر
 ما قبلها لتدل عليها والاككان الواجب ان يقال لان

بفقير ولم يحركها كما يحرك التسويين فقام بينهما وانما
 لم يعكس خطأ مرتبة ما يخل بفعل من مرتبة ما
 يخل بسم لكون الاسم أصلا والفعل فرعاً و
 تحذف أيضاً الخففة في حال الوقف على ما الحق
 به تحفيظاً إذا ضم أو كسر ما قبلها كما تحذف التسويين إذا
 فتر وما حذف لأصل الخففة كما إذا حقت الخففة
 بأخو أو أخرى وقلت أخن وأخن بخذف الواو
 وأياً فاذأوقفت عليهما وجب أن تروا المخذوف
 وقلت أخو أو أخرى بخلاف التسويين فإنه لا يرد
 ما حذف لأجله لأن التسويين لازم في الوصول للخففة
 ليست لازمة فجعل لازم مرتبة باقياً أثره على ليس
 بل لازم والخففة المفتوحة ما قبلها قلب الفاء
 كقولك في رمن أضرباً تبشيراً لها بالتسويين فإن
 التسويين إذا فتح ما قبلها قلب الفاء وإذا ضم
 أو كسر تحذف كواصبت خبراً أو أصابني خبراً فتم في كثير

رتلم

جعل قائمة الأمور خبراً والحق بما من
 تبعه شروهاً ضميراً وإجعل الأمانات لها أيضاً خفيفة
 كانت أو ثقيلة في إرفاق النداء منقلباً بالف
 إذا بجموديك في الحج الاستقامة وصل على من
 كانت شفاعته في محاور قام الضلالات كافية
 وعن مرة شفاعته اسقام الجبال شافية وعلى
 أنه ومجاهد على من تبعهم من مرة اجابه فداشراً
 من كذا الأثر ما من نقل هذا الشرح من أسود إلى
 البياض العبد الفقير عبد الرحمن بن محمد
 الخائى وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للأمر
 عن مطالبة الأثوخل والأخضل صخرة السبت
 الحادي عشر من رمضان المنتظم في ملك
 شهر ربيع سنة سبع وتسعين وثمانمائة
 من الهجرة النبوية عليه أفضل
 التحية

قد فرغ من تحرير هذا الكتاب المسمى بالفوائد
الضمانية في شرح الكافية الخاضعة للمولى
الفاضل عبد الرحمن بن محمد الجامي قدس سره
السامي في رتب حضرت السلطان ابن السلطان
السلطان عبد العزيز خان خلد الله دولته ما
اختلف الملوك من جهة ثلاث سبب عشر
من شهر رمضان في بلدة الرحمان في مدينة
الافاقية انا الفقير الحقير المعترف بالجور والتقصير

السيد عبد القادر
الحق بن محمد بن

سنة سبعة وثمانين وثمانين بعد الالف
في رجب من كسري باد به كه توارثه على طمع دار
كه كاتب رابع القادر كند يا زاكم من بنده كنه كاه

سبعة الخط في القواسم
وخلق تحت التراب رميم

شرح

بسم الرحمن الرحيم
بسم عليا كشف وقائق المشكلات و
وفقا بسط حقائق المعضلات وصل على ربي
الموجودات محمد المبعوث الى كافة المخلوقات
وحي اليه وصحبه الخائين على الحسنات والمجاهدين
عن المعاني والسيئات اما بعد فان بعض
افراد من طائفة اهل الجاهلية وسمي الهول و
بين الفضلاء مقبول قال المل الذي سيجي ذكره
لا خلوص الاشكال فارتد منك ان تطالع فيه
على مقتضى الحال ثم خليك ارسال مطالعتك
الى والا يصل فاطعت كلامه واسفقت حاجته
وسرحت مراده لتوكل على الله الوهاب اله طام
الصواب واليه المرجع والمآب قال الشيخ الزهير
بمولانا جامي التحير بر عامه الله تعالى بطفه العظيمة

في آخر سورة الممتحنة المنسوب الي ابن الحاجب المشتهر
 في المشرق والمغرب اللهم جعل خاتمة المورثات
 خيرا ولا تلحق بنا من تبعه البتة بكسر الباء بمعنى المتبعين
 كما طلبت بكسر اللام بمعنى المطلوب والجار والمجرور متعلق
 بصفة خبر المقدرة اي ضيرنا شيئا وقدم رعاية الامر
 التجميع ويمكن ان يكون المراد من التبعة المواظقة
 كما قال صاحب المشرق في احكام القتل وحملته الامر
 ان يوضع عنه العهدة وقال الساري ابن ملك
 المراد من العهدة ههنا لزوم ما يوجب التبعة و
 المواظقة **شرونا** جمع شرو وهو معروف مجزوءة
 مضاف اليها التبعة **ضيرا** بفتح الضاد المعجمة وسكون
 اليا المشناة التحيته وهو بمعنى الضرر منصوب
 على انه مفعول لا تلحق والمراد من متبوع شرونا
 الشيطان الرجيم بقرينة المقام كما لا يخفى على ذوي
 الادب فانهما فيكون حاصل المعنى على التقدير الاول

اللهم

اللهم جعل خاتمة المورثات خيرا ولا تلحق بنا ضيرا ما شيا
 من الشيطان الرجيم كيلا يضرنا ما تمنا وعلى التقدير
 الثاني ولا تلحق بنا من مواظقة شرونا ضيرنا بسبب
 المواظقة بل مننا امر عظيم وفي بعض النسخ ولا تلحق
 بنا من تبعه شرونا خيرا بالياء المعجمة والياء المشناة
 التحيته مكان ضيرنا المذكور فلعله وقع سهوا
 من قلم النسخ اذ لا وجه له ولا يخفى لطف عبارة
 خاتمة المورثات خيرا وعبارة ولا تلحق بنا حيث ذكرنا
 من قبل وكذا لا يخفى لطف ذكر الشر بعد ذكر الخير
 حيث ذكر في الآية الكريمة كذا لك **وجعلنا**
 بالجهر مفعول اول لا اجل مضاف الى نقايصنا
 جمع نقيص وهي العيب كذا في التفسير والمراد من
 لونات نقايصنا المعاني بقرينة المقام ايضا و
 يمكن ان يوجد المناسبة بين لونات نقايصنا
 وبين المعاني من حيث ان اولها لون وميم

وهما قريبان في المخرج فلهذه المناسبة كافية في الأدب
المذكورة **خفيفة كانت أو ثقيلة صغيرة كانت**
أو كبيرة لأن الخفيفة صغيرة والثقيلة كبيرة كما لا
يخفى في **مواقف الدائمة** الجارح مع الجور متعلق
بلفظ جعل ويمكن أن يكون الجارح مع الجور
في محل نصب على أنه حال من المفعول الأول
المذكور وإنما قال في **مواقف الدائمة** لأن المراد
بها سببها فيها **منقلبة** منصوب على أنه مفعول
ثان لا جعل **بالف** ادب **بجو** **ديك** الجارح مع
الجور متعلقة بمنقلبة والمراد من انقلاب النون
بالف ادب العبودية انقلاب المعاني والسيئات
إلى الحسنات بقوينة المقام أيضا ويمكن الوجد
المناسبة أيضا بين الالف الادب والحسنات من
حيث أن أولها الف وهما من حروف الخلق
على **الاستقامة** الجارح مع الجور صفة لعبودك

ووقع

ووقع سجعا للفظ الدائمة فيكون حاصل المعنى لهم
اجعل معاينا صغيرة كانت أو كبيرة في **مواقف**
الدائمة منقلبة بحسناتنا من حيث عبودتنا إليك
على **الاستقامة** فيكون جميعها حسنة فتش
تحت وعد قولك فاما من ثقلت موازينه فهو
في **عقوبة** رافضة وتخرج عن ويشد قولك و
اما من خفت موازينه فاما حاوية وعلى تقدير
أن يكون الجارح مع الجور في **مواقف الدائمة** في
محل نصب على أنه حال من المفعول الأول يكون
حاصل المعنى اللهم اجعل معاينا صغيرة كانت أو
كبيرة حال كونها مربية في **مواقف الدائمة** منقلبة
بحسناتنا الخ ولا يخفى أيضا لطف عبارة نون
نفا أيضا خفيفة كانت أو ثقيلة وعبارة منقلبة
بالف حيث ذكرنا من قبل وكذا لا يخفى لطف ذكر
الاستقامة بعد ذكر الالف حيث أن الالف مستقيمة

فعل امر من فعل يتبد العين على حرف جر من قوله
 مرفوعة مبتدأ مضاف الى **شأن** وهي مجرورة
 انها مضاف اليها الكلمة والضمير المجرور عائد الى الموصول
فصل الجار والمجرور متعلق بلفظ **كاف** وهي مرفوعة على
 انه مبتدأ او المبتدأ مع خبره صلة للموصول المذكور **وقوله**
 وهي مرفوعة **شأن** وهي الفطاحة مجرورة لكونها مضافا اليها
 لمفعلة **استقام** جمع سقم بفهم السين وسكون القاف وتحتها
 هو المرفوض مضاف اليها **شأن** الجاهل وهي مجرورة لكونها مضافا
 اليها **استقام** والجار مع المجرور متعلق بلفظ **شأن** وهي مرفوعة
 على انه خبر بعد خبر للمبتدأ المذكور وقدم الجار مع المجرور في
 القيان على متعلقهما الامر السج وفيه بحث لان بالناسير
 يوجد ويرثي امر السج ايضا اللهم الا ان يقال قد ما
 الامر السج والتخصيص فيكون حال المعنى اللهم صل على من
 كلمة شفاعة كافية في محاوره **فصل** الاالات وشافيه
 مفعلة **شأن** استقام الجاهلات وهو سببنا محمد عليه السلام

بقية

بسمه المعام ايضا واليحي لطف خبارة كلمة وخبارة كلمة
 وشأنه حيث ان الكافية والتأنيبه حيث فيهما من
 الكلمة وهما كتابان لابن الجا وكذا الاخي لطف وكبريتا
 بعد كبر الاستقام حيث ان السقم يكون صحيحا بالشفاء وكذا الاخي
 لطف وكبر الجاهل بعد ذكر الضلالة حيث ان الاصل الاصل
 وكذا الاخي لطف اضافة ارقام الضلالة حيث اشار الى كون
 الضلالة مرفوعة محسوبة وكذا الاخي لطف اضافة استقام
 الجاهل حيث اشار الى كون الجاهل اسما وفيه **الوجه**
 على انه **شأن** **وقوله** الجاهل لا يخفى ان هذا القول مستحسن
 من البيا والتحقيق **شأن** فعل من **كلمة** الجاهل
 المكنوم كذا في اخبار الجار مع المجرور متعلق بامتناع **الاشارة**
 مجرور مضاف اليه كمد قال في امتناعه من فعل الامر كذا امره
 بالزهوض له والزهوض القيام والاستواء لفعل الجار مع المجرور
 متعلق بالا انه تهاض **هذا** **شأن** مجرور مضاف اليه لنقل
السواد الى البياض الجار مع المجرور فيها متعلق لنقل

مرفوع قال استراح **الفقيه** مرفوع صفة العبد
 مرفوع على انه خطف بيا للفظ العبد **الحسين** مجز
 مضاف اليه لعبد **الحسين** مرفوع تقدير على انه
 صفة نسبية لعبد الرحمن **وفقه** فعل ومفعول
 فاعل وفق **سجانه** سجان كلمة تنزيه طويلة البيان
 لا يليق بهذا المختصر **وفائف** جمع وضيعة وهي
 مودعة **مجددية** مجودة مضاف اليها لوظائف الخا
 مع المجود متعلق بوقفه **والفقيه** المجور راجع الى
 عبد الرحمن **الارض** بكسر الهمزة وسكون العين المهملة
 مصدر من باب الافعال الجار مع المجور متعلق بوقفه
 ايضا **مطالبة** الجار مع المجور متعلق بالارض
الارض جمع فوض مجودة مضاف اليها لمطالبة
 من قبيل اضافة المصدر الى المفعول **والارض**
 بفتح الهمزة وسكون العين المحجمة جمع فوض مجودة
 معطوفة على مطالبة فيكون حاصل المعنى قد استراح العبد

الفقيه

العبد **الفقيه** عبد الرحمن الجاني عن قول القيام والاشوا
الحسين هذا الشرح من السواد الى البياض والمراد من قوله
 قد استراح على بيان ان السادس من جود ان شره
 لله تعالى لا لا ارض ولا لا ارض ولا لا ارض ولا لا ارض
 رتبة السواد والبياض بعد ذكر كمال الانتهاض حيث
 اشار الى ان كمال انتهاضه للنقل في الزمان والليل جميعا
 المأخوذ من بالاشارة باعطي السواد والبياض اللهم بيض
 ما وجهنا في الدنيا ولا تجعلنا في الآخرة من اجل الام
 ما ارض واحفظنا من شر اهل الارض **الحسين**

كريم متعلق عن الارض والحمد لله
 بالصواب واليه المرجع والمآب
 الحمد لله رب العالمين والصلوة
 والسلام على خير خلقه محمد و
 آله وصحبه وسلم
 تسليما كثيرا